١٤٣

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٤

٤٢


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٤٣)

اليـــمـــن

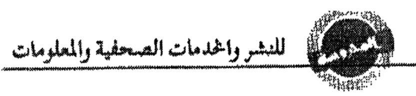
في الصحافة العربية

في القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الثاني والأربعين

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن ١٩٩٤
العنوان
المؤلف | الدولة | المصدر | تاريخ النشر | رقم الصفحة

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

رسالة شفوية للرئيس مبارك من الرئيس اليمنى



الرئيس مبارك يستقبل محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن

استقبل الرئيس حسنى مبارك ظهر امس وزير الخارجية اليمنى محمد سالم باسندوه الذى نقل إليه رسالة شفوية من الرئيس على عبدالله صالح حول العلاقات الثنائية والوضع العربى. وصرح باسندوه عقب اللقاء بان الامور مستقرة باليمن وان ما وقع فى عدن منذ يومين يعتبر حادثا عارضا يحدث فى كثير من الدول وان قوات الأمن نجحت فى تطويق ماوقع ويجرى الآن التحقيق مع العناصر التى القى القبض عليها.

ووصف وزير الخارجية اليمنى لقاءه مع الرئيس مبارك بانه كان خطوة هامة فى طريق تطوير العلاقات المصرية - اليمنية فى اطار السعى المشترك لتحقيق التضامن العربى

حضر اللقاء احمد لقمان مندوب اليمن الدائم بجامعة الدول العربية وعبدالملك سعيد القائم باعمال السفارة اليمنية بالقاهرة.

اكثر من عشرين قتيلاً

عدن: قوات الأمن سيطرت بعد معركة طويلة مع «الجهاد»

□ عدن من إقبال علي عبدالله:
□ القاهرة «الحياة»:

■ ساد عدن، امس، هدوء مشوب بالحذر من رد فعل يقدم عليه المتطرفون المنتمون الى تنظيم «الجهاد الاسلامي» بعد هزيمتهم في الاشتباكات التي جرت بينهم وبين قوات الأمن الحكومية، اول من امس، في منطقة كريتر في وسط المدينة. ولا تزال وحدات الأمن المسلحة بالمدافع الرشاشة وقذائف البازوكا تتمركز في المواقع الرئيسية في المدينة تحسباً لظهور مجموعات متطرفة أخرى كما وضعت الحراسات المشددة على المواقع الدينية واضرحة الأولياء ومنازل ائمة المساجد.

وكانت وزارة الداخلية اصدرت مساء السبت بياناً بشان الاشتباكات التي جرت في عدن، وجاء فيه انه «في صباح الجمعة الفاضي قام بعض العناصر المتطرفة غير المسؤولة وغير المدركة لنتائج تصرفاتها بتهديم القبور عند مسجد الهاشمي في الشيخ عثمان ومسجد العيدروس في كريتر، واثارت القلق بين المواطنين الآمنين خصوصاً ان هذه العناصر كانت تحمل اسلحة متنوعة عند قيامها بتلك التصرفات غير المسؤولة». وتابع البيان الأمني ان قوات الشرطة والأمن «تدخلت لضبط الجناة وتمكنت من السيطرة على الموقف والقبض على عدد منهم كما قامت بمطاردة الفارين ورصد تحركاتهم».

واكد البيان ان «اجهزة الشرطة والامن المركزي تمكنت صباح السبت (أول من امس) من تحديد الاماكن التي يختفي فيها المتطرفون وتم تطويقها وطلب تسليم الجناة انفسهم».

واوضح «ان المتطرفين قاموا باطلاق النيران من اسلحتهم الآلية واطلاق قذائف البازوكا ورمي القنابل على رجال الأمن الذين بادلوهم اطلاق النار لساعات طويلة حتى تمت السيطرة الكاملة لقوات الأمن على الموقف والقبض على المتطرفين واعادة الحياة الطبيعية الى ما كانت عليه».

واشار البيان الى ان الاشتباكات المسلحة ادت الى مقتل اربعة من

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ سبتمبر [illegible]

عدن : قوات الامن سيطرت

تتمة الصفحة الاولى

رجال الامن واصابة ثمانية اخرين، فيما قتل ثلاثة من المتطرفين. وقال عدد من رجال الامن شاركوا في الاشتباكات لـ «الحياة» امس ان «عدد القتلى يتجاوز العشرين». ووصف السيد طه احمد غانم محافظ عدن «ما قامت به العناصر المتطرفة صباح الجمعة الماضي بتهديم قبور الاولياء الصالحين في منطقتي الشيخ عثمان وكريتر بانه عمل فوضوي وتخريبي مناف للنظام والقانون»، فيما اكد السيد احمد محمد القعطبي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن ان قيادة حزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح حذرت قبل ايام من «هذه الظاهرة الخطيرة التي تمس عادات الناس وتقاليدهم وحرياتهم». واضاف: «ان هذه العناصر المتطرفة ارادت الاستفادة من الظروف الصعبة التي تمر بها عدن وعدم قدرة الاجهزة الأمنية على متابعة كل القضايا لزعزعة الأمن والاستقرار». ودعا المسؤول الأول في المؤتمر الشعبي بعدن «الى ضرورة التطبيق الكامل لتوجيهات وقرارات مجلس الرئاسة الخاصة بالغاء المظاهر المسلحة في عدن وحل الميليشيات المسلحة ذات الطابع الحزبي ومنع انشائها باي صورة من الصور وتحت اي مسميات».

وفي القاهرة اعلن ان الرئيس المصري حسين مبارك تلقى اتصالاً هاتفياً مساء اول من امس من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح. وقالت مصادر رسمية ان الحديث تناول عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ووصل الى القاهرة امس السيد محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن في زيارة تستغرق يوماً واحداً حاملاً رسالة شفوية الى الرئيس مبارك من الرئيس صالح والتقى باسندوه مساء امس نظيره المصري عمرو موسى وبحثا في العلاقات الثنائية وتنقية الاجواء العربية وتطورات الأوضاع في اليمن.



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

* * *

ألوان الحزب الاشتراكي اليمني

● يعتبر انتخاب قيادة جديدة للحزب الاشتراكي في اجتماع لجنته المركزية الأخير في صنعاء اعلانا لانشقاق في صفوف الحزب، ولكنه ليس انشقاقا تقليديا، لانه يحمل في طياته الوان طيف اكثر من ذلك تنوعا وخطورة

اللون الاول الذي سنواجهه هو لون الانشقاق. إذ مهما كان نوع اللغة التي يستخدمها مؤتمر صنعاء، فان رائحة الادانة تفوح منها، ادانة المجتمعين للغائبين، وهي ادانة تتركز حول قضايا متنوعة، بعضها سياسي يركز على تهمة الانفصال، وبعضها حزبي يركز على رفض العودة الى اليمن للمشاركة في اجتماعات الحزب القيادية، وحل مشاكله ومشاكل اعضائه وجنوده وضباطه وعائلاتهم.

اللون الثاني الذي سنواجهه هو بروز نزعة الداخل والخارج في اوساط الحزب، فالمجتمعون في صنعاء سيوجهون تهم التقصير لقيادات الخارج، والموجودون في الخارج سيوجهون تهم الخروج عن الشرعية والرضوخ لارادة المنتصرين لقيادات الداخل.

اللون الثالث وهو اللون الاهم والاخطر، ان الحزب سيواجه منذ الآن صفة التشطير، إذ سيقول الكثيرون من قادة الحزب واعضائه، ان ما نشأ بعد اجتماع صنعاء هو «الحزب الاشتراكي اليمني» في الشطر الشمالي من الوطن، اما الجنوب واهله وتنظيماته فلهم احزاب اخرى وقيادات اخرى وهموم اخرى، وسيقال ذلك بالرغم من ان اجتماع صنعاء يضم شماليين وجنوبيين، وبالرغم من ان نواب الحزب الذين اصبحوا اعضاء في لجنته المركزية هم في غالبيتهم من الجنوب.

وقضية الشمال والجنوب في الحزب، ليست مجرد قضية شكلية ولا هي مجرد قضية اتهامية، بل لها جذورها الأعمق في تاريخ الحزب نفسه، فمنذ تاسيس الحزب كان يعتبر دائما حزبا جنوبيا مع انه كان باستمرار حزبا يشمل بعضويته الشمال والجنوب. وحين كانت صراعات الحزب تظهر وتنفجر، كانت تظهر وتنفجر بين الجنوبيين، ويطرح على اعضاء الحزب من الشمال ان يختاروا موقعهم ومع اي طرف يكونون. وحين اندلعت الحرب واعلن قرار الانفصال بدا واضحا ان قادة الحزب الجنوبيين هم الذين اتخذوا القرار، بينما كان قادة الحزب من الشمال معارضين له. وحين بدا اللغط داخل الحزب حول ذلك، جاء الرد من القادة الجنوبيين صريحا وواضحا، وهو رد كان يقال علنا: نحن نريد الجنوب وحريصون عليه، واذا كنتم حريصين على الحزب الى هذا الحد، فخذوا الحزب الى الشمال واعلنوه هناك. بالمقابل كان القادة الشماليون ينظرون الى الحزب من منظار اخر، فيؤكدون ويشرحون ان عضوية الحزب في الشمال، وخاصة بعد الوحدة، هي اضعاف اضعاف عضوية الحزب في الجنوب، وان هذا امر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، ولذلك كان الامين العام علي سالم البيض يرى مشترطا، ان المؤتمر الرابع للحزب حين يعقد فيجب ان يعقد على قاعدة المناصفة في العضوية بين شطري اليمن وليس على قاعدة عدد العضوية فقط.

وهكذا فان مشاكل الانفصال والتشطير لم تكن مطروحة على الصعيد السياسي فقط بين طرفي الوحدة، بل وكانت مطروحة ايضا على صعيد الحزب الاشتراكي نفسه. فالحزب حزب الجنوب، والشماليون مقبولون طالما اقروا بذلك. وكما قلبت نتائج الحرب الموازين في الدولة، فقد انقلبت كذلك الموازين داخل الحزب.

بلال الحسن

٤٠٠٠٤



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٤

مهمتها الإعداد للمؤتمر الرابع للحزب

اجتماع الاشتراكي في صنعاء: قيادة جديدة على رأسها «مقبل»

□ لندن من سليمان نمر:

■ انتخب الحزب الاشتراكي اليمني الذي خرج خاسراً من الحرب في اليمن أمس السيد علي صالح عُباد (مقبل) اميناً عاماً جديداً للحزب وذلك بعد انتخاب قيادة جديدة من ٢٣ عضواً (المكتب السياسي) لم تضم اي عضو من قيادييه الموجودين في الخارج بمن في ذلك اولئك الذين لم ترد اسماؤهم في قائمة الـ ١٦ المطلوبين للعدالة.

وجاء انتخاب مكتب سياسي جديد في ختام نقاشات استمرت اربعة ايام في صنعاء حول مستقبل الحزب جمعت اكثر من مئتين من كوادره المؤيدين للوحدة اليمنية والمعارضين لقرار الانفصال الذي اعلن في ٢١ أيار (مايو) الماضي.

ويضم المكتب السياسي الجديد سبعة من اعضاء المكتب السابق للحزب الاشتراكي و١٤ عضواً جديداً من اللجنة المركزية.

والأعضاء السبعة القدماء هم السادة: عبدالغني عبدالقادر (نائب وزير الخارجية) وعلي صالح عباد (مقبل، عضو هيئة رئاسة مجلس النواب) ويحيى الشامي واحمد علي السلامي (وزير الكهرباء) وعبدالواحد غالب المرادي وفضل محسن عبدالله (وزير الاسماك) وحسين الهمْزة.

اما الأعضاء الجدد فهم يحيى منصور ابو اصبع (نائب) وعبدالباري طاهر (نقيب الصحافيين اليمنيين) وعثمان عبدالجبار (نائب) وسالم بكير واحمد حيدرة سعيد ومحمد غالب احمد وسعيد سالم فرج وعبدالله احمد مجيديع (رئيس الكتلة البرلمانية الاشتراكية) وعبدالله بيدر ومحمد سعيد مقبل (نائب) وصالح علي سنان ومحمود سبعة (نائب) ومحمد الشيباني وعلي منصر وصالح ناصر نصران وسالم الخميشي.

واعلن السيد يحيى الشامي عضو المكتب السياسي للحزب والذي انتخب مجدداً في المكتب السياسي ان «انتخاب قيادة سياسية جديدة للحزب من خلال انتخاب اعضاء المكتب السياسي جاء في اطار الاجراءات الطبيعية والتقاليد المتبعة في الحزب»، مؤكداً «شرعية الانتخابات التي تمت». وأكد في اتصال هاتفي مع «الحياة» مساء امس ان «الاعضاء الـ ١٨ السابقين في المكتب السياسي الذين لم يعد انتخابهم والموجودين في الخارج لم يقصوا من الحزب وبقوا اعضاء في اللجنة المركزية واذا ارتأت اللجنة المركزية ضم بعضهم الى المكتب السياسي في حال عودتهم من الخارج، ليس هناك ما يحول دون ذلك».

ولوحظ انه لم يتم اختيار امين عام مساعد جديد للحزب. وعما اثير عن ان بعض الذين انتخبوا اعضاء في المكتب السياسي لم يكونوا اساساً اعضاء في اللجنة المركزية (ينص النظام الداخلي للحزب على ان ينتخب عضو المكتب السياسي من اعضاء اللجنة المركزية) اوضح الشامي ان اللجنة المركزية قررت اضافة اعضاء الكتلة البرلمانية للحزب الى اللجنة المركزية وذلك «بقرار تتحمل مسؤوليته امام المؤتمر العام الرابع للحزب». واشار الى ان الظروف الاستثنائية للحزب والحاجة الى ان يستقيم الوضع القيادي للحزب هي التي فرضت ان تعقد

اللجنة المركزية وقياداته الممثلة في البرلمان اجتماعاتها في صنعاء وانتخاب قيادة جديدة وفق التقاليد المتبعة حتى وان لم يستكمل النصاب»، مشيراً الى ان الاخوة القياديين في الخارج «اعربوا في اتصالاتهم ورسائلهم لنا عن تاييدهم لما نقوم به من اجراءات من اجل اعادة اللحمة الى الحزب وتصحيح اوضاعه للخروج من الأزمة والظروف الاستثنائية التي نمرّ فيها».

واعترف السيد الشامي بان «الاخوة في الخارج كان لهم راي بتشكيل لجنة تحضيرية تكون قيادة موقتة تتولى الإعداد للمؤتمر العام الرابع للحزب»، مشيراً الى انه «سيجري التحضير لعقد المؤتمر الرابع للحزب»، وتوقع «ان يُعقد المؤتمر الرابع خلال الشهور الستة المقبلة». واشار الى ان قيادات الحزب وكوادره ارتأت تشكيل المكتب السياسي الجديد. واعرب عن اعتقاده بان «لن تكون هناك ردود فعل مضادة من قبل الاخوة في الخارج للقرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية في صنعاء». واشار الى ان «القيادة الجديدة تضع خطة لاعادة تنشيط الحزب والطلب من السلطات المسؤولة في صنعاء اعادة فتح مقرات الحزب واعادة ممتلكاته التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب كذلك مواصلة السعي لتهيئة الظروف لعودة كل اعضاء الحزب الموجودين في الخارج».

ومن ناحية اخرى رفض بعض قيادات الحزب الاشتراكي في الخارج اتخاذ موقف حاد من خطوة انتخاب مكتب سياسي جديد للحزب واشار الى «اتصالات من اجل تجنب اتخاذ مواقف تعمل على تعقيد الأزمة التي يمرّ فيها الحزب». وقال أحد اعضاء المكتب السياسي «السابقين» للحزب من دمشق في اتصال مع «الحياة»: «اننا نريد تجاوز ما يحصل من أجل الحفاظ على وحدة الحزب. واشار في هذا المجال الى ما صرح به عضو جديد للمكتب السياسي عن انه لم يتم اقصاء اعضاء المكتب السياسي للحزب الـ ١٨ السابقين الموجودين في الخارج وان هناك امكانية لضم بعضهم الى المكتب السياسي الجديد».

واضاف العضو «انه يقدّر الظروف التي دفعت قيادات الحزب الاشتراكي في صنعاء الى انتخاب قيادة جديدة والضغوط النفسية التي تواجه كوادر الحزب في الداخل». لكنه قال انه كان «يأمل بتشكيل لجنة قيادية تحضيرية للحزب بهدف الإعداد للمؤتمر العام الرابع للحزب، وليس انتخاب مكتب سياسي».

واشار الى ان هناك تساؤلات حول شرعية انتخاب المكتب السياسي الجديد للحزب مثل عدم اكتمال النصاب للجنة المركزية في اجتماع صنعاء ومثل انه لا يجوز انتخاب اعضاء المكتب السياسي من غير اعضاء اللجنة المركزية للحزب. وهذا ما حصل من خلال بعض الاشخاص الذين اختيروا في المكتب السياسي وهم ليسوا اعضاء في اللجنة المركزية.

واكد عضو المكتب السياسي السابق للحزب الاشتراكي – الذي طلب عدم ذكر اسمه – «ان الهدف ليس الاعتراض على ما اتخذه الاخوة في صنعاء من قرارات بل الهدف الحفاظ على وحدة الحزب». واشار الى انه كان متفقاً ان يعود هو وبعض اعضاء المكتب السياسي الموجودين في الخارج مثل السيدين جارالله عمر وابو بكر باذيب الى صنعاء خلال الأيام القليلة الماضية «لكن الظروف ما زالت غير مهياة للعودة، الامر الذي اجل عودتنا الى صنعاء». وأكد ايضاً «ان الرغبة في العودة الى اليمن ما زالت موجودة لدى معظم القياديين في الخارج رغم ما اتخذ من خطوات».

توقع إلغاء دعم السلع وزيادة الأسعار

اختفاء الأسمنت من السوق اليمنية بعد زيادة سعر الكيس 85 ريالا

□ صنعاء – محمد الديلمى:

ادى قرار مجلس الوزراء اليمنى الاخير والقاضى برفع أسعار الاسمنت المحلى 85 ريالا فى كل كيس إلى اختفاء تلك المادة الحيوية مما أثر على النشاط المعمارى وأدى إلى توقف العديد من شركات قطاع التشييد والبناء.

وينص قرار الزيادة الاخير الذى حصلت «العالم اليوم» على نسخة منه – على رفع الأسمنت المحلى إلى 284 ريالا تسليم بوابة المصنع، وذلك بهدف توحيد سعر الاسمنت المحلى والمستورد.

ويوزع السعر الجديد كما يلى:

175 ريالا للمؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت

95 ريالا لحساب الايرادات العامة للدولة

14 ريالا توضع بالبنك المركزى لمواجهة أية تغيرات خلال العام على أن يتم السحب من هذا الرصيد بتوقيع مشترك من وزيرى المالية والصناعة.

كما نص القرار على ان تتولى وزارة التموين تحديد سعر البيع لتجار الجملة والتجزئة حيث يتعين على وزارة المالية والصناعة والتموين التنسيق فيما بينها كل ثلاثة شهور لإعادة النظر فى التسعيرة المحددة للاسمنت المحلى وبما يكفل توحيد السعر واتخاذ ما تراه مناسبا وتضمن القرار أيضا اضافة مبلغ 7 ريالات إلى التسعيرة الجديدة لسداد الالتزامات التى على وزارة التموين والتجارة.

وينص القرار على قيام المؤسسة العامة باستيراد الكميات الاضافية اللازمة لتغطية احتياجات السوق اليمنية، وبما يلبى من احتياجات السوق.

وبهذه المحصلة فإن السعر الجديد– مع كل تلك الاضافات – سيصل إلى 320 ريالا للكيس الواحد بعد إضافة اجور النقل من المصنع إلى..........«التتمة ص 12»



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اختفـــــاء الأسمنـــــــت

مخازن المؤسسات العامة وغيرها من البنود الاخرى ذات المبلغ الثابت والتى تقدر بـ 39 ريالا وكان القرار السابق لرفع سعرالاسمنت اليمنى قد صدر فى شهر مايو الماضى وتم رفع السعر بواقع زيادة واحدة خمسين ريالا فى كل كيس وبهذا وصلت الزيادة فى سعر الكيس الواحد خلال اربعة اشهر إلى 136 ريالا ورغم كل تلك الزيادات المتسارعة إلا أن تلك المادة قد اختفت من الاسواق وتباع فى السوق السوداء باضعاف ثمنها.

وعلق على الزيادة الجديدة فى اسعار الاسمنت نائب رئيس الوزراء اليمنى عبد القادر باجمال بانها تمثل الطريق الصحيح لمعالجة وضع الاسمنت فى اليمن والخلل القائم فى أسعاره، حيث ان سعر الاسمنت العالمى ارتفع ولدينا الاستهلاك يساوى ضعف الانتاج المحلى مما يضطرنا لتغطية الحاجة بما لايقل عن 50٪ من الاسمنت المستورد.

واشار باجمال إلى ان زيادة اسعار الاسمنت تاتى فى اطار دعم صناعة الاسمنت والميزانية العامة من خلال الفارق فى أسعار الاسمنت وأضاف باجمال قائلا: إن كل الاسعار سترتفع عما هى عليه إلا أن الوضع الاقتصادى لم يعد يحتمل على الاطلاق بسياسة الدعم ولابد من إعادة الاوضاع إلى توازنها الحقيقى.

وأوضح نائب رئيس الوزراء اليمنى ان نقص انخفاض أسعار الاسمنت المحلى كان عائقا امام المستثمرين الذين كانوا يرفضون توظيف أموالهم فى مجال صناعة الاسمنت، ويعتبر ان الاسعار الجديدة ستعمل على تشجيع المستثمرين على الدخول فى هذه الصناعة خاصة وان احتياجات اليمن لإقامة مصانع للأسمنت تقدر بحوالى مائتى مليون دولار لتغطية الاحتياج المحلى وتعميم صناعة الاسمنت فى جميع المحافظات اليمنية.

ونوه باجمال إلى أنه كانت تجرى عملية تلاعب بالفارق بين أسعار الاسمنت المحلى والمستورد وكانت حسب قوله تذهب إلى جيوب بعض الناس ليزدادوا فسادا وإفسادا.

وكان وزير التموين والتجارة اليمني الدكتور عبد الرحمن عبد القادر بافضل قد ذكر لـ «العالم اليوم» ان اكثر من مليون ريال كانت تذهب يوميا إلى جيوب مافيا بيع الاسمنت من خلال استفادتها بفوارق الاسعار.



الحزب الاشتراكي اليمني ينتخب قيادة جديدة

صنعاء – وكالات الانباء:

انتخب اعضاء مؤيدون للوحدة اليمنية في الحزب الاشتراكى اليمنى امس زعيما جديدا ومكتبا سياسيا في الحزب الاشتراكى اليمنى في محاولة لانعاش الحزب بعد هزيمته في الحرب الاهلية مع الشمال.

وقال مسئول بالحزب ان اللجنة المركزية انتخبت على صالح عباد المعروف باسم مقبل امينا عاما خلفا لعلي سالم البيض.

وقال عضو اللجنة احمد عبدالله صالح انه لم يتم بعد انتخاب مساعد الامين العام.

وعباد من اليمن الجنوبي ويعارض محاولة انفصال الجنوب التى قادها البيض النائب السابق للرئيس اليمنى. وسحقت قوات الرئيس على عبدالله صالح المحاولة في السابع من يوليو بعد شهرين من الحرب هرب بعدها البيض الى سلطنة عمان.

وعباد عضو بالبرلمان. وشارك في القياده المؤقتة للحزب بعد انهيار محاولة الانفصال. وكان عباد بين سبعة اعضاء بالمكتب السياسى اعيد انتخابهم في وقت سابق امس. وقال عثمان عبدالجبار عضو البرلمان واحد الاعضاء الجدد في المكتب السياسى انه تم ايضا انتخاب 14 عضوا جديدا.

ويضم المكتب السياسى 21 عضوا منهم 11 من الجنوبيين وعشرة من الشماليين وليس من بينهم احد القيادات التى انضمت لدولة اليمن الجنوبى الانفصالية التى لم تستمر طويلا.

وقال احمد عبدالله صالح ان من المتوقع عقد جلسه كاملة نهائية للجنة المركزية اليوم الثلاثاء.

واستبعد رئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس ونائب الامين العام السابق للحزب سالم صالح محمد من عضوية المكتب السياسى.وقد تلقت امانة الدورة الاستثنائية للحزب الاشتراكى اليمنى رسالة مشتركة من بعض القيادات الحزبية للحزب المتواجدة خارج اليمن وهم الدكتور ياسين سعيد نعمان وجار الله عمر وابوبكر باذيب اعضاء المكتب السياسى للحزب الاشتراكى السابق اكدوا فيها التزامهم بالنتائج التى تتوصل اليها هذه الدورة.



تضم «٢١» عضواً

الحزب الاشتراكي اليمني ينتخب قيادة جديدة

■صنعاء - الوكالات:

انتخب الحزب الاشتراكى اليمنى امس قيادة جديدة من واحد وعشرين عضوا لم تضم ايا من قيادييه فى الخارج. ويضم المكتب السياسى الجديد سبعة من اعضاء المكتب السابق للحزب الاشتراكى و١٤ عضوا جديدا من اللجنة المركزية حسب ما اعلن مشاركون فى الاجتماعات. والاعضاء السبعة القدماء هم عبدالغنى عبدالقادر (نائب وزير الخارجية) وعلى صالح عباد مقبل (عضو هيئة رئاسة مجلس النواب) ويحيى الشامى واحمد على السلامى (وزير الكهرباء) وعبدالواحد غالب المرادى وفضل محسن عبدالله (وزير الاسماك) وحسين الهمزة. اما الاعضاء الجدد فهم يحيى منصور ابو اصبع (نائب) وعبدالبارى طاهر (نقيب الصحافيين اليمنيين) وعثمان عبدالجبار (نائب) وسالم بكير واحمد حيدرة سعيد ومحمد غالب احمد وسعيد سالم فرج وعبدالله احمد مجيديع (رئيس الكتلة البرلمانية الاشتراكية) وعبدالله بيدر ومحمد سعيد مقبل (نائب) وصالح على سنان ومحمد سبعة (نائب) ومحمد الشيبانى وعلى منصر.



الحزب الاشتراكى اليمنى ينتخب قيادة جديدة من ٢١ عضوا

□ صنعاء ـ الشرق: انتخب الحزب الاشتراكى اليمنى قيادة جديدة له مكونة من ٢١ عضوا بدلا من المكتب السياسى القديم بقيادة علي سالم البيض التى لم تقص تماما من قيادة الحزب وانما تم تنزيلها الى اللجنة المركزية.. وافاد مصدر مطلع فى القيادة الجديدة مراسل الشرق بصنعاء ان أيا من اعضاء القيادة القديمة يمكن ضمهم الى القيادة الجديدة فى حال عودتهم الى البلاد كاعضاء فى القيادة الجديدة.

ويتكون المكتب السياسي الجديد الذى انتخب امس من سبعة اعضاء كانوا فى المكتب القديم وحضروا اجتماعات اللجنة المركزية الموسعة فى صنعاء التى بدأت يوم السبت الماضى وهم: عبد الغنى عبد القادر نائب وزير الخارجية، يحيى الشامي، عبد الواحد المرادى، على صالح عباد نائب رئيس مجلس النواب، فضل محسن عبد الله وزير الثروة السمكية، حسين الهمزة، احمد على السلامى وزير الكهرباء والمياه.

اما الاعضاء الجدد فهم: يحيى منصور ابو اصبع، د. عبد البارى طاهر نقيب الصحفيين اليمنيين، عثمان عبد الجبار «نائب»، سالم بكير، احمد حيدرة سعيد، محمد غالب احمد «نائب»، معين سالم فرج «نائب»، عبد الله احمد مجيدع «رئيس الكتلة البرلمانية»، عبد الله بيدر، محمد سعيد مقبل «نائب»، صالح على سنان، محمود سبعة «نائب»، محمد الشيباني، محمد علي با مسلم «نائب».

واشارت المصادر الى ان القيادة الجديدة هى شرعية الحزب والمتحدثة باسمه والمعبرة عن مواقفه وسياساته فى الداخل والخارج.. واوضحت تلك المصادر ان القيادة الجديدة ستجتمع اليوم لاختيار امين عام للمكتب السياسي بدلا من السيد على سالم البيض. وتتوقع المصادر ان يفوز السيد على صالح عباد مقبل بثقة القيادة الجديدة واختياره امينا عاما للحزب.. وقالت المصادر ان هناك قرارات عديدة اتخذها الاجتماع من بينها: ادانة الحرب والانفصال والتاكيد على الحوار والمصالحة الوطنية والتمسك بالوحدة والديمقراطية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد أحداث عدن وقتل عناصر الشرطة

الريال اليمنى على أعتاب تدهور جديد

□ صنعاء – محمد على الديلمى:

رغم تحسن سعر صرف الريال اليمنى من 140 للدولار الواحد اثناء الحرب التى انتهت فى السابع من يوليو المنصرم إلى 70 ريالا تقريبا فى الاسابيع الاخيرة إلا أن ذلك التحسن لم يستمر سوى شهر واحد ليعاود الريال الهبوط من جديد ليصل إلى 90 ريالا للدولار فى الاسبوع الماضى نتيجة للاحداث العسكرية التى شهدتها مدينة عدن مؤخرا وقيام الجماعات الاصولية بقتل عدد من عناصر الشرطة اليمنية.

ومع ان الحرب اليمنية قد توقفت تماما إلا أن الأزمة الاقتصادية والتموينية مازالت مستمرة ، ويواجه اليمن عجزا فى توافر المواد الغذائية والكثير من المواد الاستهلاكية الاخرى وأصبحت ظاهرة السوق السوداء من الامور المألوفة لدى الكثير من الناس فالمواد الأساسية التى تدعمها الدولة كمادة القمح والمسعرة بـ 165 ريالا للكيس الواحد عبوة 50 كيلوجراما تباع فى السوق السوداء بسعر الكيس الف ريال وذلك وفقا لما أكده وزير التموين والتجارة الدكتور عبد الرحمن عبد القادر بافضل الذى استدعاه البرلمان اليمنى لاستجوابه عن بروز ظاهرة السوق السوداء للمواد الاساسية.

واعتبر وزير التجارة اليمنى ان تحرير التجارة فى اليمن هى التى ستعمل على انهاء مثل تلك الظاهرة من خلال اشاعة التنافس بين التجار اليمنيين وانهاء الإحتكار الذى يوجد مثل تلك الاوضاع الاقتصادية ذات الطابع الشمولى الموجه التى ادت إلى الحد من المشاريع التنموية.

ويرجع اقتصاديون يمنيون ارتفاع سعر الدولار إلى عودة الاتصالات الخارجية لليمن مع العالم الخارجي بعد ان توقفت اثناء الحرب، والاقبال الكبير على فتح الاعتمادات والتى تغطى بالعملة الصعبة، خاصة وان اعتمادات شراء المواد الاستهلاكية ومواد البناء والقرطاسية والملابس قد سجلت ارقاما فلكية وصلت إلى 6 مليارات دولار حتى نهاية العام الجارى.

وعند كل ارتفاع لسعر الدولار فى السوق الموازية، تقوم السلطات اليمنية باغلاق مكاتب الصرافة فى العاصمة صنعاء وبقية المحافظات اليمنية حيث أصبح ذلك الاجراء مألوفا لدى أصحاب تلك المكاتب.

ومازالت معظم مكاتب الصرافة فى العاصمة اليمنية مقفلة ولم تفتح ابوابها. وكما هى العادة فإنه تم احتجاز أصحاب مكاتب الصرافة بدعوى عدم التزامهم بلائحه الصرافة النقدية. ولم تنجح الاجراءات التى اتخذتها الحكومة اليمنية لوقف تدهور الريال اليمنى، ومنها منع المؤسسات العامة والهيئات والشركات الأجنبية من شراء العملات الصعبة وفى مقدمتها الدولار التى تستغلها فى المضاربة بالعملة الامريكية والاستفادة من فوارق الاسعار اليومية.

وتعتبر الغرفة التجارية بصنعاء ان الوضع الاقتصادى يتجه إلى منحدر خطير إذا لم تتم معالجة شاملة وايجاد حلول واقعية للمسألة الاقتصادية تبدأ باعطاء العملة المحلية قيمتها الفعلية والعمل على تثبيتها عن طريق تعويم الريال اليمنى والحد من الانفاق الجنونى من موازنة الدولة والتى تذهب إلى الارضاءات السياسية وليس لأغراض تنموية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

توسيع اللجنة المركزية تعزيز لمبدأ الديمقراطية

الشماليون يسيطرون على قيادة الاشتراكي

ترشيح مقبل أميناً عاماً وأبو أصبع مساعداً

صنعاء: من حمود منصر

اعلنت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني صباح امس اسماء اعضاء القيادة الجديدة، التي تضم 23 عضوا في المكتب السياسي، بينهم 12 عضوا من المحافظات الجنوبية والشرقية، و11 عضوا من المحافظات الشمالية، غير انهم يمثلون 13 محافظة فقط من مجموع المحافظات اليمنية الـ18. وكان عدد الجنوبيين 10 فقط، ثم اضيف اليهم كل من سالم الحنيش (حضرموت)، وصالح نصران (شبوة) في وقت لاحق.

وتضم القيادة الجديدة 7 من اعضاء المكتب السياسي القديم، هم علي صالح عباد مقبل وفضل محسن عبد الله، وعبد الغني عبد القادر، وعبد الواحد غالب المرادي، ويحيى الشامي، وحسين الهمزة، واحمد علي السلامي. وتقرر تجميد عضوية اعضاء المكتب السياسي الآخرين الموجودين في الخارج حاليا، وترك الباب مفتوحا لمن سيعوده منهم الى اليمن لكي يعود الى مزاولة نشاطه السياسي كعضو في اللجنة المركزية مع توفر الفرصة لعودة بعضهم الى المكتب السياسي.

وحصل 14 قياديا على عضوية المكتب السياسي لأول مرة، هم احمد حيدرة سعيد (من ابين) وعبد الباري طاهر - نقيب الصحافيين اليمنيين (من الحديدة)، ومحمد غالب احمد - عضو مجلس النواب (من الضالع محافظة لحج)، وسعيد سالم فرج (من حضرموت) وعبد الله احمد مجيديع - رئيس الكتلة البرلمانية - (من مارب)، وعثمان عبد الجبار - عضو مجلس النواب - (من عدن)، وعبد الله بيدر (من صنعاء)، ومحمد سعيد مقبل - عضو مجلس النواب - (من عدن)، وصالح علي سنان (من محافظة المهرة)، ومحمود سبعه (من لحج)، ومحمد الشيباني (من تعز)، وعلي منصر محمد مقبل - عضو مجلس النواب (من لحج) - ويحيى منصور ابو اصبع (من محافظة اب)، وسالم بكير (من حضرموت). وسالم الحنيش (من حضرموت) وصالح نصران (من شبوة).

ويلاحظ ان المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي قد تضمن 9 من الاعضاء البرلمانيين بينهم عضوان في المكتب السياسي السابق، و7 من اعضاء اللجنة المركزية، واظهرت نتائج الانتخابات ان عدة محافظات لم تمثل في القيادة الجديدة، مما اثار قلقا لدى بعض القادة الاشتراكيين الجدد، خاصة بالنسبة الى تمثيل محافظة شبوة التي لم يكن يوجد منها عضو واحد في المكتب السياسي الجديد حتى اضيف اسم صالح نصران. وقال يحيى منصور ابو اصبع انه تم تجاوز كل الصعوبات والعقبات التي كانت تهدد اجتماعات اللجنة المركزية بالفشل، ولم يبق سوى بعض الاجراءات التكميلية والجزئية، التي سيتم الانتهاء منها، واعلان النتائج النهائية في وقت لاحق صباح اليوم، غير ان مصادر في اللجنة المركزية عبرت عن حرصها على تصعيد صالح نصران - عضو مجلس النواب - الى الاعضاء الاحتياطيين للمكتب السياسي، كممثل لمحافظة شبوة.

وارجئ الاعلان عن قرارات وتوصيات اللجنة المركزية، والبيان الختامي للاجتماع، لانه كان يجري اعدادها في وقت مبكر من صباح امس، حتى تستكمل المشاورات حول انتخاب الامين العام، والامين العام المساعد. وقد عبر عدد من اعضاء اللجنة المركزية في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» عن ارتياحهم للطريقة التي تمت بها المناقشات في الاجتماعات، وعملية اختيار القيادة الجديدة، وقال بعضهم انهم «شعروا

لاول مرة بالحرية الكاملة في ممارسة حقوقهم الحزبية، بعيدا عن سوط التسلط القيادي، ودكتاتورية القيادات التاريخية، كما كان عليه الحال في الفترات السابقة».

واوضح مطلعون ان ايا من اعضاء المكتب السياسي القديم - الذين اعيد انتخابهم في القيادة الجديدة لم تطرح اسماؤهم لمنصب الامين العام باستثناء علي صالح عباد (مقبل) الذي طرح اسمه بقوة، ويحظى بقبول واسع، ويليه يحيى منصور ابو اصبع، الذي رجحت مصادر اللجنة المركزية ان يتم انتخابه لمنصب الامين العام المساعد. واذا ما تمت هذه الانتخابات، بهذه الطريقة، سيتم اقتسام الامانة العامة للحزب الاشتراكي بين الشماليين والجنوبيين، فضلا عن وجود اغلبية نسبية بفارق واحد لصالح الشمال في عضوية المكتب السياسي، الذي ظل الجنوبيون مهيمنون على ثلاثة ارباع المواقع القيادية فيه طوال الفترة الماضية.

اما في ما يتعلق بمصير القيادة السابقة، فقد اشار اعضاء في اللجنة المركزية الى انه لم يتم اتخاذ اي قرار بفصلهم او ازاحتهم من الحزب، عدا تجميد عضويتهم ونشاطهم القيادي ما داموا خارج اليمن، وقالوا ان ثمة اشارات واضحة في قرارات اللجنة المقرر ان يتم الاعلان عنها اليوم، الى انه سيكون بامكان اي قيادي عائد الى اليمن ان يلتحق بعضوية اللجنة المركزية، مع استثناء الاعضاء الذين وردت اسماؤهم ضمن قائمة الـ16 المطلوبين للمثول امام السلطات القضائية.

غير ان مسؤولين في المكتب السياسي الجديد قالوا ان اغلب القياديين في الخارج وخاصة جار الله عمر، والدكتور ياسين سعيد نعمان، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) والدكتور سيف صائل خالد، قد اكدوا دعمهم ومساندتهم للقيادة الجديدة، وتاييدهم لجميع الخطوات التي اتخذت في سبيل الحفاظ على وحدة الحزب، وقالوا انهم مع الشرعية الجديدة، وقد عزز هذا التوجه ضم اعضاء الكتلة البرلمانية، وسكرتيري «اول وثاني» المنظمات الحزبية الى اللجنة المركزية، ومنحهم العضوية العاملة كاملة.

عدن: ملاحقة المتطرفين مستمرة وانباء عن امتدادها الى ابين

[.] عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ واصلت قوات الأمن في عدن امس مطاردتها الواسعة للعناصر المتطرفة المنتسية كما تقول صنعاء لتنظيم «الجهاد» في اليمن.

وذكرت مصادر امنية لـ «الحياة» ان «قوات الأمن تساندها وحدات من قوات الامن المركزي والنجدة التي قدمت من صنعاء السبت دهمت فجر امس المتطرفين في منطقة القلوعة في محافظة عدن بعد استيلاء المتطرفين على مركز للشرطة». وتابعت المصادر نفسها ان «إشتباكات بالاسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية دارت بين قوات الامن والعناصر المتطرفة استمرت حتى الصباح حين تمكنت قوات الامن من السيطرة على الموقف واعتقال عدد من المسلحين فيما تمكنت اعداد اخرى من الفرار الى الجبال المحيطة بالمنطقة».

وقال شهود عيان ان «مركز الشرطة في منطقة كريتر تعرض فجر امس لهجوم مفاجئ شنته العناصر المتطرفة التي اختبأت في الجبال بعد الاشتباكات العنيفة التي شهدتها المنطقة السبت الماضي مع قوات الامن». وزاد الشهود ان «المتطرفين استخدموا في هجومهم قذائف «آر. بي. جي» والرشاشات التي ايقظت المواطنين في المنطقة عند الفجر».

ولم تشر المصادر الأمنية الى «وقوع اصابات في الهجوم على مركز الشرطة وهو الأول من نوعه في عدن منذ بدء الحملة الواسعة على المتطرفين».

الى ذلك، قالت مصادر عسكرية موثوق بها ان «قوات الجيش التي رابطت على الطريق التي تربط عدن بمحافظة أبين منذ السبت الماضي، تصدت امس لمجموعات كبيرة من المتطرفين حاولت الدخول الى عدن من ابين للانتقام من قوات الأمن التي الحقت بعناصرها في عدن هزيمة كبيرة».

واكدت هذه المصادر لـ «الحياة» ان «المجموعات المتطرفة كانت مزودة اسلحة متنوعة بينها اسلحة ثقيلة وقدر عدد افرادها بحدود ٢٠٠ عنصر كانوا يستقلون سيارات جيب مفتوحة». واشارت الى ان «قوات الجيش اطلقت النار في اتجاه المتطرفين ما اجبرهم على العودة الى أبين».

وعلمت «الحياة» من مصادر مسؤولة في صنعاء جرى الاتصال بها من عدن امس ان «وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الدفاع اعدت خطة لملاحقة المتطرفين في محافظات عدن وابين ولحج الجنوبية وقد بدأ التنفيذ في عدن السبت الماضي».

من جهة اخرى، أدلى مصدر مسؤول في الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح بالآتي:

«تابع التجمع اليمني للاصلاح باهتمام كبير الاحداث المؤسفة التي وقعت في مدينة عدن الباسلة يومي الجمعة والسبت الماضيين من قبل بعض العناصر غير المسؤولة التي تفهم الدين فهماً قاصراً فتجعل من الفروع قضايا اساسية بينما تتغافل عن الأصول والقضايا الجوهرية، وهي عناصر لم يعرف عنها موقف جاد وواضح ضد كل ممارسات الحزب الاشتراكي المنافية للعقائد والاخلاق طوال فترة تسلطه فإذا بها اليوم توجه قوتها وسلاحها ضد قبور الموتى الذين لا حول لهم ولا قوة.

ان التجمع اليمني للاصلاح يستنكر ويدين بشدة هذه الممارسات الخاطئة البعيدة عن جوهر الدين وقيم الاسلام والتي لا هدف لها سوى اثارة الفتن وشغل الناس والمجتمع بقضايا هامشية.

وإننا ندرك وبوضوح ان الحزب الاشتراكي اليمني والقوى التي تحالفت معه ودفعته الى افتعال الأزمة وتفجير الحرب وإعلان الانفصال بغية تمزيق المجتمع اليمني ووحدته وتشويه صورته المشرقة هي القوى نفسها التي دفعت مثيري هذه الفتنة الجديدة للقيام بتلك الممارسات كجزء من مخططها الهادف الى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد وإثارة الفتنة في المجتمع... ذلك ان ما حدث في عدن لا يقبل به عقل ولا يمكن أن يقوم به من يدرك مقاصد الشريعة وأحكام الدين.

ان التجمع اليمني للاصلاح اذ يدين هذه الممارسات يطالب اجهزة الدولة بسرعة الكشف عن مرتكبيها وتوضيح الحقيقة امام المجتمع والعالم، وسرعة وضع حد لمثل هذه الممارسات التي تخدم اهداف المتآمرين على وحدة اليمن وامنه واستقراره».



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ - ٦ - ١٩٩٤

الشيخ الزنداني عضو مجلس الرئاسة اليمنى فى مؤتمر صحفي بالدوحة:

قطر نقلت الصورة الحقيقية للحرب فى اليمن إلى العالم

متابعة: منتصر الديسى

تصوير: أحمد جودة

الأحداث الأخيرة فى عدن سببها تصرفات بعض الشباب المتحمس

اكد سعادة الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة اليمني على مدى العلاقة الوثيقة التى تربط بين الشعبين القطرى واليمنى الشقيقين والتى ترسخت بعد الموقف القطرى الداعم لموقف الوحدة وللسلطة الشرعية مما كان له الاثر الكبير فى نفس كل مواطن يمنى وزاد فى معنوياته.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده سعادة الشيخ الزندانى صباح امس بفندق شيراتون الدوحة بحضور سعادة فيصل بن شملان وزير النفط اليمني واعضاء الوفد المرافق.. وقال: اننى اشعر بغاية السرور لزيارتى لاخوانى فى دولة قطر الذين عرفتهم منذ فترة طويلة حكاما وشعبا وعلماء ومثقفين وكلما ازددت لهم معرفة ازددت لهم حبا وتقديرا وقد تجلى الموقف القطرى واضحا بجوار اخوانهم فى ارض اليمن وهم يدافعون عن الوحدة التى نعتبرها خطوة فى طريق وحدة العرب، فلقد مرت اليمن بفترة عصيبة واحكم علينا الحصار الاعلامى فرأينا فى قطر تلك النافذة التى اطلت منها اليمن بهمومها ومواقفها على العالم كله لتقدم الصورة الحقيقية لا الصورة المعكوسة وقد جئنا وشعبنا العربى المسلم فى قطر يحتفل بذكرى عزيزة علينا هى ذكرى الاستقلال الذى نتطلع فيه الى مستقبل عزيز لامتنا، آملين بهذه الذكرى المباركة وندارس معهم الهموم والآمال المشتركة السعى لتوثيق العلاقة بين بلدينا.

ولدى سؤال سعادته حول احتواء السلطة الشرعية لتداعيات وآثار الحرب وما اوردته الانباء عن الاحداث الاخيرة فى عدن ومسيرة الى مسئولية الاصلاح عن ذلك؟

قال: لقد كانت السلطة فى اليمن طوال الازمة تحرص على ان تتجنب الحرب وتحذر من آثارها خوفا من ويلاتها ومن تفاقم فتح الابواب امام تدخلات واسعة لذلك كنا نتنازل كثيرا من اجل مكسب مصلحة اكبر وندفع خطرا اعظم ولكن هذه التنازلات اساء الانفصاليون المتمردون استخدامها ودفعتهم الى مزيد من المؤامرة والتحدى للشعب ولما وقعت الحرب كنا نحرص على حصرها فى اضيق النطاق فمثلا منطقة كبيرة اسمها يافع وكان يتمركز بها عدد من المتمردين وكان بالامكان تفجير المعركة فيها لكننا كنا كغيرها من المناطق نسعى الى تخفيف الاضرار ومنع اتساع المعركة فتركناها ودرنا من حولها الى الاهداف العسكرية حتى انتهت بسلام وهذا هو شأن كثير من المناطق.. هذه كانت خطتنا قبل وبعد الحرب فقد سمعتم عن العفو العام ولانظن انهم لو انتصروا هل كانوا سيفعلون مثلما فعلنا؟

فلقد حصرنا الاتهام فى ستة عشر عنصرا وبالطبع فاننا نعلم ان الذين حاربوا اكثر من ستة عشر ولكن ايثارا للسلام وتجنبا للاحقاد واتاحة لفرصة المراجعة عاملنا بهذه النية.

واضاف: وكانت المشكلة الكبرى بيننا وبين الاشتراكى انه كان يحمل نظرية شيوعية تحارب الدين وتبيح المحرمات ومارس هذه النظرية وطبقها بالقوة فنتج عن ذلك ضحايا ودمار وخسائر كبيرة.

وقال اما ماجرى اخيرا فى عدن من احداث فذلك يأتى انعكاسا للحرب التى اشترك فيها جموع من الشباب المتحمس لدينه الموغور ممن اساؤوا اليه فى فترة الحكم الاشتراكى واتاحت له هذه الفرصة للناس امتلاك السلاح وهو عندنا فى اليمن جزء من ملابس الشخص، فوجود هذا السلاح فى يد الشباب ونتيجة لنقص خبرتهم وعدم المعرفة الصحيحة بمطالبة حقوقهم ادى ذلك لقيام بعضهم بالتصرفات المخلة بالامن ومع ذلك فقد تمت السيطرة على هذا فى وقت وجيز واصلحت الاوضاع.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ـ ٩ ـ ١٩٩٤

○ هل ادت الحرب الى وجود خطة لتعديل الدستور في اليمن؟

ـــ قال: نحن في اليمن من اول الشعوب العربية اهتماما بالدستور فثورة ١٩٤٨ سميت بثورة الدستوريين عندما طلب العلماء المفكرون وبعض الضباط الايذان بوضع دستور يبينوا فيه ماتبينه الدساتير حول الوضع السياسي في البلاد ثم بقي الامر الدستوري هاجسا حتى جاء الدستور في الجمهورية العربية اليمنية سابقا ثم لما قامت الوحدة كان لابد ان تقوم على الدستور لكنه كان اقرب مايكون الى الصيغ التوفيقية لان لدينا خليطا من اسلامي واشتراكي وكانت الصيغ لاترضي هذا الطرف ولا الطرف الاخر كما يريد لان المقصود بها الامر التوفيقي وازالة العوائق امام الاتحاد وبقي محل محاورة طويلة طول الفترة الانتقالية.. لان اساس الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي الثقافي والامني يرتكز على الاستقرار السياسي وفي كثير من البلدان لايستقر ذلك بالاستقرار الدستوري لذلك نحن نعرض الدستور الان على مجلس النواب للمراجعة وهو اجماع وطني ومادمنا نحرص على الوحدة اليمنية وازالة المنغصات الكبيرة.. فعلينا ان ننظر بعمق الى الصيغ الدستورية التي تقيم اوضاعا ثابتة ومستقرة وهو محل اتفاق الان وان شاء الله في الاسابيع القادمة نشهد ماسيؤول اليه الامر من هذه التعديلات.

وحول اشراك الحزب الاشتراكي في السلطة قال: ان الحزب اخرج نفسه باعلانه الحرب ودعوته الى الانفصال ولاتوجد جهة يحق لها ان تتحدث باسمه الا القيادة القائمة التي قادت الى الانفصال ومعظم اعضائها مطلوبون امام القضاء ونحن نترك الامر للحزب ليصحح اوضاعه مع قيادته ليناسب وضعه مع قانون الاحزاب المعمول به حيث يحظر القانون على اي حزب التآمر على وحدة البلاد او تبني مايخالف الدين الاسلامي او استعمال العنف فهذه مسئولية افراد وقيادات الحزب وهم بوضعهم الحاضر غير مؤهلين للدخول في ائتلاف الحكم.

مستقبل اليمن

○ مارؤية سعادتكم لمستقبل اليمن في ظل الاوضاع السائدة؟

ـــ قال: انه يصعب التنبؤ بالغيب فهذا من علم الله سبحانه وتعالى الا انه في ضوء المنظور فالاستقرار هو الارجح المتوقع.. اما الذين يتحدثون عن الصراع يرشحون للصراع المؤتمر والاصلاح..

ولكن المؤتمر له ميثاقه الوطني وكثير من رجال الاصلاح اشتركوا في صياغة هذا الميثاق عندما كانوا جزءا من المؤتمر فليس هناك اختلافات عقائدية بين المؤتمر والاصلاح فالميثاق يقول: «ان كل نظرية في السياسة او الاقتصاد او الاجتماع تتعارض مع الاسلام مرفوضة».. والاصلاح ليس عندهم اكثر من هذا والقيادات في الفريقين ليس بينها خصومات بل قضوا لفترة طويلة في البناء.

واضاف: اما الاختلاف فهو يتعلق بالاجتهادات التفصيلية او الممارسات العملية وهذا اختلاف تنوع يثري الحياة السياسية ويفتح افاقا رحبة لابتكار الوسائل الامثل لخدمة الشعب. والجميع اتفقوا على ان يكون الشعب هو الذي يختار مايريد من خلال الدورات الانتخابية.

○ وبالنسبة لخطوات اعادة بناء اليمن بعد حالة ما بعد الحرب..

ـــ فقال: هناك بعض المشكلات التي تواجه بعد انتهاء الحرب وهي ازالة اثار ما جرى في النفوس وتجاوز الاضرار التي سببتها الحرب واصلاح الاوضاع العامة وايجاد وضع مستقر اساسه دستور مستقر وهذه من اهم المشاكل

ونحن نتفاءل بالخير فعندنا الثروات المعدنية والسمكية وغيرها ونرجو ان نستطيع ان نخطو الى الامام في سد الحاجات وبناء بلادنا واستقرارنا.. فقط نرجو ان ننجح في ان نتفرغ للعوامل الداخلية بدون اية تدخلات خارجية.

○ وبسؤاله عن الاوضاع الاقتصادية المنهارة في اليمن بعد الحرب؟

ـــ قال: لاشك ان الحرب اجهدتنا لكننا متفائلون بتنوع مصادر الثروة والنفط ونرجو ان يسهم ذلك في تجاوز المشكلات الاقتصادية الراهنة.

هذا وقد قام سعادة الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة في الجمهورية اليمنية الذي يزور البلاد حاليا بجولة صباح امس في متحف قطر الوطني.

وكان في استقباله والوفد المرافق سعادة السيد مانع عبد الهادي الهاجري وكيل وزارة الاعلام والثقافة والسفير احمد جاسم الملا مدير ادارة المراسم بوزارة الخارجية بالاضافة الى المسئولين في ادارة المتاحف والاثار.

وقد اطلع سعادة الشيخ الزنداني ومرافقوه على مختلف اقسام المتحف حيث استمع الى شرح تناول الجوانب الحضارية والتراثية التي تبرزها محتوياته.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الجنوبية لـ «الشرق الأوسط»

قياديون شماليون في الاشتراكي اليمني تجسسوا لصالح صنعاء خلال الحرب

لندن: من لطفي شطاره

قال العقيد احمد سيف محسن رئيس الاستخبارات العسكرية للقوات اليمنية الجنوبية ان لجنة عسكرية يمنية شمالية جاءت الى عدن قبل الحرب مكونة من اكثر من اربعين قائداً للحوار مع العسكريين الجنوبيين وفقاً لوثيقة العهد والاتفاق ولكنها لم تكن مخولة لاتخاذ قرارات بل كانت تصر على ضرورة وصول وزير الدفاع الى صنعاء.

واضاف احمد محسن عضو اللجنة العسكرية المشتركة في حديث لـ«الشرق الاوسط» من مقر اقامته في جيبوتي ان اعضاء الجانب الجنوبي في اللجنة استجابوا للمشاركة في الاجتماع الذي اقترح الشماليون عقده في صنعاء، ولكننا لم نتوصل الى اية نتائج في ذلك الاجتماع واتفق على ان تلتقي اللجنة العسكرية الاساسية برئاسة وزير الدفاع السابق العميد الركن هيثم قاسم طاهر ورئيس هيئة الاركان العامة العميد عبد الملك السياني في تعز واجتمعت اللجنة العسكرية في تعز ولكن لم يتوصل الى اية نتائج وبعدها اندلعت الحرب.

وكشف محسن عن دور الشماليين في الحزب الاشتراكي اثناء الحرب واتهمهم بالتجسس لصالح صنعاء.

وفي ما يلي نص الحديث:

● بعد ان وصلت اللجنة العسكرية الى طريق مسدود كيف تعاملت القيادة مع الموقف؟

- بعد ان وصلت اللجنة العسكرية الى طريق مسدود جرى تاجيل المحضر لاطلاع القيادة السياسية لمساعدتنا في الخروج من المازق الذي كنا فيه كقيادات عسكرية لا تريد للقوات المسلحة اي شر، كنا نبذل كل محاولاتنا ولكن الآخرين كانوا يلعبون بالنار ووجدنا انفسنا في موقع اما ان ندافع عن انفسنا او الاستسلام للقتل من جانب الطرف الآخر، وكل ما حصل في هذه الحرب من جانبنا فهو للدفاع عن النفس والدفاع عن الجنوب ولم تكن لدينا اية نوايا للهجوم ولم يكن لدينا اي اعداد مسبق للحرب، ولكننا اعددنا خططاً دفاعية.

● تضاربت الأسباب التي دفعت القيادة الجنوبية السابقة للانسحاب من عدن، بصفتكم احد القيادات التي كانت موجودة حتى اخر ايام الحرب هل يمكن توضيح ذلك؟

- خروجنا من عدن لم يكن بسبب انهم انتصروا واننا انهزمنا، كان بامكاننا ان نستمر في الدفاع عن عدن ولكن القصف العشوائي وسقوط القتلى من الابرياء من اطفال ونساء وشيوخ جعلنا نتحرك بسرعة وعندما لاحظنا ان المجتمع الدولي ومجلس الامن لم يتخذ اية قرارات والقتلى يتساقطون باستمرار والدماء تسيل يومياً، اعلنا وقف اطلاق النار عدة مرات والزمنا قواتنا بهذا الاتجاه وخروجنا في 7 يوليو (تموز) الماضي لم يكن خوفاً بل حفاظاً على ما تبقى من المدينة وكان بامكاننا الصمود ليس لعدة ايام بل لعدة اسابيع وكان يمكن ان نقطع الطريق من جبل حديد بالمعلا والطريق المؤدي الى كريتر ونبقى محصنين بالجبال، ولكن القصف المباشر وغير المباشر والعشوائي على المدينة وسقوط الضحايا بالمئات بين قتلى وجرحى لم يكن حينها امامنا اي خيار آخر.

● بصفتك احد الاعضاء الاساسيين في اللجنة العسكرية المشتركة والتي فشلت في نزع فتيل الانفجار المسلح بين القوات الشمالية والجنوبية، كيف تقومون دور الجانب الاردني والعماني فيها؟

- لقد بذل الاشقاء العمانيون والاردنيون الذين شاركوا في اطار اللجنة العسكرية كل جهودهم ولكنهم وجدوا انفسهم امام طريق مسدود وقالوا لنا بالحرف الواحد انتم تكذبون - اي الجنوبيين - وهم يكذبون - اي الشماليين - ولكنهم قالوا ان الشماليين يكذبون اكثر ولهذا اعلنوا الانسحاب من اللجنة العسكرية وتحديدا الاردنيين، واستطيع ان اؤكد ان اعضاء اللجنة من غير اليمنيين كانوا متعاطفين معنا ولكن سياسة بلدانهم جعلتهم يحددون موقفاً.

● دار جدل حول مهام اللجنة العسكرية والاخفاقات التي رافقتها ما هي القضايا الخلافية التي كانت مطروحة على جدول اعمالها؟

- كانت القضايا المطروحة كثيرة اولاً اتفقنا على تحييد القوات المحتكة خاصة في ذمار وعمران وشعرنا ان الخطر قادم اذا لم يتم ابعاد هذا الاحتكاك واخمدناه، وطرحنا من جانبنا خيارا لانهاء المشكلة فاقترحنا اما سحب قواتنا او ان يسحب الشماليون قواتهم من عمران الى مسافة عشرة كيلومترات وهكذا الحال بالنسبة الى ذمار ويريم ولكنهم رفضوا رفضاً قاطعاً لانهم كانوا مسيطرين على الموقف في هذه المناطق بعد ان حشدوا عددا من القوات لتطويق قواتنا المتمركزة هناك، فكانت حراسات البوابات في هذه المعسكرات من الشماليين الذين كانوا يجهزون خطة لاقتحام اللواء الثالث مدرع في عمران واقتحام لواء باصهيب في ذمار وضرب اللواء الاول مدفعية في يريم واللواء الخامس في خولان وهذه الوحدات «الجنوبية» كانوا مهيأين للانقضاض عليها ولهذا كانوا رافضين لخيار الفصل بين القوات.

على ضوء ذلك كان اختلافنا معهم واغلقنا المحضر وقررنا الاجتماع في عدن فانتقلت اللجنة الى عدن على اساس الانتقال بعد ذلك الى صنعاء ووجدنا انهم غير صادقين الى جانب انهم غير مخولين في اتخاذ القرار رغم انه مثل جانب الشمال في اللجنة عبد الملك السياني رئيس هيئة الاركان العامة ونائبه علي محمد صلاح، واكتشفنا اصراراً غريباً من جانبهم على انتقال الاجتماع الى صنعاء واللقاء بالرئيس علي عبد الله صالح واقترحنا من جانبنا عدم مشاركة وزير الدفاع في اجتماع صنعاء ولكنهم اصروا مجددا على ضرورة مشاركة الوزير وكنا نخشى ان يكون الشماليون من خلال اصرارهم على ذلك مدبرين خطة لاغتيال الوزير وكنا نشعر ايضا انه عندما نتفق على اي شيء كانوا يخرجون من قاعة الاجتماع ويتصلون بالرئيس وكانوا يسعون الى تعطيل



المصدر : الشرق الاوسط
الشرقية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 7 ... 1994

اي اتفاق يتم بيننا، ثم التقى علي سالم البيض بجميع اعضاء اللجنة وقال لهم عودوا وأنا ساتفاهم مع علي صالح.

بعد ثلاثة ايام فقط توتر الموقف في عمران وطلبوا منا ان نتحرك الى عمران وتوجه محمد هيثم نائب رئيس هيئة الأركان العامة وعلي ناجي مدير مكتب وزير الدفاع كما توجه الملحق العسكري الفرنسي والاميركي وعلي محمد صلاح نائب رئيس هيئة الأركان العامة. ولكن الموقف انفجر بينما كان اعضاء اللجنة العسكرية يتناولون وجبة الغداء في اليوم الذي اعلن فيه علي عبد الله صالح الحرب من ميدان السبعين الساعة الحادية عشرة صباحاً في 27 ابريل (نيسان) الماضي وبعدها باربع ساعات فقط ضربت قواته اللواء الثالث مدرع في عمران.

● اذا كانت الامور تجري بهذه السرعة نحو تفجير الموقف عسكرياً اذن ما هو دور الملحقين العسكريين الاميركي والفرنسي؟

ـ للأسف الشديد لم يكن لهما اي دور يذكر او تاثير على الاطراف بل كانا مستمعين فقط ولكن المرة الوحيدة التي اتذكر ان الملحق الفرنسي تحدث فيها هي عندما قال حاولوا بقدر الامكان حل المشاكل التي تعرقل سير عمل اللجنة، ولاحظنا انهم كانوا مستمعين وكشهود عيان فقط وما حدث في عمران من جانب القوات الشمالية كان يستهدف أيضاً الملحقين الفرنسي والاميركي لكي يلصقوا التهمة بالقوات الجنوبية ولكن جميع اعضاء اللجنة نجوا باعجوبة واعتقل الشماليون علي ناجي عضو اللجنة وارادوا اعدامه لولا تدخل قيادي شمالي لحظة تنفيذ الاعدام وقال من سيقتله ساقتله وجرى بعدها الافراج عنه ونقل الى الخارج للعلاج.

● كيف جرى تشكيل اللجنة العسكرية؟

ـ هذه اللجنة ليست وليدة الازمة السياسية ولكنها إستعيدت لوقف مزيد من التدهور العسكري الذي ازداد خطورة بشكل متسارع، فاللجنة شكلت قبل الوحدة برئاسة العقيد علي محمد صلاح (شمالي) والعقيد محمد هيثم (جنوبي) وكانت مهمتها وضع الهياكل للقوات المسلحة للجمهورية اليمنية، واعددنا كل الهياكل ابتداء من وزير الدفاع حتى الجندي الى جانب تسليح الجيش بالدبابات والطائرات حتى المسدسات، حددنا كل هذه القضايا قبل الوحدة ولكن بعد الوحدة ومع الاسف الشديد لم ينفذ من كل ذلك الا عشرة في المائة فقط.

● هناك عسكريون جنوبيون من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد شاركوا في الحرب كيف تنظرون للدور الذي يمكنهم القيام به في فترة ما بعد الحرب؟

ـ دورهم لن يكون الا لصالح الجنوب وهم متشددون ضد الشماليين اكثر منا، فعلى سبيل المثال احمد عبد الله الحسني قائد القوى البحرية في عهد علي ناصر هو الذي يسير الأمور فعلياً في عدن وهو الذي اعترض على نقل جميع الأسلحة من عدن الى صنعاء وابقى الأسلحة المتوسطة.

ولذلك اؤكد ان الجنوبيين الموجودين في عدن هم اكثر منا تشدداً ضد الشماليين وسياتي اليوم الذي سنتذكر فيه ذلك، الاصلاح والمؤتمر الشعبي مختلفان على من يحكم عدن والجنوبيون من انصار علي ناصر يقفون ضدهم ويريدون ان ياخذوا طريقهم للحكم خاصة السيطرة على الجنوب، فهل تتوقع ان ياتي احد من حجة او الجوف (مناطق شمالية) ليستولي على المساكن في عدن او ينهب ويسلب دون ان يتصدى له احد فاي حق يمتلكه هؤلاء.

● ما مدى صحة اتهام قياديين شماليين بالتجسس لحساب صنعاء؟

ـ لا اذهب بعيداً عبد الواحد المرادي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي سكرتير منظمة الحزب في تعز وهو شمالي كان موجودا خلال الحرب في عدن وكان ياتي دائما الى غرفة العمليات في وزارة الدفاع الا ان العقيد قاسم يحيى شك في امره فطرده من مكتبه عندما كانت المعارك تدور بضراوة وكان يتردد للحصول على معلومات وكان دوره واضحاً بانه تجسسي واتضح بعد الحرب انه اول من قدم الولاء لعلي عبد الله صالح وانتقل الى صنعاء.

فعلى سبيل المثال حسين الهمزة (شمالي) عضو المكتب السياسي تسلم من الحزب 23 مليون ريال من اجل الانتخابات التي جرت في ذمار وفاز فيها فاين ذهبت كل تلك الاموال واكتشفنا ان الذي فاز في الانتخابات قدم استقالته من عضوية الحزب بعد ذلك وهكذا الاخرون من الشماليين في الحزب الاشتراكي اخذوا كل ما معنا في الجنوب من موارد باسم دعم الجبهة الوطنية او الحزب الاشتراكي في المناطق الشمالية او الوسطى ويتعاملون معنا بوجه ومع الشمال بوجه آخر وهذا يؤكد ما اقوله بانهم مارسوا ضدنا عملاً تجسسياً وليس عملاً نضالياً وطنياً ولهذا لا توجد لهم قواعد في الشمال.

وجار الله عمر (شمالي) عضو المكتب السياسي هو مثال اخر كان من اوائل الذين اعلنوا ولاءهم لعلي عبد الله صالح بعد الحرب ثم ياتي اليوم ليشارك في اجتماع دمشق للاشتراكي.



مقبل أمينا عاما للحزب الاشتراكي اليمنى

صنعاء - ا.ش.ا - انتخبت الدورة الاستثنائية للحزب الاشتراكى اليمنى المنعقد حاليا فى صنعاء على صالح عباد مقبل امينا عاما للحزب، كما انتخبت ٢١ عضوا للمكتب السياسى للحزب منهم ١٤ عضوا جديدا وسبعة من اعضاء المكتب السابق وهم عبدالغنى عبدالقادر وعلى صالح عباد ويحيى الشامى واحمد السلامى وفضل محسن وعبدالواحد الرادى وحسين العزة.

ومن المتوقع ان تصدر الدورة الاستثنائية للحزب بيانا تدين فيه الحرب التى شهدتها اليمن مؤخرا والانفصال الذى اعلنه الامين العام السابق على سالم البيض.



المصدر : الرأي العام الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ - ٩ - ١٩٩٤

مكتب سياسي جديد تقاسمه الشماليون والجنوبيون وثلثه قديم

مقبل يخلف البيض في أمانة «الاشتراكي»

■ هجمات جديدة للمتطرفين.. والبحث عنهم مستمر ليلاً

صنعاء، عدن - وكالات - انتخب الحزب الاشتراكي اليمني امينا عاما جديدا هو علي صالح عباد المعروف باسم مقبل خلفا لعلي سالم البيض اضافة الى مكتب سياسي جديد من ٢١ عضوا ليس فيه اي من القياديين الموجودين في الخارج.

ولم يتم بعدانتخاب مساعد للامين العام. وعباد من اليمن الجنوبي ويعارض محاولة الانفصال وشارك في القيادة المؤقتة للحزب بعد انهيار دولة الجنوب.وجاء انتخاب المكتب السياسى الجديد امس، في ختام نقاشات استمرت اربعة ايام في صنعاء حول مستقبل الحزب جمعت اكثر من مائتين من كوادره المؤيدين للوحدة والمعارضين لقرار الانفصال الذي اعلن في ٢١ مايو الماضي وكان سببا في الحرب الاهلية التى خرج منها الحزب خاسرا.

ويضم المكتب السياسي للحزب ١١ عضوا من الجنوبيين وعشرة من الشماليين، ويضم ٧ اعضاء من المكتب السابق للحزب و١٤ عضوا جديدا من اللجنة المركزية.

والاعضاء السبعة القدامى هم: عبدالغني عبدالقادر (نائب وزير الخارجية) وعلي صالح عباد مقبل (عضو هيئة رئاسة مجلس النواب) ويحيى الشامي واحمد علي السلامى (وزير الكهرباء) وعبدالواحد غالب المرادي وفضل محسن عبدالله (وزير الاسماك) وحسين الهمزة.

اما الاعضاء الجدد فهم: يحيى منصور ابو اصبع (نائب) وعبدالباري طاهر (نقيب الصحافيين اليمنيين) وعثمان عبدالجبار (نائب) وسالم بكير واحمد حيدرة سعيد ومحمد غالب احمد وسعيد سالم فرج وعبدالله احمد مجيديع (رئيس الكتلة البرلمانية الاشتراكية) وعبدالله ببدر ومحمد سعيد مقبل (نائب) وصالح علي سنان ومحمد سبعة (نائب) ومحمد الشيباني وعلى منصر.

خطة لاعادة التنشيط

واكد العضو الجديد في المكتب السياسي عثمان عبدالجبار لوكالة فرانس برس ان الهيئة الجديدة هى «القيادة الشرعية» للحزب.

واضاف عبدالجبار ان الاعضاء الثمانية عشر السابقين في المكتب السياسي الذين لم يعد انتخابهم والموجودين في الخارج لم يتم اقصاؤهم من صفوف الحزب وانما اعتبروا اعضاء في اللجنة المركزية وهناك امكانية لضم بعضهم الى المكتب السياسي الجديد في حال عودته الى البلاد».

وبين هؤلاء القياديين هناك سبعة تشملهم لائحة من ١٦ شخصا مطلوبين صدرت في حقهم مذكرات توقيف قضائية تعتبرهم صنعاء مسؤولين عن قرار الانفصال ومنهم بشكل خاص الامين العام على سالم البيض ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس ووزير الدفاع هيثم قاسم طاهر. وكانت الوثيقة السياسية التي قدمت الى اجتماعات اللجنة المركزية الخميس الماضي انتقدت «الخيارات التكتيكية» للقيادة وخصوصا قرارها باعلان الانفصال، لكنها دعت في الوقت نفسه الى «مواصلة السعى لتهيئة الظروف لعودة كل اعضاء الحزب الموجودين في الخارج».

وقد دعا صالح اكثر من مرة بعد انتهاء الحرب الاهلية الحزب الاشتراكي الى اختيار قيادة جديدة يستبعد منها «الانفصاليون».

واوضح عبدالجبار ان المكتب السياسى الجديد سيضع خطة لاعادة تنشيط الحزب واتخاذ قرار بشأن مشاركته او عدمها في الحكومة المزمع تشكيلها قريبا.

ولا يزال الحزب الاشتراكي عضوا في ائتلاف حكومي يضم ايضا حزب المؤتمر الشعبي العام (بقيادة صالح) وحركة «التجمع اليمني للاصلاح» الاسلامية (بقيادة رئيس مجلس النواب عبدالله الاحمر).

ويتوقع عقد جلسة كاملة نهائية للجنة المركزية اليوم

هجوم للجهاد الاسلامي

على الصعيد الامني، هاجمت مجموعة مسلحة تقول سلطات صنعاء انها تنتمي الى تنظيم «الجهاد الاسلامي» المتطرف مركزا للشرطة في مدينة كريتر بمحافظة عدن امس

وذكر بيان امني ان «المتطرفين» استخدموا في هجومهم على مركز الشرطة قذائف البازوكا والمدافع الرشاشة، وان «المسلحين المتطرفين كانوا مختبئين في جبال المدينة بعد هروبهم اليها مساء السبت الماضي عند هزيمتهم في الاشتباكات التى جرت مع قوات الامن الحكومية».

ولم يذكر البيان شيئا عن وقوع اصابات اثر الهجوم الذي يعتبر الاول في عدن ضد قوات الامن.

وكانت اشتباكات عنيفة جرت صباح امس في مدينة «القلوعة» معقل حزب الاصلاح الدينى في عدن بين قوات الامن وعناصر مسلحة متطرفة كانت استولت على مركز للشرطة في المدينة، وقالت مصادر امنية ان اشتباكات استمرت عدة ساعات تمكنت خلالها قوات الامن من استعادة المركز والقبض على عدد من الجناة المسلحين فيما تمكن عدد آخر من الهروب الى الجبال.

وتشهد عدن حملات تفتيش واسعة عند المساء بحثا عن المسلحين من الجماعات المتطرفة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٤



●● القاهرة - غادر القاهرة فجر امس محمد سالم باسندوه وزير خارجية اليمن متوجها الى المانيا فى اطار جولة يزور خلالها باكستان، وكان باسندوه قد نقل رسالة شفهية من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح للرئيس حسنى مبارك تتصل بالمساعى المصرية لاعادة التضامن العربى والعلاقات الثنائية بين البلدين.

●● الخرطوم - اعلن الرئيس السودانى الفريق عمر حسن البشير مجددا التزام حكومة بلاده بقرار وقف اطلاق النار مع المتمردين فى جنوب السودان مشيرا الى الانتهاكات تتم من جانب المتمردين.

واكد فى تصريحات صحفية ثقة الحكومة السودانية فى الجهود التى تبذلها دول «الايقاد» فى اطار الوساطة لحل مشكلة الجنوب. واعرب عن تقديره الخاص للدور الهام الذى يلعبه «بصفة اساسية» الرئيس الكينى دانيال اراب موى لاحلال السلام فى السودان. وكان الفريق البشير قد تلقى رسالة من الرئيس الكينى حول مسيرة السلام سلمها وزير خارجية كينيا الذى يزور السودان حاليا.

●● بغداد - وصل مسئولون من قوات التحالف الغربى الموجودة فى قاعدة انسرليك التركية الى دهوك «شمال العراق» فى زيارة تستغرق بضعة ايام. وذكرت اذاعة صوت كردستان التى اذاعت النبأ ان الوفد الغربى سيجرى محادثات خلال الزيارة مع المسئولين الاكراد حول اعادة اعمار المنطقة ومن بينها اعادة التيار الكهربائى المنقطع عنها منذ حوالى سنة.

وكانت حكومة العراق المركزية فى بغداد قد اعلنت مؤخرا انها لاتستطيع تزويد محافظة دهوك شمال العراق بالتيار الكهربائى لكثرة اعطال محطات توليد الكهرباء هناك بسبب نقص قطع الغيار نتيجة اجراءات فرض الحصار الدولى.

●● مسقط - وصل على اكبر ولاياتى وزير خارجية ايران الى سلطنة عمان امس لاجراء مباحثات مع المسئولين هناك تتناول القضايا الاقليمية، والعلاقات الثنائية بين البلدين.

●● المنامة - استقبل امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة قائد القوات البحرية الامريكية للقيادة المركزية الادميرال دوجلاس كاتن بمناسبة انتهاء فترة عمله، والقائد الجديد للقوات البحرية الامريكية فى القيادة المركزية الادميرال جون ريد وذلك بمناسبة تعيينه فى المنصب الجديد. وقلد الامير الادميرال كاتن وسام البحرين من الدرجة الاولى تقديرا للجهود الطيبة التى بذلها خلال فترة عمله لتعزيز علاقات الصداقة بين البلدين الصديقين كما قدم الادميرال كاتن هدية تذكارية للامير بهذه المناسبة.



المصدر: الرأي العام الاردنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/٩/٧

جمّد نشاط قيادييه في الخارج

«الاشتراكي» اليمني دعا لحكومة وحدة وطنية والعودة لوثيقة «العهد والاتفاق»

صنعاء – ا ف ب :

قرر الحزب الاشتراكي اليمني امس تجميد نشاط قيادييه الذين غادروا البلاد بعد حرب السبعين يوما التي هزمت فيها قواته ودعا الى تشكيل حكومة وحدة وطنية والالتزام بوثيقة المصالحة التي تم توقيعها في الاردن مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وجاء في بيان اللجنة المركزية للحزب الصادر بعد اجتماعات صنعاء انه تقرر تجميد نشاط كافة قيادات وكوادر الاشتراكي التي نزحت الى الخارج بفعل الحرب الاهلية حيث يتولى المكتب السياسي المنتخب النظر في اعادة ترتيب وضع من يعود منهم الى البلاد في اطار الحزب وهيئاته وفقا للنظام الداخلي.

وقالت مصادر قريبة من الاجتماعات ان بعض اعضاء اللجنة المركزية طالب بطرد القياديين الموجودين في الخارج في الحزب وعدم الاكتفاء بتجميد نشاطهم وان اثنين من اعضاء هذا التيار هما عضو المكتب السياسي يحيى منصور ابو اصبع وعبد الله مجيديع انسحبا في الاجتماع الختامي احتجاجا على عدم اتخاذ قرار بهذا المعنى. وفي هذا الخصوص صرح الامين العام الجديد للحزب علي صالح عباد لوكالة الانباء الفرنسية ان القيادة الجديدة تعتزم المطالبة بتطبيق قرار العفو العام على كافة اعضاء القيادة السابقة لكنه شدد على رفض اي عمل سياسي معارض من الخارج مادام حق المعارضة والنشاط السياسي متاحا في الداخل. ولفتت المصادر الى ان بيان اللجنة المركزية حافظ على اولويات التقييم السياسي العام للحزب حول الحرب الاهلية ومسبباتها عندما ادان قرار الحرب اولا ثم قرار الانفصال الذي يعتبره الحزب الاشتراكي من تداعيات الحرب وليس سببا لها. ودعا بيان اللجنة المركزية الى تشكيل حكومة وحدة وطنية لمعالجة الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية للحرب وتحقيق الوفاق الوطني على قاعدة مضامين وثيقة العهد والاتفاق. ودعت اللجنة ايضا الى ضرورة



المصدر : الرأي العام الاردنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٤

استمرار الحوار السياسي السلمي بين كل شركاء الحياة السياسية في اليمن بكل تياراتهم وتوجهاتهم

واكدت تمسكها بالدستور والقوانين النافذة في البلاد واحترام الشرعية الدستورية ونتائج انتخابات ابريل ١٩٩٣ وشددت على ضمان التعددية السياسية والحريات العامة وحقوق الانسان وتطبيق الحكم المحلي واحترام حرية العمل السياسي والتنظيمي والجماهيري والنقابي . وقررت اللجنة المركزية من جهة اخرى تشكيل لجنة تحضيرية مهمتها الاعداد التنظيمي والسياسي والوثائقي لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب في مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز سنة وكان المؤتمر الثالث للحزب عقد في عدن في ١٩٨٥ . وكلفت اللجنة مكتبها السياسي العمل من اجل اعادة اصدار صحيفة الحزب المركزية «الثوري» ومطبوعاته الاخرى ، كما كلفته العمل على استعادة ممتلكات الحزب ومقراته وارصدته المالية المجمدة .



المصدر : الرأي العام الاردنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٩/٧

اشتباكات عنيفة في محافظة ابين

عدن ـ كونا

تدور اشتباكات مسلحة عنيفة في محافظة ابين الجنوبية بين قوات الأمن الحكومية وعناصر مسلحة تقول سلطات صنعاء انها تنتمي الى تنظيم الجهاد الاسلامي. ويقول مراسل وكالة الانباء الكويتية كونا في عدن ان الجيش اليمني يستخدم في هذه الاشتباكات التي لا تزال مستمرة، اسلحة ثقيلة مثل الدبابات في محاولة للسيطرة على الوضع هناك. واشار المراسل الى ان محافظة ابين التي تبعد مائة كيلو متر عن عدن هي معقل المتطرفين القادمين من افغانستان. وكانت هذه الجماعات قد اقدمت يوم الجمعة الماضي على نبش قبور واضرحة لأولياء في عدن ادت الى حدوث اضطرابات واشتباكات مع مواطنين في المدينة..أجبرت الجيش وقوى الأمن اليمني الى التدخل لحسم الاشتباكات وأدت الى مقتل ثلاثين شخصاً من الجيش والمتطرفين. ولم تذكر السلطات اليمنية شيئاً عن هذه الاشتباكات في ما بدأت في عدن مساء اليوم حملات تفتيش واعتقالات واسعة تعد هي الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب اليمنية في السابع من يوليو الماضي. وشاهد مراسل كونا قوات الأمن اليمنية وهي تطلق أعيرة نارية مكثفة على جبال عدن معتقدة بوجود عناصر من جماعة مختبأة فيها وكان يسمع في عدن حتى وقت متأخر من الليلة الماضية أصوات الأعيرة النارية والطلقات الرشاشة بكثافة التي تطلقها قوات الأمن اليمنية.

٠٢٠٠٢٥



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شاركت فيها قوات من الجيش اليمني استخدمت دبابات

اشتباكات مع متطرفين في أبين اعنف من التي شهدتها عدن

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ افادت انباء موثوق بها من محافظة ابين (شرق عدن) ان اشتباكات جرت امس ومساء اول من امس في عدد من مناطق المحافظة بين قوات الامن تساندها قوات من لواء العمالقة التابع للجيش وعناصر من تنظيم «الجهاد».

واشارت الى ان «القوات الحكومية استخدمت الدبابات في الاشتباكات فيما شوهد بعض طائرات حربية يحوم فوق مناطق الاشتباكات». وتابعت ان «العناصر «الجهادية» التي تتخذ من ابين مركزاً رئيسياً لها في المحافظات الجنوبية والشرقية تمكنت اول من امس من الاحتفاظ بمواقعها. برغم عنف القتال غير انها بدات امس بالتقهقر مع استخدام قوات الأمن الدبابات التي دكت مواقع تمركز المسلحين من الجهاد واجبرتهم على الفرار في اتجاه جبال المراقشة».

وكان عدد من المواطنين القادمين من أبين قالوا لـ «الحياة» في عدن ان: «العناصر الجهادية المسلحة تمادت في الاساءة الى المواطنين واستفزازهم واغلقت صالات العرض السينمائية والنوادي الثقافية والاستراحات العامة من دون مواجهة من السلطات الامنية في المحافظة الامر الذي اثار سخط المواطنين وارغم السلطات على التدخل لوقف هذه الاعمال الخارجة عن القانون».

ولم تعط اجهزة الامن اية تفاصيل عن الاشتباكات في ابين غير ان عسكريين اكدوا ان «الاشتباكات مع العناصر الجهادية فيها كانت اعنف من تلك التي شهدتها عدن السبت الماضي وادت الى سقوط أكثر من ٢٠ قتيلا».

وفي عدن بدات قوات الامن امس بمطاردة الفارين من عناصر «الجهاد» في الجبال. وشاهد مراسل «الحياة» مجموعات كبيرة من رجال الامن تجوب جبال منطقة كريتر باسلحتها الرشاشة وقذائف «ار.بي.جي».

وذكر مواطنون في كريتر ان «العناصر المسلحة المختبئة في الجبال تواصل هجماتها عند حلول الفجر على مواقع قوات الامن بخاصة مراكز الشرطة». واشار هؤلاء الى انهم «شاهدوا فجر امس قوات الأمن تطلق النار بشكل مكثف على الجبال».

وبدات امس عمليات ترميم واعادة بناء الاضرحة التي هدمتها عناصر «الجهاد» المسلحة الجمعة الماضي واهمها اضرحة الاولياء الهاشمي والعيدروس والمظلوم.

ويذكر ان الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اعطى تعليمات الى الحكومة تقضي باعادة ترميم الاضرحة.



المصدر : الأهالي

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤

من موقع المعارضة والدفاع عن الديمقراطية

الاشتراكي اليمني يستأنف نشاطه ويؤكد استقلاليته ضد نزعات الاستغلال الخارجي والتسلط الداخلي

بدأ الحزب الاشتراكي اليمني صباح الخميس الماضي دورة أول اجتماعات موسعة للكادر في مدينة صنعاء، وذلك لأول مرة منذ اندلاع الحرب اليمنية التي انتهت بهزيمة الاشتراكي، شارك في اجتماعات صنعاء قيادات من المكتب السياسي واللجنة المركزية والكتلة البرلمانية للحزب وسكرتيرو المناطق، بينما تغيب عنه القيادات اللاجئة في الخارج، وعلى رأسها علي سالم البيض، الأمين العام السابق للحزب الذي أعلن اعتزال العمل السياسي، وقد لعب الاجتماع الذي تم في دمشق في مطلع شهر أغسطس الماضي دوراً في الدعوة والتمهيد لاجتماع صنعاء، وان تغيبت عن اجتماعات صنعاء بعض القيادات التي شاركت في اجتماعات دمشق مثل سالم صالح الأمين العام المساعد للحزب وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الجمهورية، ثم الوزراء في جمهورية اليمن الجنوبي. ورئيس الوزراء السابق في اليمن الموحد.

مدحت الزاهد

والاجتماع الموسع للكادر، هو الصيغة الاكثر تعبيراً عن وضعية اجتماعات صنعاء التي لم يشارك فيها اغلبية اعضاء المكتب السياسي او اللجنة المركزية أو الهيئة البرلمانية، كل على انفراد، أو مجتمعين وذلك بعد تشرذم القيادة في دول الجوار

اهمية لقاء صنعاء

رغم ذلك تكتسب اجتماعات صنعاء اهمية فائق من اكثر من زاوية.

* ضم الاجتماع كتلة الكادر الأساسي للحزب داخل المحافظات اليمنية، وقد اصبح لهذه الكتلة الكلمة العليا الآن في تقرير مصير الحزب.

* قد جرى في العاصمة اليمنية تعبيراً عن رغبة وإرادة الاشتراكي في استمرار دوره كحزب شرعي يمارس دوره السياسي في كل محافظات اليمن، ورغبة حزب المؤتمر في استمرار تجربة التعددية الحزبية المقيدة في اليمن، واستمرار دور الاشتراكي، بعد تقليم اظافره، في هذه التجربة، مراعاة لتأثيره من جهة، ولموازنة دور الإصلاح من جهة ثانية، واستجابة لضغوط دولية وإقليمية من جهة ثالثة.

* كما تكتسب اجتماعات صنعاء اهميتها من كونها كانت تتويجاً لعملية جدل واسعة النطاق، في صفوف الحزب الاشتراكي حول استراتيجية وتكتيك الحزب في المرحلة السابقة على الحرب، ومنذ إعلان الوحدة إلى إعلان الانفصال، واستراتيجية وتكتيك نضاله بعد الهزيمة، واسس إعادة بناء التنظيم الحزبي، والأشكال الملائمة لنضال الحزب، وموقعه من القوى الاخرى، وعلى الاخص أطراف الائتلاف الحاكم.

عسكريون يعودون

واجتماع صنعاء في حد ذاته دليل على إدانة الكتلة المشاركة فيه لقرار الانفصال والحاحها على اهمية النضال من داخل اليمن، وقطع الطريق على استخدام القوى الإقليمية لقيادات من الاشتراكي في استنزاف اليمن في صراع داخلي، وفي هذا السياق كان ٣٠٠ من العسكريين اليمنيين من ميليشيات الحزب الاشتراكي التي فرت إلى الدول المجاورة قد

عادت إلى صنعاء قبل بدء دورة الاجتماع الموسع لكادر الاشتراكي.

والجدل داخل الحزب الاشتراكي لايقتصر على الخطر الماثل في تدخل قوى إقليمية في امور الحزب، بل يتصل ايضا بمخاوف بعض القيادات من محاولات الرئيس على عبد الله صالح وحزب المؤتمر من التاثير في توجهات الحزب الاشتراكي بعد ان تزايدت فرص تاثير المؤتمر في الاشتراكي إثر نتائج الحرب.

وقد شملت لوحة الخلافات الحزبية عدة ميول حول طبيعة واولوية الخطر الذى يهدد استقلال الحزب في «الخارجي» و(الداخل) واولوية المشاكل التى ادت للأزمة الراهنة (إعلان الحرب) او (إعلان الانفصال)، بل امتدت المناقشات ايضا إلى سلامة الشكل الاندماجي الذى طرحه الاشتراكي من الاصل لمشروع الوحدة، وإمكانية النضال في الظروف الجديدة من أجل الديمقراطية التى تحرر الصيغة الاندماجية من مشكلاتها، كما إمتد الجدل ليشمل طبيعة تحالفات الحزب الداخلية والخارجية ابان الازمة، والالتزام بمبدا القيادة الجماعية، وحتى الفساد الذى احاط بشبهاته بعض القيادات الحزبية البارزة.

الحفاظ على الاستقلالية

وما حدث في اجتماعات دمشق، وما هو متواتر من انباء عن اجتماع صنعاء، يشير إلى رغبة الاغلبية في الحفاظ على استقلالية الحزب في مواجهة نزعات الاستغلال الخارجي والتسلط ونزعات الهيمنة الداخلية، مع تفاوت في تقدير وزن الاخطار تبعاً لموقع الاجتماع (دمشق أو صنعاء) وطبيعة المشاركين من قيادات الخارج والداخل

على العموم، يحاول الحزب، في ظروف صعبة الحفاظ على استقلاليته، فقد ادانت الاجتماعات قرار الحرب الذى سبق الانفصال

وبشكل ما اعتبر الاتصال احد تداعيات الحرب غير انه ادان الانفصال الذى صدر بشكل منفرد، بدون دعوة المكتب السياسي او اللجنة المركزية او المؤتمر العام للحزب.

إدانة القتال

كما ادانت الاجتماعات انجرار الحزب إلى مجابهة عسكرية شاملة كان يمكن تفاديها، وتطوير النضال من اجل تطبيق وثيقة العهد والاتفاق، وتوسيع الديمقراطية التى تعني ضمنيا إعادة صياغة مشروع الوحدة على اسس تراعي مختلف الخصوصيات في الوضع اليمني.

وإذا كان الإصلاح قد طالب بتصفية الاشتراكي واستبعاده من الحياة السياسية، بينما يواصل المؤتمر محاولة استبعاده في المعادلة كحزب مستانس فإن الخط الغالب في الاشتراكي يتجه، إلى مواصلة دوره كحزب معارض، خارج صفوف الائتلاف الحاكم، مدافعا عن الديمقراطية والعدل وحقوق المواطنة المتساوية، وكذلك المساواة بين مختلف المحافظات.

لجنة التنسيق

عمليا فإن القيادة التى تولت المسئولية منذ إعلان الوحدة حتى إعلان الانفصال لم يعد لها دور في الترتيبات الجديدة، ولكن قيادات الحزب لم تؤثر القيام بعملية انقلاب تبدو وكانها انصياع لإرادة المؤتمر والإصلاح، وبلورت بدلا من ذلك شكلا قياديا موازيا هو لجنة التنسيق برئاسة على صالح عباد عضو المكتب السياسي، واقوى المرشحين لتولى منصب الامين العام للحزب.. ورغم الحاح صنعاء السابق، ابان احتدام الصراع، على دور للرئيس على ناصر في مجلس الرئاسة والحزب الاشتراكي بدلا من سالم البيض، إلا ان الدور الذى لعبته الوحدات الموالية للرئيس على ناصر في صراع ١٣ يناير ٨٦ في حسم المعارك في عدن وابين وشبوه وحضرموت وغيرها من الجبهات، دفع صنعاء إلى التوقف عن دعوة على ناصر للعودة، خوفا مما قد يكون له من نفوذ.

وعلى العموم فإن الحزب الاشتراكي يحاول، عبر اجتماعات دمشق وصنعاء تفادى خطر محاولات احتلال الإرادة واحتمالات انشقاق داخلي ويسعى للبحث عن قواسم مشتركة لاستئناف دور الحزب باستراتيجية جديدة، وقيادة جديدة..



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

7 قرارات في التقرير الختامي لاجتماع قيادة الاشتراكي اليمني

المؤتمر الشعبي يواصل تشديد ضغوطه لإضعاف جهود المكتب السياسي الجديد

صنعاء: من ناجي الحرازي
وحمود منصر
لندن: «الشرق الاوسط»

وصفت مصادر مقربة من المؤتمر الشعبي العام ما جاء في قرارات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني - التي اختتمت اعمالها صباح امس - بانها «محاولة جديدة للإثارة، وافتعال ازمة جديدة»، و«مناورة لاستعادة اوضاع الحزب السابقة، واثبات وجوده كقوة سياسية، بعد أن خسر قوته العسكرية».

واعتبرت المصادر اصرار اللجنة المركزية للحزب والمكتب السياسي الجديد على إدانة الحرب والانفصال معا، بانه «محاولة لاغتيال النصر الذي حققته قوات الوحدة على قوات الانفصال، وانه ايضا محاولة لتبرئة اولئك القياديين في الحزب الاشتراكي، الذين اتخذوا قرار الانفصال، واعلان ما يسمى جمهورية اليمن الديمقراطية».

ورفضت المصادر المقربة من المؤتمر الشعبي العام ما دعت اليه اللجنة المركزية للحزب في قراراتها الاخيرة بخصوص الدعوة الى تشكيل حكومة وطنية، وتحقيق الوفاق الوطني على قاعدة مضامين وثيقة العهد والاتفاق، حتى ولو التزمت - اللجنة المركزية - بالتمسك بالدستور، واحترام الشرعية الدستورية، وانتخابات 27 ابريل (نيسان) عام 1993، لان ذلك معناه - حسب هذه المصادر - الدخول مجددا في متاهات ازمة جديدة، ستؤدي الى تعليق مسائل البحث عن حلول عاجلة للمشاكل التي تواجهها البلاد، نتيجة للازمة السابقة والحرب، ونتيجة للفترة الانتقالية وللاوضاع التي كانت قائمة من قبل.. وفسرت مطالب الحزب بانها لا تعني اكثر من انه يريد العودة الى السلطة، والبدء في تنفيذ مخطط جديد، يهدف الى استعادة اوضاعه السابقة.

وانتقدت هذه المصادر بشدة قيادة الحزب الاشتراكي الجديدة، لعدم تبنيها موقفا واضحا وصريحا مما اسمته القيادة الانفصالية في الحزب، كاقرار تجميد عضويتها او طردها، وتحميلها مسؤولية ما حدث، واعتبرت ما جاء في قرارات اللجنة المركزية بشان اعتبار قرار الانفصال مجرد تجاوز خطير، من قبل قلة من قياديي الحزب، او أنه عمل غير وطني سهل بروز الحل العسكري للأزمة، او انه قرار دفعت به بعض العناصر القيادية اليائسة في الحزب، كما جاء في القرارات.

وقالت «انه احتيال واضح على ما يطرح الآن في الساحة اليمنية، ومحاولة لقلب الحقائق، فالجميع الآن يتحدثون عن اولئك الذين تبنوا قرار الانفصال ويصفونهم بانهم «خونة ومرتدون عن الوحدة»، ويتحدثون عن الحرب التي اضطرت البلاد لخوضها من اجل الدفاع عن الوحدة، في الوقت الذي ما زالت هناك مجموعة تدين الحرب، وتعتبر الانفصال مجرد قرار خاطئ.

ودعت هذه المصادر الى عدم السماح بمشاركة الحزب الاشتراكي في السلطة، سواء بدخوله طرفا في الائتلاف، او بتشكيل حكومة وحدة وطنية لان ذلك لا ينسجم مع كثير من المعطيات التي تبدو ظاهرة للعيان، فمن وجهة نظر المصادر ان الحزب او المجموعة القيادية الاخيرة له ما زالت تنظر الى مسائل كثيرة - اهمها الأزمة والحرب والانفصال والتدخل الخارجي اثناء الأزمة - نظرة تختلف تماما عن تلك التي تتبناها بقية القوى الرئيسية في الساحة، واهمها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح. وهذا الاختلاف في الراي والتفسير يجعل من الصعوبة بمكان ان يعمل الحزب مع هذه القوى.

وفي الوقت نفسه اعتبرت المصادر المقربة من المؤتمر الشعبي العام ان اي تاخير في تشكيل الحكومة الجديدة، التي ينتظر الشعب اليمني منها ان تبدا في حل مشاكله، وخاصة الاقتصادية منها يعني ان «الفرصة ستظل متاحة امام الحزب، ليعيد ترتيب اوضاعه، ويواصل اثارة القلاقل، وافتعال الازمات كما تعود دائما». جاء ذلك في اول رد فعل من احد احزاب التحالف المنتصر في الحرب اليمنية على ما تمخضت عنه اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في دورتها الطارئة.

وكانت الدورة قد اصدرت جملة من القرارات في البيان الذي قراه علي صالح عباد (مقبل) - الأمين العام الجديد للجنة المركزية في الحفل الختامي الذي اقيم في قاعة الشوكاني.

وقد لوحظ تغيب عدد من اعضاء المكتب السياسي الجديد عن الحفل، وعلى راسهم يحيى منصور ابو اصبع وعبد الله احمد مجيديع، وعثمان عبد الجبار، وجميع هؤلاء كانوا يطالبون بفصل اعضاء القيادة السابقة، وخاصة الاعضاء المتهمين بالانفصال والتمرد، والمطلوبين للمحاكمة حسب الامر الصادر من النائب العام خلال الحرب بالقبض عليهم، وعلى راسهم علي سالم البيض، وحيدر ابو بكر العطاس، وهيثم قاسم طاهر، وصالح منصر السييلي واحمد عبيد بن دغر، وقاسم يحيى، وانيس حسن يحيى، وصالح شائف، وقاسم عبد الرب، ومحمد علي احمد، غير ان الدورة لم تصادق على فصل اي من هؤلاء من الاعضاء السابقين، بمن فيهم علي سالم البيض، وتم الاكتفاء بتجميد نشاطهم. وقال علي صالح عباد مقبل في تصريحات صحافية في نهاية الاحتفال ان القيادة الجديدة تعتزم مطالبة السلطات الرسمية بتطبيق قرار العفو العام على جميع الاعضاء القياديين للحزب الموجودين في الخارج، وجدد التعبير عن رفضه لاي



نشاط سياسي معارض باسم الحزب الاشتراكي في الخارج، وقال انه ما دام حق النشاط السياسي وممارسة المعارضة متاحين في الداخل، فالأجدر بجميع اعضاء القيادة السابقة العودة الى الداخل.

وتضمنت قرارات دورة اللجنة المركزية ما يلي:

1 - ادانة كارثة الحرب والانفصال، وتحميل احزاب الائتلاف الحاكم مسؤولية تصعيد الأزمة نحو الحرب، وتحميل القيادات الحزبية اليائسة مسؤولية قرار الانفصال.

2 - الاعداد لعقد المؤتمر العام الرابع للحزب خلال فترة لا تقل عن 6 اشهر ولا تتجاوز سنة، وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد لذلك.

3 - معالجة نتائج الحرب والانفصال، والتاكيد على ضرورة استمرار الحوار السياسي السلمي من كل شركاء الحياة السياسية في اليمن بكل تياراتهم وتوجهاتهم، وتقوية دولة الوحدة ومؤسساتها الحديثة.

4 - تكليف اللجنة المركزية متابعة اصدار صحيفة الحزب - التي تحمل اسم «الثوري» - ومعالجة كافة الاسباب التي ادت الى توقفها.

5 - تكليف المكتب السياسي بحصر كافة ممتلكات الحزب المنهوبة من ماديه وعينية، ومطالبة اجهزة الدولة المعنية باعادتها.

6 - تكليف المكتب السياسي باعادة صياغة التقرير السياسي المقدم الى اللجنة المركزية ومراعاة الملاحظات والآراء المحسنة المطلوب اضافتها عليه.

7- اضافة اعضاء الكتلة البرلمانية للحزب وسكرتيري اوائل منظمات الحزب الى عضوية اللجنة المركزية.

8 - اقرار انتخاب المكتب السياسي الجديد، واعتباره مسؤولاً عن ترجمة سياسة الحزب، حسب احقيته التحدث باسم الحزب، وعدم احقية ذلك لاي شخص من خارج المكتب السياسي المنتخب في هذه الدورة وهيكاته الشرعية العاملة.

وكان الدكتور سيف صائل خالد . عضو المكتب السياسي السابق ومسؤول التنظيم في الحزب الاشتراكي الموجود في القاهرة - قد قال في تصريح هاتفي لـ«الشرق الاوسط» انها «تعتبر خطوة طيبة ان ينتخب الحزب قيادة جديدة له حسب ظروف الاخوة الموجودين في الداخل، وليس من الضروري ان يرتبط نشاط الحزب باشخاص معينين».

وقال الدكتور سيف «اعتقد ان اغلب العناصر الجديدة شابة، ويمكنها ان تعطي دفعة جديدة وقوية للعمل الحزبي، ولكنها تظل قيادة مؤقتة، لان المؤتمر المقبل سيكون الفيصل في تحديد قيادة الحزب» ونفى ان يكون انتخاب قيادة جديدة «نذيرا بحدوث انشقاق في الحزب الاشتراكي»، واشار الى ان «اختيار امين عام وامين عام مساعد حاليا، سيكون مؤقتا حتى انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب»، في وقت لاحق.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهات في صنعاء غير راضية عن عدم إدانة الاشتراكي «الإنفصاليين»

☐ صنعاء - «الحياة»:

■ ظهرت أمس مؤشرات في صنعاء الى ان اوساطاً داخل الحزب الاشتراكي واخرى قريبة من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح لم تكن راضية عن انعقاد اجتماع لاعضاء اللجنة المركزية للاشتراكي في العاصمة اليمنية وعن صيغة البيان الذي صدر عن الاجتماع وقالت المصادر التي يبدو انها تفضل عدم عودة الحزب الاشتراكي الى ممارسة نشاطه انه «في اول رد فعل سريع على الاجتماع الذي عقده عدد من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي والذي انتخب فيه مكتب سياسي جديد، اصدر عدد من القيادات في الحزب الاشتراكي، وصفت نفسها بانها القيادة الشرعية غير المتورطة في قرار الحرب وجريمة الانفصال، بياناً نددت فيه باجتماع اللجنة المركزية. وقالت انه اجتماع غير شرعي وان قراراته لا تعبر سوى عمن شارك فيه وهي تاتي متواصلة مع تلك السلسلة من الجرائم والاخطاء التي ارتكبتها القيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي بحق الشعب والوطن سواء في الأمانة العامة او المكتب السياسي أو السكرتارية أو اللجنة المركزية أو الكتلة البرلمانية المتورطة في الحرب والانفصال».

ورفض البيان باسم القيادات الوحدوية «كل ما سيسفر عنه هذا الاجتماع من قرارات»، مشيراً الى انها «تاتي في اطار تكتيك جديد وتبادل مفضوح للادوار بين هذه القيادات التي لا تستطيع ان تنكر مسؤولياتها في المشاركة جنباً الى جنب مع تلك القيادات الخائنة الفارة الى الخارج في قرار الحرب واعلان الانفصال وما تسببت فيه من تدهور لاحوال الحزب واساءة سمعته وتاريخه ودوره الوطني.

وليس ادل من ذلك ان هذه القيادة المجتمعة في صنعاء لم تجرؤ على إقصاء او إدانة اي من تلك العناصر الانفصالية العميلة الخائنة من قيادة الحزب التي استلمت ثمن الحرب والانفصال وثمن الشهداء والدمار الذي لحق بالوطن وتعيش الآن في بحبوحة من النعيم في الخارج، كما ان الاتصالات بين هذه القيادات وتلك العناصر ما زالت وثيقة ومستمرة بل وما زالت تتلقى توجيهاتها منها». واشار البيان الى ان «هذه القيادات غير الشرعية تعمل حالياً لتكثيف اتصالاتها مع القوى والتنظيمات المتطرفة في الساحة الوطنية وفي طليعتها العناصر المتطرفة بهدف الانقضاض على الانتصارات التي حققها شعبنا دفاعاً عن وحدته ووجوده ومستقبله».

وقال البيان ان «هذه التكتيكات الجديدة مكشوفة ولن تنطلي على شعبنا وعلى قيادة الحزب الاشتراكي وقواعده باي حال وستظل متمسكة بالوحدة والديموقراطية وستلفظ من بين صفوفها هذه القيادات الانفصالية الخائنة التي انساقت وراء اطماعها ومصالحها الانانية لتدمر الوطن والوحدة وتنال من تاريخ حزبنا الاشتراكي الذي سيظل وفياً للقضية الوطنية ومخلصاً لأداء دوره جنباً الى جنب مع كل القوى السياسية والوطنية الشريفة».

بيان صنعاء

وكان اجتماع صنعاء الذي انتهى بانتخاب مكتب سياسي جديد للحزب اصدر بياناً باسم «اللجنة المركزية في دورتها الاستثنائية الموسعة»، مما جاء فيه: «لقد وقفت اللجنة المركزية امام كارثة الحرب التي عصفت بالبلاد لفترة تزيد على الشهرين تم خلالها تدمير العديد من المنشآت الاقتصادية والاجتماعية وهلاك الاف الناس وخلفت الاف المشوهين والأرامل والايتام، كما الحقت الأضرار الفادحة بمصالح المواطنين وممتلكاتهم وكذا بالروابط الوطنية بين ابناء الوطن اليمني الواحد.

ان اللجنة المركزية ترى في هذه الكارثة الوطنية فشلاً لكل القوى السياسية الفاعلة في البلاد وفي مقدمها احزاب الائتلاف. وترى ان حل الخلافات السياسية عبر الاحتراب والاقتتال هو طريق اليأس الذي يتعارض مع مصالح الوطن والشعب ويقود البلاد الى الدمار والهلاك والتخلف. وقد آن الأوان لكل القوى السياسية كي تسعى الى تصحيح المسار السياسي في البلاد للحيلولة دون تكرار حل الخلافات السياسية عبر الحرب واستخدام القوة واحلال لغة الحوار والحلول السياسية محلها.

كما تدعو اللجنة المركزية الى انهاء استمرار مظاهر الحرب والعنف في البلاد والعمل من اجل تدعيم الامن والأمان والاستقرار والطمانينة لكل إفراد الشعب بهدف توفير الظروف المثلى لاعادة البناء واصلاح ما دمرته الحرب في كل المجالات.

كما وقفت اللجنة المركزية امام قرار الانفصال وهو القرار الذي دفعت به بعض العناصر القيادية الحزبية اليائسة متجاوزة هيئات الحزب الشرعية ومسيئة الى فكر الحزب ووثائقه وتاريخه من خلال المساس بابرز اهداف الحزب خلال مسار نضاله الشاق والطويل، واللجنة المركزية اذ تدين ذلك التجاوز الخطير من قبل قلة من قيادي الحزب ترى في ذلك العمل والتحضير له تعبيراً عن ضيق افق وطني استعاض عن معالجة قضايا الوطن ككل والتصدي للصعوبات التي تجابه الشعب في اطار الدولة الموحدة وبالتعاون مع كل القوى السياسية التي يهمها تطور البلاد وتقدمها الى الأخذ بموقف انعزالي يجزء النضال الوطني ويدفع بالبلاد الى متاهات الشقاق والمواجهة والتمزق وتسهيل بروز الحل العسكري لمشاكل البلاد ومصاعبها والحاق الضرر بالوطن والشعب.

ويدعو الحزب اعضاءه واصدقاءه وانصاره الى العمل الدؤوب من اجل تصحيح المفهوم الوطني للوحدة على اساس تأكيد حقوق المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص بين كل أفراد الشعب ومراعاة مصالح كل المواطنين دون تفضيل او تمييز، ومقاومة التجاوزات التي تسيء الى الوحدة كهدف وطني نبيل وعظيم».

وجاء ايضاً في البيان: «يشكل المؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني محطة مهمة في سجل كفاحه الحافل ونقطة وثوب جديدة نحو تعزيز المضامين الجديدة للحزب كقوة رئيسية في الساحة اليمنية نذرت نفسها للنضال في سبيل الوحدة والديموقراطية وتحديث المجتمع اليمني من خلال الخروج من اسر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبناء منظومة سياسية جديدة قوامها ايجاد مؤسسات الدولة الحديثة وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز المسارات الديموقراطية وترسيخ قواعدها التي تكفل التعددية السياسية وحرية العمل السياسي والنقابي والتداول السلمي للسلطة، وتثبيت مفهوم المواطنة المتساوية في حياة المجتمع، وحماية حقوق الانسان.

وتؤكد اللجنة المركزية على اهمية الدور التاريخي المناط بالحزب الاشتراكي اليمني الى جانب بقية القوى السياسية والاجتماعية التي تجد في الوحدة والديموقراطية والتحديث اهدافاً عامة تحقق مصالح المجتمع. وعلى ذلك يرتبط الانجاز اللاحق لهذه المهمات بقدرة هذه القوى على وضع المهمات البرنامجية الواقعية وتعميق عنصري الوعي والتنظيم في المسار العام لحركة النهوض الوطني في اليمن.

ولأن المؤتمر العام الرابع للحزب الى جانب مهماته التنظيمية والسياسية المتعلقة باعادة بناء الحزب وتشكيل هيئاته، معني برسم سياساته العامة وتحديد موقعه في خارطة النشاط الوطني والاجتماعي للشعب فإن اللجنة المركزية تقر ما يأتي:

أ - تشكيل لجنة تحضيرية مهمتها الاعداد التنظيمي والسياسي والوثائقي لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب في مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز سنة، وتتكون من المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية والسكرتيرين الاوائل لمنظمات الحزب في المحافظات.

ب - تقوم اللجنة التحضرية بوضع خطة تنظيمية وسياسية واعلامية لانعقاد المؤتمر يشترك في تنفيذها كل هيئات الحزب القيادية والقاعدية وكل اعضائه.

ج - تتحمل اللجنة التحضرية مسؤولية الاعداد الفني والاداري لضمان مشاركة المندوبين المنتخبين في اعمال المؤتمر وتحديد مكانه وزمانه وفق المدة المقررة.

د - تقوم اللجنة التحضيرية باستكمال اعداد الوثائق الرئيسية للمؤتمر في ضوء مناقشات وملاحظات اعضاء الحزب وأصدقائه وملاحظات الأحزاب الأخرى والمنظمات النقابية والاجتماعية والابداعية.

هـ - والى جانب وثيقتي البرنامج السياسي والنظام الداخلي، تكلف اللجنة المركزية للحزب اللجنة التحضيرية اعداد مواد وثائقية اخرى تقف على تقويم تجربة الحزب قبل الوحدة وبعدها بما في ذلك الجوانب السياسية والادارية للبلاد قبل الوحدة، وقضية نظام الحزب الواحد، وفترة الصراعات السياسية بما نجم عنها من تزييف سياسي، ومجموعة أخرى من المسائل المتعلقة بالعلاقة بين الدولة والثورة والجيش والحزب، والعودة احياناً بالتعلق باهداب القبلية، كما ينبغي ان ترصد هذه المواد الوثائقية التطور النظري للحزب والعوامل الخارجية التي أثرت على نضال الحزب وعلى المسار الوطني للبلاد ورؤية الحزب للاصلاح ومعالجة الفساد ومحاولاته في هذا المضمار وما شابها من تعثر.

وتؤكد اللجنة المركزية اهمية ان تقف هذه المواد [illegible] الوحدة وتقويمها والتعثر الذي شاب تطبيقها وبروز ظاهرة العنف السياسي، وكذلك تقويم تجربة الانتخابات النيابية بعد الوحدة ومشاكل الائتلاف السياسي والشرعية الدستورية كمنظومة متكاملة... ».



صنعاء تدرس توحيد سعر صرف الريال

□ صنعاء - محمد على الديلمي:

قال :مصدر مسئول فى وزارة التموين والتجارة اليمنية لـ «العالم اليوم» ان هناك نية لتوحيد سعر صرف الريال اليمنى، وخاصة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير.

وقال: ان توحيد سعر الصرف قد ياتى فى اطار تعويم العملة اليمنية إلى ما بين 60و70 ريالا وخاصة لاستيراد السلع الاستهلاكية، على ان يستثنى من ذلك السلع الكمالية والالكترونيات.

والمعروف ان السعر الرسمى للريال اليمنى هو 12 ريالا للدولار الواحد إلا أن سعره فى السوق الموازية وصل هذا الاسبوع قرابة الثمانين ريالا للدولار بعد ان كان قد ارتفع اثناء المعارك فى اليمن إلى نحو 140 ريالا للدولار الواحد.

وقال المسئول: أن الحكومة تسعى بكل جدية لتوحيد سعر صرف العملة اليمنية من أجل تخفيض الضغط الواقع عليها بعد ارتفاع الدولار مقابل الريال إلى مستوى غير طبيعي.

وعزا المسئول اليمنى ارتفاع سعر الدولار مؤخرا إلى المؤثرات السياسية التى لاتعبر بالضرورة عن سعره الحقيقى الخاضع لموازين العرض والطلب وفقاللاحتياجات الفعلية للنشاطالتجارى.

وجاء تصريح المسئول اليمنى تاكيدا لمناشدة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية الذى رفع مؤخرا مذكرة لمجلس الوزراء اليمنى ، ناشده فيها بفتح الاعتمادات من قبل البنك المركزى اليمنى للبنوك التجارية وللتجار اليمنيين لكى تعود الحركة.......................

«التتمة ص 6»



المصدر : ....العالم اليوم........
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢ سبتمبر ١٩٩٤........

التجارية والاقتصادية إلى ماكانت عليه قبل الحرب وذلك بعد ان كان البنك المركزى قد اصدر تعليماته بوقف الاعتمادات.

واعتبرت المذكرة ان هناك عدة أسباب وراء ارتفاع سعر الدولار منها؛

ان تقليص الاستيراد المنظم يؤدى إلى زيادة التهريب وقيام المهربين

...

بتغطية احتياجات السوق باسعار مضاعفة وزيادة الطلب على الدولار.

ان السياسة النقدية التي اتخذها البنك المركزى لسحب السيولة من البنوك قد ادت إلى نتائج طيبة على مستوى اسعار الصرف لكنها اوجدت سعر صرف غير واقعى واوجدت سوقا للنقد اليمنى قلل من التعامل مع المؤسسات المصرفية وهذا سيؤدى إلى نتائج سيئة.

واقترحت المذكرة ان يعدل البنك المركزى من تلك السياسة بما يؤدى إلى التخفيف من ازمة السيولة بالريال اليمنى بالتدرج حتى يعود الوضع إلى ماكان عليه قبل اندلاع الحرب، وعلى ان يسبق هذا الاجراء إلغاء قرار حظر فتح الاعتمادات حتى لايؤدى وجود السيولة إلى زيادة اسعار السلع فى الاسواق واتجاه السيولة النقدية إلى المضاربة فى العملة. وفى اجراءات تنفيذية لإعادة الاوضاع إلى طبيعتها فى مجال الحركة التجارية اصدر القائم باعمال رئيس الوزراء اليمني الدكتور محمد سعيد العطار تعليماته إلى محافظ البنك المركزى برفع القيود التى فرضت على مسحوبات البنوك من ارصدتها لدى البنك المركزى والسماح لها بالسحب نقدا من ارصدتها بحسب احتياجاتها ايا كانت، وعلى ان تقوم بتلبية طلبات عملائها بالسحب نقدا من حساباتها ايا كانت، وذلك اضافة إلى رفع القيود التى فرضت على البنوك التجارية فى منح التسهيلات خلال فترة الحرب بما يمكنها من الإسهام فى تمويل الحركة الصناعية والتجارية وغيرها من المجالات فيما عدا التسهيلات بضمانات ودائع العملات الاجنبية او الضمانات الخارجية.

وتطبق فى اليمن حاليا مجموعة من الاسعار منها الدولار التشجيعى لشركات النفط العاملة ويقدر بـ 25 ريالا للدولار وسعر الصرف الدبلوماسى 18» ريالا» وسعر الصرف الموازى للسوق الحرة.

ويعتبر الدكتور مطهر العباس استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ان اتخاذ البنك المركزى تلك السياسات النقدية قد جعل كل السلع المستهلكة محليا لاتقوم على اساس سعر الصرف الرسمى بل تقوم على اساس سعر الصرف الموازى مما زاد الطلب على العملة الصعبة من اجل استيراد السلع الاستهلاكية واوجد ما يسمى بالظاهرة الدولارية للتعامل مع النقد وارتفاع نسبة التضخم. ويتوقع المستثمرون فى القطاع الخاص باليمن توحيد سعر صرف الريال اليمنى خلال الاشهر القليلة القادمة 1994 إلا ان مصادر اقتصادية كشفت لـ«العالم اليوم» ان السير فى اتجاه توحيد العملة يجب ان يدرس بعناية تامة حتى لايؤدى توحيد اسعار صرف الريال إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد اليمنى بسبب الانخفاض الكبير الذى سيلحق بقيمة العملة اليمنية.



المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



صنعاء وإن طال السفر

أوراق



يكتبها اليوم :
مصطفى بكرى

قبيل ان اخطو بقدمىَ إلى الطائرة اليمنية المتجهة الى صنعاء تملكتنى مشاعر عديدة، سالت نفسى: هل لا تزال صنعاء باقية كالعهد بها؟ ام إن الحرب فعلت فعلتها والسنين غيرت من معالمها..؟

كانت أول مرة زرت فيها اليمن منذ اكثر من ثمانى سنوات، ومن يومها وصنعاء تعيش بتضاريسها واهلها فى الذاكرة، ويبقى الحنين إليها شديدا، واقلعت الطائرة فى الخامسة مساء لتصل فى نحو الثامنة الاربعاء وقبيل ان نهبط الى مطار صنعاء، كان شريط الذكريات الأليمة قد أكمل دورته..هؤلاء الذين تامروا على الوحدة والذين ساندوهم وموّلوهم وحشدوا لهم ترسانة من الأسلحة الفتاكة ليقتلوا بها الأهل والزرع.

تذكرت الأصدقاء احمد لقمان مندوب اليمن فى الجامعة وعبد الملك خليل القائم بالأعمال وعبد الله عبد القادر المستشار الاعلامى وكتيبتهم الجماعية التى خاضت حرب الكشف عن الحقيقة امام حجم الزيف الإعلامى، وتسلط الدولار.

يالها من أيام صعبة عاشها كل يمنى، بل كل عربى غيور على هذه الأمة.

سالت نفسى يوما: ماذا لو انهارت وحدة اليمن، ماذا لو نجح أذناب العروش فى تكريس المخطط..كانت



المصدر : الأحرار
القاهرة
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإجابة بالنسبة لى صعبة، مرة مرارة العلقم وعندما سقط المخطط رايت بعينىَ الصورة المعاكسة تماما..

■■■

الآن هبطنا إلى مطار صنعاء، درجة الحرارة ٢٧ درجة مئوية، لقد تركتها فى القاهرة اكثر من ٣٥ درجة، على سلم الطائرة كان ينتظرنى -إنه عبد الكريم الخميسى- عضو اللجنة الدائمة ونائب رئيس اللجنة الاعلامية فى المؤتمر الشعبى العام ياله من دفء ومشاعر جياشة تلك التى يقابلك بها اليمنيون.

وفى الطريق من المطار الى فندق «رمادة حده» نصف ساعة من الترحيب والكلمات الطيبة كنت استمع اليها من هذا الشيخ المثقف والكاتب البارز بجريدة الثورة اليمنية..

■ كان عبد الكريم الخميسى يضرب بجذوره فى عمق التاريخ، يربط الماضى بالحاضر يعزف سيمفونية النضال وكانه يلعب على الة موسيقية لم توجد بعد..

قلت له: إنك خير سفير لليمن يا استاذ عبد الكريم.

رد علىّ بسرعة البرق:

وأنا اصلا كنت أعمل بالسلك الدبلوماسى ثم انتدبت للمؤتمر الشعبى العام..

■■■

اصر عبد الكريم الخميسى ان يدخل معى إلى غرفتى داخل الفندق اطمان بنفسه على كل شىء كان كريما معى إلى درجة الخجل..وظل هكذا الحال حتى غادرت صنعاء عائدا الى القاهرة.

اذن هذه هى صنعاء ٢٤٠٠ متر فوق سطح البحر، مدينة تنام فوق سهل منبسط يحيط بها من الغرب جبل عيبان، ومن الشرق جبل نقم، ويبقى مناخها معتدلا طوال الع١ام.

اشار إلى «محمد» السائق اليمنى الذى جمعتنى به صداقة هنا كان السوّر العظيم فى القرن السادس الهجرى، وكان للسور المحيط بصنعاء سبعة ابواب، يتم إغلاقها بواسطة حراس اشدّاء ساعة الغروب ولا يفتحونها الا مع بزوغ الفجر، اما الآن فلم يتبق من ابوابها السبعة سوىَ



المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

باب واحد هو «باب اليمن» الذى تم إصلاحه فى أوائل القرن الرابع عشر.

قال لى عبد الكريم الخميسى:الآن امتدت صنعاء وتمردت يا استاذ ...صنعاء القديمة كانت محصورة، اما الآن ومنذ ثورة ١٩٦٢ اصبح العمران يزحف كما ترى.

■■■

توقف محمد فجأة وقال لى: هنا سوق الملح هيا بنا نهبط وتجولنا سويا، ياه اننى اشتم رائحة التاريخ.. إنها تجارة الزمن القديم الخناجر والسيوف، ضاربوا الطبول وراقصو الجنابى وهؤلاء هم تجار البن اليمنى الشهير...

الشارع مزدحم باليمنيين يرتدون لباسهم الوطنى..الفوطة يكسوها حزام جلدى وفى المنتصف هناك الجنبية الشهيرة.

عدت الى الفندق بعد جولة فى السوق..قلت لنفسى ما قالته العرب قديما:

لابد من صنعاء وان طال السفر
وإن تحنى كل عود وانعقر

وتمر الساعات سريعة فى صنعاء، فانت هنا لا تشعر بالغربة..اشعر اننى فى قريتى المعنى بجنوب الصعيد، انا هنا بين اهلى تحيطنى مشاعر الود ودفء الاقارب.

قال لى عبد الكريم الخميسى..هل تعرف ان غالبية اهالى الصعيد ينتمون الى قبائل يمنية قديمة، هاجرت الى هناك قلت: ربما كنا من عائلة واحدة من يدرى؟!

وفى منزل عبد السلام العنسى رئيس اللجنة الدائمة بالمؤتمر الشعبى العام وواحد من أبرز السياسيين اليمنيين استكملنا الحوار ولكن هذه المرة حول المؤامرة والمستقبل العربى.

وبرغم الأزمة والظرف الذى تعيشه الأمة كان العنسى متفائلا الى أقصى درجات التفاؤل.

وتعددت اللقاءات مع عبد العزيز عبد الغنى الرجل الثانى فى الدولة ووزير الخارجية محمد سالم باسندوه، وياله من لقاء ذلك الذى جرى مع وزير الاعلام الصديق المبدع حسن اللوزى.

ليس هناك صحفى مصرى معنى بشئون اليمن إلا وهو صديق لحسن اللوزى..وليس هناك سياسى مهتم بالشئون العربية فى مصر إلا وهو صديق لهذا الذى تلقى تعليمه فى مصر وصادق الكثيرين وعايش الاحداث حلوها ومرها.

وتمر الأيام سريعا ،وتبقى من الزمن ساعات قليلة قبل الرحيل ..فجاة ياتينى صوت عبد الله عبد القادر.. لقد جاء الى صنعاء فى رحلة يعود بعدها إلى القاهرة ،واصر عبد الله على ان يعزمنى على جلسة قات.

■■■

والقات هو نبات شهير فى اليمن يشبه بالضبط وريقات الملوخية ويتعاطاه غالبية اليمنيين بما فيهم كبار المسئولين.

قال لى عبد الله: يا صديقى قبل أن تسافر انت معزوم اليوم على جلسة القات فى حضرة رئيس التليفزيون اليمنى وكبار المسئولين بالجهاز.

ترددت لبعض الوقت لكن عبد الله أصر على اعتبار ان ذلك الأمر هو من واجبات الضيافة، كان عبد الكريم الخميسى قبلها قد اقام حفل غداء لى بحضور رؤساء تحرير الصحف اليمنية ود. محمد على مقبل رئيس لجنة الاعلام بالمؤتمر الشعبى،



المصدر : الأحـــرار
) القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤

وكان القات ايضا واحدا من موضوعات الحديث..
وفى الخامسة مساء.. كان عبد الله عبد القادر قد ارتدى الزى الوطنى اليمنى وجاء الى وفى فمه بعض من آثار القات قلت له: يبدو انك تستعد يا عبد الله.

وهناك على ربوة عالية حيث مقر التليفزيون، جلسنا سويا نحو اربعين فردا كنت الوحيد فيهم الذى لا يخزن القات..ويالها من جلسة، ويالها من طقوس تبدأ بالحديث فى السياسة ثم الشئون العامة وتنتهى بالفرفشة..

غادرت جلسة القات، وفى الصباح كانت وجهتى الى القاهرة، عدت على الطائرة احمل معى ذكريات لا تنسى عن اليمن واهل اليمن..جئت الى القاهرة وانا على يقين ان مستقبل الامة هو فى وحدتها، وسواء طال الزمن ام قصر فالنصر هو من نصيب المناضلين الوحدويين.

المصدر : الأهـــــرام

القاهرة

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤



●● مسقط اجتمع فهد بن تيمور ال سعيد نائب رئيس الوزراء العمانى لشئون الدفاع والأمن فى لندن أمس مع رجل فريمان وزير الدولة البريطانى لشئون مشتريات الدفاع. وتم خلال الاجتماع بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين ويذكر أن الوزير العمانى يزور لندن للاطلاع على معرض الطيران الدولى المقام حاليا فى بريطانيا.

●● الجزائر. تسببت الأمطار الغزيرة التى هطلت على الجزائر خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، والتى بلغ منسوبها فى بعض المناطق نسبة ٣ امتار، فى إلحاق خسائر قدرت بأكثر من مليار دينار (٢٥٠ مليون دولار).

يذكر أن العاصمة الجزائرية تعرضت لعواصف رعدية قوية اضاءت سماءها ليلا وتسببت فى إحداث حالة من الهلع والذعر بين المواطنين.

من المحيط الى الخليج

●● جنيف : اتهمت السلطات السويسرية خمسة من المديرين فى شركات لصناعة الفولاذ وشركة هندسية واخرى تجارية بتصدير معدات صناعية بصورة غير مشروعة لمساعدة العراق فى بناء مدفعه العملاق الذى ترددت أنباء عن محاولة انشائه ابان حرب تحرير الكويت.

●● بغداد - اعلن العراق فرض عقوبة جديدة وهى قطع الأذن لتضاف إلى القانون الجنائى العراقى، والذى ضم مؤخرا عقوبة بتر الايدى للحد من معدلات الجريمة المرتفعة، ولم تحدد الجرائم التى ستطبق عقوبة قطع الأذن على مرتكبيها.



المصدر : الشرق الأوسط
المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

خلافات أعضاء التحالف المنتصر تعرقل تشكيل الحكومة اليمنية

«الإصلاح» يطرح مشروعاً لتعديل الدستور وأحداث أبين وعدن تستهدف تعزيز موقفه

لندن ـ صنعاء: «الشرق الأوسط»

برزت قضية التعديلات الدستورية كاحد اهم محاور الخلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، ورغم المؤشرات التي برزت في الآونة الأخيرة حول توصل الطرفين الى بوادر اتفاق حول التعديلات، التي سيبحث مجلس النواب اقرارها في وقت لاحق، كشفت مصادر سياسية رفيعة المستوى في صنعاء لـ«الشرق الاوسط» عن تعثر جديد، حال حتى مساء اول من امس دون حسم جميع القضايا الخلافية التي برزت.

وقالت المصادر ان تجمع الاصلاح تقدم بمشروع يقضي بتعديل 70 مادة من المواد الواردة في مشروع التعديلات السابقة، الذي كان قد اتفق عليه كل من المؤتمر الشعبى العام وتجمع الاصلاح والحزب الاشتراكي، في اعقاب توقيع وثيقة الائتلاف الحكومي بينهم، بعد انتخابات 27 ابريل (نيسان) عام ١٩٩٣.

واوضحت المصادر ان تجمع الاصلاح رأى ضرورة الاخذ في الاعتبار جميع المتغيرات الجديدة، التي نشات بعد توقف الحرب، وخروج الحزب الاشتراكي من معادلة القوى الكبرى في الخارطة السياسية اليمنية، ومن ثم تبني الاصلاح طرح اقتراحات جديدة بشأن التعديلات الدستورية، تناول فيها عدة جوانب، قال انه قبل بها تحت ضغط الاشتراكي في الماضي، وخاصة المواد المتعلقة بتطبيق الشريعة الاسلامية.

واشارت المصادر الى ان ابرز المواد المطلوب تعديلها هي المادة المتعلقة برئاسة الجمهورية، حيث اقترح المشروع المقدم من الاصلاح ان تنص على انتخاب رئيس للجمهورية «له الحق في ان يعين نائبا له» بدلا من النص الذي يقول «وله ان يختار نائبا له».

اما في ما يتعلق بالتشريع، فقد كان المشروع السابق قد نص في مادته الثالثة على «ان الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعها، وباب الاجتهاد مفتوح بما يحقق مصالح الناس» غير ان الاصلاح يرغب الآن تعديل هذه المادة الى «الشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا، واي قانون يتعارض مع هذه المادة فهو ملغى».

واكدت المصادر ان المشروع الجديد تضمن اعتراضات على بعض المواد المتعلقة بحقوق المواطنة، وحقوق الانسان، حيث رأى عدم استحسان النص الذي يقول «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات»، ويرى تعديلها بما يتلائم مع احكام الشريعة الاسلامية، حيث أن المادة السابقة ـ على حد تبرير المشروع الجديد ـ تساوي بين الرجل والمرأة، وبين المسلم والكافر، وبالتالي تخلق اشكالية على صعيد التشريعات الاسلامية والنصوص القرآنية، التي تقول «للذكر مثل حظ الانثيين».

والنص المقترح هو «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية»، ويمتد هذا الطرح الى البند الخاص باقرار اليمن المواثيق والاعراف الدولية، وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان، فيتضمن مشروع التعديلات الاصلاحي اعتراضا على الاعتراف بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، باعتباره وثيقة تقر مبدأ المساواة بين المسلم والكافر.

كما ان هناك ملاحظات اخرى طرحت حول النصوص، التي تقر الاخذ بنظام اقتصاد السوق.

ويقترح «الاصلاح» ان يغير هذا النص ايضا، بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية.

وقال سياسيون مطلعون ان المؤتمر الشعبي العام بادر بطرح مشروع التعديلات الدستورية، معتبرا انها عملية منتهية، قد ووافق عليها في وقت سابق، ولم يبق سوى بحث الخطوات الاجرائية، والاتفاق عليها لطرحها على البرلمان للمصادقة، غير ان هذا التوجه الذي اصر عليه المؤتمر الشعبي العام مستفيدا من التجربة السابقة مع الحزب الاشتراكي اصطدمت في البداية بوجهة نظر الاصلاح، التي رأت ضرورة تشكيل حكومة جديدة كاولوية مهمة، مقارنة بالتعديلات الدستورية.

لكن المؤتمر الشعبي العام حريص على ان لا يقع في نفس الفخ، الذي وقع فيه مع الحزب الاشتراكي في الماضي، وان «لا يبيع ديناً على حد تعبير احد قياداته البارزين»، وبالتالي اصر على ربط تشكيل الحكومة باجراء الاصلاحات الدستورية، وهذا ما يفسر تاخر تشكيل الحكومة، رغم مرور ما يزيد عن شهرين منذ توقف الحرب.



المصدر : الشرق الأوسط

اللندنية

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعندما قبل الاصلاح طرح موضوع التعديلات قبل تشكيل الحكومة، عمد الى اعادة النظر في اغلب القضايا الواردة في مشروع التعديلات السابقة، حتى موضوع الحكم المحلي، الذي يقترح انتخاب محافظي المحافظات، فإن الاصلاح يطالب بتعديله الى «اختيار المحافظين» وليس «انتخابهم» حيث يعطي لفظ «الاختيار» مجالا واسعا لتجاوز العملية الديمقراطية المباشرة، وربما يهدف الى الحصول على تفويض بهذا اللفظ لأهل الحل والعقد، لاختيار المحافظين بدلا من تعيينهم من رئيس الدولة، او انتخابهم من الشعب مباشرة، وبالتالي قطع الطريق على الجانبين، واحتكار القضية بيد أنصار الاصلاح من الفقهاء والائمة وغيرهم.

واكد مصدر رفيع في المؤتمر الشعبي لـ«الشرق الاوسط» ان عملية «التمطيط» التي احاطت بمشروع التعديلات الدستورية، بدأت تولد قناعة باهمية ان يضطلع المؤتمر الشعبي العام بمسؤوليته التاريخية، ويعيد النظر في قضية التعديلات الدستورية، ومدى اهميتها بالنسبة اليه في الوقت الحاضر، ولم يستبعد ان يتراجع عن اجراء التعديلات في اي لحظة، اذا ما اصر الاصلاح على التشدد في مقترحاته الجديدة وقال ان «هذا الموقف الذي قاد الى تأخر التعديلات، يعطي فرصة للشريك الثالث في الائتلاف - الحزب الاشتراكي اليمني - لكي يستعيد دوره كرقم مهم ومؤثر، وربما يطالب بنصيبه في الحكومة، استنادا الى وجوده حاليا في البرلمان».

واكد ان المؤتمر الشعبي العام بدأ يفكر بجدية في ان يشكل الحكومة وحده، في حالة استمرار تعثر التعديلات الدستورية، مع استمرار المخاوف الاقليمية والدولية من ان «أسلمة نظام الحكم في اليمن» بالاتجاه الذي يخدم مزاعم البعض بتصاعد دور الحركات الاصولية، وهو ما يرفضه المؤتمر الشعبي باعتبار الشعب اليمني مسلم، ويمارس الحكم في دولته وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية عبر العصور.

وربط بعض المراقبين بين المداولات المستمرة حول تعديل الدستور بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، وبين المواجهات التي تشهدها عدن وابين منذ اسبوع بين قوات الشرطة وجماعات الجهاد.

ورأى محللون ان ما يجري في عدن وابين يكشف عن الضغوط المتبادلة بصورة غير مباشرة بين الطرفين، على أمل أن تعزز النتائج التي ستسفر عنها هذه المواجهات كفة احد الجانبين على الجانب الآخر، في قضية التعديلات، التي تكاد تصبح أزمة متكاملة النصاب بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : 8 سبتمبر 1994

وكيل وزارة الداخلية في عدن لـ الشرق الأوسط

اعتقلنا كثيراً من المتورطين في الاشتباكات المسلحة ونرفض التطرف وفرض الآراء والمعتقدات في اليمن

لندن: من لطفي شطارة

اكد علي منصور رشيد، وكيل وزارة الداخلية اليمنية، عضو اللجنة العامة ورئيس دائرة الدفاع والامن في المؤتمر الشعبي العام، ان «اليمن تقف ضد الارهاب والتطرف، وفرض الراي بالقوة». وقال - في حديث هاتفي لـ«الشرق الأوسط» - انه يتولى الأشراف على التحقيقات الجارية ضد العناصر المتطرفة، في اعقاب الاشتباكات التي وقعت في عدن يوم السبت الماضي، بين افراد من الجيش والشرطة وعناصر مسلحة من تنظيم «الجهاد اليمني»، وان التحقيقات لم تكشف عن تورط طرف خارجي يقف الى جانبهم.

واضاف منصور ان كميات كبيرة من الاسلحة ما زالت مكدسة في عدن، وان وزارة الداخلية حذرت المواطنين من الاحتفاظ بالسلاح، ودعتهم الى تسليمه الى اجهزة الشرطة، حتى لا يتعرضوا لطائلة الاجراءات القانونية. وفي ما يلي نص الحديث:

● ما هي النتائج التي كشفت عنها التحقيقات مع المتورطين في المواجهة المسلحة مع اجهزة الامن والجيش خلال الأسبوع الماضي؟

- هذه جماعات تسمي نفسها بـ«السلفيين» ولا ينتمون الى تنظيم محدد، وكثير منهم من العناصر التي تعرضت في الماضي، اثناء حكم الحزب الاشتراكي اليمني للجنوب، للكثير من الملاحقات والمضايقات، وبعضهم كان له دور في الحرب الاخيرة ضد «الانفصاليين»، والنصف الآخر كان مع «الانفصاليين»، ولكن حسب اعترافات الكثيرين منهم، قالوا: ان لهم هدفاً دينياً، وان القبور والأضرحة بدعة.

● هل هم اعضاء في تنظيم الجهاد؟

- لا نستطيع ان نميزهم او نحددهم في اطار سياسي، فهم ليسوا اعضاء في حزب التجمع اليمني للاصلاح، ولكنهم عناصر لها اتجاهات سلفية، ومشكلتهم انهم يريدون نقل ما يعتقدوه الى الواقع بصورة مباشرة، واغفلوا دور الدولة واجهزتها، ولكننا نؤكد ان مواجهة الاخطاء والممارسات المخالفة للعقيدة والشرع من اختصاص الدولة. ولو تركنا الطريق امام كل من يعتقد انه يستطيع ان يتحول الى قاض او شرطي او مفت، فاننا لن نستطيع ان نقيم دولة، او نتعايش في المجتمع، وسيؤدي ذلك الى فتنة في البلاد.

● كيف اذن جرت الاشتباكات فجأة؟

- ما حدث هو انهم حاولوا الاعتداء على الاضرحة المشهورة في عدن وهدمها، وادى ذلك الى استياء كبير من جانب المواطنين، وقد خلت الدولة بأجهزتها الامنية عندما رأت ان ما قاموا به عمل غير صحيح، وحثت العناصر المنفذة على تسليم نفسها لاجهزة الدولة، ولكنها رفضت، وتطور الموقف الى اشتباك سقط فيه عدد من الضحايا والجرحى.

● كم عدد العناصر التي جرى اعتقالها؟

- في بداية الحملة كان عدد المعتقلين كبيراً، ولكن تم الافراج على الفور عمن لم يثبت تورطه في هذا الحادث.

ولكن عدد المعتقلين - الذين نقلوا الى سجن المنصورة المركزي - 30 شخصاً. ويجري البحث والتحري عن العناصر المحرضة، التي يحتمل ان يكون لها اهداف اخرى غير العامل الديني، وهذا العامل يحكمه القضاء والشرع.

● ما هو تقديركم لكمية الاسلحة الموجودة في عدن، وهل جرى سحبها من المواطنين؟

- السلاح مكدس في عدن، والاشتراكي وزع الاف القطع داخل المدينة، ومع ذلك لم نقم بالتفتيش الدقيق، او ما يسمى بالتمشيط بحثاً عن السلاح، حتى لا يتعرض السكان للمضايقة، ولكن وزارة الداخلية وجهت اعلانا للمواطنين، لتسليم الاسلحة التي بحوزتهم



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 8 سبتمبر 1994

الى مراكز الشرطة ومعسكرات الجيش، ومع ذلك ربما نعتقل من تثبت حيازته للسلاح، ولم يسلمه بعد صدور الاعلان.

نحن ما زلنا نتابع موضوع وجود الاسلحة بين المواطنين، وفي عدن بشكل خاص، ونتحرى ونبحث عن معلومات، ونتوخى الدقة قبل اتخاذ اي اجراء من شانه ان يؤدي الى مضايقة المواطنين، وقد اكتشفت اجهزة الامن وجود اكثر من الف قطعة سلاح متوسط في منازل بعض قيادات الحزب الاشتراكي، كما ان كثيراً من الاسلحة ما زالت مختفية في مخابئ، نسعى للوصول اليها عبر تعاون المواطنين وبلاغاتهم.

● هل انتهت التحقيقات مع المتورطين في الاشتباكات الاخيرة، وكيف سيجري التعامل معهم؟

- التحقيقات ما تزال مستمرة، وكما اشرت، فان من يثبت عدم تورطه يجري الافراج عنه فورا، ومن يكشف عنه من خلال اعترافات البعض يجري اعتقاله لاستجوابه، ولكن لا خيار امامنا في النهاية الا تقديم من يثبت تورطه الى المحاكمة، وقد سمحنا لاهالي واصدقاء الموجودين في سجن المنصورة المركزي بزيارتهم، للاطمئنان على وجودهم، وغالبية المتورطين هم من ابناء المحافظات الجنوبية.

● هل كشفت التحقيقات عن القوة العسكرية التي تمتلكها هذه الجماعة؟

- هذه مسالة تاتي في اطار المبالغة، ونستطيع القول ان الجماعات المتشددة لا تشكل قوة عسكرية مخيفة، كما انهم لا ينكرون ملكيتهم لاسلحة شخصية، ولكنهم لم يعترفوا حتى الآن عن وجود مخابئ للأسلحة.

ونحن حريصون على ان يتفهموا الظروف التي تمر بها البلاد، وان يسعوا الى نشر افكارهم ومعتقداتهم بالطرق السلمية، لان حرية الراي والتعبير مكفولة، والمجتمع هو الذي سيقرر الاستجابة لارائهم او لا، ولكننا ضد فرض الراي بالقوة، وبعض الجماعات لا تقدر قيمة قرار العفو العام، فبدلاً من احترامها والالتزام بالنظام والقانون، تحاول اثارة المتاعب والصعوبات امام تطبيع الوضع الامني في عدن بشكل خاص.

● ولكن فرار بعض الجماعات المسلحة الى الجبال المحيطة بعدن يبقى خطراً على الاستقرار في المدينة وعلى المواطنين؟

- هي جبال قاحلة، والموجودون فيها لا يشكلون خطراً، ويجري التعامل معهم، والامور في عدن تسير نحو التطبيع الامني، وهناك تحسن يومي، ولكننا سنتعامل من خلال تطبيق القانون بصورة جادة ضد اي شخص يحاول الاخلال بالامن والنظام والقانون، او يحاول استفزاز مشاعر المواطنين، مهما كان انتماؤه الحزبي، سواء في المؤتمر الشعبي او تجمع الاصلاح، او الحزب الاشتراكي او اي حزب اخر.

● هناك حديث عن مليشيات مدنية مسلحة، ما زالت تسيطر على مراكز الشرطة، وتتجول بالسلاح في المدينة؟

- مراكز الشرطة جميعها في ايدي اجهزة الامن والشرطة ولا وجود لمليشيات مسلحة، اما المدنيون المسلحون فهم اما حراسات خاصة لبعض الشخصيات المسؤولة، او مسلحون لحماية بعض مقرات الاحزاب.

واستطيع ان اؤكد ان رجال الشرطة عادوا لممارسة مهامهم، حتى اولئك الافراد الذين تورطوا مع «الانفصاليين»، اتيحت لهم الفرصة للعودة الى اعمالهم، مستفيدين من قرار العفو العام، ونحن نحاول ان نعيد تنظيم جهاز الامن، والدولة تسعى الى توفير الاحتياجات الضرورية لهذه الاجهزة، بعد ان تعرضت للتلف والنهب قبل وبعد الحرب.



الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ..
يكشف لـ : «محفوظ الأنصارى» فى أول حديث بعد الحرب :

الاسرار الكاملة لمؤامرة الحرب ومحاولة الانفصال فى اليمن

صنعاء : محفوظ الانصارى

منذ خمسة قرون .. منذ عهد « الامام المتوكل على الله .. » .. لم يحكم « اليمن الواحد .. » .. ملك ، ولا ملكة ..
إمام ، أو رئيس ..
وهاهو اليوم .. « علي عبد الله صالح .. » .. يتربع وحده .. فوق العرش اليمنى .. ـ الموحَد ـ ..
لا ينازعه الملك ، خصم .. ولا يزاحمه المسئولية ، منافس .. ولايتقاسم السلطة معه .. شريك ..
بين يدى « صالح الرئيس .. » .. سلطة الملك وصولجانه .. وبيعة الامامة .. وهيبة الرئاسة ..
تحت عباءته توحدت القبائل .. وساندته ..
وتجمعت الأحزاب وناصرته..
من تحت العباءة .. وفى ظلالها وشرعيتها .. أنطلق الجيش وتحرك ـ مؤيدا معززا بالشعب .. ـ فحقق النصر .. وحفظ الوحدة ..
دان الحكم .. للرئيس .. عبد الله صالح ..
وفر المنافس والشريك .. النائب .. سالم البيض ..
وتمزق جيش الجنوب العقائدى .. لينهض جيش الوحدة .. ويتحد ..
فى مكتبه بقصر الرئاسة ، استقبلنى ..
امتد النقاش والحوار ، ساعات ثلاث ..
فى جلسته .. هادىء .. واثق .. سعيد ..



□ الخيوط كلها فى يده ..

□ مفاتيح إعادة ترتيب الداخل .. وتنظيم علاقات الجوار ، والخارج .. كلها معه ..

□ ثقته بنفسه .. وفخاره بنصره .. يحذُهما ، ويكبح جماحهما .. إدراك عميق « لتركة النصر .. !! » ..

- بحجمها ..
- بمشاكلها ..
- بعناصر الضعف ، أو القوة فيها ..
- بهموم الداخل ..
- وتحديات المحيط ..

● ● ● ● ● ● ●

القصر قديم .. حديث ..

عتيق .. بحجره ، وطراز معماره ..

قديم « بعتباته .. » .. وطاقاته .. وأبوابه ..

القصر حديث .. فى العمر .. هو من عمارة الثورة - بعد ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .. حديث بلمساته المدنية .. وتسهيلاته الحضرية .. وفاكساته وتليفوناته التكنولوجية ..

بهذا المزيج المتداخل .. بين العتاقة والحداثة .. استمد « القصر .. » جماله وشخصيته .. محتفظا بتراث يمنى فى العمارة والتشييد ، غارق فى أعماق التاريخ ..

يبدو أن الرئيس اليمنى لامس ، مدرك ، بحسه وذوقه وفطرته « لهذا الجمال الواثق .. » .. جمال هذه العمارة اليمنية الخالدة ..

فجأة يطلب منى ، ويُصر ، على أن أزور « قصر النبه .. » ، « اللاجىء .. !! » ، أو المهزوم كما يحب أن يصفه !! .. القصر على الجانب الآخر من الفناء الفاصل ..

« قصر البيض .. » تجميع « غير متجانس .. » ، لأسباب المتعة ، والراحة والمزاج .. أدوات الحداثة والعصر .. ولمسات التراث وتقاليده ..

● من « مجالس القات .. » ومقايله اليمنية الطراز ..

● الى صوامع « الساونا .. » .. وحمامات « الجيكوزى .. » .. وصالونات الحلاقة .. وحتى « المسابح المغطاة .. » ..

اضافة الى « توليفة .. » متنافرة من الأثاث والديكور واللوحات ..

لحقنى الرئيس على صالح .. وأنا على وشك مغادرة « قصر البيض .. » ..

- سألنى : أرأيت الى أى حد وصل الاسراف والبذخ .

● قلت : أنت الذى وافقت وأمرت ..

- علق : حفاظا على الوحدة .. وتجنبا لنصدام .. واراقة دماء اليمنيين .. وطمعا فى استقرار يسمح بإعادة البناء ..

● ● ● ● ● ● ●

□ الطريق امام « على عبدالله صالح .. » .. سهل .. بحكم ما وفره ، الانتصار للوحدة ؛ من شعبية ، كان مردودها للرئيس وحده ..

□ لكنه فى نفس الوقت .. طريق « وغر .. » .. بحكم ماهو

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
القاهرية
التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ـ لـ «محفوظ الأنصارى» فى أول حديث بعد الحرب ـ بقية ص٢

مصر لها مكانة خاصة.. واتصالاتى بمبارك لم تنقطع

لا مراكز فى اليمن لتدريب الإرهابيين ضد مصر

سأتولى رئاسة الحكومة الجديدة

.. ولن يدخلها «الاشتراكى»

□ هل معنى هذا أن الميلشيات المسلحة قد انتهت وقضى عليها أم أنها موجودة ومختفية؟!

□ بالطبع عناصر ميلشيات الحزب الاشتراكى مازالت موجودة لكننا لانطارد الآمنين.

اما اذا حاولوا القيام بأى مظاهرة مسلحة. فسنواجهها بكل قوة وحزم، طبقا للقانون والدستور.. ولن يسمح لأية «ميليشيات» بالعمل.. سواء من الاشتراكيين أو غيرهم. فهذا عمل ضد القانون والدستور.

إن الشعب اليمنى بطبيعته ميال إلى الطمأنينة والاستقرار.

إن عناصر العنف والشغب عناصر مأجورة بالمال. يقوم بعضها بالابتزاز السياسى .. من أجل مصالح خاصة.. وأظن أن هذه العلاقة القائمة على مصالح المال والابتزاز قد انتهت، بانتهاء الاخرين، الذين فروا بعد فشل مؤامرتهم.

«الاصلاح» حليف استراتيجى

□ السيد الرئيس.. العاصمة صنعاء مليئة «بشائعات».. عن بداية صراع نشب بينكم وحزبكم- المؤتمر- من جانب وبين تجمع الاصلاح- الاسلامى- من جانب أخر.. وأن الاصلاحيين يودون أن يرثوا الاشتراكى فى اقتسام السلطة والمناصب؟!

□ يجب أن تعرف أننا فى حزب المؤتمر الشعبى حلفاء مع حزب الاصلاح.. وبيننا قاسم مشترك، هو «الميثاق الوطنى» ولاخلاف بيننا فى التوجه السياسى.

إن ما سمعته، ليس أكثر من دعايات مغرضة يقوم بها الطابور الخامس، من رجال الحزب الاشتراكى، وباقى القوى المعادية.

لن تكون هناك معركة أو مواجهة بين حزب المؤتمر، وبين حزب الاصلاح ..

فالاصلاح حليف استراتيجى لنا.

□ لكن عناصر التطرف داخل الاصلاح- سيادة الرئيس- تضغط فى اتجاه كسب المغانم وفرض الشروط.. فضلا عن أنها تدفع فى اتجاه التطرف والعنف؟!

□ لامجال للاخفاء.. أو للادعاء بعدم وجود متطرفين فى حزب الاصلاح.. لكن مثلهم موجود فى حزب المؤتمر، والاشتراكى، بل ونجدهم داخل الاسرة الصغيرة.

لا مأوى فى اليمن للمتطرفين

□ السيد الرئيس.. ربما كان هناك فرق جوهرى: فعناصر الاصلاح من الاخوان، والجماعات، قد توجهوا إلى افغانستان مع بداية الثمانينات بالآلاف، وتدربوا على القتال وغير القتال، وانتظموا فى جماعات ومنظمات وعادوا بتنظيماتهم وأفكارهم وخططهم.. وأهدافهم؟!

□ هذه المعلومات التى تجمعت لديك غير صحيحة.

أنا صاحب البيت اليمنى وأعرف خباياه.

أعرف عدد الذين خرجوا إلى افغانستان.. هم عشرات، وليسوا مئات ولا آلافا.. وهم لايشكلون أى خطر.

والمشكلة أن عددا من قادة الحزب الاشتراكى أيام كانوا فى الحزب.. عملوا من أجل الوقيعة بيننا وبين مصر .. ولأن مصر تعانى من التطرف والارهاب نقلوا إليهم معلومات مضللة عن وجود معسكرات لتدريب المتطرفين المصريين وغير المصريين فى اليمن.

إن مثل هذه الاعمال مخالفة للقانون عندنا.. ولانسمح بها.

لقد اعتقد الاخوة فى مصر أن التطرف الموجود فى مصر ممتد ومرتبط بالعناصر نفسها هنا.

وأقول لك .. أنهم لايشكلون خطرا علينا.. ولاتوجد باليمن مراكز تدريب أو مأوى لهؤلاء الذين يتعاملون بالعنف فى مصر.

ومن جانبى أقول لهؤلاء المتطرفين «اقلعوا عن العنف واستبدلوه بالحوار» لأنه هو الوسيلة المثلى والبناء للتفاهم وحل المشاكل.

واتمنى للاشقاء فى مصر أن يتمكنوا من حل المشكلة مع المتطرفين.

□ كيف تفسرون إذن هذا التناقض.. بين موقف الدولة وحزب المؤتمر، وعلاقتهم مع المملكة العربية السعودية التى يسودها التوتر.. بينما علاقة الاصلاح وزعمائه مع المملكة علاقات طيبة وعميقة؟!

□ صحيح أن العلاقة بين الاصلاح وبين السعودية علاقة قوية وعميقة.. لكنها لاتمثل تناقضا كما ذكرت.. والمسألة أن زعماء الاصلاح يعتقدون بأن علاقاتهم الطيبة مع السعودية سيكون لها انعكاسها الطيب لصالح اليمن

على «الاشتراكى» تصحيح موقفه

□ ما هو موقع الحزب الاشتراكى- أو بقاياه على الخريطة السياسية لليمن. خاصة وأنكم بصدد تشكيل حكومة جديدة. والاعلان عن تعديلات دستورية هامة..؟!

□ على الحزب الاشتراكى، أن يصحح أوضاعه أولا، قبل أن نبحث له عن مكان فوق خريطة اليمن السياسية.. مطلوب من الحزب الاشتراكى أن يحدد موقفه من قيادته الانفصالية.. ومن ارتباطاتها الخارجية.. وتمويلاته الاجنبية.



وإذا لم يحدد موقفا واضحا من هذا كله.. سنتعامل مع هذا الحزب، طبقا لنصوص الدستور والقانون التى تحرم التمويل من خارج البلاد.. ولايمكن السماح لحزب له تمويل خارجي.. ويتآمر على البلاد وعلى وحدتها، بأن يباشر عمله قبل أن يحدد موقفه من هذه الامور.. وغير ذلك مخالفة صريحة للولاء للوطن.

□ لكنك ياسيادة الرئيس مواجه بوضع أكثر تعقيدا وتشابكا فى قضية الاشتراكيين.. فلديك مجموعة تصل الى ٥٧ شخصا هم أعضاء باسم الحزب فى البرلمان.. ولقد استقبلت ٣٤ عضوا منهم منذ يومين.. فما هى محاور وموضوعات هذا اللقاء.. وهل توصلتم إلى صيغة للاتفاق والحل؟!

□□ دار حديثي مع هذه المجموعة من أعضاء البرلمان المنتمية إلى الحزب الاشتراكى، حول المستقبل.. وكان حديثا صريحا وطيبا.

وقد طلبت هذه المجموعة البرلمانية دعما من الدولة لاعادة بناء الحزب وذلك وفقا للقانون.

وقلت لهم - الدولة على استعداد لدعمكم، وتوفير مقراتكم.. لكن عليكم أولا أن تفرزوا قيادة جديدة للحزب.. عليكم اعادة ترتيب أوضاع الحزب .

قلت لهم .. الدولة مستعدة للمعاونة والتعاون حينما تعلنون قطع العلاقة مع القيادة الانفصالية المتآمرة.. وليس قبل ذلك.

مستعدون لصفحة جديدة مع السعودية

□ إلى أى مدى وصلت حدة العلاقات بينكم وبين السعودية.. وهل توجد مساع حميدة أو وساطات لاصلاح ذات البين؟!

□□ حتى الان لاتوجد وساطات.. بالمعنى الحقيقى للمشكلة.

لكن توجد اتصالات بين الحكومتين السعودية واليمنية، عبر القنوات الدبلوماسية.. بشكل خفيف وليس مكثفا..

وأقول لك ما سبق وأعلنته.. أننا على استعداد لفتح صفحة جديدة مع المملكة العربية السعودية.. على استعداد لاغلاق ملفات الماضى، التى تحمل الكثير من أسباب «العتاب» من جانبنا وجانبهم.

نحن على استعداد لنبدأ مرحلة من العلاقات الاخوية..

علاقات أخوية.. مع عدد من الضوابط.

□ ماذا تعنى بالضوابط؟!

□□ ما أعنيه بالضوابط.. عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضنا البعض.

● وأن يلتزم كل طرف- السعودية.. واليمن بالاتفاقات والمواثيق المبرمة والموقعة بيننا.

● وأن تسود روح الثقة والتعاون.. محل التربص وسوء الظن.

□ التزاما بهذه الروح.. هل صحيح، أنكم عرضتم على السعودية.. تأكيدا لحسن النوايا، وطمأنة الاشقاء هناك.. إقامة وحدة بين الدولتين، السعودية واليمنية.. ويكون العاهل السعودى فهد ملكا لدولة الوحدة؟!

□□ نحن فى اليمن من عشاق الوحدة.. حتى الوحدة العربية الكاملة.. الا أن الوحدة العربية تحتاج إلى وقت طويل.

ونحن هنا يكفينا أننا وحدنا اليمن .

ونؤمن بالمثل العربى «إذا أردت أن تطاع، فأمر بما يستطاع».

مكانة خاصة لمصر ومبارك

□ السيد الرئيس.. رغم كل ما حدث طوال الازمة.. قبلها وبعدها.. من الاشقاء الذين مولوا وساعدوا.. ومن الاشقاء فى الداخل، الذين نفذوا، وتآمروا وحاربوا.. رغم كل هذا مازلت متمتعا بهدوئك، وثبات أعصابك.

مازالت لغتك تجاه أولئك وهؤلاء، لغة تسامح ومصالحة بل ومناشدة الود.

بينما الاعصاب مشدودة.. والعتاب ساخن.. واللسان فى لغة الصحافة «فالت» فى بعض الاحيان تجاه مصر.. وموقفها من الصراع؟!

فما هو تفسيركم لهذا الموقف المتناقض.. والغريب.. لأن مصر وقفت إلى جانب اليمن وشعب اليمن، حفاظا على أرضه ودمه.. ولم تقف أبدا إلى جانب الانفصال..؟!

□□ لمصر مكانة خاصة.. فى نفسى وفى قلب كل اليمنيين.. فبمساعدة مصر.. وبمشاركة جنودها البواسل بدمائهم وأرواحهم، نجحت الثورة، وتخلصت الارض اليمنية وشعب اليمن من حكم الامامة.. ومن التخلف.

إن بينى وبين الرئيس مبارك محبة خاصة، وعلاقة شخصية وثيقة.

ومهما حدث من خلاف، أو تباين فى وجهات النظر. تظل لمصر مكانتها المتميزة فى اليمن.. وستبقى دائما علاقتى بالرئيس مبارك عميقة وحميمة.. ما يثبت ذلك، أنه طوال الازمة والحرب، لم تتوقف الاتصالات التليفونية بيننا، وحتى اليوم.. لم يتوقف المبعوثون الشخصيون عن الحركة والتنقل بين القاهرة وصنعاء والعكس.

وعلى كل حال ما واجهك من عتاب فى صنعاء واليمن، هو دليل محبة.. وهو تعبير صادق عن مدى الحب الذى تحتله مصر والمصريون فى نفوس وقلوب اليمنيين.

□ السيد الرئيس: لمصر أيضا عتاب شديد على اليمن.. فعلى ترابها يجد الارهابيون، الذين يضمرون الشر لمصر. المأوى والمنطلق.. ثم المعسكر المؤهل للتدريب على أعمال التخريب والقتال

ثم لماذا لاتأتى إلى مصر . وتكتفى بالتليفونات والمبعوثين؟!

□ □ بالنسبة لزيارة مصر.. أؤكد لك، أنه بمجرد أن يدعونى الرئيس مبارك للزيارة.. فسألبى الدعوة على الفور.. ثم إننى كنت بالقاهرة فى رمضان، وتناولت طعام الافطار على مائدة الرئيس.

أما عن تدريب الارهابيين هنا.. فهذه تهمة غير صحيحة.. وليس صحيحا أن بعض قيادات «الاصلاح» هى التى ترعى الارهاب وتدرب عناصره.. والمسألة بدأت بوقيعة من قادة الحزب الاشتراكــى خاصة «محافظ عدن» عندما قدم تقريرا لمصر وثبت كذبه.. لأنه لم يستطع أن يسلم المتطرفين المصريين، الذين يتدربون على عمليات الارهاب فى مراكز قريبة من عدن.

بالنسبة للتسليح، أو حمل السلاح.. فالشعب اليمنى كله يحمل السلاح.. وهو جزء من تقاليده.. والسلاح دليل الكرامة الوطنية.. وبالتالى الحديث عن مراكز التدريب ليس ذات موضوع.

مؤامرة .. لا صراع على السلطة

□ هل ما حدث من صراع بينك وبين نائبك على سالم البيض.. وبين الدولة وعناصر الحزب الاشتراكى وقادته.. يدخل فى اطار المؤامرة.. أم أنه كان صراعا على السلطة؟!

□ □ ما حدث كان مؤامرة على الدولة.. وكان مؤامرة على الوحدة.. مؤامرة قام بها على سالم البيض.

والدليل.. أنه قام بمؤامرته، بتمويل من الخارج.

وكانت أول حصة فى التمويل ٢ مليار دولار. تصور، ألفا مليون دولار.. تسلمها على سالم البيض بيديه، وتعاقد على أساسها مع بلغاريا، وأوكرانيا، وروسيا لشراء السلاح وتأجير الفنيين المطلوبين، لقيادة الطائرات من طراز الميج ٢٩، وتشغيل الانواع المتطورة من المدافع ذاتية الحركة، «المبرمجة» على المسافات وكميات النيران.. وكذلك قيادة الدبابات من طراز «تى ٨٢».

وكما قلت.. أو أشرت.. تعددت أهداف المؤامرة.. من استيلاء على السلطة.. واسقاط على عبدالله صالح ونظامه ..

إلى عودة التشطير والتقسيم .

بينما كانت عيون البيض والعطاس، على هدف واحد هو اقامة دولــة حضرميــة، فى محافظــة حضرموت.. ثم ينضمون بها إلى مجلس التعاون الخليجى.. باعتبارها امارة غنية بالبترول قليلة الكثافة السكانية.. نصف مليون، أو اكثر قليلا.. شاسعة المساحة، متحكمة فى موقع هام داخل شبه الجزيرة وعلى شواطىء المياه المفتوحة على بحر العرب.

وفى حوزة الدولة الآن كل الوثائق التى تعكس تفاصيل المؤامرة والتمويل.. وكيف أسالت «الاموال الضخمة». لعاب المحيطين بعلى سالم البيض وغيرهم، خاصة بعد الدفعة الاولى كما ذكرت وهى ٢ مليار دولار مرة واحدة.

وفتحت شهية الكثيرين للمال.. فكان الدفعة الثانية ٦٠٠ مليون من نفس الدولة التى تقدمت بالمليارين الاولين.. ثم ٧٠٠ مليون من شقيقة ثانية.. تبعتها بـ٦٠٠ مليون أخرى دفعت يوم أعلن البيض الانفصال.

”مستعد لفتح صفحة جديدة مع السعودية بضوابط..“

□ لماذا استطاع البيض وصحبه أن يستقطب أهل حضرموت خاصة أصحاب الملايين، وأصحاب المليارات.. رغم ما بينهم وبينه ونظامه من ثأر ودم وتأميمات.. ولم يقفوا معك.. ومع الوحدة التى انهت هذا العصر؟

□ □ قبل أن تأتى إلى هنا مباشرة كنت التقى مع وفد كبير من الشخصيات الهامة، ومن رجال الاعمال الحضارية.

واكدوا أنهم ضد الانفصال.. لأنهم كما أشرت أنت، كانوا الاكثر تضررا من حكم الاشتراكيين.. إن أهل حضرموت هم الاكثر تمسكا بالوحدة.. ولم تثبت الوحدة وتنتصر الا بالتفاف أهل اليمن جميعا حول دولة واحدة.

لست مترددا فى التغيير

□ سيادة الرئيس: تؤكد لنا منذ بداية هذا الحديث.. أن أهل اليمن جميعا، هم الذين نصروا الوحدة.. وقد لمست أن الشعب معك.. وواجه الانفصال بحزم وحسم صارم.. وهم مجمعون أن اعلان البيض الانفصالى.. كان فى حقيقته اعلانا نهائيا وصارما بنهايته .

لكنهم ونحن معهم فى حيرة.. لماذا أنت متردد حتى الان فى وضع نهاية لحكومة الانفصال.. واعلان حكومة جديدة تعبر عن المرحلة الجديدة التى أعقبت النصر؟!

□ □ الموضوع.. ليس ترددا.. ولا كما يدور فى رأسك- ضغوطا، وصراعا حول تقسيم السلطة بعد غياب قيادة الاشتراكى ورجال الانفصال.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية
القاهرة

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

المسألة ببساطة أن هناك مجموعة من الاجراءات لابد من الانتهاء منها قبل تشكيل حكومة جديدة.

أمامنا تعديلات دستورية علينا أن ننتهي منها، ويتم الاتفاق عليها، بيننا وبين القوى السياسية المشاركة فى الحكم، قبل أن نتوجه بها إلى مجلس البرلمان ليوافق عليها.

□ هل صحيح.. أن الخلافات بينكم- حزب المؤتمر الذى ترأسه- وبين حزب الاصلاح، عنيفة، خاصة فيما يتعلق بالمادة الدستورية، التى تتعلق بالشريعة ومصادر التشريع؟!

□ □ فى الواقع.. لاتوجد خلافات، إنما هى البحث عن صياغة مقبولة من كل الاطراف.. والصياغة شبه جاهزة الآن.

□ هل الحزب الاشتراكى.. أو بمعنى أصح.. الاشتراكيون غير الانفصاليين.. والذين لم يهربوا.. وهؤلاء الممثلون للحزب فى البرلمان- ٥٧ عضوا.. سيكونون شركاء فى الحكومة والتشكيل الجديد للسلطة؟!

□ □ لن يشترك الحزب الاشتراكى فى الحكومة الجديدة ولا فى أى تشكيل من تشكيلات السلطة كحزب..

هو حزب مهزوم.. ولايمكن أن يدخل الحكومة، أو أن يمارس عملا سياسيا، قبل أن يعيد ترتيب، أوضاعه.

وأن يقوم الحزب من جديد فى ضوء إصلاح أوضاعه وترتيبها، على أساس أنه «حزب مدنى» حزب لايعتمد على القوة العسكرية.. ولايقوم على الميلشيات.. مثله فى ذلك مثل حزبى المؤتمر والاصلاح.

ماحدث.. لن يتكرر

□ لكن الشواهد تثبت ان المؤتمر يسانده جيش الدولة.. والاشتراكى كانت قوته تنبع من جيش الجنوب.. فى حين أن الدرع العسكرى للاصلاح تمثل فى «القبائل المسلحة»، عوضا عن الجيوش؟!

□ □ فى الواقع.. الشعب اليمنى جميعه مسلح.. كما قلت لك فى السابق.

وعلى كل حال.. نحن بصدد تنفيذ القانون الذى ينظم حق اقتناء السلاح وحمله.

فالدولة وحدها، هى صاحبة الحق، فى تشكيل القوات المسلحة..

وليس للأحزاب، أيا كانوا هذا الحق.

وما حدث أثناء الوحدة ومن أجلها، مع الحزب الاشتراكى لن يتكرر.

ودعنى أروى لك بعض الامور المضحكة، التى حدثت أثناء الهروب.

حينما حلت الهزيمة بالبيض ورجاله.. سحبوا معهم أسلحة كثيرة، منها طوابير دبابات، ودروع ومدافع. وأيضا صواريخ «سكود».. وكلما شدد عليهم جيش الوحدة.. تركوا الاسلحة وولوا هاربين.

وفى عملية هذا الهروب غير المنظم، تركوا وراءهم «صواريخ سكود الضخمة» واستولى عليها رجال القبائل فى تلك المناطق.. لكنهم عادوا وسلموها للدولة.

□ ثم ماذا مع «قانون السلاح المعطل»؟!

□ □ لقد بدأنا بالفعل.. جمع الاسلحة الثقيلة التى كانت موجودة عند القبائل وعند كثير من الناس والتى قام بتوزيعها عليهم الحزب الاشتراكى.. وخصصنا مكافآت لمن يسلم هذه الاسلحة للدولة وبالفعل استعدنا كميات ضخمة من السلاح.

الآن وطبقا للقانون.. بدأنا التنفيذ.. الخاص، بالحيازة والحمل.. فى المدينة والقرية.. وداخل القبائل.

● القاعدة العامة فى القانون أنه من حق كل مواطن أن يملك سلاحا ويحمله.. اذ لابد أن يكون شعبنا مسلحا بسبب وضعنا الاستراتيجى فى المنطقة.

أمريكا أيدت الوحدة والديمقراطية

□ ليسمح لنا الرئيس أن ننتقل لبعض الوقت بعيدا عن الداخل اليمنى ونسأل.. لماذا فى رأيكم.. وقفت الولايات المتحدة إلى جانبكم.. بينما كادت أن تدخل فى أزمة مع صديق وحليف أكثر نفعا وأهمية لها وهو المملكة العربية السعودية؟!

□ □ أمريكا أيدت الوحدة اليمنية.. اساسا قبل أن تؤيدنا.. ذلك أن الوحدة قامت على اسس ديموقراطية.. ولأن اليمن أعلنت فى البرنامج السياسى للوحدة التمسك بالديموقراطية على اساس التعددية الحزبية.

وأمريكا تشجع النهج الديموقراطى وليس أمامها الا أن تسانده بصفتها راعى الديموقراطية فى العالم.

□ هل للبترول والغاز اليمنى.. والاستثمارات الامريكية، المتزايدة فى اليمن.. دور فى هذا التأييد والمساندة..؟!

□ □ أعتقد ان الاساس فى التأييد، هو رعاية الديموقراطية فى اليمن، ولموذجها فى شبه الجزيرة العربية.

إلى جانب ذلك توجد مصالح بترولية يمنية- أمريكية مشتركة منذ اكتشاف البترول فى مأرب عام ١٩٨٦.

وسياسة أمريكا، كما سبق وعبر عنها الرئيس بوش، تسعى إلى تعدد، مصادر البترول ومنافذه، حتى لايكون الغرب رهينة لدولة واحدة أو عدة دول والبترول بهذا مصلحة مشتركة.

لكنه وبالتأكيد.. ليس بنفس الحجم من المصلحة الموجودة مع دول الخليج.

ولذلك تظل الديموقراطية والتعددية الاساس، إلى جانب مراعاة اليمن واهتمامها بحقوق الانسان.

إذ لايوجد فى اليمن سجين سياسى واحد.. رغم أننا كنا فى حرب خطيرة..

الاكثر من هذا.. أخرجنا ألف معتقل سياسى من سجن عدن، بعد أن دخلناها، كان الحزب الاشتراكى، قد وضعهم فى سجونه.. أضف إلى ذلك.. أننا حطمنا «سجن الفتح» الشهير ذا السمعة السيئة هناك.



المصدر : الجمهورية
القاهرة

التاريخ : 8 سبتمبر 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قصر البيض في صنعاء

□ السيد الرئيس: دعني أكون أكثر صراحة، وأنقل اليك ما سمعته من الشارع اليمني:
يقولون إن الرئيس هو الذى «طمّع» البيض ورجاله وحزبه.. هو الذى استجاب لكل مطلب.. وتجاوز عن كل خطأ أو جريمة ارتكبها الحزب الاشتراكى.. بل واعطاهم أكثر مما يستحقون..؟!

□ □ هذا صحيح.. والسبب بسيط:
فأنا عاشق وحدة.. كان همى وأملى توحيد اليمن.. وإزالة كل عقبة من طريقها.. فاستجبت لكل ما عرض.. ولم أخالف له طلبا، طمعا فى الوحدة وحرصا عليها.

وكنت فى ذلك أعبر عن وجدان الناس فى اليمن. وآمالهم فى الوحدة.. فالشعب كله يريد الوحدة.

بذلك.. حصل البيض على كل ما أراد، على المستوى، الشخصى، والمستوى الحزبى.

وهنا يصدق مثلنا العربى «إذا أنت أكرمت الكريم ملكته .. وإن أنت اكرمت اللئيم تمردا»!!

□ بعد أن استجبت لمطالبه.. وحققت الوحدة.. لماذا ترددت فى مواجهته وايقاف تجاوزاته؟!

□ □ فى الحقيقة.. كنت أخشى من اسالة الدماء اليمنية..
كنت أعرف أن هناك مخططا تآمريا ضد اليمن.
يستهدف هذا المخطط تفتيت وحدة اليمن.
كانت لدى المعلومات، بأن التدبير، والقصد هو ادخال اليمن فى دائرة جهنمية من حرب أهلية لاتنتهى.
ورغم معرفتى بهذا كله.. حاولت تجنب وقوعه.. وحاولت تجنب الصراع والحرب.

ولكى ترى بعينيك مدى تساهلنا معه، واستجابتنا لكل ما يطلب ويشتهى.. ادعوك لزيارة قصر «على سالم البيض» وهو أضخم وأفخم قصر فى صنعاء جلب له كل المواد والاثاث من الخارج.

□ هل تجنبك الصدام، كان كسبا للوقت، حتى تشهد الناس عليه وتوقعه فى المصيدة؟!

□ □ لم يكن الامر ابدا كسبا للوقت.. لأنه لم يكن هناك ما أبحث عنه أو أحاول كسبه لصفى فى المعركة.. وإنما كان تجنبا صادقا للحرب.. ثم كان علينا فى النهاية أن نواجه مؤامرة الانفصال ومخطط التفتيت والفوضى معتمدين على أنفسنا.. على شعبنا وجيشنا.

العراقيون لم يقاتلوا معنا

□ فماذا اذن عما يقال.. من اشتراك طيارين، عراقيين، وأطقم دبابات عراقية، معكم فى القتال؟!

□ □ ليس هذا صحيحا.. وهو ضمن الحملة المسعورة التى شنوها ضدنا.
الذين خاضوا المعارك فى ساحات المواجهة يمنيون.. ولك الحق فى أن تعرف أن لدينا من الرجال المدربين ، طيارين وأطقم دبابات وغيرها، أضعاف ما نملك من المعدات.. وبالتالى لم نكن بحاجة لأحد من الخارج.. فى حين استعان الجانب الاخر، بالطيارين الروس.

□ وماذا عن صفقات السلاح التى عقدها البيض مع الخارج، قبل الحرب بفترة قصيرة.. وتسلم جزءا منها اثناءها؟!

□ □ نحن نتابع تنفيذ هذه العقود، التى أبرمها الحزب الاشتراكى، باسم الجمهورية اليمنية، مع كل من روسيا، وأوكرانيا وبلغاريا.
نحن نطالبهم بتسليم باقى الصفقة.. ومعنا نصوص العقود، والكميات التى سلموها.. وبيانات بالباقى.. وكل هذه الاوراق تركها رجال البيض وراءهم عند فرارهم.

وقد تسلمنا أخيرا طائرة من طراز «اليوش. إل ٧٦» الضخمة.. وفى انتظار وصول باقى الاسلحة.. لأن العقد ملزم للاطراف الاخرى التى تسلمت الثمن مقدما.. وهى أثمان مضاعفة، تصل إلى أربعة أضعاف قيمتها الحقيقية.. بسبب العمولات.. وبسبب الاستعجال ايضا!!

”«الاصلاح» حليف استراتيجى.. ولا خلاف له مع «المؤتمر»“

□ نعود للمعارك.. يبدو أنك كنت تعرف خطط الطرف الاخر.. وتحركاته، أثناء العمليات وقبل النصر.. وإلا.. لماذا أخرت دخول قواتك عدن.. وحرصت على اقتحام المكلا أولا ..؟!

□ □ كانت الخطة التى وضعناها معدة لدخول المدينتين..
والوضع العسكرى فى ضوء تطور المعارك على الارض وتطلب تحريك القوات.. وتقدمها وفقا لسير العمليات.. وفى ضوء ما تكشف عنه المواجهات من ظهور نقاط ضعف عند الطرف الآخر.. يصبح من . ..



الضرورى استغلالها.. وبالتالى تتحرك الآليات نحوها.

وبالفعل.. وجدنا نقطة الضعف فى حضرموت.. فقررنا، اسقاط حضرموت.. خاصة وأن سقوطها يعنى انهيار معنويات القيادة هناك.. وفى عدن بالتحديد، التى تمثل حضرموت نسقها الثانى.

وحدث ما توقعناه، فاستسلموا فى عدن تقريبا.. وهرب الباقون، بعد أن سقط مأواهم الاخير فى المكلا وحضرموت.

وهنا لابد وأن اؤكد.. ان جيشا تطول خطوط امداده ومواصلاته الى ١٢٠٠ كيلو متر.. ليس سهلا عليه النصر دون وقوف الشعب إلى جانبه.. يمده بالمؤن.. والمال والاكل.. فقد تحول الشعب اليمنى كله إلى «آلة حربية عسكرية».

وقدم الشعب ورجال القبائل للجيش كل ما يملكون من اسلحة وذخائر، يحتفظون بها منذ سلمها لهم عبدالناصر للدفاع عن الجمهورية والثورة.

وها هم اليوم.. يقدمونها للجيش دفاعا عن الوحدة. ولذلك.. كانت المعركة العسكرية على جبهاتها ومحاورها الخمسة.. معركة الجيش.

وكانت المساندة والدعم من جانب الشعب والقبائل.. وكان هؤلاء هم الجيش الاحتياطى المقاتل من أجل المحافظة على الوحدة والانتصار لها.

باختصار.. كانت الدولة اليمنية والامة اليمنية تخوض حربا شاملة.. قام الجيش بحسمها.

□ نعود.. للحكومة.. التى لم تشكل حتى الآن.. رغم النصر.. وما هى ملامح تشكيلها.. ورئيس وزرائها؟

□ سأتولى أنا بنفسى رئاسة الوزارة الجديدة، فى هذه المرحلة الهامة التى تحتاج إلى فريق عمل واحد، متجانس يعيد تنظيم البلاد، بعد الذى كان ويعمل بنفس الروح وبنفس الكفاءة التى ادارت بها الدولة وفريق عملها المنسجم والمتناسق الازمة والحرب.

فاليمن فى حاجة الى تحقيق النصر فى معركة اعادة البناء، كما حقق نصر المحافظة على الوحدة.. وذلك فى ظل الديموقراطية التعددية..

علينا فى المرحلة الحالية أن نرفع المعاناة عن الناس.. وأن نسيطر على الاسعار والتضخم، التى كانت الحرب سببها.

علينا اعادة بناء ما خربته الحرب ودمرته.

علينا تصفية مخططات الخونة.. وازالة آثار اعمالهم.

معايير التشكيل الجديد

□ إلى أى مدى سيعبر التشكيل الجديد، عن واقع انقسام اليمن إلى مناطق وجهات ومحافظات.. وليس إلى دول.. شمال وجنوب وشرق؟

□ اليمن فى مجموعه يشكل دائرة واحدة.. يمثل وحدة لاتتجزأ.. وهو كما قلت من الناحية الادارية مقسم إلى محافظات.

فى التشكيل الجديد، سيأخذ كل ذى حق حقه طبقا للدستور والقانون.. وطبقا للتمثيل الحزبى فى البرلمان.

- فحزب المؤتمر هو صاحب الاغلبية فى البرلمان.. وهو يعبر بشكل عام عن الوحدة الوطنية.. هناك أيضا حزب الاصلاح وله المكان الثانى فى البرلمان من ناحية عدد المقاعد بعد المؤتمر.
- هناك طبيعة المجتمع اليمنى والوضع اليمنى.
- هناك المؤسسات الديموقراطية والدستورية .

أقصد أن التشكيل لابد وأن يضع فى الاعتبار كل هذا.

من طبيعة اليمن.. إلى التمثيل الحزبى فى البرلمان.. إلى دور المؤسسات الديموقراطية والجماهيرية.

مثلا فى الوقت الحاضر.. كان ما يسمى بالمحافظات الجنوبية، تحصل على تمثيل فى الحكومة، أكثر مما كان للحزب الاشتراكى من نسبة تمثيل فى البرلمان.

لم نفعل هذا، من باب اغرائهم، أو التغرير بهم.

وإنما كان استجابة وتقديرا للمصالح الوطنية العليا.. ومن أجل الوحدة.

باختصار.. سأقوم بتشكيل الحكومة الجديدة..:

- على أساس الكفاءة والاخلاص.

باختيار شخصيات وطنية مشهود لها.. وهناك اجماع وطنى على قدرتها ووطنيتها.

- وعلى أساس التمثيل الحزبى فى البرلمان.
- وعلى أساس حاجة المرحلة إلى الفنيين والمتخصصين من الشخصيات المستقلة والعامة.

□ السيد الرئيس: هل نفهم من معيار التمثيل الحزبى فى البرلمان أن الحزب الاشتراكى- صاحب ٥٧ مقعدا- سيمثل فى الحكومة، على أساس نسبة تواجده البرلمانى..؟

□ الحزب الاشتراكى لايمثل الجنوب، ولا المحافظات الجنوبية.

الحزب الاشتراكى، هربت قيادته ولم يستطع بعد أن يعيد تنظيم شئونه ويحدد موقفه.

عدد كبير من أعضاء الاشتراكى الـ ٥٧ الموجودين فى البرلمان، غيروا موقفهم من الحزب.. على أساس شخصى.

اريد أن اقول بوضوح.. فى الوقت الحاضر، لايمكن أن يشترك الحزب الاشتراكى.. أو الذين مازالوا منضمين اليه، بدخول الحكومة.. قبل أن يعيد الحزب أوضاعه.. ويختار قياداته الجديدة.. ويحدد موقفه من الخونة والمتآمرين من أعضاء القيادة السابقة.

لايمكن اشراك الحزب الاشتراكى- كحزب- فى الحكومة القادمة حتى يعلن الالتزام الوطنى والالتزام بوحدة التراب اليمنى فى شماله وجنوبه وشرقه وغربه.



المصدر : الجمهورية
القاهرة

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

وأحب أن أضع يدك على حقيقة ومؤشر هام...
هي أنه خلال شركة الحكم السابقة، التي كان الحزب الاشتراكي- قبل المؤامرة- طرفا فيها.. كان للاشتراكيين أو للجنوب ٩ حقائب وزارية كلها من المحافظات الجنوبية .

الحكومة الآن بها ٩ حقائب وزارية، وكلها من الجنوب.. لكنها لاتنتمي للاشتراكي.

لكنها شخصيات وطنية.. شخصيات وحدوية.. مشهود لها بالكفاءة... والاخلاص.. وهذا هو المعيار الاول والاخير.

سيادة الرئيس... اشكر لكم صراحتكم ورحابة صدركم.. وكرمكم، الذي منحنا هذا الوقت الثمين في مرحلة هامة وعصيبة.. وان كنت أراكم تتمتعون بهدوء الاعصاب.. وتملأكم الثقة في حاضر اليمن.. وفي مستقبله .

صنعاء:

محفوظ الأنصاري

اليمن: ضرب السلفيين بموافقة حزب الاصلاح بعدما تأجل سنتين

□ نيويورك - من راغدة درغام:

■ اعتبرت مصادر يمنية مطلعة ان الوضع في اليمن «في طريقه الى الاستقرار»، وان ضرب القوات الحكومية العناصر «السلفية» يتم «بموافقة الجميع وبموافقة شعبية».

وقالت ان حزب الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر موافق على ضرب المتطرفين «وهذا جيد لليمن». وتابعت ان دول الجوار ومصر والولايات المتحدة كلها موافقة على ضرب التيار المتطرف الذي يؤمن بالعنف.

وزادت ان المعارك الدائرة الآن مع العناصر السلفية «معارك مؤجلة منذ سنتين». وشرحت ان التيار السلفي كان يستهدف الحزب الاشتراكي في عدن في البداية وبعد تقلص حجم الحزب الاشتراكي في الحرب الاخيرة بات السلفيون يشكلون «خطراً» لا بد من احتوائه واصبحت المعادلة العسكرية «تمكن الآن من احتواء هذا الخطر».

وتوقعت هذه المصادر ان يؤدي انتخاب قيادة جديدة للحزب الاشتراكي الى تسريع اقرار تعديلات دستورية مهمة، وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في اليمن يشارك فيها الحزب الاشتراكي بما يتناسب مع حجمه في البرلمان.

وقالت ان مجلس النواب الذي بدا مناقشة التعديلات منذ سنة يتجه نحو التصديق عليها هذا الشهر كخطوة اولى يليها تشكيل الحكومة الجديدة. ورجحت ان يشكل الحكومة عضو في حزب المؤتمر الذي يمتلك غالبية المقاعد في البرلمان. وقالت: «الآن، وبعد انتخاب قيادة جديدة للحزب الاشتراكي، ينتظر الجميع تشكيل الحكومة، اثر اقرار التعديلات الدستورية الثلاثة الاساسية».

ويتناول اول هذه التعديلات الغاء مجلس الرئاسة واستبداله برئيس للجمهورية ونائب للرئيس «وهدف هذا التعديل تقليص البيروقراطية والاسراع في اتخاذ القرار، الى جانب تسهيل الاصلاحات الاقتصادية التي ستنفذها الحكومة الجديدة. اما هدفه السياسي الاهم فهو تكريس الثقل السياسي للرئيس علي عبدالله صالح بعد الانتصار الذي حققه في الحرب الاخيرة».

أما التعديل الثاني فيعطي صلاحيات واسعة للحكم المحلي، وهدفه السياسي «حل مشكلة النزاع الشمالي - الجنوبي وانهاء المركزية الشديدة».

ويستهدف التعديل الثالث «تشكيل مجلس للشورى مواز لمجلس النواب، بما يشابه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، تنتخبه المحافظات وتتمثل فيه بالتساوي. وهدف هذا التعديل هو التوازن بين الشمال والجنوب وتعزيز الوحدة».

وتحدثت المصادر نفسها عن اتجاهين اساسيين في المعادلة السياسية اليمنية، احدهما يقوده حزب الاصلاح يسعى الى ابعاد الحزب الاشتراكي نهائياً من

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

اليمن: ضرب السلفيين

تتمة الصفحة الاولى

الحكومة. اما الاتجاه الاخر الذي يتبناه الرئيس علي عبدالله صالح فيسعى الى نوع من التوازن بين الحزبين الاشتراكي والاصلاح. ويستهدف الاتجاه الثاني الى اضعاف الاشتراكي بصورة غير مباشرة، عبر تقليص نفوذه من خلال ابعاده عن الجيش وقوات الأمن والخارجية تنفيذاً لقرار ابعاد الحزبيين عن هذه المراكز. وتقوم سياسة علي عبدالله صالح على المحافظة على الحزب الاشتراكي وادخاله في الحكومة الجديدة في اطار ائتلاف ثلاثي بما يعكس وزنه في البرلمان، على ان يأخذ حزب الاصلاح نصيبه من الحكم وفقاً لعدد اعضائه في البرلمان، وبالتالي «يعود التوازن» الى الحياة السياسية في البلد.

خواطر

اليمن واحلام لطفى الخولى الساذجة!!

رغم مضي حوالي شهر علي نشر مقال الاستاذ لطفي الخولي بعنوان«يمن ضد يمن» في مجلة الوسط التي تصدر في لندن عن جريدة الحياة بتاريخ ٨ من الشهر الماضي فانه لايزال وسيظل صالحا للتعليق عليه لانه يكشف عن حالة خطيرة تنتاب بعض كتابنا تجعلهم يكتبون كلاما يحتاج المرء الي قراءته مرات ومرات حتي يصدق أولا انهم كتبوه ونحن لانريد الاشارة الي ماقيل عن ان الاستاذ الخولي اعلن توبته في السعودية واعتذاره عن مهاجمتها في مراحل معينة وامتداح سياساتها وخلع ردائه الماركسي فهو حر كما ان هناك نقاطا ايجابية في السياسات السعودية لايمكن لانسان منصف ان ينكرها مهما اشتط في خلافه معها فلا يمكن انكار مساندتها مصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بمساهمتها مع الكويت وليبيا في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في تعويضها عن فقدانها دخل قناة السويس ودعمها المالي لنا ايام السادات وفي حرب اكتوبر ووقف ضخ البترول ودعمها العراق اثناء حربه مع ايران ولمنظمة التحرير الفلسطينية قبل خلافها معها ... الخ .. المهم اننا نستطيع ان نسرد قائمة طويلة لوقائع تستحق السعودية عليها الاشادة لكن ان يحاول الاستاذ لطفي الخولي مجاملة السعودية بالدعوة العلنية لاهدار استقلال اليمن ووضعه تحت وصايتها واختراع وقائع وحقائق بجراة لايمكن تخيلها فهذا نوع غير مسبوق في النفاق السياسي الذي لم يشهد له التاريخ مثيلا والذي اعتقد ان نفوس السياسيين السعوديين تعافه وتاباه فالاستاذ الخولي اجتهد في تطويع ثقافته الماركسية لتحليل الاوضاع في اليمن بان صور الحرب التي تسببت فيها مجموعة انفصالية مقامرة في الحزب الاشتراكي بانها بين مجموعات طامعة في الحكم احدها تمثل البداوة القومية ويقصد بها الشرعية الدستورية والثانية تحتل البداوة اليسارية وتمثل الحزب الاشتراكي . وتنبا بوقوع حرب جديدة اسماها الجحيم اليمني وحتي يمكن منعها اقترح تفويض جامعة الدول العربية ان تفرض وصاية اجتماعية وسياسية علي اليمن وادارته لفترة زمنية محددة وبمهمات محددة تستهدف نزع فتيل دائرة الموت وضمان الحقوق السياسية وغيرها لليمنيين واضاف الخولي بالنص«بيد ان الجامعة العربية في حالتها الحاضرة اعجز من ان تقوم بالوصاية علي بوتيك وليس دولة كما ان هذه الوصاية لابد ان تستند الي مطلب شرعي من الجماعات السياسية والنقابية والاجتماعية ايضا هذا يعني ان كل القوي ذات الوزن في الجامعة ان تاخذ المبادرة وتسلم الية الجامعة بما تحتاج اليه لتنفيذ هذا الفرض بالمعاونة مع الجماعات اليمنية الديمقراطية المعادية لمنطق الكوميديا السوداء والبداوة القومية والبداوة اليسارية .. وقد كان ممكنا الا نفتح هذه القضية اكتفاء بما قاله عنها في المقال من «انه قد يبدو الامر مجرد احلام ساذجة لولا انه الح الي احتمال ان يفتح صفحة الحوار القومي في الاهرام التي يشرف عليها لمناقشة ماطرحه اذ قال «هذا مجرد اجتهاد يلح في طلب اجتهادات اخري وادارة الحوار القومي حولها».

وهكذا ينكر لطفي الخولي ان هناك دولة اسمها اليمن ولها حكومة معترف بها وعضو في الجامعة العربية وفي الامم المتحدة ويطالب بوضعها تحت الوصاية بان تحكمها وتديرها الدول القادرة في جامعة الدول العربية وكان عليه ان يصل بشجاعته الي نتيجتها المنطقية بان يطالب بوضع اليمن تحت وصاية السعودية بعد ان تتلقي الجامعة العربية طلبا بذلك من الجماعات اليمنية الموالية لها. اذ مادام سيادته يستبعد اصحاب البداوة اليسارية وهم الحزب الاشتراكي واصحاب البداوة القومية وهم حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح وثلاثتهم حصلوا علي اغلبية الاصوات في الانتخابات الاخيرة فلم يتبق الا الجفري والاصبخ المرتبطان بالسعودية !! هل هذا كلام يكتبه لطفي الخولي .. الكاتب والمفكر الماركسي في نهاية المطاف؟ وهل اذا اراد مجاملة السعودية فانه يطالب علنا بوضع اليمن تحت وصايتها ؟ فما الذي يدفعه الي ذلك وبامكانه ان يمتدحها في الاهرام لا في الوسط بطريقة اليق بالنسبة اليها وترضي السعوديين ولا يحرجهم بهذا القدر غير المعقول من النفاق السياسي.

حسنين كروم



المصدر : القبس الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٦/٨

نفي وجود ارهابيين في اليمن

صالح طالب بـ«دور» مصري لازالة الخلافات مع دول خليجية

القاهرة - القبس:

كشفت مصادر عليمة بالقاهرة ان الرسالة التي بعث بها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح مؤخرا للرئيس المصري حسني مبارك ونقلها محمد باسندوه وزير الخارجية تناولت اطلاع مصر على اخر التطورات باليمن ومطالبة مصر بالمشاركة في عمليات التعمير للمناطق التي تاثرت بالقتال في اليمن والتاكيد على عدم وجود عناصر ارهابية.

واكدت المصادر ان رسالة الرئيس اليمني تضمنت المطالبة بقيام مصر بدور لازالة الخلافات القائمة حاليا بين اليمن وعدد من دول الخليج العربية وامكانية عقد لقاءات ثنائية على مستوى وزراء الخارجية خلال الاجتماع القادم لمجلس الجامعة العربية.

وقالت المصادر ان الرئيس اليمني طالب في رسالته بضرورة عودة المدرسين المصريين لليمن معربا عن استعداد اليمن لصرف مستحقات المدرسين المصريين الذين غادروا اليمن اثناء القتال.

كما تضمنت الرسالة تاكيدات يمنية جديدة تجاه اليمن من اي عناصر مناوئة للنظام في مصر واستعداد اليمن لاستئناف اجتماعات اللجنة المصرية - اليمنية المشتركة لتسوية كافة المسائل المتعلقة بقيام الصيادين المصريين بالصيد في اليمن والافراج عن الصيادين المحتجزين.

٠٤٠٠٥٧

المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء تنفى وقوع اشتباكات مسلحة فى أبين

وزارة الداخلية تطالب المواطنين بتسليم أسلحتهم

صنعاء - عدن - وكالات الانباء - نفى مسئول فى محافظة ابين اليمنية الانباء التى
رددت وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات الامن اليمنية وعناصر مسلحة فى المحافظة .
ووصف هذه الانباء بانها لا اساس لها من الصحة.

واكد المصدر أن محافظة ابين تنعم بالأمن والاستقرار، وان مثل هذه الانباء ماهى الا
محاولة لتشويه سمعة اليمن واستقراره

واهابت وزارة الداخلية اليمنية من جديد بالمواطنين الذين لديهم اسلحة ثقيلة
ومتوسطة بتسليم هذه الأسلحة خلال شهر ابتداء من امس.

وحذرت الوزارة من أنها ستتخذ كافة الاجراءات الصارمة ضد كل من لا يلتزم
بتسليم الأسلحة فى هذا الموعد!

وفى عدن: أدان التجمع اليمنى للاصلاح (فرع عدن) ماأقدمت عليه بعض اجهزة
الامن فى المحافظة من مهاجمة مقار للاصلاح ونهب كل محتوياتها.

جاء ذلك فى بيان طالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضاء الاصلاح وغيرهم
من الذين لا علاقة لهم بالاحداث كما طالب بإعادة مقر الاصلاح وجميع ماأخذ منه،
وتشكيل لجنة ثابتة من الاصلاح وفرع وزارة الداخلية والامن للتحقيق فى الانتهاكات
ومحاسبة الجهة التى قامت باقتحام المقر واعتقال افراده.

وأكد البيان أن معالجة الامور المتعلقة بقضايا الدين ينبغى أن تكون بالوسائل
الشرعية التى تزيل المنكر، بالرجوع الى العلماء لتحديد وسائل التغيير المناسبة.

وأشار الى أن الجهات الرسمية ذات العلاقة هى المسئولة عن تنفيذ فتاوى العلماء
وتوجيهاتهم عبر الاجهزة الرسمية



أنباء عن تحالف مقاومة جنوبي بين جبهة التحرير والقومية

مؤتمر «الإصلاح» يعزز موقفه من التعديلات الدستورية

صنعاء: من حمود منصر
لندن: «الشرق الأوسط»

قررت الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، في اجتماع عقدته برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب، عقد المؤتمر العام الاول للحزب في صنعاء ايام 13 - 16 سبتمبر (أيلول) الجاري.

ورأت مصادر سياسية ان الاسراع بعقد المؤتمر خلال هذه الفترة، يتزامن مع الضغط لادخال تغييرات شاملة على مشروع التعديلات الدستورية تعزز مواقع الاصلاح في السلطة قبل ان يعيد الحزب الاشتراكي تنظيم صفوفه في الداخل، بعد انتخاب قيادته الجديدة.

ورأى مراقبون في صنعاء ان عقد مؤتمر الاصلاح يهدف الى تقديم العون السياسي للوحدات المسلحة التابعة له في عدن والمحافظات الجنوبية، التي تعيش حالة مواجهة مع قوات المؤتمر الشعبي هناك، في صراع على السلطة والنفوذ، لانهاء اي وجود للحزب الاشتراكي واحتلال مواقعه.

وفي نفس الوقت علمت «الشرق الاوسط» ان هناك مشاورات تجري داخل وخارج اليمن بين عناصر من الجبهة القومية وجبهة التحرير - وهما التنظيمان اللذان شنا حركة مقاومة مسلحة في جنوب اليمن ضد الاستعمار البريطاني في الستينات - لتشكيل تحالف جديد، يتبنى وجهة النظر الجنوبية في الصراع اليمني، ويشن حملة مقاومة مسلحة كما قالت المصادر في حديث هاتفي من اليمن مع «الشرق الاوسط» في لندن.

وبالنسبة الى اختيار موعد عقد مؤتمر الاصلاح، قال حمود الذارحي، عضو الهيئة العليا للاصلاح وعضو اللجنة التحضيرية

التتمة .... ص 4 . تفاصيل .... ص 5



المصدر : الشرق الاوسط

[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

مؤتمر الاصلاح

للمؤتمر ان هذا التاريخ يصادف مرور الذكرى الرابعة للاعلان عن تاسيس حزب الاصلاح في عام 1990، كما انه ياتي بعد انتهاء الحرب، وانتصار قوات الشرعية وتثبيت وحدة اليمن.

واضاف «الآن لم يعد هناك مبرر لتاخير عقد المؤتمر العام الاول للتجمع اليمني للاصلاح، لكي ينتقل من مرحلة التحضير والتطوع الى مرحلة العمل الديمقراطي المؤسساتي. وذكر ان انعقاد هذا المؤتمر تاخر كثيرا، ومن ثم لم يعد هناك خيار اخر الآن، خاصة، وان تجمع الاصلاح يستطيع ان يؤكد . من خلال هذا المؤتمر ـ استمرارية العملية الديمقراطية في اليمن، واستمرار التزامه بمبدأ التعددية السياسية، وازالة كل الظنون والشكوك التي استحوذت على البعض، من ان الديمقراطية في اليمن في خطر. بل على العكس، لقد ادى تثبيت الوحدة الى ترسيخ القناعات باهمية الديمقراطية، والعمل على تطوير الممارسات السياسية في الاتجاه الذي يقضي على مظاهر العنف، واستخدام القوة في الحياة السياسية. وجدير بالذكر ان اكثر من 2400 عضو سيشاركون في اعمال المؤتمر، من بينهم نحو 1200 عضو باعتبارهم مؤسسين.

واكد عضو اللجنة التحضيرية العليا للتجمع اليمني للاصلاح ان المؤتمر سينظر في ادبيات الحزب، وهي مشروع النظام الداخلي، ومشروع البرنامج السياسي، والتقرير السياسي الذي ستقدمه الامانة العامة الى المؤتمر، وتستعرض فيه الحياة السياسية لتجمع الاصلاح منذ الاعلان عن تاسيسه حتى انعقاد اول مؤتمر عام له. وبعد مناقشة هذه الوثائق واقرارها، سينتخب المؤتمر الهيئات القيادية للتجمع، خاصة مجلس الشورى (اللجنة المركزية).

واوضح ان المؤتمر العام هو الذي سينتخب مجلس الشورى، المقرر ان يضم 100 عضو كما سينتخب رئيس الهيئة العليا، وبعد ذلك ينتخب مجلس الشورى اعضاء الهيئة العليا (المكتب السياسي) والامانة العامة، ورؤساء اللجان المتخصصة. وقال ان اللجان التحضيرية لفروع الاصلاح في المحافظات ستتحول الى مكاتب لفروع المحافظات، حسب ما ينص عليه مشروع النظام الداخلي.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

مخاوف اليمن الجديدة

بُعيد حرب اليمن الاخيرة كتبت سلسلة حلقات عن جوانب الازمة، ناقشت في واحدة منها احتمال وجود متسبب في اثارة الحرب دفع بالازمة الى التدهور بين شريكين في السلطة، يحتاجان بعضهما البعض للبقاء، اي القيادة التي تحكم الجنوب ممثلة في الحزب الاشتراكي والقيادة التي تحكم الشمال ممثلة في المؤتمر الشعبي وقد رد علي حينها سفير الجمهورية اليمنية في الرياض غالب جميل، وهو اديب وكاتب لامع، وناقض في رده بعض ما ذكرته، خاصة حول مسالة الاغتيالات والاصابع التي يمكن ان تكون وراءها. وركز نقده على تصرفات الحزب المهزوم رافضاً نظرية المحرض الثالث.

لكن دلائل الصراع تؤكد على ان هناك طرفاً ثالثاً مزاحماً، ضمن اطراف اليمن الداخلية، له مصلحة من وراء تأجيج الصراع، وهو ليس بالطرف الخفي، لأنه كان يعمل في وضح النهار متظللاً تحت خيمة حزب «الاصلاح»، ويعمل بعضه مستقلاً

والذي يطالع اليوم مخلفات الحرب، حيث لايزال جمرها متقداً بعد، يرى بوضوح تلك الاطراف وتحديداً الجماعات المتطرفة، التي عملت لصالح القوات الشمالية اثناء الحرب، وكانت ساعداً قوياً مكنها من سرعة التحرك على الأرض وتطويق عدن والمكلا في اسابيع المعارك الأخيرة. وقد ادهشت سرعتهم ونشاطهم الكثير من المتابعين.

واليوم، في صنعاء، هناك من بدأ يشعر بقلق حقيقي من أن يصاب اليمن بما اصيب به غيره من الدول، التي تعاني مخاطر التطرف وتاثيراتها على عامة المجتمع، وتهديدها للنظام السياسي.

واليمنيون رغم تعدد طوائفهم فإنهم من اكثر العرب انسجاماً مع بعضهم يحترمون اختلافاتهم، ومعظم مشاكلهم لها ارتباط باختلافاتهم القبلية ومصالح القبيلة المباشرة، لا رؤيتها الدينية.

من هنا فإن صنعاء استبدلت خطراً بما هو اخطر منه. فقد حملت على ظهرها، من دون أن تدري، طرفاً مضاداً اكثر تاثيراً من الحزب الذي حاربته، اي الحزب الاشتراكي الذي اثبت ضعفه في الحرب.

والصراعات التي دارت في مدينة عدن قريباً هي صراعات المنتصرين الذين اشرت اليهم حينها. فالاقتتال حول الغنيمة نراه علانية بين «الجهاديين»، في مواجهة «الشرعية»، الذين يطمحون لـ«تطهير» كل المناطق «المحررة» على حد قولهم. وهذا «التطهير» خاصة من قبل اناس هم في بداية مشروعهم، وفي اقصى التزامهم، ومع نقص خبرتهم في المناورة السياسية، سيجعلهم يصبحون مثل القنبلة الموقوتة الخطرة على انفسهم وعلى الشمال، مثلما هو على الجنوب.

لقد برهنت نتائج الحرب أنه لا يوجد منتصر حقيقي، وان الحل العسكري لم يحسم مشكلة الخلاف بين الشطرين. فالحل الدائم الممكن في اليمن، اذا اراد أن يكون بلداً واحداً، هو سياسي، والحل السياسي يتطلب عاملين اساسيين هما: مرونة حقيقية، وصبر طويل. وهذا ما لم يحدث في تلك الازمة التي سارعت فيها الدبابات لحل خلاف سياسي وشخصي بين قيادات متحالفة.

بعد انتخاب قيادة جديدة للاشتراكي اليمني

أحزاب المعارضة تطالب بالعودة إلى وثيقة العهد والوفاق

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

على مدار أربعة أيام عقدت الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في العاصمة صنعاء وفي ظروف بالغة الصعوبة حاول فيها الحزب لم شتات قياداته التي توزعت في الداخل والخارج بعد الحرب الأهلية التي دامت رحاها زهاء ثلاثة اشهر.

العالم اليوم حضرت وقائع الجلسة العلنية والختامية التي انتهت بانتخاب قيادة جديدة للحزب حيث انتخب علي صالح عباد «مقبل» كامين عام للحزب خلفا لنائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الذي كان يشغل نفس المنصب والأمين العام الجديد كان يدرك مدى الصعوبة التي يواجهها الحزب خاصة بعد خسارته الفادحة في الحرب وان يكون اجتماع الحزب في صنعاء وفي قاعة الشوكاني التابعة لخصمه اللدود حزب المؤتمر الشعبي العام وهذا اول مانوه إليه علي صالح عباد، حيث قال بصوت متحشرج وأعصاب متوترة «نبدأ أعمال هذه الدورة في ظروف لاتسر أحدا مهما كان شامتا أو متشفيا ولم يدفعنا على أن ناتي إلى هذه القاعة سوى الاحساس بالمسئولية الوطنية والاصرار على مواصلة مسيرة عقود من الكفاح من أجل التحرر ثم من أجل الوحدة والديمقراطية وبناء مجتمع وطني يمني ينعم بالاستقرار والعدل والحياة المعاصرة».

ومع كل ذلك فقد استطاعت الدورة الخروج بقيادة جديدة للحزب الاشتراكي تتمثل في انتخاب ٢١ عضوا للمكتب السياسي سبعة منهم من أعضاء المكتب السابق للحزب و١٤ عضوا جديدا من اللجنة المركزية صعدوا إلى موقع المكتب السياسي أما الثمانية عشر عضوا الأخرين من اعضاء المكتب السياسي السابق فقد اقصوا إلى درجة اقل هي عضوية اللجنة المركزية ولكن لم يتم استبعادهم من الحزب او حتى تحميلهم مسئولية الانفصال كما كان يقول بذلك قيادات الحزبان الحاكمان الأن، وهما المؤتمر بزعامة علي عبد الله صالح والاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر، ولهذا علق أحد قيادات المؤتمر الشعبي العام على القرارات التي خرج بها الحزب الاشتراكي بأنه «أي الاشتراكي» لايزال يتحدث عن عودة جميع قيادات الحزب دون اعتبار للوضع القانوني والحزبي المترتب على جريمة تفجير الفتنة وإعلان الانفصال، ومع انتهاء الدورة بانتخاب القيادة الجديدة للاشتراكي تعالت اصوات أحزاب المعارضة مطالبة العودة إلى الاحتكام لوثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمان في العاشر من رمضان الماضي والتي وقع عليها الائتلاف الحاكم اضافة إلى جميع أحزاب المعارضة وعدد من الشخصيات الوطنية بحضور الملك حسين وعصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية واعتبرت تلك الاحزاب أن الوثيقة بتوجهها العام مازالت هي الاساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة وأنها لاتزال اساسا صالحا لمعالجة الاوضاع بصورة عامة.

«العالم اليوم» استطلعت آراء احزاب المعارضة اليمنية عن الوثيقة فاكد عبد الملك المخلافي أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أن وثيقة العهد والاتفاق جاءت بعد اجماع وطني وشكلت مخرجا ليس فقط من الازمة اليمنية التي كانت ناشبة بين اطراف الائتلاف الثلاثي الحاكم ولكن من الازمة السياسية بمعناها الشامل، أما الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية المفكر ابراهيم الوزير فقد شدد هو الأخر على أن الوثيقة لاتزال صالحة كبرنامج وطني يستوعب طموحات أبناء الأمة وفي طليعتها كل القوى الديمقراطية في اليمن، وقال الوزير إن الخطاب الإعلامي لاحزاب الحكم بعد الحرب اتسم بالعدوانية التي تخلف أجواء غير نقية لاتساعد على تعلم الممارسة الديمقراطية الصحيحة وتنمية الوعي السليم للرأى العام وإذا كانت جميع احزاب المعارضة اليمنية في السابق مع تنفيذ الوثيقة فإنها مصممة على ذلك بعد أن توقفت لغة المدافع وهدير الحرب ولعل التصميم زاد حدة بعد اندلاع أحداث العنف التي قام بها متطرفون من جماعات الجهاد الإسلامي والحادث اعتبر من قبل العديد من القيادات السياسية اليمنية رسالة من قبل تلك الجماعات المتطرفة تقول إنها ضد كل من يخالفها الرأى تحت دعوى الحاكمية وغيرها، وأدت حوادث عدن إلى ردود فعل صاخبة تمثلت في قيام حملة إعلامية على تلك التصرفات الهمجية.



اللجنة التحضيرية لـ"الاشتراكي" اليمني تعتبر اجتماعات "المركزية" غير شرعية

☐ صنعاء - «الحياة»:

■ اعتبرت اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني ان "اجتماعات اللجنة المركزية للحزب "غير شرعية". وقالت في بيان صدر أمس، ان عدم تحديد اللجنة المركزية "في دورتها «اللاشرعية موقف واضح تجاه من اقدموا على اتخاذ قرار الانفصال وما تسببوا به من دمار وتمزيق للحزب لا يعبر إلا عن الارتباط والارتهان للقوى الاجنبية وعلى توزيع الادوار في ما بين الانفصاليين في الداخل والخارج والتفنن في توزيع هذه الادوار في شكل لم يسبق له مثيل، وهذا بحد ذاته يعد سلوكاً تامرياً يرفضه حزبنا ويمقته شعبنا، وهو سلوك يبتعد عن الاخلاق الحميدة والقيم التي اعتاد عليها شعبنا اليمني ولن يقبل بها».

واضاف البيان ان اجتماعات اللجنة المركزية «غير شرعية لان عدد الاعضاء المشاركين لم يتجاوز الثلث (...) وجميع اللقاءات التي جرت كانت فاشلة لانعدام النصاب القانوني والشرعية القانونية للجنة ذاتها التي كانت اللجنة التحضيرية اعلنت تجميدها اضافة الى تجميد المكتب السياسي في اب (اغسطس) الماضي».

«سياسة التهرب»

وتابع البيان، «ان منظمات الحزب الاشتراكي اليمني المتمثلة في اللجنة التحضيرية العليا تستنكر ان يقوم هؤلاء البعض لخدمة مهندسي سياسة الانفصال وتنفيذ ماربهم بعقد دورة تدعي فيها تمثيلها الحزب (...). لقد مارست ما يُسمى اللجنة المركزية مرة اخرى سياسة التهرب من عقد المؤتمر العام الرابع للحزب وهو الهروب الذي يستمر اكثر من ثمان سنوات وما تزال تسعى لترحيل المؤتمر الى امد غير معلوم. وفي الوقت الذي حرصت اللجنة التحضيرية العليا على وحدة الحزب ودعت مرات عدة الى تاجيل اجتماع الاول من ايلول (سبتمبر) وطالبت الجميع بمزيد من الحوار الديموقراطي، وتعزيز الديموقراطية الداخلية باشتراك اكبر عدد ممكن من ممثلي المحافظات والمديريات في هذا الوضع الحرج الذي اوصلت اليه الحزب قياداته الإنفصالية الموجودة في الداخل او تلك التي هربت الى الخارج. إلا ان محاولات اللجنة التحضيرية للحفاظ على وحدة منظمات الحزب وتماسك هيئاته واعضائه اصطدمت بتعنت قيادات الامس وبعدما تبين لها الخيط الابيض من الخيط الأسود اصر ما يسمى باللجنة المركزية على استكمال مسرحيتها بعقد دورة لها ورفضت جميع مبادراتنا الحريصة على نقاوة صفوف الحزب وتلاحمه وتراص صفوفه، واكدت من خلال عملها ذلك عدم احترامها للشرعية الحزبية وخروجها الدائم عن وثائق الحزب وهيئاته ومنظماته وابتعاده عن مصالح اعضائه، واستمرار لهثها وراء المناصب الحزبية لتحصل من ورائها على امتيازات ووجاهات اكدنا مراراً انها انتهت مع اعلان قرار الانفصال. إننا في اللجنة التحضيرية العليا مع جميع منظمات الحزب الاشتراكي اليمني لرفض تلك المسرحية وما تمخض عنها وندعو، كل منظمات الحزب في المحافظات والمديريات الى الالتفاف والتكاتف والتلاحم مع منظمات الحزب القاعدية والعمل مع اللجنة التحضيرية العليا لحل المهمات الآتية المتمثلة بالحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه وحل مشاكل اعضائه».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

مجلس النواب يباشر غداً مناقشة التعديلات الدستورية

زعيم الاشتراكي اليمني: الحزب أبعد من كل المواقع

□ صنعاء - «الحياة»:

■ اكدت مصادر برلمانية في صنعاء امس ان مجلس النواب اليمني سيبدأ غداً مناقشة التعديلات الدستورية التي اتفق عليها سابقاً بين احزاب الائتلاف (المؤتمر الشعبي والاشتراكي والاصلاح) وحالت الأزمة السياسية والحرب التي شهدتها اليمن دون اقرارها.

واشارت هذه المصادر الى ان «تشكيل الحكومة الجديدة وإقرار الشكل الجديد لرئاسة الدولة يتوقف على هذه التعديلات». واوضحت ان «هيئة رئاسة البرلمان الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم حزب الاصلاح حددت عشرة ايام للانتهاء من مناقشة التعديلات الدستورية واقرارها».

الى ذلك قال السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو هيئة رئاسة مجلس النواب «ان عناصر الاشتراكي ابعدت من كل المواقع السياسية في البلاد»، مضيفاً ان «التعديلات الدستورية التي سيبدأ البرلمان في مناقشتها غداً كانت مثار نقاش في إطار الائتلاف الثلاثي، لكن هذه المسالة جمدت نتيجة الازمة السياسية التي بدأت منتصف اب (اغسطس) العام الماضي واستمرت حتى شباط (فبراير) الماضي حين وقعت وثيقة العهد والاتفاق في عمان بديلا من التعديلات». واضاف انه: «بعد الذي حصل في اليمن من حرب وهزيمة للاشتراكي المشارك في الائتلاف وخروج قيادته من البلاد، برزت من جديد قضية التعديلات الدستورية».

واكد «مقبل» في تصريح الى «الحياة»، ان «مجلس النواب لم يسمع بوجود تغيير في التعديلات الدستورية المتفق عليها قبل الأزمة السياسية». وقال «ان هذه التغييرات مبنية على قناعة طرفين في الائتلاف» في اشارة الى المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح وحزب الاصلاح. واضاف: «نحن في المجلس سننظر في هذه المسالة عند عرضها علينا، وسنجري، اذا وجدت تغييرات، مقارنة للتعديلات التي اتفق عليها سابقاً وكانت تشكل في اعتقادي قواسم مشتركة في اطار الائتلاف الثلاثي وقتذاك وبين واقع الحال الآن».

وقال انه «في الوقت الذي تطرح فيه مسالة التعديلات الدستورية، فإن المجلس كان سبق ان اقر فتح باب الترشيح لملء المكان الشاغر الذي كان يحتله السيد علي سالم البيض كنائب لرئيس مجلس الرئاسة»، واكد ان «باب الترشيح ما زال مفتوحاً وهذا يعني ان إقرار مناقشة التعديلات الدستورية يترتب عليه إلغاء فتح باب الترشيح، لملء مكان البيض».

واتهم «مقبل»، الذي انتخب الاسبوع الماضي اميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني خلفاً للسيد البيض حزبي المؤتمر والاصلاح بالعمل على اخراج الاشتراكي من الائتلاف منذ بدء الحرب في ايار (مايو) الماضي، واكد ان «الاشتراكي لم يعد في الائتلاف المنبثق عن انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ الا من الناحية النظرية فقط. اما من الناحية العملية فقد ابعدت عناصر الحزب من كل المواقع ذات الطابع السياسي. وشمل الابعاد كل من يحتل منصب رئيس قسم او حتى مدير مدرسة وذلك لمجرد انتمائه الى الاشتراكي».

وقال ان «هذه هي المسالة التي نطالب بإعادة النظر فيها، لان البلاد لا تحتاج الى تجميد طاقاتها بل العكس صحيح إنها في حاجة الى كل الطاقات والامكانات للاستفادة منها».

واشار الزعيم الجديد للاشتراكي الذي كان قبل انتخابه عضواً في المكتب السياسي وهو من العناصر القيادية الموالية للرئيس الجنوبي الراحل سالم ربيع علي الذي اغتيل في احداث ١٩٧٨ الى ان «الحزب الاشتراكي طالب في دورة لجنته المركزية التي عقدت اخيراً في صنعاء بتشكيل حكومة ائتلاف وطني بمشاركة كل القوى السياسية الفعالة في البلاد». وقال في هذا الصدد ان «مشاكل الائتلاف الثلاثي جربناها ولن نعود اليها مرة اخرى لنجد انفسنا بين المطرقة والسندان من جديد».

وتابع: «سنكون في الحكومة الجديدة اذا ارتبطت بمشاركة القوى السياسية الفاعلة في البلاد، ودون ذلك فإن الاشتراكي سيكون مع الصف الوطني في المعارضة وهذه هي الترجمة العملية لقرارات الدورة الاخيرة للجنة المركزية».

وفي اول تعليق على اتهام زعيم الاشتراكي حزبي المؤتمر والاصلاح بإبعاد حزبه من الائتلاف، قال مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام في صنعاء ان «من الاسباب الرئيسية لخروج الاشتراكي من الائتلاف ارتكابه الخيانة العظمى

٠٠٠٠٦٤



بخرقه الدستور وارتكاب جريمة الحرب والانفصال واشاعة الدمار في الوطن والارتباط بقوى خارجية للتآمر على الوطن ووحدته واستقراره». وتابع انه «نتيجة ذلك اصبح وجود الاشتراكي في السلطة امراً غير مقبول وغير منطقي وتجربة مشاركته في الائتلاف مليئة بالدروس التي تجعل من هذه المشاركة عملية صعبة وغير مجدية، اذ ظل الاشتراكي خلال الفترة الماضية يضع رجلاً في السلطة واخرى في المعارضة ومارس كل التصرفات التي تعيق مسيرة البناء وأدت الى ما آلت اليه الاحوال في الوطن عندما اعلن الاشتراكي الحرب والانفصال».

واشار الى ان «القبول بوجود الاشتراكي في البرلمان إنما يأتي احتراماً لنتائج انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣». واكد ان «الحزب الاشتراكي سيظل حزباً سياسياً في الساحة تجسيداً لمبادئ التعددية والديموقراطية التي التزمتها اليمن بعد الوحدة كخيار لا رجعة عنه».

وقال ان «على الحزب الاشتراكي ان يراجع مواقفه جيداً ويستوعب المتغيرات التي شهدها الوطن وان يتصالح مع نفسه ومع الشعب والوطن اللذين اساء اليهما كثيراً بتصرفاته الطائشة وطموحه المغامر غير المشروع».



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......9......

المؤتمر العام الأول للتجمع اليمني للإصلاح الثلاثاء المقبل

صالح: الاشتراكي لن يدخل الحكومة حتى يعلن التزامه وحدة التراب

القاهرة - رويتر - (ا ف ب). أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أنه سيترأس شخصيا الحكومة المقبلة التي لا يمكن أن يشترك فيها الحزب الاشتراكي قبل أن يختار قياداته الجديدة، ويعلن الالتزام بوحدة التراب اليمني بشماله وجنوبه.

وقال صالح في حديث أجرته معه صحيفة «الجمهورية» المصرية، «ساتولى أنا بنفسي رئاسة الوزارة في هذه المرحلة المهمة التي تحتاج الى فريق عمل واحد متجانس يعيد تنظيم البلاد بعد الحرب الاهلية التي بدأت في مايو بين الشماليين والجنوبيين واستمرت حتى مطلع يوليو».

وأكد صالح أنه في الوقت الحاضر لا يمكن أن يشترك الحزب الاشتراكي في الحكومة قبل أن يختار قياداته الجديدة ويحدد موقفه من الخونة والمتآمرين من أعضاء القيادة السابقة (...) ويعلن الالتزام الوطني والالتزام بوحدة التراب اليمني بشماله وجنوبه وشرقه وغربه».

وطلب صالح أيضا من الحزب الاشتراكي تحديد موقفه من تمويلاته الخارجية. وأضاف «انه اذا لم يفعل ذلك فاننا سنتعامل مع هذا الحزب طبقا لنصوص الدستور والقانون التي تحرم التمويل من الخارج».

وفي صنعاء اعلنت اللجنة التحضيرية العليا للحزب الاشتراكي اليمني التي تضم عددا كبيرا من قادة الحزب الاشتراكي اليمني المقربين من السلطة الشمالية امس رفضها مقررات اجتماعات اللجنة المركزية الجديدة للحزب الجنوبي الذي خرج مهزوما في الحرب الاهلية الاخيرة.

وافادت في بيان وزع مساء الاربعاء في صنعاء، ان تلك الاجتماعات غير شرعية كون عدد المشاركين لم يتجاوز ثلث اعضاء اللجنة المركزية. واعتبر البيان جميع اللقاءات فاشلة وغير شرعية لانعدام النصاب القانوني ولانعدام الشرعية القانونية للجنة ذاتها التي اعلنت اللجنة التحضيرية في اغسطس الماضي عن تجميدها وتجميد المكتب السياسي.

واتهم البيان المشاركين بالارتباط المباشر والارتهان للقوى الاجنبية نظرا الى عدم اقدام اللجنة المركزية على تحديد موقف واضح تجاه من اقدموا على اتخاذ قرار الانفصال وما تسببوا فيه من دمار، في اشارة الى الزعيم السابق للحزب علي سالم البيض ومساعديه الرئيسيين الذين اعلنوا جمهورية مستقلة في ٢١ مايو الماضي في اليمن الجنوبي.

وتضم اللجنة التحضيرية قادة من المنظمات الحزبية في المحافظات والمديريات لهم نفوذ واسع على انصار الحزب الاشتراكي في عدد كبير من مناطق البلاد. ولم ينتخب اي منهم في المكتب السياسي الجديد للحزب الاثنين الماضي بعد اجتماع استمر اربعة ايام في صنعاء للجنة المركزية.

وشارك في الاجتماع ٤٦ عضوا في اللجنة المركزية للحزب فقط من اصل ١١٠، واحتسب النصاب على اساس عدد اعضاء اللجنة المركزية الموجودين في اليمن اي نحو ٨٠ شخصا. وانتخب المجتمعون مكتبا سياسيا جديدا يضم ٢١ عضوا واختاروا علي صالح عباد امينا عاما مكان البيض الذي لجأ الى سلطنة عمان منذ نهاية الحرب الاهلية في السابع من يوليو الماضي.

ولم يطرد المجتمعون المسؤولين من الحزب الذين هربوا الى الخارج، بل اعلنوا تأييدهم اعادة دمجهم في صفوف اللجنة المركزية اذا عادوا الى اليمن. وكان الرئيس صالح دعا مرات في الاسابيع الاخيرة الاشتراكيين الى طرد القادة الانفصاليين الذي يتعرض ١٣ منهم استبعدوا من العفو

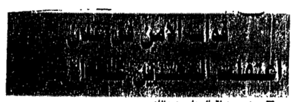


الشمالي لملاحقات قضائية اذا عادوا الى اليمن. من ناحية ثانية اعلن
حمود هاشم الدارجي المسؤول في حزب التجمع اليمني للاصلاح الاسلامي
اول من امس ان التجمع سيعقد مؤتمره العام الاول في ١٣ سبتمبر
الجاري في صنعاء. واوضح الدارجي سكرتير اللجنة التحضيرية لهذا
الاجتماع ان موعد انعقاد المؤتمر حدد الاثنين الماضي في اجتماع للهيئة
العليا (المكتب السياسي) للتجمع. واضاف انه لم يعد هناك من مبرر
لتاخير انعقاد المؤتمر الذي تاجل مرات عدة خلال السنة الماضية بسبب
الازمة السياسية والحرب التي تلتها بين اليمنيين من مايو حتى يوليو
الماضيين. واضاف الدارجي انه من المتوقع ان يشارك في هذا المؤتمر نحو
٢٤٠٠ مندوب لانتخاب مجلس شورى (لجنة مركزية) من مئة عضو
ووضع برنامج سياسي لعمل الحزب في السنوات المقبلة. ويتزامن افتتاح
المؤتمر مع الذكرى السنوية الرابعة لتاسيس هذا الحزب الذي يشارك في
الائتلاف الحكومي في صنعاء منذ الانتخابات التشريعية في أبريل ١٩٩٣
التي حصل فيها على ٦٢ مقعدا من ٣٠٠ مقعد يتالف منها مجلس النواب.
ووقف هذا الحزب اثناء الحرب الى جانب الرئيس صالح. وبعد هزيمة
الجنوبيين طالب عدد من قادته بحظر الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان
امينه العام اعلن انشاء جمهورية اليمن الديمقراطية في جنوب اليمن.
انشئ حزب التجمع اليمني للاصلاح في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ من تحالف
ضم الجناح القبلي بزعامة عبد الله بن حسين الاحمر الامين العام للحزب
رئيس مجلس النواب حاليا والجناح الاسلامي (الاخوان المسلمين) وممثلين
عن كبار التجار.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤



□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر امنية مسؤولة في عدن امس ان «قوات الأمن تمكنت من اعتقال المتطرفين الفارين بعد الاشتباكات التي شهدتها مدينة كريتر السبت الماضي بين قوات الامن وعناصر متطرفة قدمت من محافظة أبين (شرق عدن) وحطمت اضرحة الاولياء المعروفين في المدينة».

واشارت هذه المصادر الى ان «قوات الأمن تطارد منذ اول من امس الفارين في الجبال بمساعدة عدد من المواطنين الذين يعرفون جيداً جبال المدينة واستطاعت بعد اشتباكات خفيفة بالاسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية من القبض على الجناة والتحقيق معهم».

وعلمت «الحياة» ان «لجنة امنية برئاسة العقيد غالب مطهر القمش رئيس الجهاز المركزي للامن السياسي (الاستخبارات) قدمت من صنعاء إثر اشتباكات السبت الماضي لاجراء التحقيقات وجمع المعلومات وملاحقة العناصر المتطرفة الفارة».

واشارت مصادر قريبة من اللجنة الى صحيفة «الميثاق» القريبة من المؤتمر الشعبي العام الى ان «اللجنة ستقدم تقريرها عن النشاط المتطرف في عدن وأبين الى السلطات العليا في صنعاء خلال ايام بعد حسم الموقف المتوتر في أبين خصوصاً في مديرية موديه حيث جبال المراقشة».

وقالت هذه المصادر ان «العميد القمش (وزير الداخلية والأمن في اول حكومة بعد إعلان الوحدة) اكد قدرة أجهزة الامن على التصدي الكامل لأي محاولة من شانها اقلاق الامن او الاساءة الى المكانة الرفيعة لليمن على المستويين العربي والعالمي». وزادت بان «رئيس جهاز الامن المركزي أعلن عن وجود مؤامرات خارجية تستهدف النيل من سيادة اليمن واستقلالها وتقدمها من خلال استخدام ضعفاء النفوس بواسطة الاغراءات المادية لحملهم على ارتكاب مختلف الجرائم في حق وطنهم».

وقال القمش ان «ما حدث في عدن وابين اخمد تماماً والتحقيق جار الآن لمعرفة الدوافع السياسية، لا سيما وان بعض الخيوط تشير بوضوح الى ان الهدف من وراء إختلاق اجواء عنف في اليمن هو التشهير ببلادنا وإظهارها وكأنها منطقة توتر وعدم استقرار».

أضـــلاع المعـــادلـــة اليمنيـــة

ربما احست القيادة اليمنية بقدر من الارتياح امام الضعف العام الذى أصبح عليه الحزب الاشتراكى ذلك الحزب الذى أعلن الانفصال بالجنوب اليمنى إبان الحرب الأهلية ومازالت قيادات له فى الخارج تحمل الشماليين - سواء حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح أو حزب الاصلاح الذى يتزعمه الشيخ عبد الله الأحمر - مسئولية ما حدث في اليمن من حرب وما حدث للجنوبيين من سلب ونهب لاموالهم وممتلكاتهم، ومازالت قيادات له أيضا ترفض التعامل مع الرئيس على عبد الله صالح ولاسيما هؤلاء المطلبون للمحاكمة بتهمة إعلان الانفصال وإثارة الحرب الاهلية.

ولا يخفى على المراقبين حقيقة ضعف الحزب الاشتراكى الان والذى ظهر فى تباين مواقفه وتوجهاته تجاه الوضع فى اليمن وإمكانية تجاوزه، فقد عقد مكتبه السياسى مؤخرا اجتماعا فى العاصمة السورية دمشق برئاسة سالم صالح محمد الأمين العام للجنة المركزية وشارك فيه عدد من أعضاء اللجنة المركزية فى الخارج وأسفر عن محاولة لإيجاد صيغة لأخذ زمام المبادرة بلم شمل الحزب والبدء فى التعامل مع القيادة اليمنية فى ظل حوار وطنى شامل.

ومن جانب اخر اصدرت قيادات اشتراكية فى الداخل بيانا أدانت فيه القيادات العليا للحزب الاشتراكى واتهمتها بالتسبب فى الأزمة الحالية وفى الحرب بالتسرع بإعلان الانفصال وهو ما اعتبرته قيادات اشتراكية فى الخارج بيانا صدر بضغط من السلطة ولا يعبر عن موقف الحزب.

وهذا الوهن الذى أصاب الحزب الاشتراكى وإن كان فى جانب منه مريحا للقيادة اليمنية إلا أنه يحمل فى طياته خطورة استمرار وتصاعد الازمة اليمنية ، فضعف الاشتراكى واستبعاده من المعادلة السياسية فى اليمن يعنى فى التحليل الاخير زيادة فى أسهم حزب «الاصلاح» وأنصاره الذين يضغطون باتجاه استبعاد الاشتراكى من ناحية والحصول على مكاسب كبيرة من غنائم توزيع السلطة بعد الحرب، مما يعنى إيجاد مرتكز جديد لاثارة القلق فى المنطقة وبالتالى تعد عودة «الاشتراكى» بقيادة جديدة أو تقليدية للساحة اليمنية الجديدة حلا للأزمة الداخلية من جانب وإزالة للمخاوف الإقليمية من جانب اخر

العالم اليوم

٦٦٠٥٠



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٤

اعتبر انه في «موقع الخيانة العظمى»

الآنسي لـ «الحياة»: الاشتراكي اليمني اخرج نفسه من الائتلاف الحكومي

عدن
من إقبال علي عبدالله:

■ قال السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح نائب رئيس الوزراء امس ان «الحزب الاشتراكي اليمني اخرج نفسه من الائتلاف بانتهاكه الأسس التي قام عليها الائتلاف بين المؤتمر الشعبي والاصلاح والاشتراكي» وتابع الانسي ان «الاشتراكي باعلانه الحرب والانفصال والتحالف مع القوى المعادية لليمن وقيامه قبلها باخراج قضية الخلاف من اطار الائتلاف ومن اطار المؤسسات الدستورية ومن الاطار الوطني بل حتى من الاطار العربي الى الاطار الدولي، وضع نفسه في موقع الخيانة العظمى».

واكد الامين العام للاصلاح لـ «الحياة» رداً على اتهام الزعيم الجديد للاشتراكي السيد علي صالح عباد (مقبل) حزبي المؤتمر الشعبي العام والاصلاح باخراج الاشتراكي من الائتلاف انه «بذلت في بداية الحرب محاولات عدة من المؤتمر الشعبي (الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح) وتجمع الاصلاح (بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر) لايجاد فرص للوحدويين في الاشتراكي لكي يحددوا موقفاً. وكانت اخر هذه الفرص ما طرحه المؤتمر والاصلاح من خلال الوفد الذي شكل الى القاهرة في حزيران (يونيو) الماضي والذي طرح على ممثلي الاشتراكي عقد لقاء في العاصمة المصرية تحت مظلة الائتلاف» وزاد الانسي ان «وفد الاشتراكي رفض هذا العرض واصر على أن يكون اللقاء في اطار دولتين دولة الانفصال ودولة الوحدة».

وقال ان: «قادة الاشتراكي الهاربين في الخارج بعد هزيمة الحزب في السابع من تموز (يوليو) الماضي اعلنوا في لقائهم في دمشق الشهر الماضي ان الحزب لن يشارك في الحكومة الجديدة وانه اختار طريق المعارضة» وتابع ان «الاشتراكي يمتلك كعادته قدرة فائقة على ازاحة المسؤولية عن نفسه وتحميلها للآخرين وهذه من الثغرات التي اضرت بالحزب كثيراً».

وعن موقف الاصلاح من الاشتراكي بعد الاجتماع الأخير للجنة المركزية للحزب في صنعاء قال الامين العام للاصلاح: «لقد حددنا موقفنا من الاشتراكي بعد انتصار قوات الشرعية. وكان رأينا تحديداً ان الامر عائد اولاً واخيراً الى المكان ال... نفسها فيه، عبر توضيح موقف الاشتراكي وتحديده من كل الذي جرى في الفترة الماضية خصوصاً في ما يتعلق بموضوع التمرد على الشرعية وانتهاج الحرب وسيلة لتحقيق مآرب سياسية مروراً بعملية الانفصال وتشكيل حكومة الانفصال وانتهاءً بالاسلوب الذي اديرت به الازمة من قبل الانفصاليين والذي اساء الى اليمن والى علاقاتها بالدول الاخرى والى تسخير شرعية الدولة لأعمال ضد الدولة وضد الشعب اليمني».

واضاف السيد الانسي انه «من خلال كل ذلك وما توصل اليه الحزب الاشتراكي، فإن الاصلاح سيحدد موقفه من القيادة الجديدة للاشتراكي».



المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

عالم سياسة معارض يؤكد احتمالات انشقاق الحزب الاشتراكي

افتقار صنعاء لرؤية مستقبلية يهدد استقرار اليمن أميركا تريد التوازن وتؤيد تحجيم التيار الأصولي

لندن: من عبد الله حموده

توقع الدكتور محمد عبد الملك المتوكل - وهو استاذ للعلوم السياسية في جامعة صنعاء، واحد الشخصيات الوطنية المستقلة - ان ينقسم الحزب الاشتراكي اليمني الى 3 اجنحة اساسية:

● جناح جنوبي، اهم الشخصيات التي تنضوي فيه هي علي سالم البيض والمهندس حيدر ابو بكر العطاس، يطرح قضية الجنوب في مواجهة مشكلات الشمال، وينطلق من التحالف السياسي مع القوى الجنوبية (التي كانت معارضة للحزب الاشتراكي في السابق)، الذي تكون اثناء الحرب اليمنية الأخيرة.

● جناح آخر وحدوي، لا ينحاز الى الشمال او الى الجنوب، ولكنه لا يشعر بالاطمئنان الى التزامات قيادة صنعاء بشأن العفو العام وتأمين عودة الحريات الديمقراطية الى سابق عهدها في الفترة بين الوحدة في 22 مايو (ايار) 1990، ونشوب الحرب اليمنية في 27 ابريل (نيسان) 1994. ويضم هذا الجناح عدداً كبيرا من القيادات الاشتراكية الموجودة في الخارج، مثل سالم صالح محمد والدكتور ياسين سعيد نعمان، ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، وجارالله عمر.

● اما الجناح الثالث فهو ذلك الموجود حاليا داخل اليمن، وتمخض اجتماعه الاخير في اطار اللجنة المركزية عن انتخاب مكتب سياسي جديد، واختيار علي صالح عباد (مقبل) امينا عاما له. ولكنه اشار الى صعوبات تعترض طريق هذا الجناح الاخير في التعامل مع النظام، اضافة الى عدم توفر ضمانات للتنسيق مع كافة الاعضاء والاتصالات الخارجية.

جاء ذلك في لقاء لمناقشة الأوضاع اليمنية مع الدكتور المتوكل - الذي يوجد في القاهرة حاليا - قال فيه ان امكانيات الضغط على صنعاء لتحقيق المصالحة الوطنية تتوقف على احتمالات التنسيق بين عناصر هذه الاجنحة المختلفة، وتوفر ظروف امكانيات الحركة للحزب الاشتراكي باستعادة امواله ومقراته المجمدة والمستولى عليها بواسطة تحالف المنتصرين في الحرب، ولكنه حذر من احتمالات تفاقم الصراع الداخلي، وتبادل الاتهامات بين اجنحة الحزب الاشتراكي.

وأكد الدكتور المتوكل ان اعادة الامكانيات للحزب ستؤدي الى استفادة النظام السياسي اليمني به كاداة للتوازن ضد التطرف الأصولي، اما اذا اعطيت تلك الامكانيات لكيان اخر منافس، تاتي به السلطة، فان ذلك سيضيع عليها فرصة تحقيق التوازن الفعال.

ورداً على سؤال حول امكانية ان يكون حزب البعث اليمني هو اداة التوازن في المرحلة المقبلة، قال الدكتور المتوكل ان البعث يعتبر انه «احدى القوى التي ساهمت في المعركة، وحققت حسمها بهذه الصورة، ولكن مشكلته هي ان مرحلة المصالحة مع الدول المقبلة تتطلب ان لا يكون له دور حقيقي، ومن ثم فانه سيصبح عبئا على النظام، ويضطر الى التحول الى صفوف المعارضة».

وقال ان «الحزب الاشتراكي خسر العنصرين اللذين اسنداه في السابق، وهما: العسكرة والسلطة»، وحدد - كشرط لاستعادة نشاط الحزب ووجوده على الساحة اليمنية - «ان تعاد اليه امواله ومقراته». واشار الى انه «ستكون هناك كباش فداء بسبب هزيمة الحزب، وبقدر ارتفاع مستوى القيادات سيكون الحساب».

ولكنه حذر من تبادل الاتهامات، «وان كان من الضروري ان نقف في هذه المرحلة لكي نقيم الفترة السابقة، علينا ان نفكر في ما ستكون عليه الامور في المستقبل، ويكون الماضي تجربة نعتبر بها، ونمنع تكرارها».

واشار الى ان ادارة الحزب الاشتراكي للازمة «بدات مرحلة العد التنازلي منذ توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمان يوم 20 فبراير (شباط) الماضي، وتمثل ذلك في الاشتباكات مع قوات العمالقة في محافظة ابين الجنوبية، وتشنج البيض».

المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... المدينة

التاريخ : .... 11 سبتمبر 1994

واوضح ان المعارضة الحالية للحزب الاشتراكي في الداخل تتكون من عنصرين اساسيين، هما: «تيار فتاح» الذي ينتسب الى الامين العام الاسبق للحزب عبد الفتاح اسماعيل (وهناك مؤشرات بانه تابع لاجهزة السلطة وتحالف المنتصرين)، والثاني: هو قيادات وسطية وعناصر متذمرة من القيادات السابقة على مستوى المحافظات، وخاصة في الشمال مثل المجموعة التي تطلق على نفسها اسم «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي». ولكنه قال انها «قوة مفتعلة».

وحذر المتوكل من ان حرية الحركة لا تتوفر للعناصر الوحدوية الاشتراكية في الداخل، لأن القيادة في صنعاء تصر على اصدار بيان ادانة للقيادات الموجودة في الخارج، والمتهمة بالانفصالية، ولكن ذلك لم يحدث على النحو الذي كانت ترغبه، وتوقع نشوب صراعات داخل التحالف المنتصر، وهو الذي بدات بوادره بالفعل بين الميليشيات المسلحة التابعة للتجمع اليمني للاصلاح، وقوات المؤتمر الشعبي العام في المحافظات الجنوبية مثل عدن وابين.

وتطرق الدكتور المتوكل الى قضية الاستقرار في اليمن، فقال ان ذلك يعتمد على الدور الذي يمكن ان تلعبه قيادة الرئيس علي عبد الله صالح، «ومن ذلك فانه «لو نفذ وثيقة العهد والاتفاق» لاصبح قائدا سياسيا، وزعيما لحركة تطور هائلة». واستطرد قائلا «لكن القوى الانتهازية التي استفادت من النظام لن تسمح له بذلك، وهي تجعله يشعر ان الدنيا كلها تتامر عليه، وليس امامه سوى خيار الاحتفاظ بتلك العناصر».

واشار الى ان محاولات بعض القوى التي انتصرت في الحرب فرض اساليبها داخل المؤسسات الدستورية والحكومية تتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار، اضافة الى اعتقال الصحافيين، والتقييد على الحريات العامة، وكبت حرية التعبير. وقال انه «لا يحب الله الجهر بالسوء إلا من ظلم»، وهذه هي مهمة الصحافة والاعلام في انتقاد الاخطاء، ويصبح ذلك اكثر اهمية عندما تقع طائلة ذلك عليهم.

واوضح المتوكل ان صعوبة تحقيق الاستقرار علي يد المؤتمر الشعبي العام ترجع الى انه ليس حزبا بالمعنى المعروف، وانما «جهاز امني» يمكن ان يطلق عليه اسم «الحزب الامني» الذي يتصف بانه «منظم ونشط يتحرك بامكانيات الدولة». وقال ان اي قوة معارضة - بما فيها الحزب الاشتراكي حاليا - «لا تستطيع ان تحقق تقدما على صعيد الاستقرار إلا في الحدود التي يمكن ان يسمح بها النظام، او على حساب اخطائه».

واشار الى انه «لان النظام ليس لديه مشروع للعمل، فان كل القوى المعارضة يمكن ان تستفيد من ذلك، فتجد القيادة اليمنية أن نصرها العسكري قد تحول كارثة، بدلا من ان يتحول الى مكسب سياسي».

وتساءل عن «كيفية تحقيق الاستقرار في اليمن، في وجود اقتصاد منهك، ونحو 100 الف مشرد، والاف المعوقين والمشوهين واليتامى والارامل». وقال «ما لم يوجد مشروع لبناء الدولة الحديثة، يصبح النصر العسكري جهدا بلا مضمون».

وتطرق الدكتور المتوكل الى احتمالات الصراع داخل التحالف المنتصر باعتبارها أحد مسببات عدم الاستقرار في اليمن مستقبلا، فقال ان تجمع الاصلاح اصبح لديه الآن اسلحة ومعسكرات، وأضاف ان الاصلاح يعلم ذلك، ومن ثم فانه يهتم بتركيز قوته في الجنوب، في سباق مع الرئيس علي عبد الله صالح، الذي تساعده القوات التي كانت تابعة للرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، وعناصر من الحزب الاشتراكي تخشى خطر سيطرة الاصلاح على المناطق الجنوبية.

وفي مواجهة ذلك فان هناك اتجاها لاضعاف التيار الاصولي داخل التجمع اليمني للاصلاح، عن طريق اتخاذ قرار بدمج المعاهد العلمية في نظام التعليم العام، مع ارضاء العناصر الاسلامية في الاصلاح بتعيين وزير اصلاحي للتربية والتعليم، يكون مقربا من الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر في نفس الوقت، ثم أعفائه من منصبه في فترة لاحقة.

وقال المتوكل ان «هذا التوجه يحظى بترحيب من الشيخ الاحمر نفسه - الذي يتزعم تجمع الاصلاح - لان التيار الأصولي في حزبه اضعف التماسك القبلي على نحو لم يرض عنه الشيخ، أضافة الى انه سبب مشكلات في العلاقات الخارجية لتجمع الاصلاح وللحكومة اليمنية، كما انه ينافس التيار التقليدي على السلطة، ويرفع شعارات محاربة الفساد، وبناء الدولة الحديثة ضد المحافظة على السلطة بشكلها الحالي».

وذكر ان عملية ضرب التيار الاصولي بدات خلال الحرب، من خلال استعمال عناصره من طلاب المعاهد العلمية المتطوعين في الموجات البشرية التي كانت تتمركز خلف خطوط القوات الشمالية في المناطق الوسطى، ثم تتقدمها لفتح الطريق امامها اثناء عمليات الاقتحام، ولكنه عاد يقول ان قوة تلك العناصر تماسكت في الجنوب.

وخلص الدكتور المتوكل - من هذا التحليل - الى ان الساحة اليمنية حاليا أصبحت مهياة للفصل الثاني من الصراع داخل التحالف المنتصر، وقال ان الولايات المتحدة تهتم الان بضرورة عودة الحزب الاشتراكي، بهدف تحقيق التوازن، الذي يحول دون تدهور الأوضاع.

وقال ان الموقف الاميركي خلال فترة الحرب واثناء اعلان الانفصال كان يتلخص في نقطتين: الاولى: وقف التسليح عن الطرفين (للمحافظة على العمليات العسكرية في اطار محدود)، والثانية: هي توفير تاييد ضمني للقيادة الشمالية للمحافظة على الوحدة. ولكنه اشار الى ان اميركا تواجه الآن مشكلة مع القيادة اليمنية، بشان افتقار صنعاء الى المصداقية في الالتزام بوعودها الخاصة بضمان الحريات الديمقراطية، وتوفير الظروف المناسبة لعودة القيادات الموجودة في الخارج.

وأكد أن الاستقرار في اليمن يتطلب نوعا من السلام السياسي في اطار المصالحة الوطنية الشاملة، اضافة الى دعم مالي لاعادة البناء وتحقيق التنمية. واشار الى ان هذه مسالة حساسة. ولكنه عاد يقول ان الولايات المتحدة الاميركية لديها 3 اوراق للضغط في هذا الاتجاه، تتمثل في: النفط والمعونات الاقتصادية، واللجوء الى ساحة الامم المتحدة للحصول على شرعية دولية للاجراءات التي يمكن ان تتخذها. وليس معروفا حاليا ما هي الورقة التي ستستخدمها واشنطن في البداية، ولا كيف تستخدمها؟



اليمن

في المعارضة للمرة الأولى منذ استقلال الجنوب عام ١٩٦٧

الاشتراكي اليمني رقم صعب في الحرب وفي السلم

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

"الوسط" ادى استمرار المشاورات بين القادة في صنعاء، الى تأخير تشكيل الحكومة الجديدة الذي كان مقررا ان يعلن في اوائل الشهر الماضي وعلل احد الوزراء لـ "الوسط" التأخير، بأن هذه المشاورات التي ظلت غير معلنة "كانت ضرورية للتمهيد لتشكيل حكومة تأتي في بداية مرحلة جديدة وعقب متغيرات كثيرة وفي مواجهة مستقبل لم تتبلور ملامحه بعد". وتركزت المشاورات على من يشكل الحكومة ومن تتشكل ومن يشارك فيها، والاسس التي تقوم عليها ومدى علاقة الأولوية بين تشكيل الحكومة واجراء التعديلات الدستورية.

ويبدو ان معظم هذه النقاط لم يعد موضوع اختلاف يذكر. فالسيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة (الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام) ابرز المرشحين لتشكيلها بحيث يركز فيها على الكوادر الفنية (التكنوقراط) قدر الامكان، ويشترك فيها الحزبان الرئيسيان في الائتلاف، المؤتمر والاصلاح، على ان تعطى الأولوية (كما يرى المؤتمر) لاجراء التعديلات الدستورية قبل تشكيل الحكومة. وفي ما يتعلق بأسس صيغتها، قال مصدر مطلع في قيادة المؤتمر الشعبي العام (كان عضوا في لجنة الحوار)، "ان هناك صيغة اتفاق مشترك تم وضعها اخيرا بين هذين الحزبين، تحدد اسس اشتراكهما في الحكومة، وانها اصبحت وشيكة المصادقة عليها من قيادتي الحزبين".

واضاف المصدر لـ "الوسط"، من ابرز اسس الصيغة تغلب حقائب المؤتمر في الحكومة حسب غالبيته في مجلس النواب، وكذلك حقه في اختيار عناصر مشاركة من خارج الحزبين بناء على اية اعتبارات سياسية او فنية يراها. والمح المصدر الى ان حوارا دار بين المؤتمر والاصلاح حول تسمية الوزارات التابعة لكل منهما "وان الاصلاح طلب من المؤتمر ان يتنازل له عن وزارتي التربية والتعليم والاعلام في مقابل اي عدد من الوزارات الأخرى الا ان المؤتمر لم يوافق على هذا الطلب". واكد ان التعديلات ستسبق تشكيل الحكومة، لكن في ما يتعلق بثلاث مسائل هي، شكل رئاسة الدولة والحكم المحلي ومصدرية الشريعة الاسلامية. من جهة اخرى، اكد مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي

وكتلته البرلمانية، اسبقية التعديلات الدستورية، الا انه نفى الاتجاه نحو تجزئتها. وقال الشيخ سلطان سعيد البركاني، "ان مشروع التعديلات سيقدم كاملا الى مجلس النواب بحسب الصيغة التي سبق الاتفاق عليه وتوقيعها من قبل احزاب الائتلاف الثلاثة (في يونيو ١٩٩٣)". واشار في تصريحه لـ "الوسط"، الى ان تعديلات طفيفة قد تدخل على بعض مواد المشروع تبعا لبعض المتغيرات لكن الرئيس علي عبدالله صالح رفض ادخال اي تغييرات على ما يخص الحكم المحلي في المشروع كانت اقترحتها قيادات من الاصلاح". ونفى وجود اتفاق ثنائي بين المؤتمر والاصلاح حول تشكيل الحكومة. وقال "ان الذي تم هو توقيع وثيقة للتنسيق البرلماني بينهما".



مشروع الائتلاف

ويلاحظ ان تقديم التعديلات على تشكيل الحكومة، اصبح موضوعا لا تقتصر اهميته على الجانب الاجرائي، بل تجاوزته الى جوانب اخرى، ربما طرحها المؤتمر او بعضها اثناء المشاورات. وعلل السيد عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء رجحان هذا الاتجاه بالقول: «لاننا بذلك نختصر الوقت. وانا اعتقد انه لو تم تشكيل الحكومة قبل التعديلات فقد يلزم اعادة تشكيلها مرة اخرى بعد اجراء التعديلات. واضاف لـ «الوسط» «سيتم طرح المشروع كاملا على مجلس النواب، وهو يتضمن تعديلات تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والادارية، لتعديل بعض المواد الدستورية وتوضيح اخرى واضافة نصوص جديدة... الخ». وقال ان هدف التعديلات هو «تعميق الديموقراطية خصوصا ما يتعلق بمبدأ التداول السلمي للسلطة. واثبات التعددية الحزبية لعدم وجودها في النص الحالي، وتوضيح المنهج الاقتصادي المتارجح بين اكثر من مفهوم، وتاصيل الحكم المحلي في اطار اللامركزية الادارية». وان «مثل هذه التغييرات الدستورية تنعكس على كل البرامج التطبيقية (الحكومية) التى تستند الى الدستور، بدءا من برنامج الثقة الذي تقدمه الحكومة الى مجلس النواب».

واستبعد نائب رئيس الوزراء ان يكون البدء بالتعديلات سببا لتاخير تشكيل الحكومة «فلن تاخذ التعديلات وقتا طويلا، لانها سبق ان اخذت حقها من المناقشة منذ ١٩٩٢، وتم الاتفاق والتوقيع عليها من قادة الائتلاف، اذ وقعها عبدالعزيز عبدالغني

...اب الانسي وسالم صالح محمد. كما وقع ...مروع حوالى مئة نائب من الكتل البرلمانية ...احزاب الائتلاف».

و...ان مشروع التعديلات الدستورية ثم وضع صيغته الاولى من قبل المؤتمر والاشتراكي. في نيسان (ابريل) ١٩٩٣. ثم بعد ان انضم الاصلاح الى الحزبين في الائتلاف شارك في مناقشة المشروع واعادة الصياغة لبعض مواده. وتم الانتهاء من صيغته الثانية والتوقيع عليها في حزيران (يونيو) ١٩٩٣. وهناك نوع من الاختلاف القليل بين الصيغتين، منها مثلا ما يتعلق برئاسة الدولة. فهي في الصيغة الاولى: «تتكون رئاسة الدولة من رئيس للجمهورية ونائب للرئيس يتم انتخابهما وفقا للدستور». وتم تعديلها في الثانية الى «... من رئيس للجمهورية ونائب يختاره الرئيس ويصدر قرارا بتعيينه». وهذه هي الصيغة المعتمدة للمشروع الذي سيتم طرحه على مجلس النواب، حسب ما قاله لـ «الوسط» باجمال.

ويبدو ان هناك مواضيع ومواد لا يزال الخلاف عليها قائما. ومنها مثلا المادة «٣» الخاصة بمصدرية التشريع، ونصها في الدستور: «الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع». واضاف مشروع التعديلات: «ولا يجوز ان يصدر اي تشريع يتعارض معها». وبحسب ما قاله النائب البركاني لـ «الوسط» فان ممثلي الاصلاح يطرحون اضافة: «ولا يجوز تفسير الدستور بما لا يتفق مع الشريعة». بينما يرى المؤتمر ان تتلخص المادة كلها في صيغة «الشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا». او «مصدر التشريعات». وهنا تبدو الفوارق مجرد مفردات في معظمها لا علاقة لها بالمعاني والمضامين.

...

الاشتراكي في المعارضة؟

بالنسبة الى تشكيل الحكومة، يرى مراقبون في صنعاء انه سواء تشكلت من المؤتمر والاصلاح او انفرد المؤتمر بتشكيلها او بمشاركة قوى سياسية اخرى، فان مشاركة الاشتراكي فيها (حزبا لا شخصيات) اصبحت احتمالا بعيدا او مستبعدا اذ الراجح انه سينسحب الى المعارضة للمرة الاولى في حياته، منذ ان وصل الى الحكم (ممثلا في الجبهة القومية) عند اعلان الاستقلال في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧.

وانسحاب الاشتراكي الى المعارضة لا يعود فقط، الى انه لم يعد بعد تشكيل هيئاته وترتيب اوضاعه، بل لان الاجتماع الذي عقده اعضاء من مكتبه السياسي في دمشق اخيرا اتخذ قرارا بعدم مشاركة الحزب في الحكومة الجديدة، على رغم ان التزام قادة الاشتراكي في الداخل هذا القرار مسالة فيها نظر، وقالت مصادر مقربة من قيادة المؤتمر لـ «الوسط»، ان الرئيس طلب من قادة الاشتراكي اثناء لقائه معهم في ٢٦ الشهر الماضي، مواصلة جهودهم لاعادة تشكيل الحزب واختيار قيادة تمثله «اي قيادة تختارونها لن نفرض او نرفض احدا ولن نتدخل في شؤونكم وسندعمكم في حدود ما تطلبون».

واضافت المصادر ان قيادات الاشتراكي حددت اوائل شهر ايلول (سبتمبر) الجاري موعدا لاجتماعات تنجز فيها كل المسائل المتعلقة باعادة تشكيل الحزب. لان تشكيل الاشتراكي يجب ان يتم قبل تشكيل الحكومة، فالحفاظ على التوازن السياسي لا يزال مطلوبا ■



منتشرون من حضرموت الى اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة

السادة العلوية واجهوا الاشتراكي ويستعدون لمواجهة الإصلاح... وصنعاء

تحقيق من المكلا
بقلم جمال خاشقجي

قاد التجمع اليمني للاصلاح في صنعاء ثورة هادئة ضد الهاشميين والمذهب الزيدي انتهت بتقليص نفوذ السادة الهاشميين في المجتمع بعدما خسروا نفوذهم السياسي إثر ثورة ١٩٦٢ على الامامية وتراجع المذهب الزيدي الذي هيمن على الحياة الفقهية والسياسية ليحل محله اسلام غير مذهبي يطلق عليه أحياناً الاسلام الجمهوري.

والأمر نفسه يجري حالياً في حضرموت حيث يقوم الاصلاح بالدور نفسه، والهدف هذه المرة «السادة» العلوية ومنهج التقليد للمذهب الشافعي السائد في حضرموت الذي جعل لعلمائها ايضا مكانة بين الشافعية في كل اليمن. لكن قادة الاصلاح هنا هم من ابناء حضرموت ومن علمائها البارزين، ومن سوء حظ السادة العلوية انهم يتعرضون لهذه الحملة الجديدة وهم في أضعف أطوارهم بعد نفوذ تمتعوا به طويلا , هذه المنطقة واستمر ثمانية قرون لم ـسوا خلالها دولة لهم وانما طوروا فلسفة ابعدتهم عن صراع السلطة وابقتهم قريبين من موقع القرار السياسي والاقتصادي.

ويذهب بعضهم الى القول إن آمال السادة العلوية انتعشت خلال الحرب الاخيرة، وان مشروع الانفصال سيعترف أخيراً بدورهم المميز في حضرموت خصوصاً وجنوب اليمن عموماً، ويلمح زعيم الاصلاح في حضرموت الشيخ عبدالرحمن بكير الى ذلك من دون ان يصرح، فيقول، «ان الطائفية هي التي ستفتقد هؤلاء (الانفصاليين) وليست الشيوعية التي انتهت واندحرت منذ الوحدة».

ومن هم هؤلاء بالتحديد؟ ويجيب القاضي السابق الذي تجاوز السبعين ولا يزال في كامل حيويته متحاشياً إجابة مباشرة. «إنهم قوم على مذهب معين ويخدمون فكرا معينا ظاهرا ومستترا، وليس عندهم في الضرورة فكر سياسي ولا طموح الى ان يحكموا».

في قمة القيادة

وعزز من شكوك هؤلاء وجود عدد كبير من السادة العلوية في قمة القيادة الجنوبية التي اعلنت الانفصال بينهم الرئيس علي سالم البيض ونائبه عبدالرحمن الجفري اللذان هما، على رغم خلافاتهما السياسية القديمة، ابناء عمومة ينتسبان الى ابرز علماء السادة العلوية محمد بن علي الشهير بالفقيه المقدم. ومن المفارقات ان من أبناء عمومتهم سيد يدعى حسن الترابي، وبالطبع لا علاقة له بالدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الاسلامية في السودان.

وهناك ايضاً رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس ووزير النفط الراحل صالح ابو بكر بن حسينون وكلاهما من السادة، لكن ممثلي السادة يرفضون هذه الاجتهادات. وفي لقاء وجهائهم مع الشيخ عبدالمجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة اليمني، اثناء زيارته لتريم وسط وادي حضرموت اوائل الشهر الماضي، اكد المتحدثون رفضهم الانفصال، وهاجموا قيادات الاشتراكي من «السادة» معتبرين أنهم فرضوا على أبناء



حضرموت. لكنهم اكدوا فى الوقت نفسه رفضهم محاولات الدولة فرض مناهجها، او الاصلاح فرض فكره على ابناء المنطقة. ولوحظ ان الزنداني تعمد عدم زيارة الشيخ عبدالله بن محفوظ الحداد ابرز علماء السادة العلوية، وفسر ذلك بانه نوع من معاقبة الحداد على مواقفه غير الواضحة من الانفصال على رغم انه اكد لـ «الوسط» ان البيان الذي نسب الى جمعية علماء حضرموت التي يراسها وايد فيه الانفصال "مزوز".

صراع فكري

لكن الاوضاع ليست سيئة الى هذه الدرجة بالنسبة الى السادة العلوية اذ شهدوا اياما اصعب، فصراعهم الحالي مع الاصلاح سيكون فكرياً وستقتصر ساحته على المدارس والمعاهد العلمية ومنهجهم التقليدي العلمي ضد منهج الاصلاح التجديدي اللامذهبي. وهو نوع من الصراع قد يكون ايجابيا لتشجيع الحركة العلمية في حضرموت التي عانت من تهميش النشاط العلمي الديني اثناء عهد الاشتراكية، ومن تشجيع الثقافة الجديدة «العلمانية» اثناء عهد الانكليز، كما يقول السيد عبدالله باهارون، وهو من العلماء الشباب الحضارمة الذي يحاول ان يوفق بين تيار السادة التقليدي والتيار الديني الحديث. ويقول، «اسوا عهود العلويين كانت في عهد الاشتراكيين الذين شجعوا الصراع في حضرموت بين الطبقات وفق نظريتهم الشهيرة في الجدلية، فاضعفوا التركيبة الاجتماعية ولم يصلحوا اوضاع الضعفاء والمسحوقين، بينما اهانوا العلماء والوجهاء».

وخلال حكم الأشتراكيين هاجر الوف من ابناء حضرموت، خصوصا المقتدرين – وكثيرون من هؤلاء من السادة – الى الخليج والسعودية خصوصاً مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، كما استؤنفت الهجرة الى اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة حيث توجد جالية من السادة.

وبينما قامت مواجهة الاشتراكي لـ «الطبقية البرجوازية» على العنف واغلاق المدارس وتاميم الأوقاف والممتلكات قامت سياسة البريطانيين على تشجيع الحداثة والمزودين ثقافة غربية حديثة الذين اسندت اليهم الوظائف الرسمية المهمة. ولعل هذه السياسة اضعفت نفوذ العلماء من السادة، لكنها ايضاً وفرت الفرصة لسادة اخرين كي يبرزوا في وظائف حكومية كثيراً ما عزفوا عنها مكتفين بنفوذهم التقليدي القائم على وضعهم الدبني ونسبهم الشريف في مجتمع بسيط التركيب، ما ادى الى وصول عدد منهم الى مواقع وزارية بجوار السلاطين والمشايخ.

ويتهم السادة البريطانيين بتشجيع حركة دينية مناوئة لهم هي «حركة الارشاد» التي ظهرت في اندونيسيا، وهي قريبة من التيار الديني الحديث الذي يرفض المبتدعات الجديدة في اعطاء طائفة مزايا دينية بسبب النسب. لكنهم يرون ان البريطانيين والهولنديين في اندونيسيا شجعوا هذه التيارات لان المسلمين المعارضين للاستعمار كانوا يجتمعون حول رموز من علماء السادة يقودونهم ضد المستعمر، ولا يترددون في اتهام الاصلاح برعاية علماء «حركة الارشاد» السابقة.

شجرة العائلة

وليس من المبالغة وصف السادة بالطائفة المميزة، فهم مولعون بتسجيل نسبهم في «شجرة للعائلة» يسمونها «مشجرة» يتوارثونها ويفخرون بتعليقها في منازلهم، وهناك من كبارهم من يوكل إليهم تسجيل افراد الاسرة فيسجل المواليد الذكور تباعا. ويقال ان في سنغافورة مركزا دولياً يتولى هذه المهمة. كما ان لذلك جانبا مهماً هو صرف المستحقات المالية العائدة من استثمارات عقارية تمتد من الشرق الاقصى او ما يطلقون عليه بلاد جاوا الى حضرموت حيث يمتلك السادة اقطاعيات واسعة يعمل فيها الوف المزارعين الصغار.

ويفتخر محافظ حضرموت الحالي صالح عباد الخولاني بانه اعاد اكثر من ٩٥ في المئة من الاموال المؤممة في حضرموت التي يعود جزء كبير منها الى السادة.

ولا يعني ذلك ان جميع السادة اغنياء، فمع مرور الوقت وازدياد عدد أفراد العائلة، تقل ثروة الفرد، كما تختلف المخصصات من اسرة الى اخرى. فال الكاف، على سبيل المثال، يعدون من اثرى السادة، وتاتي اسرة العيدروس في المرتبة الثانية. كما ان السادة ليسوا جميعاً علماء دين، بل هم يعانون حاليا من قلة العلماء بينهم مقارنة بالماضي. وإضافة الى التجار والاداريين برز منهم ايضاً المبدعون في الفن، كالسيد حسين المحضار اشهر الشعراء والموسيقيين في حضرموت الآن ويقيم في الامارات العربية.

جامعة مفتوحة

ويدرك السادة ان دور العلم الشرعي التي اسسها اجدادهم تقوي نفوذهم في المجتمع، إضافة الى امكاناتهم المالية. الامر الذي يدفعهم الى تنشيط التعليم في الاربطة وهي فكرة



المصدر : الوسط
الثانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

تعليمية متطورة على رغم انها قديمة ايضا، وتشبه جامعة مفتوحة لا يلتزم المتعلم فيها جدولا زمنيا وانما يحدد الوقت الذي يحتاج اليه للحصول على الاجازة من الشيخ تبعا لقدراته الذهنية.

والرباط معهد داخلي يلتزم ساكنه سلوكا اخلاقيا معينا ليس على الطريقة الصوفية بل من خلال منهج تربوي يعتمد على الكثير من فكر علماء الصوفية. وعلى رغم صعوبة الوضع الاقتصادي في حضرموت فإن الاربطة لا تزال تجذب طلبة من شرق اسيا وغيرها. ويرى عبدالله باهارون الذي تلقى بعض تعليمه في رباط الشحر، ان «الاربطة تجربة غنية في حياة المسلم العامل. تستحق السفر اليها والتعلم فيها. فهنا تجد العلم الشرعي القائم على الكتاب والسنة».

وللاربطة استثمارات كبيرة خارج حضرموت خصصها لها مؤسسوها وظلت اموالها مجمدة هناك بعد التاميمات ومضايقات الحزب الاشتراكي لها، فتحول معظمها الى مدارس عادية او معاهد فنية، لكنها عادت الى سيرتها الأولى بعد الوحدة.

وجرت اتصالات بين نظار هذه الأوقاف ومن بقي في حضرموت من العلماء والمسؤولين عنها لاعادة تمويلها. ويتوقع كثيرون ان يمول السادة معاهدهم كي تستطيع الصمود امام هجمة المعاهد العلمية الآتية من صنعاء والتي رفض الاشتراكي السماح لها بالعمل في الجنوب بحرية. ونجحت هذه المعاهد في إحداث ثورة ضد المفاهيم القديمة في صنعاء وتريد ان تفعل الشيء نفسه في حضرموت ■

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤتمر والاصلاح يتجهان إلى قرار بتجميد نشاط الاشتراكي

تعديلات الدستور اليمني: «الشريعة مصدر التشريعات»

☐ صنعاء من فيصل مكرم:
☐ عدن
من إقبال علي عبدالله:

■ قدمت لجنة برلمانية خاصة في مجلس النواب اليمني امس مشروع التعديلات الدستورية بصيغتها النهائية الى اعضاء المجلس.

وتمثل الصيغة خلاصة ما اتفق عليه بين الحزبين الرئيسيين (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح) خلال اجتماعات ممثليهما في الاسابيع الثلاثة الماضية.

وكان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح توصلا مساء الاربعاء الماضي الى تسوية للخلافات في شأن عدد من المواد التي تضمنها مشروع التعديلات الدستورية في صيغته السابقة التي شارك في صياغتها الحزب الاشتراكي مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣. ومن بين المواد التي اتفق في شأنها المادة الثالثة المتعلقة بالشريعة الاسلامية، والمادة الجديدة المطلوب اضافتها الى الفصل الاول وهي خاصة بتحديد الهوية السياسية للدولة وتعديل المادة الثامنة من مشروع التعديلات الاساسي. وتم التوصل الى الصيغة النهائية لهذه البنود على النحو الآتي:

المادة الثالثة:

الشريعة الاسلامية هي مصدر التشريعات. وحذفت عبارة «والاجتهاد



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

مكفول بما لا يتعارض معها وبما يحقق مصالح الامة وتطورها». باعتبار ان مصادر الشريعة المتمثلة في القياس والاستحسان وغيرهما من المصادر التي وردت في مذكرة التبريرات هي اصلا مبنية على الاجتهاد وتدخل ضمن مصادر الشريعة بموجب النص الدستوري. وبالتالي فإن هذه العبارة في نظر اللجنة «حشو ولا لزوم لها».

المادة المقترح اضافتها:

«يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية الحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً. وينظم القانون الأحكام والاجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والاحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة او المال العام لمصلحة خاصة بحزب او تنظيم سياسي معين».

واتفق المؤتمر والاصلاح على الابقاء على الصيغة الموجودة في المشروع الاساسي للتعديلات الدستورية للمادة الثامنة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة وتنص هذه المادة على الآتي:

«تقوم السياسة الاقتصادية للدولة على اساس التخطيط العلمي وبما يكفل الاستغلال الأمثل للموارد وتنمية قدرات وفرص كل من القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتطويرها في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي اطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني».

وكان الاصلاح اعترض على هذه المادة وطالب بحذف عبارة «التخطيط العلمي» واستبدالها بعبارة «التخطيط المستند الى مرتكزات النظام الاقتصادي الاسلامي». وتراجع الاصلاح عن موقفه من هذه المادة في اجتماع الاربعاء الماضي الذي رأسه الرئيس الفريق علي عبدالله صالح وحضرته القيادات السياسية للمؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح.

الرئاسة

ويتضمن مشروع التعديلات الدستورية الغاء مجلس الرئاسة المعمول به في الدستور الحالي واستبداله في مشروع التعديلات برئيس للجمهورية ونائب له واتفق في هذا المجال على تعديل المادة (٨٢) من الدستور لتنص على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وينتخب وفقاً للدستور. وتنص الفقرة الثانية على ان يكون لرئيس الجمهورية نائب يختاره الرئيس المرشح للرئاسة ويعلن عن اسمه ليكون معروفاً قبل الانتخابات العامة لشغل منصب رئيس الجمهورية.

وتنص المادة (٨٣) على ان يكون الترشيح والانتخاب لرئيس الجمهورية كما يأتي: ١ - ينتخب رئيس للجمهورية من قبل الشعب في انتخابات تنافسية».

واتفق المؤتمر والاصلاح واللجنة البرلمانية على حذف عبارة «ينتخب الرئيس من قبل الشعب» وان يكتفى بانتخابه من قبل مجلس النواب الذي يمثل الشعب. ففي ذلك تخفيفاً للارهاق المالي الذي يتحمله الشعب من موازنته في الانتخابات والدعاية الانتخابية. وعندما ينتخب النواب الرئيس فكأنما انتخبه الشعب لأنهم يمثلونه وهذا يجعل الرئيس مسؤولاً امام النواب ايضاً».

ولايتان

وجاءت بقية الفقرات وفقاً للمشروع الأساسي للتعديلات فيما نصت المادة ٨٧ في مشروع التعديلات على ان ولاية رئيس الجمهورية ونائبه خمس سنوات شمسية ابتداء من تاريخ اداء اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص الاستمرار في تولي منصب الرئيس او النائب لاكثر من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات فقط، ذلك ابتداء من سريان الولاية ووفقاً لأحكام النصوص السابقة من هذا الفصل (رئاسة الدولة).

وتأتي هذه المادة التي تضمن تطبيق مبدأ التبادل السلمي للسلطة في المبادرة الخاصة التي أعلنها الرئيس اليمني بعد انتخابات نيسان ١٩٩٣ مباشرة ليكون اول من ارسى نظام الدورتين للرئيس ونائب الرئيس، فلا يحق لأي منهما تجاوز هذه المدة.



قضية الاشتراكي

وكان المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي اليمني ابلغ الحكومة اليمنية الاربعاء الماضي انه لن يصوت مع مشروع التعديلات الدستورية ما لم تات هذه التعديلات من حكومة وطنية موسعة تكون مسؤوليتها اعادة البناء السياسي والاقتصادي والاداري للبلاد وتطبيع الاوضاع السياسية تشارك فيها الاحزاب الممثلة في مجلس النواب. وازاء هذا الموقف علمت «الحياة» ان المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح عقدا النية على تبني مشروع مدعوم بالوثائق والادلة يهدف الى استصدار «قرار دستوري بتجميد نشاط الحزب الاشتراكي اليمني لدوره في اشعال الحرب واعلان الانفصال استناداً الى القرارات الأخيرة التي صدرت عن اجتماعات اللجنة المركزية للحزب في صنعاء التي لم تدن الانفصال والقيادات الانفصالية في الحزب الاشتراكي وخارجه بل ولم تتخذ اية قرارات في حق هذه القيادات خصوصاً قائمة المطلوبين الـ ١٦».

وعلى اثر ذلك سارع السيد علي صالح عباد (مقبل) الامين العام الجديد للحزب الاشتراكي ومعه عدد من اعضاء المكتب السياسي الى الاجتماع بالرئيس علي عبدالله صالح مساء اول من امس.

ورغم ان المصادر لم توضح ما الذي نوقش في هذا الاجتماع، الا ان موقف اعضاء الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي من مشروع التعديلات الدستورية بدا وكانه تغير، اذ يقول عدد من النواب الاشتراكيين انهم «يؤيدون مشروع التعديلات وسيصوتون معه اذا كان في مصلحة البلاد وبناء الدولة اليمنية الحديثة».

ويذكر ان اعلان تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة مرهون باقرار التعديلات الدستورية في مجلس النواب الذي سيبدأ مناقشتها اليوم.

عدن

وفي عدن ذكرت مصادر صحافية قريبة من الرئيس اليمني ان «علي صالح اكد الاهمية التي تحتلها قضية التعديلات الدستورية التي يبدأ مجلس النواب مناقشتها». واضافت هذه المصادر التي امكن الاتصال بها من عدن لـ «الحياة» ان «الرئيس علي صالح شدد اول من امس امام اعضاء الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للاصلاح على سرعة انجاز هذه التعديلات وتشكيل الحكومة الجديدة التي ستضطلع مهمات البناء والتنمية وتصحيح الاوضاع القائمة وانهاء الفساد وبناء دولة النظام والقانون». وتابعت ان «الرئيس علي صالح الذي التقى الاسبوع الماضي اعضاء الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني قال في لقاء اول من امس: «يجب الا ننجر الى السلوكيات الخاطئة والممارسات غير المسؤولة التي طغت في الفترة الماضية وكان يجسدها الانفصاليون في قيادة الحزب الاشتراكي الذين حاولوا ان يضعوا رجلاً في السلطة واخرى في المعارضة حتى وصلت الامور الى ما وصلت اليه من حرب ودمار واهدار لطاقات الوطن والشعب» مؤكداً «ضرورة ان تتضافر الجهود لتحقيق ما يتطلع اليه ابناء الشعب اليمني في الامن والاستقرار والاصلاح المالي والاداري ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب».

نفي

من جهة اخرى نفت مصادر امنية في عدن امس «الانباء التي تناقلتها بعض الوكالات عن مهاجمة عناصر متطرفة مراكز الشرطة في المدينة مساء اول من امس ما ادى الى مقتل عشرة من رجال الامن».

واكدت ان «هذه الانباء عارية من الصحة تماماً والهدف منها خلق اجواء من عدم الاستقرار في المدينة». وزادت ان «المتطرفين لا وجود لهم الآن في عدن بعد القبض على الذين دمروا الاسبوع الماضي اضرحة الاولياء المعروفين في المدينة واشتبكوا مع رجال الامن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

خطة لتصفية تنظيم الجهاد



بدات وزارة الداخلية اليمنية بالتعاون مع وزارة الدفاع فى تنفيذ خطة لتطهير المحافظات الجنوبية من عناصر تنظيم « الجهاد الاسلامى » .

وتعيش محافظات الجنوب فى جو من التوتر نتيجة الهجمات المسلحة التى كان اخرها قيام مجموعة من ذوى اللحى الطويلة والذين كانوا يحملون المعاول بهدم عددمن اضرحة الاولياء المعروفين مما استفز مشاعر المواطنين الذين اندفعوا خارجين من منازلهم مسلحين باسلحة

وقد تصدى الاهالى لافراد تنظيم الجهاد وتبادلوا معهم اطلاق النار لاكثر من ثلاث ساعات تدخلت على اثرها قوات الأمن واشتبكت فى معركة انتهت بسقوط ٥٠ قتيلا .

واعقب ذلك قيام حملات امنية على مقرات افراد التنظيم دارت فيها اشتباكات عنيفة استخدم فيها الطرفان قذائف الاربى جى والاسلحة

كما هاجم عدد من المتطرفين دور السينما وقاموا بضرب النساء فى شوارع المدينة .

وكان عدد من المتطرفين قد تحصنوا فى مواقع عسكرية مهجورة كانت تتمركز فيها قوات الحزب الاشتراكى وقد بادرت صنعاء الى ارسال قوات كبيرة الى عدن للمشاركة فى تصفية العناصر المتطرفة كما اصدر الرئيس على عبدالله صالح تعليمات للحكومة باعادة بناء الاضرحة التى هدمها المتطرفون وتصفية جيوبهم .

من ناحية اخرى ذكرت مصادر امنية ان قوات الامن داهمت اوكار للمتطرفين وتمكنت بعد اشتباكات مسلحة من اعتقال عدد منهم بينما فر الباقون الى الجبال .

من ناحية اخرى استنكر الشيخ طارق الفضلى الذى يتمتع بنفوذ واسع فى محافظة ابين والذى شارك فى القتال ضد قوات الحزب الاشتراكى فى الحرب الاخيرة استنكر هدم اضرحة الاولياء واتهم السلفيين بالمسئولية عن ذلك ووصف ماحدث بانه فتنة .

الرئيس اليمني ينقل تبعية جهاز المحاسبة للبرلمان

صفقة برلمانية لضمان تأييد الحزب الاشتراكي للتعديلات

صنعاء: من حمود منصر وناجي الحرازي

ثار جدل في العاصمة اليمنية اسس حول احتمال عقد «صفقة برلمانية» بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح من جانب، والحزب الاشتراكي اليمني من جانب اخر، بهدف توفير الاغلبية اللازمة لتمرير مشروع التعديلات الدستورية، والتصويت عليه اواخر الاسبوع الحالي، ففي حين اكد برلمانيون من المؤتمر الشعبي ان الرئيس علي عبد الله صالح حرص على استبعاد نقاط كثيرة كان تجمع الاصلاح قد اقترحها لتفادي تصويت نواب الاشتراكي ضد المشروع، قالت مصادر ان القيادة لوحت لنواب الاشتراكي باعادة مقرات الحزب وامواله المجمدة مقابل تصويتهم مع التعديلات.

ولكن علي صالح عباد (مقبل) - الامين العام للحزب الاشتراكي وامين عام مجلس النواب - نفى وجود اي صفقة من هذا النوع او مشاركة حزبه في الحكومة المقبلة، وقال في تصريحات لـ «الشرق الأوسط»: «سنناقش كافة القضايا بطريقة قانونية، ولدينا تاكيدات من المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح، بان كل ما يوجد من تحسينات لا يمس جوهر ومضمون مشروع التعديلات المتفق عليه بين المؤتمر والاصلاح والاشتراكي» قبل الازمة السياسية.

وفي بادرة غير متوقعة وافق الرئيس اليمني على نقل تبعية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من مجلس الرئاسة الى مجلس النواب، استجابة لدعوات بدأت بعد الوحدة في 22 مايو (ايار) عام 1990، وتكررت بعد ذلك مرارا

واعتبر مراقبون ذلك بداية تشير الى احتمال فتح صفحة جديدة بالنسبة لنظام الحكم في اليمن، وتغيير اسلوب الادارة، الذي تمسك به الرئيس صالح سنوات طويلة.

وقال مراقبون ان الرئيس اليمني ربما يكون قد تراجع عن وجهة النظر التي تمسكت بان تحاسب السلطة التنفيذية نفسها ولا تخضع لأي سلطة واعربوا عن امنياتهم في ان يكون ذلك توجها عاما يتعلق بمحاربة الفساد ووضع حد للتلاعب بالمال العام، والجمع بين سلطتي الرقابة والمحاسبة، بحيث يتمكن الجهاز المركزي من تحويل المتورطين في مخالفات الى اجهزة الضبط القضائي للتحقيق معهم، ووضع حد لممارساتهم

وعلى صعيد التعديلات الدستورية قال برلمانيون انه اتفق على ان تكون مناقشات نواب الشعبي والاصلاح محدودة، لافساح المجال امام نواب الاشتراكي والمستقلين.

وابدى نواب من المؤتمر الشعبي امتعاضهم من عدم موافقة نواب الاصلاح على التراجع عن ادخال نص انه «لا عقوبة ولا جريمة الا بنص»، بدلا من «لا عقوبة ولا جريمة الا بقانون» كما كان عليه الحال من قبل، وتوقعوا التوصل الى حل وسط توفيقي هو «لا عقوبة ولا جريمة الا بنص تشريعي او قانوني».

واشار الامين العام للاشتراكي الى ان لديه «تاكيدات بعدم وجود اتفاقات مسبقة بين المؤتمر والاصلاح من شانها التاثير على الاجراءات البرلمانية المتعارف عليها» واضاف ان مناقشة التعديلات «لن تختلف عن مناقشة مشروع اي قانون اخر».

ونفى مقبل ان يكون تصويت نواب الاشتراكي لصالح التعديلات قد طرح مقابل ضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للحزب وتمكينه من اعتمادات مالية وقال «نحن لا نطلب اي اعتمادات خارجة عن الحق القانوني، ولا نطلب اشياء من احد خارج حزبنا، ولا نرجو ان يتكرم علينا احد».

وفي ما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاشتراكي، قال الامين العام للحزب «هذه ظاهرة موجودة في العالم كله، والجسم السليم، هو الذي يرفض كل الفيروسات عندما يكون قويا، ويدافع عن ذاته، وعندما يكون ضعيفا يتعرض للهجوم».

واشار الى ان «النائب يواجه 3 خيارات عند مناقشة اي قانون هي: مصلحة دائرته، ومصلحة حزبه، ومصلحة وطنه، والمسؤول الحقيقي هو الذي يغلب مصلحة الوطن على غيرها».

ومن ناحية اخرى قال يحيى منصور ابو اصبع، عضو المكتب السياسي للاشتراكي، ان الرئيس علي عبد الله صالح سيستقبل قيادة الحزب الجديدة غدا، وذكر ان المكتب السياسي سيطرح عددا من القضايا والمشكلات العاجلة في اللقاء، مثل المطالبة باعادة مقار الحزب، والافراج عن ارصدته المالية المجمدة، وتوقع ان تكون التعديلات الدستورية من بين المواضيع التي ستجري مناقشتها.



المصدر : الـوسـط
البيانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩١

صنعاء تمنع علي ناصر من وراثة الاشتراكي

دمشق – «الوسط»

قالت مصادر قيادية في «الحزب الاشتراكي» اليمني في دمشق ان الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد يعيش حالة من «الاحباط والياس» لان التعديلات الدستورية التي تجري في صنعاء لا تاخذ في الاعتبار «الجهود التي قام بها لتحقيق النصر العسكري للقوات الشمالية».

واوضحت المصادر لـ «الوسط» ان «قلق» علي ناصر مصدره مسالتان ،الاولى لان التغييرات السياسية الجارية في اليمن لم تشمله على رغم انه ساهم في «النصر العسكري» للشماليين عبر الالوية العسكرية الموالية له في اليمن، والثانية ازدياد الهوة بينه وبين الحزب الاشتراكي الذي عقد اجتماعاته اخيراً في دمشق ما دفعه الى «الابتعاد عن هذه الاجتماعات والفر الى باريس، كي لا يؤثر سلباً ام ايجابا فيها». واضافت ان علي ناصر يشعر بان «تركة» الاشتراكي يتقاسمها «شركاء القصر» باستثناء جماعته، فيما كان هو يراهن على احد منصبين، اما نائب رئيس مجلس الرئاسة خلفا لعلي سالم البيض، او امين عام للحزب الاشتراكي «في اطار مصالحة وطنية شاملة، راهن عليها ودعا مرات عدة لاجلها».

وقالت المصادر ان مستقبل الرئيس اليمني السابق «درس» في اجتماعات الحزب الاخيرة في دمشق «من منطلق الدعوة الى المصالحة ونسيان الماضي، ما يعني تنحية البيض»، ما دفع الامين العام للحزب (البيض) الى الاتصال مرات عدة بالمجتمعين في دمشق خصوصاً الامين العام المساعد سالم صالح محمد، ورئيس الحكومة في «جمهورية اليمن الديموقراطية» السيد حيدر ابو بكر العطاس. واشارت الى وجود «تيار قوي» في الحزب يدعو الى «المصالحة» مع علي ناصر و«يتمنى» اعتزال البيض العمل السياسي «بنفسه من دون قرار من الحزب لكن يبدو ان الرئيس علي صالح والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر يدفعان الامور في الاتجاه المعاكس». واوضحت انه على رغم وجود رغبة لدى صالح باعطاء دور لعلي ناصر بهدف «الحد من تمدد الأصولية وحزب الاصلاح»، ومعارضة الشيخ الاحمر، وخصوصا جناح الزنداني في «الاصلاح» عودة علي ناصر، فان الجانبين وجدا مخرجاً لهذه «المعضلة» من خلال استبعاد علي ناصر «كي لا يتحالف مع العسكر الموالين اصلاً له ويشكل خطراً للجانبين بما يعنيه من عودة قوية للاشتراكي، على ان يتم اعطاء دور للحزب من خلال الاعضاء المعتدلين فيه والمقربين للشمال مثل وزير الثروة السمكية فضل محسن عبدالله». غير ان المصادر تؤكد انه اذا كان الرئيس صالح والشيخ الاحمر يهمهما «مستقبل اليمن، فلا بد لهما من جعل المصالحة الوطنية تشمل علي ناصر وكل تيارات الاشتراكي».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن: اعادة اعمار المدارس وتجهيزها بجهود أهلية وتبرعات المواطنين

■ عدن – رويتر – اعلن مسؤول يمني كبير امس السبت، قبل اسبوع من الموعد المحدد لبدء العام الدراسي الجديد، ان السلطات اليمنية لا تزال تحاول التغلب على المشاكل التي لحقت بقطاع التعليم في عدن نتيجة للحرب الأهلية.

وأكد علي حسن الوريث وكيل وزارة التعليم، فرع عدن، ان المسؤولين يسعون لبدء العام الدراسي الجديد في موعده المحدد في ١٧ ايلول (سبتمبر) الحالي في جميع محافظات اليمن.

وقال الوريث في تصريح لـ «رويتر»: «في محافظة عدن نبدأ بناء ادارات ومدارس من جديد نظراً للتدمير الكبير الذي تم خلال الحرب». وأضاف «وعلى رغم كل هذا نسعى لكي لا نتأخر عن بدء العام الجديد... وقد اسفرت الجهود عن نسبة ٩٠ في المئة من اعمال الترميم والتأثيث والتجهيز للمدارس في عموم مناطق عدن».

حجم الدمار

غير ان مدرسين اعربوا عن اعتقادهم بانه سيكون من الصعب بدء العام الدراسي في عدن في الموعد المحدد نظراً لحجم الدمار الذي لحق بالمدارس خلال الحرب واعمال النهب التي تعرضت لها عقب انتهاء الحرب التي استمرت شهرين.

وكان الوريث قال لـ «رويتر» في وقت سابق ان ٨٠ في المئة من مدارس عدن اصيبت باضرار خلال الحرب وتعرضت معداتها للنهب خلال الايام التي اعقبت انتهائها في السابع من تموز (يوليو).

وقال ان اعمال اعادة إعمار وتجهيز المدارس تعتمد اساساً على الجهود الاهلية وتبرعات التجار وغيرهم من المواطنين.

وقالت مصادر سياسية ان من الصعب على الحكومة اليمنية التي تعاني من مشاكل اقتصادية وتواجه اعباء اعمار المناطق المتضررة والبنية الأساسية بعد الحرب ان توفر التمويل الضروري للانتهاء من تجهيز المدارس في الموعد المحدد لبدء العام الدراسي الجديد.

ودعا الوريث امس رجال الأعمال والتجار الى المشاركة والمساهمة في تحمل تكاليف ترميم ما تبقى من المدارس وتأثيثها.



الفتنة تستيقظ

في بداية هذا الشهر، وقع في عدن حدث كان سببا في اراقة الدماء والفتنة..

في الصباح المبكر، هاجمت مجموعات من الشباب الملتحين بعض قبور الاوليا ء في عدن، وأنهالوا عليها تحطيما وتكسيرا..

من القبور التي تحطمت قبر الهاشمي وقبر العيدروس.. لم يكد ذلك يقع حتى هب الناس للدفاع عن قبور اوليائهم وحرمتها، أشتبك المهاجمون والاهالي واستخدمت الرشاشات والاسلحة النارية ولم تلبث السلطات ان تدخلت، ووقع قتلى وجرحى وسالت دماء المسلمين.. وقد اتهم تنظيم الجهاد بذلك، ولكن شيخ هذا التنظيم طارق الفضلي انكر ان يكون لتنظيم الجهاد اى علاقة بما حدث، واتهم السلفيين باشعال هذه الفتنة.. وادان انتهاك حرمات الموتى..

ومن المعروف عند علماء المسلمين ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهى عن اتخاذ القبور مساجد، كما ان ما يقوم به بعض المسلمين من شد الرحلل الى قبور الاولياء هو بدعة لم تعرف في الاسلام، وبالتالي فهي ضلالة..

كيف نواجه مثل هذه البدعة؟

هل نواجهها بالوعي، والدعوة، ام نقوم بتحطيم قبور الاولياء واثارة فتنة بين العوام والمثقفين، واراقة الدماء.

ان ما حدث في عدن كان تعبيرا واضحا عن الخلل الذى اصاب اولويات المسلمين، هل مشلكة المسلمين اليوم هى التوحد امام الاخطار الخارجية والداخلية، ام هدم قبور الاولياء؟

ان المسلمين الذين يشدون الرحال الى قبور الاولياء لايعبدون هؤلاء الاولياء، وانما هم يتبركون بهم على اساس انهم اقرب منهم الى الله، ولا بأس بهذه الفكرة. انما يقع الخطا حين يسأل العوام الاولياء ان يقضوا حوائجهم، لان الله وحده هو الذى يقضى حوائج الناس، وهو وحده الذى يوجه اليه الدعاء..

هذه الجزئية التي تنبع من الجهل، كيف نواجهها، هل نواجهها بدعوة العوام الى الحق والترفق بهم، ام نهدر حرمات الموتى وننبش قبور الاولياء ونحطمها ونثير فتنة عمياء وحربا تقترب من الحرب الأهلية؟

ان هناك ايدى كثيرة تلعب في المجتمعات الاسلامية، وهذه الايدى تثير الفتن وتهدف لتكريس العداء ويجب ان ننتبه اليها.

أحمد بهجت



المتطرفون.. «ورثة شرعيون» في عدن !

□ صنعاء – العالم اليوم:

الأحداث الأخيرة التي وقعت في عدن تشير بوضوح إلى حجم النفوذ الذى حصل عليه المتطرفون بعد الحرب الاهلية اليمنية فهم يعتبرون أنفسهم الوريث «الشرعى» للحزب الاشتراكى اليمنى والذى كانت عدن تمثل أهم معاقله قبل الخسارة الأخيرة في الحرب ويبدو انها نتيجة طبيعية لنفوذ تلك الجماعات فهي رد فعل أولا وأخيرا للقمع الشديد الذى كانت تواجه به تلك الجماعات في السابق بينما أوجدت هذه الظاهرة «التطرف» في العاصمة صنعاء التى كانت تترك حيذا لاباس به لكل التيارات لتعبر عن نفسها وكان تلك النتائج هى في الاساس نتائج مقدمات معروفة هى ان لكل فعل رد فعلا!

وإذا كان الرئيس اليمنى على عبدالله صالح قد قلل من أهمية احداث عدن ووصفها بانها لا تخرج عن تحرشات من بعض عناصر حاولت هدم الاضرحة ومقابر أولياء الله الصالحين فتصدت لهم قوات الامن.. إلا انه مع ذلك قد أعلن مؤخرا بانه سيتولى بنفسه رئاسة الحكومة القادمة لصعوبة المرحلة التى تواجهها ايمن وسيراعى في تشكيلها واقع اليمن الجديد وتعبر كذلك اليمن عن الوحدة الوطنية وتضع في الاعتبار طبيعة المجتمع اليمنى والتمثيل الحزبى في البرلمان ودور المؤسسات الديموقراطية والجماهيرية.

ورغم تأكيد الرئيس صالح على تلك المعايير في التشكيل الحكومى القادم ومنها التمثيل الحزبى في البرلمان فإن قال: إن الحزب الاشتراكى اليمنى لن يشترك في الحكومة الجديدة ولا في أى تشكيل من تشكيلات السلطة كحزب أو أن يمارس عملا سياسيا قبل أن يعيد ترتيب أوضاعه.

والشيء الذى يدعو إلى التساؤل هو كيف يستبعد حزب يوجد لديه 57 عضوا في البرلمان اليمنى ؟!

والواقع ان نفوذ الجماعات المتطرفة في اليمن يعود إلى قبل قيام الحرب بعامين عندما اقدمت جماعات طارق الفضلى بمحاولة السيطرة على محافظة ابين ولكن لم تفلح محاولاتها أن ذاك لوجود قوات الجيش التى كانت تتبع الاشتراكى وتفيد مصادر مطلعة للعالم اليوم ان خلايا تلك الجماعات ليست صغيرة كما تحاول بعض المصادر الرسمية ان تقلل من بل إن عددها يصل إلى 30 الفا بين مقاتل و متطوع والكثير منهم تلقى تدريبات شديدة القسوة في افغانستان وهم يطمحون في إقامة دولة مع المتشددين في حزب التجمع اليمنى للاصلاح.

وتقول مصادر مطلعة للعالم اليوم ان السبب الرئيسى في العمليات الاخيرة التي قام بها المتطرفون في عدن هو مجرد اشارة إلى صنعاء بانهم البديل الوحيد للحزب الاشتراكى وانهم في ذلك الوقت يمكن ان يشكلوا مصدر قلق للدولة في حالة عدم الالتفات إلى مطالبهم.

وإذا كان حزب الاصلاح قد أعلن عن شجبه لتلك الاحداث إلا ان ذلك الإعلان جاء متاخرا وبعد مرور ثلاثة أيام على وقوع الاحداث بل إن الدكتور غالب القرشى وزير الاوقاف والارشاد والممثل للاصلاح حاول اتهام سلطات الامن بأنها تأخرت عن القيام بواجبها وانها لم تقم بمنع العناصر التى هدمت القبور إلا بعد ان انتهت من عملية الهدم.

والواقع أن العنصر الاصلاحى حاول رمى الكرة إلى ملعب الحكومة ليقول لها انتم السبب وفي ذات الوقت ابعاد الشبهة عن التحالف بين حزب الاصلاح وتلك الجماعات وتحميل تلك الممارسات اللامسئولة السلطة ذاتها وقد احدثت أعمال العنف الاخيرة ردود فعل صاخبة وخاصة لدى قطاع المثقفين الذين اعتبروا تلك الاحداث نتيجة التساهل الذى تعاملت به السلطة معهم فقد تركت لهم الامر في أن يقيموا الحواجز عند مداخل المحافظات الجنوبية واعطتهم صلاحيات واسعة من اجل الحفاظ على الامن إلا أن ذلك التساهل انقلب إلى طغيان جامح في تسيير امور الحياة وفق قناعاتهم فقاموا بتكسير النصب التذكارية واقاموا حد الجلد لشاربى الخمر وأخيرا محاولاتهم السيطرة على عدن بحجة تصحيح الاوضاع حسب تعبيرهم.

اليمن

مصطفى العيدروس لـ «الوسط»: عناصر الجهاد هنود وصوماليون وعرب

اليمن: «الأفغان» يعلنون الحرب الثانية

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

معركة صنعاء مع «الافغان» مرشحة لأن تطول، فبعد حادث عدن انفجر الوضع في أبين، المعقل الرئيسي لعناصر تنظيم الجهاد، حيث شاركت قوات من الشرطة العسكرية في القتال. وقدرت مصادر يمنية عدد «الأفغان» في أبين بأكثر من خمسة آلاف. لجأ فريق كبير منهم الى الجبال.

واللافت انه لم تكشف بعد أسماء قادة التنظيم المتطرف الذي يشرف وزير الداخلية اليمني العميد يحيى المتوكل شخصياً على عملية مطاردة عناصره.

الصدام الدموي الذي وقع مطلع الشهر الجاري بين القوات الحكومية والمتطرفين في عدن هو الأكبر من نوعه من دون استثناء، سواء من حيث الأسلحة التي استخدمها الجانبان، أو كثرة عناصر المتطرفين التي اشتركت في الصدام بأكثر من ١٥٠٠ مسلح، أو سخونة المعركة التي دارت في الشوارع، خصوصاً في منطقة كريتر، أو من حيث عدد الضحايا الذي ناهز الخمسين بين قتيل وجريح.

لكن الحادث لم يكن الأول من جانب المتطرفين. وكان مصدر من وزارة الداخلية اليمنية أعلن قيام «بعض العناصر غير المسؤولة وغير المدركة لنتائج تصرفاتها بتهديم القبور عند مسجد الهاشمي في الشيخ عثمان ومسجد العيدروسي في كريتر محافظة عدن. وأثارت القلق بين المواطنين خصوصاً ان هذه العناصر كانت تحمل أسلحة متنوعة.. وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والقبض على عدد منهم ومطاردة الفارين (..) وتمكنت أجهزة الشرطة والأمن المركزي والنجدة من تحديد الأماكن التي يختفي فيها الجناة (..) وطوقت هذه الأماكن وطلبت من الجناة تسليم أنفسهم وأسلحتهم (..) ولكنهم قاموا بإطلاق النيران من أسلحتهم الآلية وإطلاق قذائف البازوكا ورمي القنابل ضد قوات الشرطة التي بادلتهم إطلاق النار». وأكد المصدر ان الصدام انتهى بسيطرة قوات الشرطة على الموقف والقاء القبض على الجناة وإعادة الحياة الطبيعية الى ما كانت عليه. وانه نتج عن الصدام «استشهاد أربعة من قوات الأمن السياسي والأمن المركزي وإصابة ثمانية من الأمن المركزي والنجدة ومصرع ثلاثة من الجناة».

وبدأت الاحداث حسب المعلومات التي حصلت عليها «الوسط» من مصادر سياسية وأمنية في كل من عدن وأبين وصنعاء، بقدوم ما يزيد عن ٥٠٠ من عناصر ما يسمى تنظيم «الجهاد» المحظور، من محافظة أبين الى عدن مساء الخميس وصباح الجمعة (١ – ٢ أيلول / سبتمبر الجاري) مدججين بالسلاح، توزعوا الى مجموعات توجهت احداها الى كريتر وأخرى الى الشيخ عثمان وعمدت كلتاهما الى تحطيم الأضرحة المقامة على قبور بعض الأولياء المعتقدين، مثل الهاشمي في الشيخ عثمان والعيدروس في كريتر. وفي المساء اقتحمت مجموعات منها دور السينما وأوقف عناصرها العرض شاهرين أسلحتهم في وجود الجمهور وصارخين بأن السينما «حرام ومنكر» وانهم سيحطمون دور السينما ويحولونها الى مقرات لهم. الا ان قوات الأمن كانت تطاردهم وتمكنت من القبض على أعداد منهم. وأضافت ان عناصر من المتطرفين كانت توزعت في شوارع كريتر صباح وعصر الجمعة، وبدأ أفرادها يعتدون باللطم والخدش واللكم على النساء غير المحجبات بحجة تحريم السفور على



المراة.

وتذمر سكان عدن مما تعرضوا له معتبرين انه يشكل استفزازا لهم واستباحة مقدساتهم وكرامتهم واعراضهم وأمنهم. وعمدت شخصيات من عدن الى شرح هذه الحال في رسالة عاجلة الى الرئيس علي عبدالله صالح «طالبة منه النجدة».

وفي صباح اليوم التالي (السبت ٣ الشهر الجاري) وصلت من صنعاء قوات من الامن بقيادة العقيد علي منصور رشيد وكيل وزارة الداخلية، اتجهت الى منطقة كريتر حيث يتمركز المتطرفون فاغلقتها «وبدات معهم معركة ساخنة استمرت من العاشرة صباحاً حتى الثالثة عصراً نتج عنها سقوط أكثر من عشرين قتيلاً». وكان المتطرفون استولوا على مركز شرطة كريتر واطلقوا الذين تم اعتقالهم من زملائهم واشارت المصادر الى ان قوات الأمن «اضطرت الى الاستعانة بمدرعات من الجيش لمواجهة الأسلحة الثقيلة التي استخدمها المتطرفون». فاستطاعت السيطرة على مواقعهم ما دفعهم الى الهروب الى الجبال المحاذية. «وتطوع المواطنون للقتال الى جانب قوات الأمن ودارت معارك عنيفة في شوارع المدينة هي الأولى في عدن من حيث ضراوتها وشدتها». كما وضعت قوات الأمن دبابات في مداخل عدن لمنع اي تعزيزات متوقعة للمتطرفين من ابين او غيرها. واضافت المصادر ان الرئيس اليمني ابلغ ابناء عدن انه اعطى توجيهاته للحكومة لاعادة بناء الاضرحة والقبور التي هدمها المتطرفون.

بدايات «الجهاد»

ولوحظ ان الحادث، بحجمه الكبير، جاء مفاجئاً بكل عناصره ومكوناته من دون مقدمات باستثناء حالات نادرة لا تتجاوز الاختلاف النظري في اسبابها والاستفزاز في نتائجها. اذ ان ظهور عناصر من تنظيم «الجهاد» المحظور بدأ بحادث مسجد الرحمن (٢١ اغسطس ١٩٩٢) الذي سقط فيه قتيلان بسبب محاولة قام بها متطرفون للاستيلاء بقوة السلاح على ارض لبناء مسجد عليها، ولكن عناصر هذا التنظيم، كما قالت مصادر امنية فيما بعد، لم تكن طرفاً في هذا الحادث. ولعل اول حادث كشف هذا التنظيم في اليمن كتجمع سياسي ديني متطرف يسعى الى تحقيق اهدافه بالعنف، هو محاولة اغتيال علي صالح عباد (مقبل) الذي كان يومها عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الامين العام الحالي للحزب، في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢، وتلاه بعد اسبوع احد حادث التفجير في فندق «الساحل الذهبي» في عدن، الذي راح ضحيته احد عمال الفندق وسائح نمسوي عشية راس السنة الميلادية. اضافة الى القبض من قبل اجهزة الأمن على اثنين كانا في الوقت نفسه يحاولان زرع متفجرات في فندق عدن ولكنها انفجرت فيهما واصيبا بجروح واثبتت حينها تحريات الامن وجود كميات من المتفجرات والالغام

واجهزة للتفجير، منها، ساعة توقيت وبطارية وكاميرا واجهزة واسلحة اخرى في الغرفة التي كان الاثنان ينزلان فيها في فندق عدن.

من أين جاؤوا؟

عقب هذين الحادثين، كشفت اجهزة الأمن تحرياتها عن هذا التنظيم فتبين انه ينطلق من «جبال المراقشة» في محافظة ابين بقيادة طارق الفضلي الذي حاصرته قوات الأمن وطالبته بتسليم نفسه للقضاء، ولكنه هرب الى صنعاء والتجا بالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي أكد استعداده لحمايته، مع تأكيد ضرورة تسليم نفسه للقضاء، فوافق الفضلي شرط ان تتم محاكمته في صنعاء لا في ابين، وظل تحت ما يشبه الاقامة الجبرية في صنعاء ولم يحاكم حتى الآن. وبعد حادث فرار ستة من عناصر «الجهاد»، من سجن المنصورة في عدن في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٩٣ انقطعت تقريباً أخبار وعمليات هذا التنظيم حتى الحادث الاخير في عدن.

والى جانب طارق الفضلي في قيادة التنظيم، ذكرت مصادر سياسية في عدن لـ «الوسط»، مقبل الوادعي المقيم في قريته دمّاج من قبيلة وادعة في محافظة صعدة، وهو يمثل تياراً فكرياً مستقلاً، ابرز سماته السلفية والتشدد في الحكم على كل التجمعات والتيارات السياسية والاسلامية، كما انه ينتهج الرفض المطلق لكل اشكال الديموقراطية وانظمتها بما فيها الأحزاب والتنظيمات السياسية والدستور والقوانين والانتخابات ومجلس النواب، وله مؤلفات تعبر عن رايه وموقفه حيال هذه المسائل السياسية وبعض المسائل الدينية مثل تحريمه بناء القبور ووضع الاضرحة عليها. الا ان احداً ممن اتصلت

بهم «الوسط» لم يستطع ان ينفي او يؤكد علاقته بشيء مما حدث.

الاصلاح ينفي

في البداية اتهمت اوساط سياسية في عدن، عناصر من «التجمع اليمني للاصلاح» بالمشاركة في الحادث الاخير، خصوصاً ما يتعلق بالقبور والاضرحة، الا ان الاصلاح لم يكتف فقط بنفي التهمة، بل اعلن على لسان الشيخ محمد عبدالرب جابر رئيس فرع الاصلاح في عدن، رفضه لهذه الاعمال التي وصفها بالفوضوية وانها تستهدف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......الـوسـط

/ المباشرة

التاريخ : ......١٢ سبتمبر ١٩٩٤

زلزلة الأمن واثارة المشاكل، واكد (الصحيفة ١٤ اكتوبر) ان نبش القبور بالطريقة التي حدثت مرفوض، واذا كانت هناك بدعة فان مرجعها المفتي. وفي صنعاء استنكر السيد محمد اليدومي الأمين العام المساعد للاصلاح، ما حدث في عدن، وقال، «ان التجمع اليمني للاصلاح بالطبع يرفض ولا يقر مثل هذه الاعمال التي ليست من الدين، لأن الاسلام قائم على التسامح والدعوة بالحسنى...». واضاف في تصريحه لـ «الوسط»، ان المتطرفين «هاجموا مقر الاصلاح في عدن وعاثوا فيه ولاثوا...».

وتبين وقائع حادث عدن ان تنظيم «الجهاد» حاول ان يهدد اليمن بخطر صراع عنيف لا ينتهي بسهولة. وان ما حدث لا يتوقف عند مسألة الاختلاف في الراي او المذهب الديني او السياسي، بل يتجاوزه الى ما هو اخطر واكبر في ابعاده ونتائجه.

رواية العيدروس

ولمزيد من تسليط الاضواء على حقيقة ما حدث، اجرت «الوسط» اتصالات مع بعض الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالحادث ومنها السيد مصطفى العيدروس سليل ابو بكر العيدروس الذي تعرض قبره ومسجده للهدم والحرق والنهب، ووريث الزعامة الروحية للأسرة.

● «الوسط»، «كيف تفسرون وقوع هذا الحدث الذي جاء مباغتاً وبهذا الحجم؟

- العيدروس، في الحقيقة لم يكن مباغتاً، بمعنى انه حدث من دون مقدمات. فقد سبق ان تلقينا تهديدات عدة قبل حوالي ثلاثة اسابيع على وقوع الحادث. وقد عملوها (المتطرفون) قبل فترة مماثلة (ثلاثة اسابيع) في لحج. حيث هاجموا قبر الشيخ سفيان وهدموه. وجاؤوا بعدها الى الشيخ عثمان بعدد اكثر وهدموا قبر العثماني، واتجهوا الى الغدير في البريقة عدن الصغرى، وهدموا قبر الشيخ الغدير ونبشوا القبور وهدموا وحطموا كل ما قدروا عليه.

● وكيف تصرفتم حيال ما حدث؟

- ارسلت يوم السبت (٢٧ اب / اغسطس الماضي) برقية الى الاخ رئيس مجلس الرئاسة (الفريق علي عبدالله صالح) واخرى الى وزير الداخلية (عميد يحيى المتوكل) وثالثة الى القاضي محمد اسماعيل الحجي رئيس جمعية علماء اليمن بصفتي رئيس جمعية العلماء في عدن، اوضحت فيها ان هناك مجموعات متطرفة تقوم بهذه الاعمال، وطالبت بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة قبل ان تكون فتنة. فوجدت تجاوباً سريعاً اذ اعطوا تعليمات لوكيل الداخلية في عدن بوضع حراسة مشددة على المساجد والقبور المتوقع ان تتعرض للهجوم وبعد هذا ابلغني احد الاخوان انهم (المتطرفون) سيهاجمون القبور يوم الخميس (اول ايلول / سبتمبر الجاري) وابلغت مسؤولي الامن الذين بادروا بتكليف دورية للحراسة والمراقبة.

يلتهمون كل شيء

● متى وكيف بدأ الحادث؟

- بدا بصورة مخيفة حيث وصل ما بين ١٥ و٢٠ سيارة وناقلة وباصاً تحمل اكثر من مئتي شخص من المتطرفين قادمين من جهة ابين بعد السادسة صباح الجمعة (٢ سبتمبر) حاملين اسلحة الية وقاذفات آر.بي.جي. وبازوكا. وانضم اليهم اضعافهم من المسلحين الذين وفدوا من كل الجهات واصبحوا حوالي الفي مسلح ومعهم جرافات (بولدوزر) وديناميت ومناشير ومجارف وادوات اخرى. واتجهوا الى مسجد المنصب ومسجد العيدروس وهم يطلقون الرصاص في الهواء لإرهاب الناس واحاطوا بالمسجد وانتشرت مجموعات منهم فوق سطوح المنازل المجاورة والجبال القريبة وبداوا العمل على شكل فرق، لكل فرقة مهمة معينة. حيث نبشوا القبور وهدموا الاضرحة وكسروا الابواب والنوافذ وحطموا ونهبوا واحرقوا كل ما وجدوه.

● ما هي بتفصيل اكثر، أهم الاشياء التي أتلفوها او نهبوها؟

- حطموا مكتبة المسجد واخرجوا المخطوطات ومنها ما هو ثمين ونادر واحرقوها، كما احرقوا المصاحف ايضاً، ومنها مصاحف ثمينة. واخذوا الساعات الحائطية والقطائف (الثمينة (قطع من السجاد الفاخر) التي لا نفرشها إلا في المناسبات الدينية، وحطموا الابواب وهي ابواب اثرية ونادرة بعضها يرجع تاريخه الى ٣٠٠ سنة، وعليها آيات من القرآن الكريم وزخارف اسلامية قدر قيمتها احد الخبراء الأجانب بنصف مليون ريال للباب الواحد. واخذوا سبحة فيها الف حبة كبيرة من الاحجار الكريمة يعود عمرها الى اكثر من ٦٠٠ سنة. واثناء ممارستهم لهذه الاعمال كانوا يصرخون بعبارات سباب غير لائقة باي انسان. ثم اتجهوا الى مقبرة قريبة وراحوا

يحفرون القبور وينبشونها ويهدمون البناء ويحطمون الاضرحة.

أين الشيخ طارق؟

● **هل أمكن توثيق هذه الاعمال التي أحدثوها؛**

- نعم. هي موثقة كلها، سواء باثارها في المواقع نفسها او بحدوثها على مرأى ومسمع من المواطنين. وانا مسؤول عن صحة هذه المعلومات، وهي مصورة لديّ في فيلم مستعد لإطلاعكم عليه.

● **وكيف كان موقف اجهزة الامن؛**

- حضرت سيارات الشرطة فوراً، ولكن عدد المهاجمين كان يناهز الالفين وقد احتلوا اسطح المنازل والمواقع المجاورة. فطلبنا من الشرطة ان لا لزوم للمقاومة لانها لو بدات لحدثت مذبحة كبيرة ووافق قادة قوة الامن على هذا الراي.

● **من اين ترون ان المتطرفين جاؤوا بهذا العدد والاسلحة؛**

- اعتقد انهم جاؤوا من معظم المحافظات، وكانت بينهم جنسيات غير يمنية، ميّزنا من افرادها هنوداً وصوماليين وعرباً (...) اما كيف تجمعوا وتواصلوا فلا ندري. وبالنسبة الى السلاح فهو مشكلة، نظراً الى ان قادة الانفصال لم يغادروا البلد الا بعد ان اغرقوها بالاسلحة بمختلف انواعها.

● **وهل أمكن تمييز احد من قياداتهم الرئيسية؛**

- انا سمعت شخصا منهم يسال زملاءه قائلا: اين الشيخ طارق؟ اين الشيخ طارق؟ فخمنت انه يقصد الشيخ طارق الفضلي ولا استطيع الجزم.

● **وكيف أنتهى الحادث؛**

- انتهى بسرعة فائقة نظراً الى كثرة المتطرفين اذ حضرت قوات الامن في اليوم التالي (السبت) باعداد كبيرة فطوقتهم والقت القبض على الكثيرين منهم، ولا تزال تلاحقهم في كل مكان. وهذا ما بعث الطمانينة لدى المواطنين، اذ عادت الحال بعد عصر يوم السبت الى طبيعتها. اضافة الى ان الرئيس (صالح) امر بترميم واعادة بناء كل ما هدمه وحطمه المتطرفون

إنذار مفاجئ

وعلى اية حال يبدو ان عنصر المفاجاة سيظل قائما، على الاقل في ما يتعلق بعدد المهاجمين والنتائج وحجم الوسائل التي استخدموها ويؤكد هذا السيد احمد محمد القعطبي، رئيس فرع حزب المؤتمر الشعبي في عدن اذ قال: «كانت مفاجاة بهذا الشكل الذي حدث، على رغم اننا سمعنا قبل حوالى عشرة ايام من الحادث بعض خطباء المساجد في عدن يلمح في خطبة الجمعة الى ان هدم الاضرحة هو مسالة وقت فقط، وان علينا (الضمير عائد الى خطيب الجمعة) ان نهيئ الاجواء لهذا العمل». واضاف القعطبي لـ «الوسط»: «ونحن نبّهنا في كلمتنا يوم الاربعاء (٣١ آب / اغسطس) بمناسبة ذكرى تاسيس المؤتمر الشعبي العام (٢٤ اغسطس) بان هناك استعدادات لأعمال تستفز امن ومشاعر المواطنين الدينية ولا بد من الحيلولة دون حدوثها. ولكن لم نكن نعرف ان هذه الاعمال وللأسف ستحدث بعد ٤٨ ساعة من تنبيهنا هذا...».

وقدّر القعطبي (وهو وزير سابق للشباب والرياضة في حكومة الرئيس السابق علي ناصر محمد) عدد المهاجمين بانه «حوالي ١٥٠٠ وربما اكثر، جاؤوا من المحافظات الثلاث، ابين ولحج وعدن بالدرجة الاولى، ولا نعرف ان كان بينهم أحد من محافظات اخرى» ■

المدوسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

بدعوة من النادي الثقافي الخليجي في لندن

خبير بريطاني: هناك قوى راغبة في زعزعة الاستقرار

لندن - من سمير ناصيف:

■ اكد الباحث البريطاني ريتشارد سكوفيلد ان على الدول الخليجية حل المشاكل الحدودية العالقة في ما بينها في اسرع وقت ممكن قبل ان تستغل من جانب القوى التي ترغب بزعزعة دعائم هذه الانظمة.

ففي محاضرة القاها الاختصاصي الذي يعمل في «كلية الدراسات الشرقية والافريقية» في جامعة لندن، بدعوة من اللجنة المشرفة على «النادي الثقافي الخليجي» في لندن قال سكوفيلد «ان هذه القضايا تبرز بشكل دوري ولما نتوصل الجوانب المعنية الى بوارق حلول تنبثق عناصر جديدة تعقد الامور».

وتطرق الى قضايا الخلافات حول الحدود العراقية - الكويتية وما سماه «اعادة احياء الخلافات العربية - الايرانية حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى» والى قضايا حدودية بين دول خليجية اخرى بينها الخلاف القطري - البحريني.

واشار سكوفيلد الى ان «قبول العراق بالحدود التي رسمها مجلس الامن بعد الغزو العراقي للكويت قد يعيد العراق تدريجياً الى وضع اقتصادي وسياسي اكثر انفتاحا على العالم وقد يدفع هيئة الامم الى ازالة العقوبات المفروضة عليه».

واوضح ان الرفض العراقي لهذه الحدود «لا يقتصر على القيادة الحالية للبلاد بل يمتد الى قيادة المعارضة التي يدعمها الغرب، وان العراقيين قد [illegible] مرحليا بهذه الحدود لكنهم سيعودون المطالبة بالمناطق التي [illegible] انها سلخت عن ارضهم عندما تتحسن اوضاعهم وخصوصاً [illegible] وربه وبوبيان».

وذكر ان الاستقرار الحدودي لن يتحقق في تلك المنطقة الا «عندما يقتنع العراقيون انهم لم يخسروا حدودياً وان الكويت غير مسؤولة عن ما يعتبرونه حصرا لمنافذهم البحرية».

وشدد على ان الحكومات العراقية السابقة منذ العهد الملكي وحتى الآن اعتبرت انه يجب تعويضها عن المناطق التي سلخت عنها. واضاف «يعتقد البعض ان اعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الغزو العراقي للكويت قد يعتبر حلاً آخر مهما فعلت هيئة الامم المتحدة فسيظل العراقيون يعتقدون ان بلادهم مرآب سيارات كبير وله باب صغير جداً». وذكر في هذا الصدد ان «الرئيس صدام حسين وافق على تعديلات حدودية سابقاً ثم عاود المطالبة بما تنازل عنه». وهذا برايه لا يساعد في حلّ الامور العالقة. والحل لن ياتي الا «عندما يقتنع العراقيون ان مصيرهم ومستقبلهم مرتبطان بقبولهم الواقع البراغماتي المتعلق بحدودهم».

وعن الخلاف البحريني - القطري قال ان محكمة العدل الدولية وافقت على اعادة النظر في الاتفاق الحدودي الذي عقد في تموز (يوليو) ١٩٩١، كما وافقت على الطلب البحريني بشمل منطقة «زُبارة» في مداولاتها. وفي هذين الموقفين ارضاء للبحرين وقطر وينتظر ان تقدم الدولتان طرحيهما في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وعبّر عن تفاؤله في تحقيق تقدم في هذا المجال

واسف سكوفيلد لعودة الخلاف حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى بين ايران ودولة الامارات وراى ان مذكرة التفاهم التي وقعت بين الشارقة وايران في عام ١٩٧١ (مع محدوديتها ومع كونها وقعت في ظروف سياسية مختلفة) وفرت حلا وسطا ارضى الطرفين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

وشدد على ان السماح لايران بنشر قوات عسكرية في ابو موسى في مطلع السنة بات كما ورد في مذكرة التفاهم عاد الى «ان ايران الشاه كانت انذاك تساعد في ضبط الامن في منطقة الخليج. لكن هذا الدور تبخر بعد الثورة الايرانية، فتحولت جزيرة أبو موسى الى جزيرة منقسمة سكانها عرب ويحتلها ايرانيون يحاولون فرض تاشيرات لمن يزورها من العرب الاخرين».

واضاف: «ومنذ مطلع عام ١٩٩٢، بدات ايران في التشدد في شأن من يزور الجزيرة وطالبت الشارقة اولاً بالتنسيق معها لضبط دخول من سمتهم «الاجانب» الى ابو موسى، ثم منعت في نيسان (ابريل) ١٩٩٢ دخول مجموعة من التقنيين المصريين والهنود».

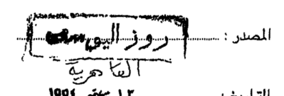
وذكر أن ايران تنفي انها منعت سكان الجزيرة الاصليين من دخولها او طالبتهم بالحصول على تاشيرات.

وادى فشل المفاوضات، برايه، الى تصعيد المواقف من الجانبين ومطالبة مجلس التعاون الخليجي بإعادة الجزر الثلاث الى دولة الامارات وتهديد ايران بإسالة الدماء وبالبقاء الى الابد في الجزر. اما الآن وبعد تسلم فاهم القاسمي الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي فقد «اصبحت الدرب كلاسية فيما تُطبق مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ على الصعيد المحلي».

وأكد المحاضر خشيته من تحول الخلافات الحدودية الى نزالات حربية وقال ان مثل هذا الامر حدث مراراً في التاريخ واشار الى دور روسيا في ترطيب الاجواء وفي توضيح الموقف الايراني الى الجانب العربي.

واختتم بقوله «لا يوجد مشاكل حدودية بالفعل في اي مكان غير مرتبطة بالمسائل السياسية التي تخيم على علاقات الدول. وعندما تهدأ الاجواء السياسية يمكن حلّ المشاكل الحدودية، كما يمكن توقيد المشاكل الحدودية لتحقيق الغايات السياسية».



المصدر :


التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس البرلمان اليمنى ينفى تورطه مع المتطرفين

تقرير يوسف الشريف :

بادر تنظيم الجهاد المتطرف فى اليمن إلى الإعلان عن نفسه سياسياً وفكرياً عبر عدد من حوادث هدم المساجد التى تضم اضرحة اولياء الله الصالحين بقوة السلاح فى مدينة عدن ، ونبش القبور وتدمير القباب الاثرية ، بدعوى تحريم الدين الإسلامى زيارة الأضرحة ودفن الموتى فى المساجد.

على عبد الله صالح

اليمنيون المتشيعون لآل بيت النبى - صلى الله عليه وسلم - وفرق المذهبين السنى والزيدية حملوا السلاح وخاضوا معركة شرسة مع تنظيم الجهاد فى عدن اسفرت عن مسقط قتلى وجرحى من الجانبين ، ومن جانبه اعلن حزب التجمع اليمنى للإصلاح بزعامة الشيخ عبدالله الاحمر رئيس البرلمان اليمنى شجبه لهذه الحوادث التخريبية كمدخل لإثارة الفتنة الدينية .

يأتى هذا التصريح فى محاولة لنفى علاقته وتشجيعه للمتطرفين الاصوليين .

كان المتطرفون قد رددوا هتافات ثارية خلال عملية تدمير المساجد تحض على الفتنة «الله اكبر .. لا شيوعية ولا صوفية ولا بدعة بعد اليوم» .. وكانوا قد نجحوا منذ اسبوعين فى تفجير طائرة شركة «كنديان اوكس» كانت رابضة فى مطار عدن ..

مصادر يمنية مطلعة افادت «روزاليوسف» بان وراء عمليات التخريب ونبش قبور اولياء الله الصالحين صفقة سياسية سرية بين حزب الجهاد وجماعة الافغان وبين دعاة الانفصال وقوى عربية تضمر العداء لوحدة اليمن ..

واضافت تلك المصادر ان الصفقة تستهدف خلخلة الأمن الداخلى ، وفى الوقت نفسه لايزال مصير طارق ابن السلطان الفضلى معلقاً .. حيث لم تتم محاكمته حول اتهامه بزعامة تنظيم الجهاد ومسئوليته عن ارتكاب حوادث التفجيرات والاغتيالات السياسية رغم اعتقاله منذ عام تقريباً !!

العقيد يحيى المتوكل وزير الداخلية الذى كان قد صرح لـ«روز اليوسف» بعجز جهاز الأمن عن القيام بمسئولياته بدعوى انتشار ظاهرة حمل السلاح وعجز الميزانية العامة عن الوفاء بمهام تحديث قوات الامن اهاب بالمواطنين تحمل مسئولياتهم فى مواجهة المؤامرة الجديدة على الوحدة اليمنية ، بينما اشار البيان الصادر عن الحزب الاشتراكى بعد إعادة انتخاب مكتبه السياسى إلى ان الحرب لم ينجم عنها سوى الخراب وإهدار إمكانيات اليمن ، ولم تخلق سوى المزيد من الضغائن وتحريك المزيد من الغرائز البدائية .. ومهما كانت النتائج فإن محصلتها العامة هزيمة الجميع ■

المدوسه
المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محادثات قابوس وعلي صالح تتركز اليوم على مصير قادة الجنوب

□ مسقط - من حسين عبدالغني:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ يبدأ اليوم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح زيارة لسلطنة عُمان هي الاولى الى الخارج لبلد عضو في مجلس التعاون الخليجي منذ الحرب الاهلية اليمنية. ويجري الرئيس اليمني محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد في مدينة صلالة الجنوبية، التي تقع على مسافة تزيد عن ٥٠٠ كلم من الحدود العمانية - اليمنية التي تمت تسوية النزاعات بشأنها قبل عامين تقريباً.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الرئيس اليمني سيبحث على المستوى السياسي في سبل اصلاح العلاقات اليمنية - الخليجية التي تدهورت بفعل الحرب بين شمال اليمن وجنوبه. لكن البحث سيتركز خصوصاً على مستقبل عدد من القيادات السياسية اليمنية الجنوبية، وفي طليعتهم السيد علي سالم البيض الذي لجأ الى سلطنة عُمان منذ انتهاء الحرب.

وكان السيد البيض، وفي مسعى منه لرفع الحرج السياسي عن عُمان التي استضافته وتحرص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها، قد اعلن انه لن يمارس السياسة ولن يعمل كمعارض يمني من الاراضي العُمانية.

• يتوقع ان تثير مسألة مستقبل القادة الجنوبيين الذين لجأ بعضهم الى عُمان «حواراً صحياً» بين السلطان قابوس والرئيس علي صالح، خصوصاً ان الاخير لا يزال مصراً على عدم شمول قرار العفو العام الذي أصدره عقب الحرب ١٦ قيادياً جنوبياً يأتي البيض في طليعتهم، كما أن احتمال أن تتقدم صنعاء بطلب لتسليمها هؤلاء القادة لا يزال وارداً.

ويحتمل ايضاً ان يطرح الرئيس علي صالح قضية الأسلحة والمعدات العسكرية اليمنية التي نقلها عدد من القادة الجنوبيين لدى رحيلهم الى عمان. لكن الحوار في هذه القضية يبدو محسوماً من حيث المبدأ اذ اعلنت عُمان منذ اليوم الاول لوصول البيض الى اراضيها ان هذه المعدات والاسلحة ستعاد كاملة الى الحكومة اليمنية متى تطلب استعادتها.

ومن المتوقع ان ينتهز الرئيس اليمني، الذي تربطه بعُمان علاقات طيبة، فرصة زيارته هذه لتأكيد التزام اليمن معاهدة ترسيم الحدود الموقعة بين البلدين واتفاقات عديدة للتعاون في مختلف المجالات، بما فيها التنسيق والتشاور السياسي والعلاقات التجارية والنفطية وانشاء شركات وبنوك مشتركة، كان جرى التوقيع عليها بين البلدين قبل الحرب.

باجمال: حكومة فريق متناغم

على صعيد اخر، قال السيد عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء اليمني ان «اليمن يحتاج الآن الى حكومة جديدة تمزج بين الخبرة المعرفية والفنية والكفاءة السياسية وبين الخبرة العملية بالاضافة الى الانسجام والتناغم والمواطنة بحيث يكون في هذه الحكومة الجديدة فريق من شخصيات تمتلك لغة متقاربة».

ويذكر ان مجلس النواب برئاسة الشيخ



المصدر : .... الحياة اللندنية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ ....

عبدالله بن حسين الاحمر، زعيم التجمع اليمني للاصلاح، يواصل منذ اول من امس مناقشة مشروع التعديلات الدستورية التي سيتم بموجبها تشكيل حكومة جديدة خلفاً للحكومة الحالية التي كان يراسها حتى ايار (مايو) الماضي المهندس حيدر ابوبكر العطاس احد قادة الحزب الاشتراكي اليمني، الذي أبعد من رئاسة الحكومة نتيجة مشاركته في اعلان الانفصال.

واكد باجمال الذي عُيّن في حزيران (يونيو) الماضي نائباً لرئيس الوزراء، لدى ابعاد وزراء الاشتراكي من الحكومة ان بلاده «اذا استطاعت ان توجد مجموعة عمل متناغمة على اسس الوحدة الوطنية في التشكيل الحكومي الجديد الذي سيعلن قريباً فانه سيتم التوصل فعلاً الى ايجاد حكومة رشيدة». واشار في حديث نشرته امس جريدة «٢٦ سبتمبر» العسكرية الى «ان وجود حكومة وحدة وطنية من كل الاحزاب الوطنية الوحدوية التي لم تتلوث بالحرب واعلان الانفصال» امراً ممكناً. واعلن باجمال الذي كان وزير الكهرباء في الجنوب ابان حكم الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد وعضواً قيادياً في الحزب الاشتراكي في الفترة نفسها ان اقتصاد اليمن في حاجة الى ترميم بسبب ما يعانيه من اختلالات كبيرة اهمها الاختلال بين الانتاج والاستهلاك.

وقال ان حجم الدعم الحكومي لمادتي القمح والدقيق يقدر بـ ٢٢ بليون ريال يمني (٢ بليون دولار اميركي) اي ما يعادل رقم العجز في الموازنة العامة للبلاد. واضاف ان استمرار هذا الدعم قد يتسبب بكارثة ويجرّ اليمن الى وضع لا يستطيع معه شراء حبة قمح واحدة.

حضرموت

في حضرموت (٦٥٠ كلم شرق عدن) ذكرت الانباء ان عدداً من القادة والجنود العسكريين ومنتسبي الامن قاموا امس بتسليم بطاقاتهم الحزبية استجابة لتوجيهات رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح الشهر الماضي.

وقال السيد صالح عباد الخولاني محافظ حضرموت (وهو عضو قيادي في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي صالح) في حفلة تسليم البطاقات الحزبية ان هذا العمل يكتسب اهمية كبيرة في الظروف الراهنة بالنسبة للوحدة الوطنية وتثبيت الامن والاستقرار. واكد «اهمية تحريم العمل الحزبي في المؤسسات العسكرية».

ومعلوم ان غالبية منتسبي القوات المسلحة والامن في المحافظات الجنوبية والشرقية ينتمون الى الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه الآن السيد علي صالح عباد (مقبل) خلفاً للسيد علي سالم البيض الموجود حالياً في سلطنة عمان.

الغرب»، حضت الزعيمين على توحيد مواقف حزبيهما، خصوصا في التعامل مع القوى الخارجية، ورص صفوفهما والقيام بحملة ديبلوماسية مشتركة على الصعيد الدولي للتنبيه الى مخاوف الاكراد من «إحالة» قضيتهم مجددا الى القوى الاقليمية الامر الذي قد تنجم عنه مضاعفات ماسوية معروفة تعرض لها الاكراد مرارا وتكرارا.

يذكر ان وفدين رفيعي المستوى يمثلان بارزاني وطالباني زارا باريس في نهاية حزيران (يونيو) الماضي واجريا فيها محادثات سرية رعتها الرئاسة الفرنسية وشاركت فيها وزارة الخارجية ودعي الى حضور جانب منها ديبلوماسيون من السفارتين الاميركية والبريطانية في باريس. واسفرت المحادثات عن مشروع «اتفاق للسلام» رهن تنفيذه بمصادقة طالباني وبارزاني عليه. وكان متوقعا في حينه ان الزعيمين الكرديين، اللذين صادقا على الاتفاق بالفعل بعد ادخال تعديلات واضافات عليه، سيزوران باريس حيث يستضيفهما الرئيس ميتران لتوقيع الاتفاق بحضوره.

٠٠٠٠٩٥



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ ... ١٩٩٤

ولكن الاتفاق والدور الفرنسي في رعايته اثارا غضبا شديدا في انقرة التي ابلغت الى المسؤولين الاكراد استياءها لانهم تجاوزوها ولان ممثلي تركيا لم يدعوا، اسوة بالديبلوماسيين الاميركيين والبريطانيين، على رغم انها الدولة الرابعة المشاركة في قوة التحالف التي ترابط في اراضيها لحماية اكراد العراق.

الى ذلك لفتت انقرة الاكراد الى ان «المعهد الكردي» في باريس، الذي يديره الباحث الكردي التركي كيندال نيزان، والسيدة دانيال ميتران زوجة الرئيس الفرنسي كانا وراء المبادرة الى دعوة الاكراد الى الاجتماع في باريس. وتعتبر انقرة كيندال والسيدة ميتران منحازين ضدها.

كذلك ابلغ المسؤولون الاتراك الى اكراد العراق ان البيان الختامي الذي اصدره الوفدان الكرديان على اثر اجتماع باريس تضمن امورا تجاوزت مجرد اجراءات لتطبيع العلاقات بين الحزبين الرئيسيين وانهاء القتال في المنطقة الكردية الى اتفاق على مسائل تتناول «مواصفات اقامة دولة» كالحديث عن انتخابات برلمانية جديدة وانتخاب «رئيس» للمنطقة وتشكيل «هيئة اركان» لقوات مسلحة والى غير ذلك. واضافوا ان البيان لم يتضمن حتى اشارة الى اعترافهم بسيادة العراق على المنطقة التي يسيطرون عليها

وقال المصدر المطلع في انقرة لـ «الحياة» ان سببا رئيسيا اخر لغضب المسؤولين الاتراك هو انهم شعروا بان القيادة الكردية تصرفت من وراء ظهرهم بعدما كانت انقرة هي المبادرة الى دعوة بارزاني وطالباني الى بلدة سيلوبي، مطلع حزيران الماضي، لعقد اول اجتماع بينهما بعد اندلاع القتال بين حزبيهما. ويبدو ان انقرة انزعجت من ان اجتماع الاكراد في باريس نقل المبادرة الى ايدي الفرنسيين.

الشرق الأوسط
المصدر : ....
الترتية
التاريخ : ....١٢ سبتمبر ١٩٩٦

مقبل لـ «الشرق الأوسط»: «الاشتراكي» يرفض مساعي الإخضاع

مخاوف يمنية أمنية بعد محاولة اغتيال نائب

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: «الشرق الأوسط»

اثار نحو ١٠٠ نائب يمني قضية عدم استقرار الأمن في البلاد، وطالبوا في مذكرة رفعوها الى الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب، وزارة الداخلية «بسرعة التحقيق في ملابسات ودوافع واسباب محاولة اغتيال زميلهم محسن راجح ابو لحوم» عضو المؤتمر الشعبي العام، قرب منزله في وسط صنعاء يوم الاربعاء الماضي، وقالوا انه «رجل مسالم لا يحمل عداء لأحد، وليس بينه وبين أحد اية مشاكل».

وفي حين اشارت اصابع الاتهام الى أن الجناة من مؤيدي مجلس بكيل الموحد، الذي يتزعمه النائب المستقل الشيخ محمد علي ابو لحوم، افادت مصادر ان محاولة الاغتيال الفاشلة ربما تكون جزءا من مخطط لتحويل هجوم الحكم الى معارضتيه الشماليين، مثل مجلس بكيل الموحد، بعد ان تمكن من اضعاف الحزب الاشتراكي، وهزمه في الحرب اليمنية الاخيرة.

وجدير بالذكر ان علي صالح عباد (مقبل)، الامين العام الجديد للحزب الاشتراكي، اتهم اجهزة الامن اليمنية بمحاولة ممارسة ضغوط على الحزب الاشتراكي، وقال ان ذلك هو «حقها المشروع ـ كما تراه ـ للتاثير علينا وعلى غيرنا». ثم اضاف «اننا نرفض محاولات الاخضاع». وذكر انه يعتقد «ان الاخوة (اي اعضاء وقيادات الاشتراكي) اقوى من ان يكونوا خاضعين لتاثيرات هذه الاجهزة». واقر واقع «غياب الديمقراطية على مستوى الحياة السياسية في الساحة اليمنية».

وكذلك رفض مقبل، في مقابلة مع «الشرق الاوسط» التبعية للقيادات الاشتراكية الموجودة في الخارج، وأن لم ينف التنسيق والتشاور معها.

واكد محسن راجح ابو لحوم، في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان مجموعة من نحو ٦ مسلحين اطلقوا النار عليه، وتبادلوا النيران مع افراد حراسته، الذين تمكنوا من القاء القبض على 4 منهم، وحصلت «الشرق الأوسط» على اسماء 3 من بين الاربعة المقبوض عليهم، وهم: ناصر سكان، من منطقة حريب الواقعة بين محافظتي مارب وشبوة، وعبد الله عجيل، من قبيلة آل خريص، ومحسن الزعرة، بينما فر المتهمان الآخران. واوضح محسن راجح ان اثنين من المتهمين المقبوض عليهم من مؤيدي مجلس بكيل الموحد، لكنه استبعد تورط زعيم المجلس الشيخ محمد علي ابو لحوم، عضو مجلس النواب، في التآمر عليه.

وعلى صعيد آخر اتهم النائب المستقل ـ والقريب من مواقف الحزب الاشتراكي ـ عبد الحبيب سالم سلطات الأمن بانتهاك حصانته، وقال انه «تعرض للتفتيش الدقيق، ومصادرة جميع الاوراق والوثائق الشخصية» التي كانت بحوزته، بواسطة شرطة مطار صنعاء، لدى عودته من القاهرة يوم الاربعاء الماضي.

وذكر عبد الحبيب سالم ـ في اتصال هاتفي مع «الشرق الاوسط» من منزله في مدينة تعز ـ انه «معتكف» حاليا هناك، احتجاجا على الاجراءات الامنية التي اتبعت معه.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

الشرق الأوسط تنشر أول حديث شامل للأمين العام الجديد للحزب الاشتراكي اليمني:

نرفض الضغوط لضربنا في الداخل أو فرض تبعيتنا للخارج سنشارك في حكومة وحدة وطنية وندين الأخطاء التاريخية

لندن: من عبد الله حموده

يطرح علي صالح عباد (مقبل) - الامين العام الجديد للحزب الاشتراكي، وامين عام مجلس النواب اليمني - نفسه بصفته «الرجل القوي» حاليا، الذي يتولى المسؤولية بعد الهزيمة، ويرفض الرضوخ لضغوط السلطة في الداخل، او التبعية للقيادات «السابقة» الموجودة في الخارج. ومن هذا المنطلق يؤكد شرعية واستمرارية القيادة الجديدة، واهمية دورها في المحافظة على ما تبقى من الحزب الاشتراكي، واعادة تأهيله للعودة الى الحياة السياسية.

وفي اول مقابلة صحافية شاملة، اجرتها «الشرق الأوسط» مع مقبل عبر الهاتف بين لندن وصنعاء، يكشف السياسي اليمني المخضرم محاولات شركاء التحالف المنتصر لاجتثاث جذور الحزب، مستفيدين من ظروف ضعفه حاليا، ويؤكد انه - هو وحزبه - سيبقيان، ويدعو عناصره - خاصة البرلمانية منها - الى الالتفاف حوله.

ويمثل مقبل رمزا اشتراكيا للاستمرار السياسي رغم الهزيمة، فقد ايد الرئيس علي سالم ربيع (سالمين) وتحمل تبعة ذلك في السجن، وأيد الرئيس علي ناصر محمد، واضطر للخروج معه من جنوب اليمن، والان يواجه العواصف السياسية في الدخل، للمحافظة على مواقع الحزب الاشتراكي.. وحول هذه القضية الرئيسية، كان هذا الحوار.

● خرج بعض قادة الحزب الاشتراكي من اجتماع اللجنة المركزية الاخير في صنعاء، وهم يشككون في شرعية الاجتماع، وفي شرعية انتخاب المكتب السياسي الجديد، فكيف ترد على ذلك؟

- حسب علمي لا يوجد هناك من يشكك في نصاب اجتماع اللجنة المركزية. نحن منذ البداية حرصنا على ان يتوفر النصاب الذي يمكننا من ان تنعقد دورة اللجنة المركزية في اطار قانوني، وفق نصاب يسمح لها بالانعقاد، حتى نتجنب التطاولات التي تحيط بنا من الداخل او من الخارج. وكان من المفترض ان تبدأ دورتنا يوم الخميس، ولكننا اعتبرنا اجتماع الخميس مجرد لقاء اجرائي، نتأكد خلاله من مدى الحضور، ونتفادى ما يمكن ان يترتب عليه - في حالة الاستمرار - من اي سبب قانوني للطعن في شرعيته.

وقد وجدنا ان مجموع اعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الداخل 62 عضوا، ونصف هذا العدد موجود في الخارج. وثانيا: وجدنا ان اعضاء الكتلة البرلمانية الموجودين في الداخل اكثر من الموجودين في الخارج، وثالثا وجدنا أن معظم سكرتاريات محافظات الجمهورية - ان لم تكن كلها - موجودة في الداخل. ولم نعان من اقلية الا في المكتب السياسي فقط.

كان المحذور عندنا هو الى اي مدى يستجيب الموجودون في الداخل الى الدعوة، او لا يستجيبون لها، وتمت الاستجابة لها. ولعلمكم فان كل الموجودين في الخارج لم يعترضوا على الاجتماع، ولم يشككوا فيه حتى الان، والتشكيك جاء من الداخل، ومعروف ان من يشكك من الداخل لم يحقق الغرض الذي كان يطمح اليه.

● ولكن ياسين النجاشي عضو مجلس النواب، وعضو اللجنة المركزية الان، يرفض ضم اسمه الى عضوية اللجنة المركزية، ويقول ان ذلك مجرد «ديكور» لان الاجتماع لم يدن الانفصال ولم يفصل «الانفصاليين» من الحزب. كما صرح بانه قدم مذكرة هو و25 عضوا في اللجنة المركزية اكدوا فيها موقفهم بهذا الشأن.

- اولا الاخ ياسين النجاشي عضو في مجلس النواب، وكان من المشاركين في اجتماعات اللجنة المركزية منذ اليوم الاول حتى اليوم الاخير، وهو من العناصر التي رفعت الى عضوية اللجنة المركزية بحكم عضويته في مجلس النواب، ولا اعرف من اين حصلتم على هذه المعلومات؟

اقوال وأعمال

● منه شخصيا في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» يوم 9 سبتمبر الجاري.

- هذه مسالة متعلقة به، وهو عضو في اللجنة المركزية ومجلس النواب، وارجو ان نفهم ان عندنا لا تتوائم اقوالنا مع اعمالنا، واحيانا نقول قولا نريد ان يعفينا الاخرون من مسؤولية. كنا قد التزمنا بها امامهم. هذا عيبنا في السياسة اليمنية، وهو التناقض بين الافعال والاقوال. وانا لا اعتقد ان عضوا يقبل ان يرفع الى عضوية اللجنة المركزية بحكم

عضويته في مجلس النواب، ويقبل جميع قرارات اللجنة المركزية بالتصويت، ثم يصدر منه ما حكيت.

● هل المذكرة قدمت لكم؟

- انا كسامين عام (للحزب الاشتراكي) لم تقدم لي هذه المذكرة لا من ياسين النجاشي بمفرده، ولا من افراد اخرين باي شكل.

● اثيرت أيضا قضية شرعية انتخاب المكتب السياسي، وقيل ان نصاب اللجنة المركزية (112 عضوا) لم يكن مكتملا..

- هو شرعي تماما، لان شرعية انتخاب المكتب السياسي، تاتي من استمرارية اجتماعات اللجنة المركزية، فهي قد اصبحت شرعية منذ اقرارها جدول الاعمال، لان جدول العمل لا يقر الا اذا توفر لها النصاب.

● هل ضممتم اسماء الى عضوية اللجنة المركزية دون علمهم او مشورتهم؟

- اللجنة المركزية لم تحدد اسماء في حد ذاتها لتكون موجودة او غير موجودة، ولكن حددنا مبادئ وهي ان كل من ينتمي الى الكتلة البرلمانية ولم يكن عضوا في اللجنة المركزية وكذلك كل السكرتيرين الاوائل لمنظمات الحزب في محافظات الجمهورية المنتمين الى الحزب، يضمون الى عضوية اللجنة المركزية شريطة ان لا يكونوا اعضاء فيها في السابق. اذا ما كانوا يمثلون مواقعهم كسكرتيرين اوائل او نواب بطريقة شرعية.

كل السكرتيرين الاوائل المتوفين او الموجودين في الخارج، رشحنا اخرين بدلا منهم حسب المبدا، ونعلم ان الحرب افرزت ثغرات ونواقص داخل البلاد، فبعضهم سافروا الى الخارج او قتلوا، فقلنا من يحتل هذا المنصب يحضر للمشاركة.

● هل انتم قيادة مؤقتة حتى انعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب؟

- ربما اجيب على هذا السؤال من خلال قرار واضح ومحدد اصدرته اللجنة المركزية، نحن اتخذنا قرارا يقضي بانتخاب مكتب سياسي على النحو التالي «تقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني انتخاب مكتب سياسي لها في هذه الدورة من 23 عضوا، وفقا لصلاحياتها التي يكفلها لها النظام الداخلي للحزب، وتكلف اللجنة المركزية، مكتبها السياسي الجديد بما يلي: اولا: قيادة النشاط السياسي والتمثيلي للحزب، وتمثيله في حواراته مع القوى السياسية المختلفة ومع الدولة، وهو المعني فقط بتمثيل الحزب على المستوى الداخلي والخارجي.

ثانيا: مسؤولية مباشرة عن ترجمة سياسة الحزب، ولا يحق لاي شخص او جهة التحدث باسمه.

● هل تعني ان الانتخاب دائم؟

- حتى المؤتمر، وعندما ياتي المؤتمر فانه معني ليس بانتخاب مكتب سياسي فقط، ولكن لجنة مركزية ايضا، وما ينبثق عنها من هيئات اخرى لانه المؤسسة التشريعية.

تصفية حسابات

● لوحظ بروز عناصر شمالية اكثر عددا، وعناصر جنوبية من الجناح الذي كان يؤيد الرئيس السابق علي ناصر محمد فهل يعني ذلك تغييرا في تركيبة الحزب؟

- اعتقد ان هذا السؤال يشير الى خلط في الامور، ولا اعتقد ان الامر يتعلق بشمال وجنوب، ولا اعتقد ان الامر يتعلق بتصفية حسابات، وبما كنت الوحيد الذي ينتمي الى جناح علي ناصر محمد في السابق. وما عداي لا اعتقد ان عنصرا آخر في المكتب السياسي يمثل هذا الجناح، اما اللجنة المركزية فقد حكمتنا في اختيار اعضائها مبادئ، إما ان يكون العضو عضوا في الكتلة البرلمانية او سكرتيرا اول لاحدى منظمات الحزب.

● قيل ان هناك مخاطر لانشقاق الحزب... فما هي حقيقة هذه المخاطر؟

- النتائج التي خرجت بها اللجنة المركزية حتى الآن تعطينا ارتياحا كاملا، باننا تجاوزنا احتمالات الانشقاق ولكن عملية ان يظهر داعون له هنا او هناك، فهذه مسالة محتملة.

ولكن النتائج التي خرجت بها اللجنة المركزية لا تريح احدا في الداخل او في الخارج.

● لماذا؟

- اولا القوى الحاكمة في الداخل كانت تطمح في ان تخرج هذه الدورة بفصل عناصر الخارج، ونحن لم ننظر الى عملية الفصل بوصفها القضية الرئيسية التي تقف امامنا الان، ولكن القضية الرئيسية هي ان نعيد اللحمة بين اطراف الشعب اليمني، ونفسح المجال امام حوار واسع، يكون مدخله الرئيسي عفوا عاما شاملا، وعودة الجميع لممارسة حياتهم الطبيعية على امتداد اليمن. هذا ما كان ينتظره الداخل، وخيبنا امله فيه. اما الخارج فكان يتمنى الخروج باداة سياسية هلامية، تبقي على وجوده في الخارج، كاداة معبرة عن سياسة الحزب في الداخل، وهذا ما حلنا دونه، وطلبنا توقفه فورا واحترام سياسة القيادة .

بين الخارج والداخل

● هذا يثير سؤالا عن الاسباب التي جعلتكم ترفضون فصل القيادات المتهمة بالانفصالية؟

- لاننا لا نقف امام اشخاص، ولكن نقف على سياسات، فنحن يهمنا القضاء على السياسات وليس الاشخاص، وعندما تتعارض سياسة الاشخاص في الخارج مع سياسة القيادة في الداخل، سيكون لنا امر آخر، والقضية ليست قضية مكتب سياسي ولكن قضية بشر، نحن نعرف ان الموجودين في الخارج هم مكتب سياسي ولجنه مركزيه، وكوادر في مختلف المستويات التنظيمية عسكرية ومدنية، من محافظات ومراكز واعضاء عاديين.

● ما هو الموقف الذي يتبناه يحيى ابو اصبع وعبد الله مجيديع وعثمان عبد الجبار؟ ولماذا لم يحضروا الجلسة الختامية؟

- حسب علمي كان من المتوقع ان لا احضر انا شخصيا الجلسة الختامية، لانني كنت متعبا، فالجلسة الختامية كانت تتمثل في التالي: كان اخر جدول الاعمال هو انتخاب المكتب السياسي، وعند تقديم المرشحين، وانتخاب لجنة فرز، لتكون مسؤولة عن عملية فرز الاصوات، انسحبت انا من الاجتماع، لانني كنت احس بوعكة.

وفي الصباح كان يفترض ان تكون هذه هي الجلسة الختامية، التي يعلن فيها اعضاء المكتب السياسي والبيان الختامي، مع القرارات بشكلها النهائي، انا لم احضر هذه الجلسة، حضرها الاخ مجيديع والاخ ابو اصبع والاخ عثمان عبد الجبار، وحضروا اجتماعا للمكتب السياسي ايضا بصفتهم اعضاء فيه بعد اعلان النتائج. وكان يفترض ان يتقدم المكتب السياسي الى اللجنة المركزية بوصفه قيادة منتخبة. حضروا هذا الاجتماع ما عدا مقبل (انا)، وقالوا ان المكتب السياسي اجتمع واختار امينا عاما هو علي صالح عباد، لكنهم لم يعلنوا ان المكتب اختار سكرتارية، ولم يعلنوا انه اختار امينا عاما مساعدا بسبب ازدحام جدول الاعمال.

● هل اخترتموهم؟

- لم نخلص الى نتيجة في هذا الصدد بعد، ولكن حضرت انا اجتماع القاء البيان الختامي والقرارات ولم يحضروا هم، وقلنا ان المكتب السياسي بصدد حل القضايا الاخرى، ولم يحضر هؤلاء الثلاثة لانهم ظلوا - الى ساعة متاخرة - يتابعون عمليات الفرز، وكنت قد تماثلت للشفاء.

● الى اي حد تتهم اجهزة الامن بممارسة ضغوط على بعض العناصر الحزبية او اثارة شائعات حولها، على النحو الذي يتكلم عنه كثيرون؟

- انا قلت في ما سبق اننا نواجه ضغوطا من الداخل والخارج في اشكال مختلفة، ولكن هذه الضغوط لا يمكن ان تمر على عناصر من التي ذكرتها. واعتقد ان الاخوة اقوى من ان يكونوا خاضعين لتاثيرات هذه الاجهزة. اما الاجهزة فعملها ليس معنا كحزب اشتراكي، ولكن حقها مشروع - كما تراه - للتاثير علينا وعلى غيرنا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٤

غياب الديمقراطية

● هناك اتهامات اثارها جار الله عمر وراشد محمد ثابت بشأن تغييب الديمقراطية الحزبية في الماضي، فما هي الضمانات التي توفرونها لتفادي ذلك ؟

. هذه ليست اتهامات، ولكنها حقيقة واقعة موجودة في حياتنا الداخلية، ليس كحزب اشتراكي فقط ولكن على مستوى الحياة السياسية في كل الاحزاب على امتداد الساحة اليمنية، وربما على الساحة العربية ايضا. انت تعرف ان في الحياة الاسرية تسود سلطة الاب، وفي حياة الدولة تنتقل سيادة الاب الى الدولة. لو تتذكر ما كان يتفوه به الرئيس المصري السابق انور السادات بصفته رب العائلة، تعرف الى اي مدى يمكن ان تفرض هذه الظاهرة نفسها على حياتنا اللاحقة فهذه مسالة مرهونة بعوامل متعددة داخلية وخارجية، موضوعية وذاتية، والبقاء للافضل .

● اذا كنتم القيادة الجديدة الدائمة للحزب الاشتراكي، فالى اي حد تنسقون مع القيادات الموجودة في الخارج؟

. اولا: قيادات الخارج تقر بان القيادة هي الموجودة في الداخل، وما يكون في الخارج ينبغي ان يكون انعكاسا للداخل، ويترجم سياسته. وعندما يخرج عن هذه السياسة سيتحمل المسؤولية.

القاعدة البرلمانية

● الا ترون ان ذلك يثير اتهامات ضدكم او يشكل عبئا عليكم في الداخل؟

. حتى الآن كل ما يصلنا من اخواننا في الخارج . وليس قياداتنا . شيء مريح، لاننا لم نسئ اليهم ونطالب بعودتهم، وخصوصا عودة العناصر البرلمانية في المقام الاول، لاننا بحاجة اليها. نحن بحاجة اليها، لانه يعلن يوميا انها غائبة، وهذا يثير استياءنا، وقد يتطلب الامر اعادة النظر في مدى تمثيلها للدوائر التي جاءت منها، لانها غائبة بدون عذر.

● هل تقصد انتخاب بديل لها؟

. قد تثار امامنا هذه المشكلة، لانه لا يوجد ما يبرر وجودها في الخارج. وهي تمثل دوائر في الداخل.

● كيف تتصور العمل خلال المرحلة المقبلة بدون الامكانيات التي تعود الحزب عليها في السابق؟

. كل ما تعود عليه الحزب في السابق كان في اطار انه حاكم شمولي وحده، او حاكم مع الاخرين في اطار شمولي، اما الان فنحن خارج الحكم نهائيا. والسؤال هو كيف يمكن ان يصمد الحزب؟ هذه مسالة مرهونة بالمستقبل، لكن كل ما نطالب هو ان تعاملنا السلطة السائدة في البلاد على اساس ما نحتله من مواقع في مجلس النواب. لذلك نطلب من اخواننا البرلمانيين في الخارج ان يعودوا فورا، حتى لا يحل محلهم اناس اخرون، ويفقدونا هذه النسبة التي نتمتع بها، لان طرفي السلطة لن يجدا فرصة مناسبة امامهما اكثر من هذه الفرصة.

● هل تقصد بذلك ان الاصلاح يعمل على وراثة مواقع الاشتراكي في النظام؟

. ليس الاصلاح وحده وانما غيره ايضا، لكن الاصلاح يتزعم هذا الاتجاه وربما يكون مدفوعا، ولكن الاساس هو نحن وليس الاصلاح، نحن بحاجة الى ان تعود هذه العناصر وتدخل السجن، ونرشحها وهي في السجن، او ان تبعد عن هذه الدوائر وهي في السجن، حتى اذا فشلنا لا يهمنا. لاننا دخلنا باب المعارضة.

● هل تعتزمون المشاركة في الحكم حسب اتفاقية الائتلاف الموقعة بعد الانتخابات ، او البقاء في المعارضة ؟

. اولا اخواننا شركاء الانتصار العسكري لفظونا الى خارجهم على مستوى الحقائب الوزارية، وعلى مستوى نواب الوزراء ووكلاء الوزراء ومديري الادارات، وحتى مديري المدارس، وهذا يعني ان شريكي النصر انفردا بالسلطة وحدهما. ما يتعلق بنا هو ان دورة اللجنة المركزية تطالب بحكومة وطنية . وليست حكومة ائتلاف . تضع امامها مسؤولية مباشرة اعادة اعمار ما خربته الحرب، واعادة النظر في الدستور، واعادة النظر في اتجاهات التنمية .

● هل يعني ذلك انكم ستظلون في المعارضة الا اذا شكلت حكومة وحدة وطنية؟

. نعم بلا شرط.

جدول اعمال جديد

● ولكن مشروع التعديلات الدستورية الجديد سيزعزع وضع الحزب الاشتراكي بشكل متزايد، ويضيع انجازاته في المرحلة السابقة، الا تخشون على ذلك؟

. كنا في اجتماع هيئة رئاسة مجلس النواب الاسبوع الماضي، وكنا نستعرض جدول اعمال مجلس النواب في دورته التي بدات اول من امس، فوجدنا انفسنا الان امام طرح التعديلات الدستورية. هذه المسالة تطرح في مجلس النواب، في حين ان جدول اعمال الجلسة السابقة لها تضمن فتح باب الترشيح لشغل المواقع الشاغرة في مجلس الرئاسة، وحددت بانها مقعد واحد، والان تقدم للترشيح اكثر من 7 اشخاص بعد فتح باب الترشيح. وجدول الاعمال الجديد يقضي باغلاق باب الترشيح، والاستعاضة عن ذلك بالتعديلات الدستورية، الى اي مدى يمكن ان ينجح هذا الامر؟ هذه مسالة مطروحة امام اعضاء مجلس النواب ومن جانبنا لن تمر العملية بسهولة.

● كيف تتصور شكل الحزب الاشتراكي بدون قوته العسكرية؟

. ربما يكون هذا السؤال اصعب من الاسئلة الاخرى، التي قدمتها حتى الان، لكن كل ما يهمنا في الحزب الاشتراكي هو ان نمارس دورنا، كحزب لا يؤمن بالعنف، ومسلح بالسلم، ونتمنى ان يكون شان الاخرين شان الحزب الاشتراكي في الايمان بالتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية وحرية الصحافة، واحترام حقوق الانسان، وحق الشعب في ان يعيش امنا مستقرا في موطنه.

اخطاء تاريخية

● برز اثناء الحرب الاخيرة تحالف سياسي جنوبي، كان الحزب الاشتراكي طرفا فيه، ما هو موقف الحزب من ذلك؟

. الحزب الاشتراكي بكل اسف ارتكب اخطاء تاريخية جسيمة. الاول: انه عندما تحققت الوحدة، ارتضى ان يكون شريكا وحيدا للمؤتمر الشعبي العام في ادارة سلطة الجمهورية الجديدة. والثاني: انه في الفترة السابقة على الانتخابات الاخيرة، وقع الحزب في خطا تاريخي اخر، ذلك انه كان يرى في تجمع الاصلاح حزبا متطرفا وارهابيا، لكنه ما لبث ان عقد صفقة مع المؤتمر الشعبي العام بعد الانتخابات ليكون الاصلاح طرفا ثالثا في الائتلاف الحاكم، وكان بذلك قد برر صلاحية حزب الاصلاح لكي يكون قابلا للتعاطي معه في ادارة شؤون الدولة، مخالفا بذلك ما كان يطرحه في السابق.

ومن ثم قدم الحزب الاشتراكي الاصلاح كطرف اساسي على مستوى الحكومة ومجلس النواب في اطار الحوار الذي دار بين الاحزاب الثلاثة وبقية قوى الحوار الاخرى خارجهم، وبذلك اصبح الاصلاح حزبا سياسيا قابلا للتحاور معه في اليمن على المستوى الخارجي. والشيء المؤسف هو ان قوى الحوار قبلت بحزب الاصلاح في اطار وجهة النظر التي قدمها الحزب الاشتراكي وبذلك اصبح الاصلاح حزبا وطنيا، شانه شان الاحزاب الاخرى، لا فرق بينه وبينها على المستوى الداخلي والخارجي، بخلاف ما كانت تدعيه هذه الاحزاب كلها، وهذا هو نجاح المؤتمر الشعبي . وبعد ذلك تقدم الاصلاح نفسه خطوة اخرى، عندما اصبح الزنداني ممثلا له في مجلس الرئاسة، وبذلك اكتملت العملية، ووجدنا انفسنا وجها لوجه امام حزبين: «المؤتمر والاصلاح» اللذين يفترض ان يقودا دفة السفينة في اليمن بدون منازع.

بمعنى اخر فان هذه الاحزاب قدمت حزب الاصلاح كحزب صالح للحكم، بوصفه وطنيا خالصا ومخلصا، بخلاف ما تدعيه في اطروحاتها وهذا هو واقع الحال الذي تعانيه الان، دون ان تمتلك الاحزاب القدرة على ان تقول شيئا اخر.

● هل يعني ذلك انك تتحفظ على حزب الاصلاح؟

- بالعكس، لانني اريد ان ادين احزابنا لانها كانت تقول اشياء وتمارس اشياء اخرى فقد هاجمته، ولكنها قدمته الى السلطة واقنعت الاخرين بالتعامل معه.

قضية التحالف الجنوبي

● مساذا بالنسبة الى التحالف الجنوبي، هل هو ايضا خطأ تاريخي؟

- التحالف الجنوبي اساسه الرابطة، والرابطة كانت موجودة في الحوار مع الاحزاب الثلاثة والاحزاب الاخرى ولكن وصل الامر في النهاية الى انتقال السياسة من الاطار اليمني الى الاطار الجنوبي، وهذا جزء من الاخطاء التاريخية التي ارتكبها الحزب. ولعلك تعود الى الاجابات السابقة من اننا لا نحارب اشخاصا، ولكن نحارب الميول الى تكريس والسعي في اليمن. ربما كان من الاخطاء التاريخية التي ارتكبها حزبنا هو اعادة العلاقة مع الرابطة من جانب ومع منظمة التحرير من جانب آخر، فمنظمة التحرير كان لنا معها صراع تاريخي في عام 1966.

كانت هذه المنظمة تشمل عبد الله الاصنج من حزب الشعب، ومن لف لفه، وعناصر مستقلة تمثلت في حكومة عدن، والتي كان يمثلها عبد القوي مكاوي ومن لف لفه. اما نحن فكنا حينها جبهة قومية. وفي ظل وجود المصريين في اليمن حينها، دمجوا الجبهة القومية مع منظمة التحرير في أطار جبهة التحرير، وهذه وجدت مقاومة شديدة من ناحيتنا، واعتبرناها عملية دمج قسري، وظللنا نقاومها منذ 13 يناير (كانون الثاني) 1966، حتى مايو (ايار) من نفس العام، وحينها شكلنا قيادة للجبهة القومية.

وهذه العملية مهدت في نهاية 1966 لان تعود الجبهة القومية لتحمل مسؤولية النضال المسلح بمفردها ضد الاستعمار، حتى عشية الاستقلال في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1967، وحينها استقلت الجبهة القومية بتسلم السلطة، هذه العلاقات ظلت خافتة، وتمت اعادتها من جديد في 21 مايو (ايار) عام 1994 عند اعلان الانفصال، وكنا قد حسمنا الامر بشأنها منذ زمن، وكذلك دخلنا مع الرابطة في معارك دامية، لانها كانت مرفوضة من جانبنا، منذ انطلاق اول رصاصة، لاننا كنا نعرف ان اطار عمل الرابطة هو منطقة الجنوب العربي، ولذلك كانت علاقتنا بها سلبية.

اذاً، كنا ضد جمعية عدن للعدنيين، فقد كنا ضد الرابطة التي ترى ان دولتها في الجنوب فقط. فقد كنا حينها نؤمن بالوحدة العربية الشاملة من المحيط الى الخليج، وننظر الى وحدة اليمن كمنطقة عابرة.

● في ضوء هذا كله، كيف ترى مستقبل الحزب الاشتراكي؟

- مستقبله محفوف بالمخاطر، فهو يعتبر حزبا غير شرعي، مقراته مغلقة، وميزانياته مجمدة، وصحفه لم تر النور بعد الحرب، وعليك ان تتصور الامور في ظل هذا الواقع الذي نعيشه.



يعقد اليوم مؤتمر العام الاول

التجمع اليمني للاصلاح يسعى الى تعزيز موقعه على الساحة السياسية

صنعاء - ا ف ب - يسعى حزب التجمع اليمني للاصلاح الاسلامي الذي يعقد مؤتمره العام الاول اليوم الى تعزيز موقعه على الخارطة السياسية اليمنية، خصوصا على حساب نكسة خصومه الاشتراكيين الذين خسروا الحرب الاهلية الاخيرة.

وحزب الاصلاح المستفيد من تحالفه مع حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبد الله صالح يحدد لنفسه هدفين اولهما تعزيز مواقعه في المؤسسات الحاكمة والثاني تحقيق مزيد من الاسلمة للبلاد.

ويشارك الاصلاح منذ الانتخابات التشريعية العامة في ابريل ١٩٩٣ في الائتلاف الحكومي مع المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وقد تعزز صعوده السياسي بفضل مشاركته الى جانب قوات الرئيس صالح في الحرب ضد الاشتراكيين الجنوبيين الانفصاليين التي بدات في مايو وانتهت في يوليو من العام الجاري.

وقد انشىء هذا الحزب في ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ كرد فعل على تقاسم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني للسلطة بعد توحيد البلاد في مايو من العام نفسه.

ويتشكل حزب الاصلاح من قادة الاخوان المسلمين ومن بينهم عدد كان له نفوذ واسع في حزب المؤتمر الشعبي العام ومن زعماء القبائل في شمال البلاد ومن ممثلين عن كبار التجار المحافظين، وقد بقي لفترة في المعارضة قبل ان يدخل البرلمان ويشارك في الحكومة.

وحصل هذا الحزب في انتخابات ابريل ١٩٩٣ على ٦٢ مقعدا من اصل ٣٠٠ في البرلمان وحل بعد حزب المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على ١٢١ مقعدا، ولكنه تقدم على الحزب الاشتراكي اليمني الذي حصل على ٥٦ مقعدا، وانتخب رئيسه الشيخ عبد الله الاحمر رئيسا للبرلمان وحصل على ست مناصب وزارية من بينها منصب نائب رئيس الوزراء الذي يتولاه امينه العام عبد الوهاب الانسي.

واثناء الازمة السياسية التي بدات في اغسطس ١٩٩٣ بخلاف في وجهات النظر بين المؤتمر والاشتراكي حول ادارة البلاد بعد الوحدة، قدم الاصلاح دعمه الكامل لسياسة الرئيس صالح مسهما بذلك في هزيمة اخصامه الاشتراكيين.

وبعد مضي شهرين فقط على انتهاء الحرب الاهلية بدا الاصلاح يحصد ثمار سياسته، فقد بدا البرلمان منذ السبت مناقشة مشروع لتعديل الدستور كان الاشتراكيون يجمدونه حتى الان.

ومن ابرز ما يتناوله مشروع التعديل الدستوري مسالتان تتعلق الاولى بالشريعة كمصدر للتشريع وتتناول الثانية مؤسسة مجلس الرئاسة.

فالدستور الحالي ينص في مادته الثالثة على ان الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، بينما يريد الاصلاح تعديل هذه المادة بحيث تصبح الشريعة المصدر الوحيد للتشريع.

ويتناول مشروع التعديل ايضا الغاء مجلس الرئاسة (رئاسة جماعية تضم خمسة اعضاء من بينهم اثنان من الحزب الاشتراكي) واستبداله برئيس ينتخبه البرلمان ويكون له حق تعيين نائب له وهذا ما يؤدي في حال اقراره الى ابعاد الممثلين الاشتراكيين من هذه المؤسسة السياسية العليا في البلاد.

ومن اجل تحقيق مطالبه يحاول الاصلاح واحيانا عن طريق العنف توسيع نفوذه الى المعاقل الجنوبية للحزب الاشتراكي حيث شارك اعضاؤه في اعمال عنف نسبت الى اصوليين اسلاميين.

وقد قام هؤلاء الاسلاميون اخيرا في عدن باحراق مصنع للبيرة ونهب كنيسة كاثوليكية كما دمروا عددا من اضرحة الاولياء اليمنيين في المدينة لاعتبارهم انها مخالفة للاسلام.

وسيقوم نحو ٢٦٠٠ مندوب من حزب الاصلاح معظمهم من الاسلاميين خلال المؤتمر المقرر ان يستمر ثلاثة ايام بوضع برنامج سياسي لعمل الحزب في السنوات المقبلة كما سينتخبون قياداتهم الدائمة ومن بينها مجلس الشورى (اللجنة المركزية) المؤلف من مئة عضو.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء تنفي حصول تظاهرات في جعار

□ عدن «الحياة»:

■ افاد شهود عيان قدموا امس من منطقة «جعار» في محافظة ابين (شرق عدن) ان «رجال الامن اشتبكوا مع تظاهرة شعبية نظمها مواطنون احتجاجاً على سوء الغلاء وعدم الاستقرار الامني في المحافظة». لكن مصدراً مسؤولاً في صنعاء نفى حصول أي صدامات وقال ان اهدافاً سياسية وراء ترويج مثل هذه الانباء.

وقال الشهود ان: «عناصر متطرفة اندست في صفوف المتظاهرين واقدمت على اطلاق النار في اتجاه رجال الامن الذين حاولوا تفريق التظاهرة مما دفع رجال الامن الى تبادل اطلاق النيران مع المتطرفين والقبض عليهم».

ولم يعلن عن وقوع اصابات في الارواح. ومعروف ان محافظة ابين تعتبر معقل العناصر المتطرفة التي اعترف عدد منها لدى القبض عليه في احداث عدن بداية الشهر الجاري بانتمائه الى تنظيم الجهاد الاسلامي في اليمن.

ويرى المراقبون السياسيون ان احداث ابين امس تتزامن مع قرب الزيارة السنوية لضريح الولي العيدروس في كريتر وهو ضريح تعرض للهدم على يد العناصر المتطرفة.



فوضى امنية بعد اسابيع على انتهاء القتال

عدن تعاني مضاعفات الحرب الأهلية: أسعار "جنونية" وسوق السلاح تنتعش

■ دبي – ا ف ب – بعد اكثر من شهرين على سقوط مدينة عدن في ايدي القوات الشمالية ما زالت المدينة تعاني آثار الحرب الأهلية.

وأفادت شهادات جمعتها وكالة «فرانس برس» ان الفوضى التي تعم في القطاعات العامة وارتفاع أسعار السلع الأساسية والأجواء الامنية المتردية تثير قلقاً متزايداً لدى سكان عدن.

وكانت المدينة سقطت في ايدي القوات الشمالية في السابع من تموز (يوليو) الماضي بعد شهرين من المعارك العنيفة مع القوات الموالية للزعيم الجنوبي علي سالم البيض الذي لجأ الى سلطنة عمان.

وعادت مياه الشرب الى معظم الاحياء في عدن لكنها تقنن نظراً الى عدم وجود مضخات كافية لتوزيعها. وفي بعض الاحياء ما زال السكان يحصلون على المياه من الآبار الارتوازية. ولم يتم تصليح محطات الضخ حتى الان في بير ناصر وبير احمد شمال المدينة.

وفي المستشفيات والمستوصفات لا تزال الخدمات الصحية غير كافية بسبب عدم وجود الأدوية والمعدات الطبية التي سرقت غداة سقوط عدن.

وفي اسواق المدينة واصلت اسعار السلع الأساسية ارتفاعها الجنوني. ويبلغ سعر الكيلوغرام الواحد من اللحم ٢٠٠ ريال (٢,٤ دولار بسعر السوق الموازية و١٦,٧ بالسعر الرسمي) في مقابل ١٣٠ ريالاً بعد ثلاثة اسابيع على انتهاء الحرب و٥٠ ريالاً قبل اندلاع المعارك. ويباع كيس الرز بألفي ريال.

يذكر ان معدل الاجور في اليمن وهي من افقر دول العالم يصل الى ٤٠٠٠ ريال (خمسين دولاراً بسعر السوق الموازية).

وعشية العام الدراسي الجديد الذي يبدأ منتصف ايلول (سبتمبر) الجاري يبدي كثيرون من الاهالي قلقهم من ارتفاع أسعار الثياب والمستلزمات المدرسية. ولا يباع البنطال بأقل من ٨٠٠ ريال في مقابل ٤٠٠ قبل اندلاع الحرب. وعلى رغم ان الحكومة اصلحت وجهزت بعض المؤسسات المدرسية التي تعرضت للنهب بعد الحرب، فهي لم تتمكن من ايجاد حل للنقص في الكتب اثر تدمير مطابع عدن الاربع التي كانت تنتج نحو ٥ ملايين نسخة سنوياً.

ويعود كل هذه الصعوبات اساساً الى عدم الاستقرار الامني الناتج عن انتشار المتطرفين الاسلاميين المسلحين في شوارع عدن، التي منعت النساء غير المحجبات من النزول اليها.

وغداة انتهاء الحرب عمد هؤلاء المتطرفون الى اضرام النار في معمل البيرة في عدن وتدمير كنيسة كاثوليكية في المدينة. ودمروا أخيراً مزارات.

وروى عدد من الشهود ان تهريب الأسلحة أصبح رائجاً في المدينة على رغم النداءات التي وجهت الى السكان لتسليم اسلحتهم وتفتيش قوات الامن منازل عدة حيث صودرت كميات كبيرة من الأسلحة.

وتحدث شهود عن اسواق سلاح سرية في عدد من أحياء عدن خصوصاً الشيخ عثمان ودار سعد (شمال). واصبح سعر رشاش «كلاشنيكوف» الآن ٦٠ الف ريال، ومسدس «مكاروف» الروسي ٢٥ الف ريال.

إدارة الإعلام تنفي فرض قيود على الناشرين

عدن تعيش أزمة صحف بعد الحرب والأسباب سياسية وليست مالية

عدن: من عبد القوي الشامي

منذ توقف القتال في اليمن في السابع من يوليو (تموز) الماضي ومدينة عدن تعيش الى جانب ازماتها التي خلفتها الحرب ازمة صحافة.

وكانت المدينة التي تاسست فيها اول صحيفة متكاملة «فتاة الجزيرة» في الاربعينات قد شهدت خلال فترة ما بعد الوحدة اليمنية ١٩٩٠ ازدهارا في هذا المجال وتنوعت الاصدارات الصحافية فيها، من بينها الصحف الحزبية والاهلية والمستقلة والنقابية.

وكان للحرب اليمنية الاخيرة والنتائج التي افرزتها تاثير على اختفاء عدد من الصحف في عدن والتي تصل الى 13 صحيفة يومية واسبوعية ونصف شهرية وشهرية باستثناء صحيفة «14 اكتوبر» اليومية الحكومية التي عاودت الصدور عقب الحرب مباشرة.

ونفى سالم عمر حسين وكيل فرع وزارة الاعلام في عدن ان تكون هناك قيود مفروضة على عودة الصحف الى الصدور من جديد، وقال في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» ان الانقطاع الصحافي الذي تعيشه عدن اليوم يعود لاسباب ذاتية وموضوعية متعلقة بالجهات المالكة لتلك الصحف.

غير ان هشام باشراحيل رئيس تحرير صحيفة «الايام» وهي من اكثر الصحف اليمنية شعبية ويعود تاريخ تاسيسها الى مطلع الخمسينات اكد لـ «الشرق الاوسط» ان وزير الاعلام اليمني حسن اللوزي اعطى اوامره لمؤسستي الطباعة في عدن وصنعاء بعدم طباعة اية صحيفة وتحديداً في عدن عدا صحيفة «14 اكتوبر» الحكومية، موضحا انه لولا هذه الاوامر لاستطاعت الصحيفة معاودة الصدور بعد الحرب مباشرة.

وكانت صحيفة «الايام» الاسبوعية توزع خلال فترة ما قبل الحرب ما يقارب 45 الف نسخة. واكد هشام باشراحيل ان استمرار مؤسسات الطباعة العمل بتوجيهات وزير الاعلام سيعرض صحيفته الى متاعب قانونية، خاصة ان قانون الصحافة قد حدد مدة اربعة اشهر اذا لم تصدر الصحيفة خلالها يلغى ترخيص اصدارها.وكانت الصحافة اليمنية قد لعبت دوراً كبيراً في كشف خفايا الصراع الدائر بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح قبل ان تتطور الازمة الى حرب شاملة.

ويلخص وكيل الاعلام في عدن واقع تجربة المنابر المتعددة التي شهدتها الصحافة اليمنية عموما والصحافة في عدن على وجه التحديد، بان معظم الصحف الصادرة في عدن لم تكن واضحة الاهداف والمعالم وان كان البعض منها قد حدد اهدافه.واتهم سالم عمر حسين عددا من الصحف غير الحكومية الصادرة في عدن بانها لم تلتزم بالاهداف التي حددتها الصحف لنفسها بل سلكت طريق الاثارة واسهمت بشكل او باخر في تاجيج الصراعات السياسية بدلا من البحث عن مشاكل الشعب وهمومه.

واضاف ان ذلك لا يعني خلو التجربة برمتها من الايجابيات، فالواقع التعددي الذي كان قائما بحد ذاته يعتبر تطورا ايجابيا كونه يشكل مدخلا حقيقيا لاشاعة الديمقراطية في المجتمع، بالاضافة الى اعتباره بداية لتاسيس مجتمع مدني متكامل، ولا ينكر وكيل اعلام عدن ان تجربة تعدد المنابر الاعلامية قد اسهمت في الكشف عن كثير من الامراض داخل المجتمع وعرت الكثير من السلبيات والسلوكيات الخاطئة في العديد من اجهزة الدولة، الامر الذي ساعد على الوقوف ازاء تلك السلوكيات بشكل او باخر.

وتعتبر صحيفة «صوت العمال» من بين الصحف الاسبوعية التي حققت اعلى نسبة توزيع وصل الى 50 الف نسخة. وتعتبر الصحيفة اليمنية الوحيدة التي طرقت باب التوزيع الخارجي وحققت انتشارا ولو محدودا بين اوساط المغتربين اليمنيين في بعض المدن الاميركية الكبرى، بعد الحرب وتحت مسوغات سياسية تم اعفاء ادارة الصحيفة وهيئة تحريرها بشكل كامل من ممارسة مهامها وتم تكليف ادارة وهيئة تحرير جديدتين.

ولم تعاود الصدور منذ انتهاء الحرب.. الا انه ومن المؤكد ان اجراء كهذا لن يخدم الاستفادة من تراكم الخبرات ولا يساعد على تناقلها بين الاجيال، الامر الذي لا يخدم تطور الصحافة اليمنية عموما.

لكن صحيفة «التجمع» التي تصدر عن حزب التجمع الوحدوي اليمني (من احزاب المعارضة منذ التاسيس - بعد الوحدة) التي احتجبت عند نشوب الحرب تميزت بالقفشات النقدية الخفيفة والمتنوعة وافتتاحياتها المباشرة ويغلب على موضوعاتها التركيز والاقتضاب الذي ياتي احيانا على حساب الموضوع.

يبدو ان افرازات الحرب والهموم الذاتية التي تعاني منها كونها صحيفة حزبية حالت دون معاودتها الصدور من جديد.

وتؤكد الامانة العامة لنقابة الصحافيين اليمنيين على تبعية الصحافي للسياسي واكدت في دعوتها للجمعية العمومية في فرع النقابة بعدن الى اجتماع موسع بغرض انتخاب لجنة للتحضير والاعداد لمؤتمر الفرع المقبل، وهي دعوة لا تغدو عن كونها سحب ثقة من مجلس الفرع السابق المنتخب وتتزامن هذه الدعوة مع ما تشهده البلاد من تغيرات سياسية وان كان الاجتماع قد افشل من قبل الجمعية العمومية لفرع عدن في 6 سبتمبر (ايلول) الحالي فإن مجرد انعقاده اكد على استمرارية خضوع الصحافي للسياسي، كما ان اقدام الامانة العامة للنقابة على ذلك يعطي دلالة واضحة على عدم استقلالية العمل النقابي وهو الامر الذي لازمه منذ تشكيل مجلس الصحافة في عدن في 1971 على الرغم من وجود قانون ينظم مزاولة مهنة الصحافة والنشر صدر عام 1991 الذي حاول الفصل مهنيا



بين السياسي والصحافي بل واعطى الاخير هامشا من الحركة بعيدا عن ارادة السياسي..

ولم يحاول الصحافي اليمني استغلال هذا الهامش على نحو ايجابي لاسباب قد تكون متعلقة بتارجح الهوية الصحافية في ذات الصحافي وايضا لتقاطع الخطوط السياسية والصحافية وتداخلها في واقع الصحافة.

ويرى محمد عبد الله مخشف من الصحافيين المخضرمين ان هيمنة السياسة على الصحافة قد ادت الى تعسف مسارها وحالت دون ازدهارها وذلك من خلال تطويعها لخدمة الحكومة بدلا عن القارئ.

المؤتمر يخشى «ضغوط» الاصلاح و«ابتزاز» الاشتراكي

علي صالح طالب قابوس بتسليمه البيض لمحاكمته

[ ] صنعاء - من فيصل مكرم:
[ ] عدن
من إقبال علي عبدالله:
[ ] لندن - الحياة:

■ افادت مصادر عربية تابعت المحادثات التي اجراها امس في صلالة الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح مع السلطان قابوس ان الجانب اليمني طالب بان تسلمه سلطنة عمان السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي لمحاكمته بتهمة «الخيانة» اضافة الى «مسؤوليته في شن الحرب واعلان الانفصال». ولم تحدد هذه المصادر رد قابوس على علي صالح ولكن من المعروف ان عُمان حالت دون قيام البيض باي نشاط سياسي منذ لجأ اليها في الاسبوع الاول من تموز (يوليو) الماضي.

وعاد الرئيس اليمني الى صنعاء امس ورافقه في زيارته الى صلالة السيد عبدالوهاب الانسي والسيد عبدالقادر باجمال نائبا رئيس الوزراء والدكتور عبدالكريم الارياني وزير التنمية والتخطيط والعميد عبدالله البشيري مستشار الرئيس وافادت مصادر يمنية ان المحادثات تطرقت خصوصاً الى الدور الذي يمكن ان تلعبه عُمان على صعيد تحسين العلاقات بين اليمن ودول الجوار في ضوء تاكيد صنعاء رغبتها في فتح صفحة جديدة مع هذه الدول.

ويبدأ مجلس النواب اليمني اليوم مناقشة مشروع التعديلات الدستورية بعد الانتهاء من قراءته امس. وكانت اللجنة البرلمانية

[التتمة في الصفحة (٤)

علي صالح طالب قابوس

تتمة الصفحة الاولى

الدستورية والقانونية المشتركة قدمت المشروع السبت الماضي بعدما ضمنته اراء النواب وملاحظاتهم.

ووضعت اللجنة ملاحظاتها شبه النهائية في ضوء ما تم التوصل اليه في شان التعديلات الدستورية بين قادة الاحزاب الرئيسية وفي مقدمها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح.

واعطى رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الفرصة للكتل البرلمانية الرئيسية في المجلس للتداول في ما بينها تمهيداً لفتح باب النقاش اليوم.

وعلمت «الحياة» من مصادر برلمانية ان كلاً من الكتلتين البرلمانيتين للمؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح عقدت اجتماعاً بعد ظهر أمس للتنسيق في شان الملاحظات على مشروع التعديلات الدستورية.

ويتوقع ان تعقد الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اجتماعاً مماثلاً للخروج بموقف موحد يعبر عن وجهة نظر الحزب حيال التعديلات الدستورية.

وفي هذا السياق تبدي اوساط المؤتمر الشعبي مخاوفها من استغلال الحزب الاشتراكي مسالة طرح التعديلات للتصويت داخل البرلمان لممارسة «ابتزاز سياسي» في مقابل التصويت على المشروع، قد يؤدي الى منح الحزب شرعية لممارسة عمله السياسي ونشاطه التنظيمي وفتح مقراته المغلقة من دون ان يترافق ذلك مع ما تشترطه السلطات اليمنية من ضرورة إصدار قرار بفصل القيادات الإنفصالية نهائياً من الحزب وطردها والتنديد بإعلانها الانفصال وتامرها على وحدة اليمن، وهو ما لم تقبل به حتى الآن القيادة الاشتراكية الجديدة، الامر الذي قد يضعف موقف «المؤتمر» سياسياً وشعبياً خصوصاً امام شريكه وحليفه تجمع الاصلاح.

وتخشى أوساط حزب المؤتمر الشعبي العام ان يمارس «الاصلاح» ضغوطاً على الحزب من خلال بعض قياداته المتشددة في محاولة لفرض وجهة نظره في مشروع التعديلات الدستورية «كان المؤتمر الشعبي وحده هو المعني بالتعديلات، بل تتحول من دون مبرر الى عملية ابتزاز سياسي ليست في مصلحة المؤتمر».

وتتزايد مخاوف تلك الاوساط داخل المؤتمر الشعبي حيال مشروع التعديلات الدستورية كونها كانت السبب الرئيسي في تفجير الأزمات السياسية في اليمن خصوصاً الازمة الاخيرة التي انتهت الى حرب الشهرين. وطرحت اوساط تساؤلات عن الإصرار السياسي على إقرار التعديلات اياً يكن الثمن، واعتبرت ان الثمن الباهظ سيدفعه المؤتمر الشعبي في مواقفه وموقعه على الساحة السياسية والشعبية. ورات ان الدستور الحالي بعيوبه «يدرأ اشكاليات كبيرة قد تظهر في سبيل إقرار التعديلات» لذلك تفضل اوساط المؤتمر الشعبي عدم إظهار حماستها السابقة حيال التعديلات «إذا تحولت الى ممارسة ابتزاز للمؤتمر، خاصة ان الدستور الحالي هو الشرعية القائمة التي دخلت القوات الحكومية الحرب ضد المتمردين تحت مظلتها».

واذا لم تقر التعديلات الدستورية وفقاً لاقتناع كل الاحزاب الرئيسية في مجلس النواب بان التعديلات في مصلحة المرحلة المقبلة من دون جعلها مطية لابتزاز مكاسب سياسية، فإن من الافضل للمؤتمر الشعبي تاجيل مسالة التعديلات والاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة لتقوم بمهام البناء والتنمية، واستكمال انتخابات عضوية مجلس الرئاسة.

وفي عدن علمت «الحياة» من مصادر مسؤولة في قيادة الحزب الاشتراكي ان «المكتب السياسي الجديد للحزب، المنتخب في الرابع من ايلول (سبتمبر) الجاري من قبل الدورة الاستثنائية للجنة المركزية التي انعقدت في صنعاء، سيجتمع اليوم او غداً مع قيادتي المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح».

واشارت المصادر التي امكن الاتصال بها من عدن امس الى ان «قيادة الحزب الجديدة برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) الامين العام ستطلع قيادة المؤتمر بزعامة رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح، وقيادة الاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر على نتائج الدورة الاستثنائية للجنة المركزية التي انعقدت من الاول حتى الرابع من الجاري، وكذلك على موقف الحزب في الداخل من القيادة السابقة في الخارج».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقالت المصادر نفسها ان «القيادة الجديدة للاشتراكي تواصل اجتماعاتها منذ اول من امس في منزل «مقبل» نظراً الى عدم وجود مقر للحزب في صنعاء ولا في اي محافظة أخرى». وزادت بان من «ابرز القضايا التي ستطرحها قيادة الاشتراكي امام قيادتي المؤتمر والاصلاح راي الاشتراكي في تشكيل الحكومة الجديدة وعودة مقراته وامواله وممتلكاته».

وأكدت ان «قيادة الاشتراكي ستبلغ الرئيس علي صالح والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر موقفها من عدم ادانة القيادة السابقة وقرارها بإحالتها على الرقابة الحزبية لتحديد مدى تورطها في اعلان الحرب والانفصال. وسيحدد الموقف النهائي من هذه المسالة في المؤتمر العام الرابع للحزب». وتابعت المصادر نفسها ان «القيادة السابقة في الخارج خولت القيادة الجديدة في الداخل كل الصلاحيات التي من شانها إعادة الوحدة الوطنية بين صفوف الحزب».

وفي موسكو علمت «الحياة» امس ان فيكتور بوسوفاليوك المدير العام لدائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية الروسية سيصل اليوم الى صنعاء حاملاً رسالة من الرئيس الروسي بوريس يلتسن الى نظيره اليمني علي عبدالله صالح تتضمن دعوة الى تطوير العلاقات بين البلدين.

ويذكر ان روسيا كانت لعبت في اثناء احداث اليمن دوراً في تقريب وجهات النظر ووقع برعايتها اتفاق لوقف النار لكنه لم يصمد سوى ساعات.

واشار عدد من خبراء الشرق الاوسط الى «فتور» في العلاقات بين صنعاء وموسكو يمكن ان تبدده الزيارة الحالية.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٧/١٩٩٤

تظاهرات عنيفة في أبين واحتلال السفارة اليمنية في دمشق

علي صالح يوسط قابوس لتحسين علاقات اليمن مع دول الخليج

■ صلالة ـ عدن ـ دمشق ـ ا ف ب ـ كونا ـ رويتر، احرى السلطان قابوس بن سعيد والرئيس اليمني علي عبد الله صالح محادثات في صلالة (الف كيلومتر جنوب مسقط) حول التطورات الاخيرة في اليمن وسبل تعزيز التعاون الثنائي.

وكان الرئيس اليمني وصل قبل ظهر أمس الى سلطنة عمان التي لجأ اليها الزعيم اليمني الجنوبي علي سالم البيض اثر خسارة القوات الجنوبية الموالية له امام القوات الشمالية الموالية للرئيس صالح بعد حرب اهلية دامت شهرين، وراجت شائعات لدى وصول صالح بانه قد يجتمع مع البيض ولم تتأكد صحتها.

وقد غادر الرئيس اليمني صلالة في ختام هذه المحادثات مع السلطان قابوس.

وكان صالح صرح لدى وصوله الى عمان في أول زيارة له خارج البلاد منذ انتهاء الحرب انه سيتطرق مع السلطان قابوس الى كافة المسائل التي من شأنها تعزيز العلاقات الثنائية بالاضافة الى التطورات الاخيرة على الساحة العربية.

واكد ان بلاده تأمل في اقامة علاقات جيدة مع الدول الشقيقة في الخليج على اساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار لتعزيز السلام والامن في المنطقة.

وذكرت مصادر مطلعة في مسقط ان صالح سيتطرق مع محادثيه العمانيين الى مصير المسؤولين والعسكريين الجنوبيين الذين لجأوا الى سلطنة عمان ودول أخرى في المنطقة.

وكانت مسقط تعهدت باعادة الاسلحة التي نقلها العسكريون الجنوبيون الى عمان، وتسعى حكومة صنعاء علاوة على ذلك الى الحصول على موافقة لتسليمها المسؤولين الجنوبيين الـ١٦ من بينهم علي سالم البيض الذين لم يشملهم قرار العفو الذي أصدره الرئيس اليمني في مايو الماضي وكان البيض اكد فور انتقاله الى سلطنة عمان انه سيتوقف عن ممارسة اي نشاط سياسي.

الى ذلك افاد شهود وصلوا الى عدن كبرى مدن جنوب اليمن ان اشتباكات وقعت صباح امس في بلدة جعر القريبة من زنجبار مركز محافظة ابين (٦٥ كلم شمال شرق عدن).

ولم يكن بمقدور هؤلاء المسافرين تأكيد ما اذا كانت الاشتباكات لاتزال مستمرة بعيد الظهر او اعطاء حصيلة لها.

حصلت الاشتباكات اثناء تظاهرة قام بها عدة مئات من السكان احتجاجا على الخلل في الخدمات العامة في محافظة أبين التي تعتبر القاعدة الرئيسية للجهاد الاسلامي في جنوب اليمن.

وكان المتظاهرون يحتجون على الانقطاع المتكرر للماء والكهرباء بوجه خاص وعلى الارتفاع الكبير في اسعار المنتجات الاساسية.

وقد بدأت الشرطة اطلاق النار في الهواء لتفريق المتظاهرين لكن عناصر اسلامية مسلحة مندسة بينهم استغلت الوضع واطلقت النار على قوات الامن.

وفي دمشق، احتل نحو ٢٥٠ طالبا يمنيا غالبيتهم من الجنوب امس مبنى السفارة اليمنية في العاصمة السورية احتجاجا على عدم استلام مخصصاتهم المالية المتوقفة على مدى فصلين دراسيين متتاليين.

وقال عدد من الطلاب، لوكالة الانباء الكويتية، انهم سيستمرون في احتلال السفارة حتى تتحقق مطالبهم مشيرين الى ان اوضاع الطلاب اليمنيين المعيشية ـ وخصوصا الجنوبيين ـ ستصبح صعبة جدا في حالة عدم دفع مخصصاتهم.

واتهم الطلاب الملحق الثقافي عبد الغني عمراني الذي يمت بصلة مصاهرة الى الرئيس اليمني علي صالح بالتعنت في دفع رواتبهم على رغم توجيهات وزير التعليم في اليمن وكذلك القائم باعمال السفارة عبدالله انس. ويبلغ عدد الطلاب اليمنيين الدارسين في دمشق نحو ١٤٥٠ طالبا.

واذاعت وكالة الصحافة الفرنسية تقريرا جاء فيه انه بعد اكثر من شهرين على سقوط مدينة عدن بين أيدي ...



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٦/١٩٩٤

القوات الشمالية لاتزال كبر مدن جنوب اليمن تعاني من اثار الحرب الاهلية.
وافادت شهادات ان الفوضى التي تعم في القطاعات العامة وارتفاع اسعار

المنتجات الاساسية والاجواء الامنية المتردية تثير اكثر واكثر قلق سكان عدن.

وكانت هذه المدينة سقطت بين ايدي القوات الشمالية في السابع من يوليو الماضي بعد شهرين من المعارك العنيفة بين انصار علي صالح والقوات الموالية لعلي سالم البيض.

وعادت مياه الشرب الى معظم الاحياء في عدن غير انها لا تزال تقنن نظرا الى عدم توفر الضغط الكافي لتوزيعها. وفي بعض الاحياء الاخرى لا يزال السكان يحصلون على المياه من الابار الارتوازية.

ولم يتم تصليح حتى الان محطات الضخ في بير ناصر وبير احمد في شمال المدينة والتي تضررت خلال الحرب التي اندلعت في مايو وانتهت في يوليو الماضي.

وفي المستشفيات والمستوصفات لاتزال الخدمات الصحية غير كافية بسبب عدم توفر الادوية والمعدات الطبية بعد ان تعرضت لاعمال السرقة غداة سقوط المدينة بين ايدي القوات الشمالية.

وفي اسواق عدن واصلت اسعار المنتجات الاساسية ارتفاعها الجنوني. ويبلغ سعر الكيلو غرام الواحد من اللحم ٢٠٠ ريال (٢,٤ دولار بسعر السوق الموازية و١٦,٧ بالسعر الرسمي) مقابل ١٣٠ ريالا بعد ثلاثة اسابيع من انتهاء الحرب و٥٠ ريالا قبل اندلاع المعارك.

واستمر سعر الارز وهو الغذاء الاساسي بالنسبة الى اليمنيين في الارتفاع ويباع كيس الارز وزنه ٦٠ كلغ بـ ٢٠٠٠ ريال مقابل ١٥٠٠ و٨٠٠ ريال.

يذكر ان الاجر المتوسط في اليمن وهي من افقر الدول في العالم يصل الى ٤٠٠٠ ريال اي نحو خمسين دولارا بسعر السوق الموازية.

ومع اقتراب موعد بدء العام الدراسي الجديد في منتصف سبتمبر الجاري يبدي الكثير من الاهالي قلقهم من ارتفاع اسعار الثياب والمستلزمات المدرسية. ولا يباع البنطال باقل من ٨٠٠ ريال مقابل ٤٠٠ قبل اندلاع الحرب والقميص بـ ٧٠٠ ريال مقابل ٣٥٠.

وتعود كل هذه الصعوبات بشكل اساسي الى عدم الاستقرار الامني الناتج عن انتشار المتطرفين الاسلاميين المسلحين في شوارع عدن التي منعت النساء غير المحجبات من النزول اليها.

وافاد عدد من الشهود ان عمليات تهريب الاسلحة اصبحت رائجة في المدينة على الرغم من النداءات التي وجهت الى السكان لتسليم اسلحتهم وعمليات التفتيش التي تنفذها قوات الامن في عدة منازل حيث تمت مصادرة كميات كبيرة من الاسلحة.

واضاف شهود انه تمت اقامة بعض الاسواق السرية في عدد من احياء عدن خصوصا الشيخ عثمان ودار سعد (شمال). وهكذا اصبح سعر رشاش كلاشينكوف حاليا ٦٠ الف ريال ومسدس مكاروف الروسي الصنع ٢٥ الف ريال.

٠٣٠١١١



المصدر : الأخبار
القاهرية
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

خواطـــر

مطلوب وساطة أمريكية بين مصر واليمن!

لا حل للخلاف الذى يسمم جو العلاقات بين مصر واليمن الا بوساطة أمريكية بينهما تضع لها حدا، فمصر لا تكف عن اتهام اليمنيين باقامة معسكرات فى اراضيهم لتدريب الارهابيين المصريين، واليمنيون ينفون بدون أن يصدقهم المصريون.. وآخر من نفى هذا الاتهام الرئيس على عبد الله صالح فى الحديث الذى اجراه معه محفوظ الانصارى ونشرته الجمهورية يوم الخميس الماضى، اذ قال بالنص: «المشكلة ان عددا من قادة الحزب الاشتراكى - ايام كانوا فى الحزب - عملوا من اجل الوقيعة بيننا وبين مصر، لان مصر تعانى من التطرف والارهاب نقلوا اليهم معلومات مضللة عن وجود معسكرات لتدريب المتطرفين المصريين وغير المصريين فى اليمن، ان مثل هذه الاعمال مخالفة للقانون عندنا، ولا نسمح بها لقد اعتقد الاخوة فى مصر ان التطرف الموجود فى مصر ممتد ومرتبط بالعناصر نفسها».

وقال الرئيس اليمنى، اما عن تدريب الارهابيين هنا، فهذه تهمة غير صحيحة، وليس صحيحا أن بعض قيادات الاصلاح هى التى ترعى الارهاب وتدرب عناصره، والمسالة بدات بوقيعة من قادة الحزب الاشتراكى، خاصة محافظ عدن عندما قدم تقريرا لمصر وثبت كذبه لانه لم يستطع ان يسلم المتطرفين المصريين الذين يتدربون على عمليات الارهاب فى مراكز قريبة من عدن.

وبهذا تكون أعلى سلطة يمنية قد نفت الادعاءات المصرية ويصبح لزاما علينا اما ان نصدقه ونغلق هذه الصفحة نهائيا. ونكف عن ترديد هذه الاتهامات من حين لآخر او ان نقدم ما لدينا من ادلة دامغة تؤكد صحتها .. وبما اننا لم نقدم دليلا حتى الان، ولا تزال الشكوك تملأ نفوس المسئولين المصريين تجاه اليمنيين فلابد من الالتجاء الى طرف ثالث صديق لمصر ولليمن، ويثق الطرفان فيه، وفى انه لن يتستر على طرف ضد آخر، ولن يجامل احدهما على حساب الآخر، ويملك من الامكانيات الهائلة ما يمكنه من إعطاء معلومات حاسمة.... هذا الطرف هو امريكا، التى بامكانها ان تمسح اليمن شبرا شبرا باقمارها الصناعية، وبجهاز مخابراتها، وبالمعلومات التى تتدفق عليها عن اليمن بوفرة بعد ان اصبحت لها شعبية ملموسة لرفضها الانفصال وتاييدها الوحدة على حساب شعبيتنا الكاسحة التى كانت لنا قبل ان نتخذ الموقف الغامض والمنحاز عمليا للانفصاليين.

ولا اعرف ان كان مقبولا منى ان أطلب من الرئيس اليمنى ان يبادر بالتقدم بهذا الطلب الى امريكا وان تحقق فى كل ما تقوله مصر وتقدم ما لديها من معلومات الى المصريين، فاذا ثبت وجود معسكرات لتدريب الارهابيين المصريين. يصبح على الرئيس اليمنى اغلاقها ومحاكمة اليمنيين الذين فتحوها واداروها، وتسليم المطلوبين الى مصر اذا كانت قد صدرت ضدهم اتهامات. اما اذا نفى الامريكيون، فعلينا ان نغلق هذه الصفحة نهائيا حتى لا يسوء موقفنا لدى الشعب اليمنى اكثر مما ساء، لان القضية فى هذه الحالة لن تكون وجود ارهابيين انما لاننا نريد اشياء اخرى لا نجرؤ على ان نفصح عنها.

نطالب الرئيس اليمنى بالاسراع بذلك لمصلحة مصر التى قدمت لليمن تضحيات جسيمة من دماء الآلاف من ضباطها وجنودها البواسل ومن اموالها الشحيحة والتى لابد ان يظل لها وجودها ونفوذها القوى الذى يعلو على نفوذ ووجود اى دولة اخرى لاننا الذين حاربنا مع اليمنيين.. بينما حاربهم وحاربنا الذين يرشوننا الآن، واذا كان فى مصر من يفرط فى هذا التراث والنفوذ فان مصلحة اليمنيين البعيدة ان يحافظوا عليه. حفاظا للتوازنات السياسية فى علاقاتهم مع الدول الاخرى. الى ان تفيق مصر وتدرك مكانتها وقيمتها.

اما اذا كان هناك فى مصر، من لا يرضى عن تجربة اليمن الديمقراطية وعلى انها منحت للاحزاب الدينية حق العمل السياسى، ويريدها ان تتراجع عن ذلك حتى لا تشجع القوى الدينية فى مصر للمطالبة بالمعاملة بالمثل، فليعلنوا ذلك صراحة. وليقولوه للامريكيين اولا اذا واتتهم الجراة على ذلك.

مرة اخرى نطالب الرئيس اليمنى بطلب الوساطة الامريكية بينه وبين مصر، لاغلاق هذا الملف نهائيا، من اجل مصر اولا وعرفانا بما قدمته، وليساعدها على أن تحافظ على نفوذ وتراث سال من اجله دم ضباطها وجنودها البواسل!!

حسنين كروم

نائب الماني: استقرار اليمن في مصلحة اوروبا

□ بون – من اسكندر الديك:

■ دعا النائب الالماني الاشتراكي الديموقراطي، أوتو شيلي، الى تقديم دعم اقتصادي ومالي دولي الى الجمهورية اليمنية لمساعدتها في اعادة البناء وتمتين الوحدة بين شطري البلاد.

وقال النائب شيلي، الذي زار اليمن اخيرا على رأس وفد ضم نواباً من حزبه اعضاء في مجموعة عمل «الشرق الادنى والاوسط»، ان الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني لليمن هو في مصلحة المنطقة في الدرجة الاولى، لكنه في مصلحة اوروبا والمانيا ايضا. واشار في المؤتمر الصحافي الذي عقده امس في بون الى ان اليمن يعاني منذ حرب الخليج من اوضاع اقتصادية صعبة، مؤكداً ان الاوضاع السياسية ازدادت تدهورا اثر اندلاع الحرب بين الشمال والجنوب وبعد اعلان قيادة الحزب الاشتراكي اليمني السابقة فك الوحدة، وادت الحرب الى دمار كبير في القطاعات الاقتصادية والعمرانية. وقدر الاضرار بعشرة بلايين مارك تقريبا.

وتحدث شيلي عن الوضع الداخلي في اليمن، وقال ان الهدوء يعم ارجاء البلاد وستعلن قريباً حكومة جديدة وداخل الحزب الاشتراكي تسلمت قيادة جديدة براغماتية المقاليد، وهي قيادة تقف الى جانب الوحدة. ومن خلال المحادثات التي اجراها الوفد الالماني مع الحكومة اليمنية ومع الاحزاب الممثلة في مجلس النواب تبين ان الفرقاء، مع مشاركة الحزب الاشتراكي في الحكومة المقبلة من اجل مواصلة تمتين الوحدة وضمان الاستقرار الداخلي في وجه بعض المجموعات المتطرفة التي تحاول الاستفادة من بعض المصاعب. ان احدى اهم المشاكل التي كانت تواجه تعزيز الوحدة اليمنية عدم دمج الجيشين، اما الآن، بعد استسلام الجيش الجنوبي، فإن عملية الدمج «ستتم في شكل نهائي».

ولفت الى ان اليمن «يملك ثروات طبيعية متنوعة تبدأ بالذهب والمعادن وتنتهي بالنفط والغاز. ورغم ذلك هو بحاجة الى مرحلة انتقالية يتلقى خلالها مساعدات دولية من الحكومات والمستثمرين» ودعا شيلي حكومته الى مساعدة اليمن اقتصاديا وتشجيعه لاعتماد نظام التعددية الحزبية. ودعا ايضا الى فتح فرع لمعهد «غوته» في صنعاء.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

اجراءات في عدن حول ضريح العيدروس

عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ بدأت قوات الأمن في عدن «اتخاذ اجراءات امنية اضافية في منطقة كريتر لتأمين المزار السنوي للولي العيدروس والذي سيبدأ غداً ويستمر حتى الجمعة».
واشارت مصادر امنية امس الى ان «قوة اضافية من الامن المركزي قدمت من صنعاء للمشاركة في حماية المزار الذي يتوقع ان يشهد هذه السنة اقبالاً جماهيريا واسعاً من كل المحافظات بخاصة بعد تعرض ضريح الولي العيدروس مطلع الشهر الجاري للتحطيم والنبش على يد عناصر مسلحة متطرفة تنتمي الى تنظيم الجهاد في اليمن قدمت من محافظة ابين وارتكبت اعمالاً تخريبية استهدفت اضرحة الاولياء المعروفين في عدن.

من جهة اخرى اصدر وزير الدفاع اليمني العميد عبدربه منصور اول من امس امراً عسكرياً حظر فيه «اللقاءات والاحاديث الصحافية على القادة العسكريين». من جانبها وجهت وزارة الاعلام في صنعاء رسائل الى رؤساء تحرير الصحف الرسمية والحزبية والاهلية تدعو فيها الى «التزام قانون الصحافة اليمني الذي يحظر نشر الاخبار او المعلومات العسكرية».

٨

٠٤٠١١٤



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الدفاع يحظر على العسكريين إجراء مقابلات صحافية

«الاشتراكي» اليمني يحدد جوانب إجرائية لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية

لندن: «الشرق الاوسط»

ذكرت مصادر برلمانية يمنية امس ان مشروع التعديلات الدستورية الذي وضعته قيادتا «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» سيحتاج الى مناقشات طويلة قبل اقراره.

واكدت المصادر أن الحزب الاشتراكي اليمني الذي يرفض تمرير مشروع التعديلات في البرلمان بالشكل الذي يقترحه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قدم امس مذكرة الى رئاسة البرلمان حدد فيها جوانب اجرائية لمناقشة التعديلات وقالت ان من بين هذه الأجراءات مناقشة المواد التي يراد تعديلها مادة مادة حسب تسلسلها في طلب التعديل، وأن لا يتم الانتقال الى المادة التالية قبل حسم الراي في المادة التي تسبقها.

وكان «المؤتمر الشعبي» و«التجمع اليمني للاصلاح» قد اكدا ان التعديلات ستقدم الى البرلمان ليناقشها دفعة واحدة دون الحاجة الى المناقشات التفصيلية خصوصا ان كتلتي الاصلاح والشعبي في البرلمان تشكلان الغالبية المطلقة.

وذكرت مصادر سياسية ان الحزب الاشتراكي سيستخدم حقه الدستوري في عدم تمرير مثل هذه المشاريع دون مناقشتها، وسيعتبر خطوة الاصلاح والشعبي بانها سابقة خطيرة في صلاحيات السلطة التشريعية وتهديد لمستقبل الديمقراطية في البلاد.

واقترحت مذكرة كتلة الاشتراكي في البرلمان ما يلي:

١ - تسجل رغبة الاعضاء في الحديث عبر الجهاز وتعلن اسماء طالبي الحديث قبل بدء المناقشة في كل مادة على حدة ولا يغلق النقاش قبل انتهاء آخر عضو مسجل في القائمة من حديثه. ويجوز لرئيس الجلسة اعلان استمرار النقاش في نفس الموضوع اذا تعددت المقترحات بشأن الموضوع قيد المناقشة، ويحق لكل متحدث ان يعبر عن رايه في مدة لا تزيد عن عشر دقائق في كل مرة استنادا الى اللائحة الداخلية.

2 - يعتبر طلب التعديل الذي وافق عليه من حيث المبدا منطلقا لمناقشة اراء ومقترحات الاعضاء ويتم تحديد تلك المناقشة في اطارها لكل مادة مطلوب تعديلها بالتاييد او الرفض وتقدم المقترحات مكتوبة الى رئيس اللجنة ويقوم مقدموها بشرحها شفاهة، كما يحق لرئيس ومقرر واعضاء اللجنة المكلفة بدراسته طلب التعديلات توضيح المقترحات الواردة في تقريرها المقدم للمجلس.

3 - يقدم يوميا تقرير تفريغي للمناقشات التي تمت في اليوم السابق.

4 - يقوم رئيس المجلس او رئيس الجلسة بترتيب المقترحات بحسب بعدها عن النص المقترح للتعديل وطرحها للتصويت مبتدئا من الابعد ثم الاقرب الى النص، ثم طرح المقترح الوارد في تقرير اللجنة ان وجد ويعتبر المقترح مزكى من قبل المجلس اذا وافق عليه اغلبية الاعضاء.

5 - يشكل المجلس لجنة قانونية تحال اليها المقترحات المزكاة لاعداد الصياغة النهائية للمادة المطلوب تعديلها وتوزع على اعضاء المجلس للتصويت.

6 - يتم التصويت على تزكية المقترحات برفع الايدي، أما التصويت على الصيغة النهائية للمادة المطلوب تعديلها فيتم بواسطة الجهاز بعد التاكد من ان عدد الاعضاء الموجودين في القاعة اثناء التصويت لا يقل عن ثلاثة ارباع الاعضاء، ويعتبر تعديل المادة مقرا من قبل المجلس اذا صوت لصالحه ثلاثة ارباع اعضائه.

من جانب آخر اصدر وزير الدفاع اليمني العميد عبد ربه منصور هادي منشورا حظر بموجبه على قادة القوات المسلحة اعطاء الاحاديث واللقاءات الصحافية. وتهدف هذه الخطوة كما ورد في المنشور الى الحفاظ على الاسرار العسكرية وتنظيم مصادر المعلومات، وحصر مهمة التعاطي والنشر بقادة القوى والمحاور والوحدات ومديري الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية على المطبوعات الخاصة بالقوات المسلحة.

وكانت وزارة الاعلام قد وزعت اول من امس تعميما على رؤساء تحرير الصحف الاهلية والحزبية والرسمية دعتهم فيه الى الالتزام بقانون الصحافة ومواده التي تحظر نشر المعلومات العسكرية.



المؤتمر يمكن ان يفقد حماسته للتعديلات الدستورية

اليمن: أسباب طابعها «اجرائي» اجلت المؤتمر الأول للاصلاح

صنعاء - فيصل مكرم:

■ نفى مصدر في الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح امس ان تكون خلافات داخل التجمع وراء تاجيل انعقاد المؤتمر العام الأول للتجمع الذي كان مقرراً ان يفتتح امس.

وقال المصدر ان الاسباب التي ادت الى تاجيل المؤتمر ذات «طابع اجرائي» بحت وهي عائدة الى عدم توافر القاعة الخاصة بانعقاد المؤتمر في الكلية الحربية في صنعاء والتي لم يتم الحصول على توجيهات بتسلمها الا قبل يومين، الامر الذي عرقل تجهيزها لتكون صالحة لانعقاد المؤتمر العام، كما ان عملية طبع

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : ....الحياة اللندنية..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٤ سبتمبر ١٩٩٤.......

البطاقات واستيفاء الوثائق والسجلات الخاصة باعضاء المؤتمر لم تتم بالشكل المطلوب.

واشار الى ان رغبة اللجنة التحضيرية والهيئة العليا للاصلاح كانت تقضي بعقد المؤتمر العام الاول أمس لانه يصادف الذكرى الرابعة لتاسيس التجمع اليمني للاصلاح.

وخلص المصدر الى تاكيد ان المؤتمر العام الاول للتجمع الاصلاح سينعقد خلال اسبوع من الآن.

وفي هذا السياق يتوقع ان يشارك في المؤتمر العام الاول للاصلاح ٢٤٠٠ شخص من المؤسسين والمندوبين الذين وجهت اليهم الدعوة الى المشاركة والمنتخبين من قواعده وتنظيماته في محافظات الجمهورية.

ومن المقرر ان يستمر المؤتمر ثلاثة ايام يتلى فيها تقرير الامين العام للفترة الماضية (مرحلة التاسيس) ويعلن عن قبول استقالة اعضاء اللجنة التحضيرية بمن فيهم اعضاء الهيئة العليا وانتخاب هيئة رئاسة للمؤتمر العام ومناقشة مشروعي النظام الاساسي وبرنامج العمل للفترة المقبلة واقرارهما.

وبعد ذلك سينتخب رئيس للهيئة العليا للتجمع الاصلاح وسيكون الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر المرشح الوحيد لمنصب الرئيس فيما تبرز اسماء اخرى مرشحة لمنصب نائب الرئيس ابرزها الشيخ ياسين عبدالعزيز. كما سينتخب امين عام للإصلاح ويعتبر السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام الحالي اقوى المرشحين للمنصب. ولم يعرف بعد هل سينتخب أمين عام مساعد من قبل المؤتمر العام ام من قبل مجلس الشورى (اللجنة المركزية) التي سينتخب اعضاؤها المئة من قبل المؤتمر العام. ويعتبر الشيخ عبدالمجيد الزنداني المرشح الأقوى لرئاسة مجلس الشورى.

على صعيد آخر بدأ اعضاء مجلس النواب اليمني (البرلمان) امس مناقشة مشروع التعديلات الدستورية في ضوء الملاحظات والاراء المقدمة من رئيس اللجنة البرلمانية الموسعة الخاصة بمشروع التعديلات في شان طريقة اقراره في مجلس النواب.

وفيما يحاول رئيس مجلس النواب الضغط على المجلس لحصر عملية المناقشة بعشرة ايام كي يطرح المشروع بعد ذلك على الاعضاء للتصويت عليه بصيغته النهائية، علمت «الحياة» ان اجتماعات الكتل البرلمانية في مجلس النواب خرجت بالتصورات النهائية لكل حزب في شان التعديلات وموقف كل كتلة برلمانية داخل مجلس النواب منها.

وتأتي محاولة الشيخ عبدالله للضغط على مجلس النواب لإقرار التعديلات الجديدة في غضون عشرة أيام في وقت يبدي المؤتمر الشعبي العام قلقة من محاولة «ابتزازه سياسياً» في مقابل إقرار المشروع الامر الذي قد يؤدي الى فقدان حماسته للتعديلات الجديدة إذا ما كان إقرارها سيعني ان عليه ان يدفع ثمناً باهظاً على اي صعيد كان.



المصدر : الاهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

□ اليمن :

تناقضات ماقبل الاستقرار

فى خطوة تعكس حجم التناقضات السياسية الكامنة بين حزبى المؤتمر والاصلاح تقدم الاخير بمشروع تضمن تعديل ٧٩ مادة فى الدستور تعكس رؤيته الفكرية معتبرا ان ذلك يتوافق مع المتغيرات التى حدثت فى الفترة الماضية وياتى ذلك فى ظل عملية شد وجذب بين الحليفين فى الحرب الاهلية الاخيرة حول الاولويات التى يجب اتباعها اهى تشكيل حكومة مع ابعاد الاشتراكى منها تماما؟ ام تعديل الدستور اولا وفقا للمبادىء التى اتفق عليها قبل نشوب الحرب؟ وفى حين اصر حزب المؤتمر الشعبى على تمرير التعديلات الدستورية اولا ثم البت فى تشكيل الحكومة طرح الاصلاح موقفا معاكسا ومعتبرا ان تشكيل الحكومة يجب ان يكون مقصورا على الحزبين المنتصرين فى الحرب وهناك غموض فى موقف المؤتمر من هذه القضية خاصة وانه يطرح بدائل عديدة ومتناقضة فى ان واحد ويتضمن احدها تلميحات بمشاركة بعض اعضاء من الحزب الاشتراكى بصفتهم الشخصية وممن يصفهم بانهم «وحدويون ولم يلوثوا بالحرب».

وتبدو هذه الخلافات السياسية كجزء من صراع اكبر حول هوية اليمن فى المرحلة القادمة وهو الصراع الذى اخذ ابعاد ا جديدة بعد المواجهات التى تمت مؤخرا بين العناصر السلفية المنتمية الى تنظيم «الجهاد» المحظور والتى استطاعت ان تؤمن وفق نظام دقيق ما يشبه حملة عسكرية مكونة من ٥٦ طاقما عسكريا مسلحا بالاسلحة الخفيفة والسيارات السريعة وقامت بالاعتداء على بعض المساجد ونبش ما فيها من قبور لشيوخ لهم مكانتهم المعنوية والدينية لدى المواطنين فى عدن وهى المواجهة الاولى من هذا النوع بعد الحرب الاهلية وليس هناك ما يدل على انها ستكون الاخيرة خاصة بعد ان هرب اعداد من هذه العناصر الى المناطق الجبلية ربما استعدادا لعمليات اخرى فى مناطق مختلفة من الجنوب ولقد اثبتت هذه الاحداث صدق ادعاءات «الحزب الاشتراكى» قبل الحرب حول وجود تنظيم للجهاد وهو ما كان ينفيه الاصلاح تماما.

ورغم نفى حزب الاصلاح صلته بهذه العناصر وتبرئه منها بعد هجومها الاخير فى عدن وابين فان ما بين التيارين من علاقات وتشابكات فكرية وتنظيمية تجعل من مهمة الفصل بينهما مسالة عسيرة ودقيقة الى حد كبير وربما من هذه الزاوية يسود الاعتقاد بان هذا الهجوم لا يمثل اختلافا بين عناصر داخل التيار الاسلامى ولكنها ذات صلة بعملية تمرير التعديلات الدستورية وتشكيل الحكومة القادمة وانها نوع من الضغط غير المباشر على المؤتمر الشعبى والقيادة السياسية فى صنعاء.

وايا كان الامر فان المواجهة مع تلك العناصر السلفية هى مؤشر اخر على ان الاستقرار السياسى والامنى فى البلاد مازال يفتقر الى اليات حقيقية ابرزها المصالحة السياسية الشاملة وتثبيت الديمقراطية والتمسك بالنظام والقانون.□

حسن ابو طالب



المصدر : الشرق الأوسط
الدولية
التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أول لقاء مشترك لأحزاب «الائتلاف» منذ الحرب

الرئيس اليمني يؤكد استعداده للتعاون مع القيادة الجديدة للحزب «الاشتراكي»

صنعاء: من حمود منصر

اكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح استعداده للتعاون مع القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي اليمني، ووضع يده بيد كل القوى الوحدوية لمواجهة المشاريع الانفصالية التى ترسم بهدف ضرب وحدة اليمن واستقراره.

وكانت قيادات الاحزاب الرئيسية الثلاثة في البلاد «المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» و«الحزب الاشتراكي اليمني» قد عقدت اول امس اول لقاء مشترك منذ انتهاء الحرب، وضم اللقاء عن المؤتمر الشعبي الرئيس علي عبد الله صالح الامين العام للمؤتمر، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر وكلا من الدكتور عبد الكريم الارياني، وعبد القادر باجمال، وعبد الله البار اعضاء اللجنة العامة (المكتب السياسي)، وعن تجمع الاصلاح عبد الوهاب الانسي الامين العام، ومحمد عبد الله ايبدومي الامين العام المساعد، فيما ضم نحو 19 من اعضاء المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي تقدمهم علي صالح عباد «مقبل» الامين العام.

واوضح يحيى منصور ابو اصبع، سكرتير الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية للحزب الاشتراكي، انه جرى خلال اللقاء الذي استمر اكثر من ٤ ساعات في دار الرئاسة استعراض عدد من القضايا الراهنة، وقال ان علي صالح عباد «مقبل» اطلع قيادتي المؤتمر والاصلاح على نتائج اجتماعات اللجنة المركزية للاشتراكي التي عقدتها اخيرا في صنعاء، وانتخاب قيادة جديدة، وصدور عدد من القرارات التي جرى استعراضها وطبيعتها ومؤشراتها المستقبلية، وقال انه تم التاكيد للرئيس صالح ان الهدف الرئيسي من تجنب اختيار لجنة تحضيرية، واعتماد انتخاب قيادة جديدة للحزب الاشتراكي هو تاكيد مبدأ القيادة الشرعية في الداخل، والحيلولة دون اي ادعاء بتمثيل الحزب من الخارج، بل وضع القيادات الاشتراكية الموجودة في الخارج تحت طائلة المساءلة اذا تحدثت في المستقبل باسم الحزب الاشتراكي، لكن ذلك لم يحل دون تلميح الرئيس صالح في حديثه الى القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي بانها ما زالت تتبع نفس الأساليب القديمة للحزب في التعامل مع القضايا وخاصة قضية الحرب والانفصال، وبالرغم من ذلك، هنا الرئيس اليمني القيادة الجديدة للاشتراكي وبارك لها ثقة اللجنة المركزية، وقال «ان نجاح اللجنة المركزية في ان تعقد دورتها في صنعاء على مدى اربعة ايام يعد مؤشرا كبيرا على قدرة الحزب الاشتراكي في استعادة دوره والحركة والنشاط من جديد في الحياة السياسية، مما يؤكد عدم مصداقية من حاولوا الاشارة الى ان السلطة تسعى لتمزيق الحزب الاشتراكي»، واعرب عن تقديره للقيادة الجديدة التي عكست وحدوية الحزب الاشتراكي كونها ضمت عناصر من المهرة الى الحديدة، وهو ما لم يحدث في السابق بالنسبة لقيادة الحزب الاشتراكي.



المصدر : الشرق الأوسط
الشرقية

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وشدد على اهمية تجنب اساليب العمل القديمة، وقال ان الناس ـ وحتى كوادر الحزب انفسهم ـ كانوا ينتظرون ان توضح اللجنة المركزية موقفها بشكل جلي من الحرب والانفصال.

وقال الرئيس اليمني: اننا نمتلك وثائق تفضح كل الذين تورطوا في هذه الكارثة من قادة الحزب الاشتراكي، ووثائق تؤكد ان قيادة الاحزب الاشتراكي تآمرت مع قوى خارجية ضد وحدة البلاد.

واوضح صالح انه لم تكن ثمة امكانية للحيلولة دون وقوع الحرب في ضوء الاستعدادات، والتعزيزات، واستيراد الاسلحة التي قام بها الانفصاليون قبل اندلاع القتال، وتساءل عن الكيفية التي يمكن للقيادة الحزب الجديدة ان تجيب بها على تساؤلات الشارع اليمني، بل وتساؤلات كوادر وقواعد الحزب عن اسباب الانفصال، والحرب، ومدبري هذه الكارثة التي حلت بالبلاد، وقال «انا افهم أن الانفصال كان انقلابا على الحزب الاشتراكي اولا والمعروف بتاريخه الوحدوي الطويل ونضاله الوطني بجميع فصائله». وتساءل عن عدم عودة قيادات وكوادر الحزب من الخارج، واضاف بان الوطن للجميع وليس هناك ما يحول دون عودة الدكتور ياسين سعيد نعمان وجار الله عمر، وسيف صائل، ومحمود مدحي، وشعفل وباقي الاخوة معهم، اما بالنسبة للذين وردت اسماؤهم في القائمة، فان منهم من لا غبار على انفصاليتهم، وخص بالذكر على سالم البيض الذي اعلن قرار الانفصال وحيدر العطاس، وأنيس حسن يحيى، واضاف انه بامكان البعض الآخر ان يعود، وان يلتمسوا، ولهم الحق في ذلك.

وافاد ابو اصبع انه تم عرض عدد من القضايا والمشكلات العاجلة التي يعاني منها الحزب، وخاصة اعادة مقاره، وممتلكاته، والافراج عن امواله، وتسوية اوضاع الكوادر الحزبية الذين اتخذت ضدهم اجراءات في الوظائف العامة او جمدوا، او فصلوا، وقال ان الرئيس صالح ابدى استعداده لمعالجة هذه القضايا، واضاف ان صالح قال «ساضع يدي بيد الحزب الاشتراكي وكل الوحدويين، وعلينا أن نسمي الاشياء باسمائها».

وطالب الحزب بضرورة الوضوح في مواقفه، وخاصة الموقف من الانفصاليين، واكد ان هذا ليس نوعا من الضغوط، او التدخل في الشؤون الداخلية للحزب، ولكن حرصا على سمعة الحزب الوحدوية اولا، والتعامل مع القضايا الوطنية بوضوح، والابتعاد عن الاساليب القديمة، واشار الى انه فضل عدم الحضور لافتتاح اعمال اللجنة المركزية لتجنب ان يقال انها تخضع للتدخل من قبل السلطة، واي وضوح من قبل قيادة الحزب الجديدة في هذه القضايا ستكون في مصلحة الحزب، وسيكون من شأنها وضع حد للحملات الاعلامية التي يتعرض لها.

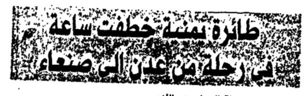
من جانبه، رحب عبد الوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح بالقيادة الجديدة للحزب الاشتراكي، وقال ان المؤتمر الشعبي، وتجمع الاصلاح لم يتوقفا عن محاورة الحزب الاشتراكي حتى في ظل الحرب، واكد ان الاصلاح لا يزال يعتبر الحزب الاشتراكي حزباً سياسياً وطنياً موجوداً على الساحة وفي الحياة السياسية اليمنية.

وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني قد عقد مساء الاثنين الماضي اجتماعا تم فيه أختيار اعضاء هيئة السكرتارية للجنة المركزية من سبعة اعضاء، ووزعت بينهم المهمات والاختصاصات على النحو التالي:

- يحيى منصور ابو اصبع: سكرتير الدائرة السياسية.
- يحيى الشامي: سكرتير الدائرة التنظيمية.
- سالم بكير سكرتير دائرة الاعلام والثقافة وينوبه فيها عبد الباري طاهر نقيب الصحافيين.
- عبد الله يبدر: الدائرة الجماهيرية.
- عبد الغني عبد القادر: الدائرة الاقتصادية.
- عبد الله مجيديع: الدائرة القانونية وشؤون مجلس النواب.
- عبد الجليل طاهر: الدائرة المالية والادارية.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر وثيقة الاطلاع ان الرئيس علي عبد الله صالح كان قد التقى صباح امس الاول بعدد من اعضاء قيادة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للحزب الاشتراكي اليمني وبعدد من قادة المنظمات الحزبية في المحافظات وبحث معهم سبل تعزيز دورهم والعمل في اطار الدستور والقانون بصفتهم حزباً سياسياً مدنياً بعيداً عن الجيش او الميليشيات المسلحة.





طائرة يمنية خطفت ساعة في رحلة من عدن الى صنعاء

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ تعرضت إحدى طائرات الخطوط الجوية اليمنية (اليمدا) من طراز «بوينغ - ٧٣٧» امس لعملية خطف استمرت ساعة.

وصرح السيد سعيد سنان المدير العام لطيران «اليمداء» الجنيبي لـ «الحياة» في عدن أمس بانه «في الثامنة صباحاً بالتوقيت المحلي حاول احد ركاب الطائرة التي اقلعت من مطار عدن في رحلة الى مطار صنعاء عبر مطار عتق في محافظة شبوة (شرق عدن) خطف الطائرة بواسطة قنبلة هجومية تمكن من إدخالها الى الطائرة من دون معرفة رجال أمن مطار عدن».

وأضاف: «ان الراكب واسمه صالح محمد حسين مقبل علي وبعد إقلاع الطائرة وعلى متنها ١١٨ راكباً و٢١ من افراد الطاقم، دخل الى كابينة القيادة وشهر قنبلته بعد نزع الصاعق منها وطلب من قائد الطائرة الكابتن البيستي تحويل خط سير الطائرة الى احدى الدول المجاورة مهدداً بتفجير الطائرة اذا لم ينفذ رغبته».

وقال سنان الذي عُيّن في تموز (يوليو) الماضي في منصبه خلفاً للسيد عبدالله علي عبدالله احد المطلوبين من سلطات صنعاء من قائمة الـ ١٦ الموجود حالياً في ابو ظبي ان «مهندس الطائرة صائب احمد عيدروس وبمعاونة احد رجال الامن الذين كانوا في الطائرة تمكنا من السيطرة على الموقف بعد ساعة من تحليق الطائرة من مطار عتق الى صنعاء». وتابع انه «لدى هبوط الطائرة في مطار صنعاء انزل الخاطف ومعه القنبلة التي فجرت في الجهة الشمالية من المطار دون وقوع اضرار».

وأشارت مصادر امنية في صنعاء ان «الخاطف أوضح في التحقيق الأولي انه خطط لعمليته منذ شهر واختار مطار عدن لعلمه بعدم وجود أجهزة وتفتيش دقيق فيه». وزادت انه «عزا أسباب محاولته الى رغبة في الحصول على أموال من الدولة لمعالجة والدته في الخارج بعد فشله في الحصول على منحة علاجية».

وأوضحت المصادر الأمنية ان الخاطف من مواليد ١٩٧٢ محافظة الحديدة ويعمل في احدى الدول الخليجية واشترى القنبلة من احد المحلات في محافظة ثمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

علي صالح يطالب قيادة الاشتراكي بموقف «حاسم» من قيادة الخارج

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ طالب الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح اعضاء المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي اليمني باتخاذ «موقف حاسم ونهائي من القيادات الاشتراكية خارج البلاد»، معتبراً انها «عملت على تقويض الوحدة اليمنية باعلانها الانفصال والتهيئة المسبقة له، التي هي تهيئة للحرب». وقال: «ان خيار الانفصال لا يمكن السكوت عنه او تجاهله من قبل الشعب والقوات المسلحة الشرعية».

وأضاف في لقاء مع القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي التي انتخبت في صنعاء: «ان التدخل في شؤون الحزب الاشتراكي او اي حزب اخر نعتبره خرقاً للديموقراطية ولكن من الصعب على الحزب الاشتراكي اعادة ترتيب اوضاعه والانخراط الايجابي في العمل السياسي بصورة ايجابية ما لم يعد حساباته ويتصالح مع الناس ويثبت انه جدير بموقعه على الساحة الوطنية. وإذا ما فشل الحزب في ذلك سيحاسب على المستوى الجماهيري على موقفه بل سيعتبر موقف القيادات الانفصالية المتمردة هو موقف الحزب الاشتراكي برمته».

وعقد اللقاء بين علي صالح وقيادة الاشتراكي مساء اول من امس في اطار مساعي القيادة الجديدة للحزب لتطبيع وضعها في البلاد. وقال السيد يحيى منصور ابو اصبع عضو المكتب السياسي الجديد للحزب الاشتراكي المنتخب ان «المكتب السياسي اطلع الرئيس علي صالح على نتائج الدورة الاخيرة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي ووضعه في الصورة».

واضاف ابو اصبع في تصريح ادلى به الى «الحياة» امس ان المكتب السياسي الجديد «ناقش مع الرئيس مسالة تطبيع الاوضاع العامة وطالبنا بتمكين الحزب الاشتراكي من ممارسة نشاطه باعادة مقراته وامكاناته وأرصدته المالية المحتجزة إذ كان الرئيس وعدنا بانه حالما ترى القيادة الشرعية للحزب النور فإنه سيدعمها».

وعن موقف الحزب الاشتراكي من مشروع التعديلات الدستورية قال ابو اصبع: «نحن مع التعديلات التي اتفق بشانها قبل الحرب بين الاحزاب الثلاثة في الائتلاف، وهي المؤتمر والاشتراكي والاصلاح. وسندعم هذا المشروع في مجلس النواب وسنقبل بالتعديلات على مشروع التعديلات والتي سمعنا بانها تمت اخيراً، ولكن في اطار التحسين اللفظي وبطريقة لا تكون هذه التحسينات جذرية».

وخلص ابو اصبع الى القول «ان الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي لم تطلع بعد على تعديلات التعديلات الدستورية» بشكل كامل، وما سمعناه لا يجعلنا نحدد موقفاً نهائياً منها بالاعتراض لكن هناك حديثاً يدور عن الحقوق والواجبات للمواطن بغض النظر عن اللون والجنس والعقيدة وسنعترض إذا طرا تعديل على هذا البند في مشروع التعديلات المقدم من الاحزاب الثلاثة قبل الازمة والحرب».

وكان الرئيس اليمني التقى صباح اول من امس القيادات الوسطية للحزب الاشتراكي المتمثلة في قيادات سكرتاريات منظمة الحزب في محافظات الجمهورية والتي شكلت ما يسمى اللجنة التحضيرية لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب. وتعتبر هذه القيادات نفسها معارضة للمكتب السياسي الذي انبثق عن الاجتماع الموسع الذي انعقد في صنعاء وتراه غير شرعي.

وفي هذا اللقاء اكد علي صالح انه «لا يشرفه كرئيس للبلاد ان يسعى الى تمزيق حزب او تنظيم سياسي لأن هذا العمل مناقض للثوابت الوطنية وانه ينطلق من التعامل مع الاحزاب السياسية من منطلق رعايتها وتذليل الصعاب التي قد تعترض مشاركتها الوطنية الفاعلة على الساحة السياسية اليمنية». وطلب من القيادات في اللجنة التحضيرية «اختيار مندوبين عنهم لاجراء حوار مع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بما يضمن اعادة ترتيب اوضاع الحزب وتحديد مواقف ايجابية من كل الثوابت وانجاح عملية المصالحة داخل الحزب ثم بين الحزب وبين جماهير الشعب اليمني».

الى ذلك استقبل علي صالح صباح امس في صنعاء العميد حميد بن ناصر الهبيلي قائد «كتيبة السلام» اليمنية التي كانت نزحت من المحافظات الجنوبية لليمن الى الخارج إبان تولي الاشتراكي السلطة في ما كان يسمى جنوب اليمن. وكانت «كتيبة السلام» مناهضة للحكم الشيوعي في جنوب اليمن وفي اثناء الحرب الاخيرة وبعد اعلان الانفصال عادت «كتيبة السلام» وحاربت مع الجنوبيين وبعد انتهاء الحرب عاد العميد الهبيلي المعروف ايضاً باسم الشريف حيدر وقادة «كتيبة السلام» والجنود الى البلاد في ضوء قرار العفو العام الذي اعلنه الرئيس اليمني.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٦-١ سبتمبر ١٩٩٤

اجراءات شديدة في عدن استعداداً لزيارة ضريح العيدروس

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ تبدا صباح اليوم في عدن زيارة ولي الله الصالح العيدروس وذلك بتحريك موكب ديني من ديوان العيدروس وحتى جامع العيدروس حيث ضريحه الذي تعرض مطلع الشهر الجاري للتحطيم والنبش من قبل عناصر متطرفة مسلحة قدمت من محافظة ابين (شرق عدن).

وعلمت «الحياة» من راعي ضريح العيدروس واحد احفاده الشيخ مصطفى العيدروس بان «الموكب الديني الذي سينطلق صباح اليوم احتفاءً بالذكرى ٥٢٦ لزيارة الولي العيدروس ستشارك فيه كل الطرق والفرق الصوفية وجمع غفير من العلماء ورجال الدين والشخصيات الاجتماعية من محافظات الجمهورية وبعض الزائرين العرب الذين تعودوا المشاركة السنوية في الزيارة التي تستمر اسبوعاً». واشار الشيخ مصطفى الى ان «قيادة الامن في عدن ابلغته عن وجود اجراءات امنية مكثفة تعطي المناسبة حقها وعدم السماح بتعكير اجواء الاحتفالات».

وشاهد مراسل «الحياة» امس «انتشار رجال الامن باسلحتهم المتنوعة في العديد من المواقع في مدينة كريتر موقع الزيارة والاحتفالات وفوق الجبال».

وذكرت مصادر امنية ان من «بين الاجراءات المتخذة منع حمل السلاح في اثناء الاحتفالات او حتى السماح بادخاله الى كريتر اياً يكن حامله من غير رجال الامن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
المترئية

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٤

ندوة في واشنطن ناقشت أوضاع اليمن

الخبراء لا يستبعدون التحالف بين «الاشتراكي» و«المؤتمر»

واشنطن: من حنان البدري

حول الموقف السياسي في اليمن بعد الحرب، اجتمع عدد كبير من محللي السياسة الاميركية والخبراء بمنطقة الشرق الأوسط في ندوة نظمها معهد الشرق الأوسط في واشنطن منذ يومين، حيث تحدث البروفيسور مايكل هدسون الاستاذ بجامعة جورج تاون وخبير الشؤون اليمنية محللا الموقف هناك ومجيبا على علامات استفهام كبيرة تجاه الأزمة في اليمن. وقال الدكتور هدسون الذي عاصر بدايات الحرب حيث مكث باليمن عاما كاملا (عاد قبل شهرين) كاستاذ زائر لجامعة صنعاء ومبعوث لهيئة فولبرايت ان هناك عدة عوامل يجب الاشارة اليها في محاولة فهم اسباب قيام الحرب الأهلية في اليمن.

واستعرض بعض الأحداث التي سبقت الحرب مباشرة فذكر ان عدم الاندماج بين المؤسسات الشمالية والجنوبية لم يقتصر فقط على القوات المسلحة، بل امتد ليشمل وسائل الاعلام ايضا. واشار هدسون الى ان وسائل الاعلام في الشمال استقبلت بقدر كبير من التحفظ زيارة علي سالم البيض لواشنطن، ولقائه مع نائب الرئيس الاميركي آل غور.

ولاحظ هدسون ايضا ان وسائل الاعلام كانت تركز على دور المؤسسات والمنظمات الحكومية في محاولة لخلق مجتمع مدني في اليمن، مثل المسيرات التي كانت تنظمها جماعات نسائية ومهنية من شطري اليمن معلنة رغبتها في الوحدة والديمقراطية لكل ابناء اليمن.

واعطى هدسون في حديثه بعض المصداقية لشكوى اهل الجنوب من ان الرئيس علي عبد الله صالح احتكر السلطة لحسابه. وقال ان الشمال تخوف من توجه البيض نحو الخارج بعد توقيع اتفاق ميثاق المصالحة القومية في عمان بالاردن. وأدى ذلك الى زيادة الشكوك حول مقاطعة القيادة الجنوبية لهذا الاتفاق على الرغم من الاعتراف به.

وذكر هدسون بان هناك ثلاثة عوامل كانت تؤثر في موقف الطرفين الشمالي والجنوبي قبل بداية الحرب مباشرة وهي: 1) استمرار وزيادة الاستقطاب بين الأطراف المتعددة داخل الدولة والمجتمع اليمني.

2) استبعاد الخيار العسكري لضعف القدرات المسلحة لدى كل من الشمال والجنوب على حسم الأمور بالقوة، واشار هدسون الى خطأ هذه التقديرات وبالذات تلك التي اشارت الى التفوق النوعي للجنوب خاصة في سلاح الطيران.

3) عدم صلاحية النموذج القائل بان الرئيس علي عبد الله صالح كان في موقف تاريخي يشبه موقف ابراهام لينكولن او غيره من الزعماء الذين اضطروا الى استخدام القوة للحفاظ على تكامل دولتهم.

وفي اشارة سريعة لمسار الحرب الأهلية، قال هدسون انه كانت هناك بعض نقاط التحول الرئيسية منها الاستيلاء على قاعدة العند الجوية، وعدم وجود صعوبة في استسلام بعض المحافظات الجنوبية التي ما زال علي ناصر يتمتع فيها بتأييد ملحوظ للجيش.

وفي تحليل لموقف الادارة الاميركية ذكر هدسون ان الحكومة الاميركية كانت تنظر بمنظار خاص رغم الضغوط التي تعرضت لها للاعتراف بعدن. الا ان الأمور كانت بامكانها ان تأخذ شكلا مختلفا.

واشار هدسون في هذا الصدد الى الخطاب الذي وجهته ادارة الرئيس بيل كلينتون للحكومة اليمنية، والتي ذكرت فيه احتمال اعترافها بالدولة في الجنوب اذا استمرت صنعاء في حصار عدن.

وقال ان فكرة الانفصال كانت ضرورية لخلق كيان سياسي ومحاولة اقناع الآخرين بالاعتراف به وقبوله.

وانتقل هدسون بعد ذلك لمناقشة التطورات الحالية في اليمن، وقال ان استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني الذي كان معدل صرفه في بداية الحرب 12 ريالا للدولار الواحد، ارتفعت خلال الحرب لتصبح 70 ريالا للدولار، الا ان الأمور سارت الى الأسوأ. وتشير التقارير الحالية الى استمرار انخفاض قيمة الريال بالمقارنة بالدولار الاميركي لتصبح 80 ريالا يمنيا مقابل الدولار اضافة لتأزم الموقف الاقتصادي بشكل عام وازدياد الطلب على السلع الغذائية الأساسية خاصة ان معدل التضخم تصاعد بنسبة ٥٥٫٥٪ على بعض المنتجات.

واضاف. لقد ادى اعلان صنعاء عن محاكمة 16 من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني الى ضعف الجهاز الحزبي والتنظيمي للحزب الاشتراكي اليمني. ولكن هذا لا يعني القضاء على وجود الحزب الاشتراكي في اليمن، لأن العديد من كوادر هذا الحزب بدأت في اعادة تنظيم نفسها بدليل الاجتماع الذي عقد اخيرا في دمشق وحضره عدد من زعماء الحزب الاشتراكي.

ورصدت الندوة صعود اسهم التيار الاصولي السياسي المتمثل في حزب الاصلاح وبعض الزعامات الاصولية. واشار الى الزيادة الملحوظة في شعبية حزب الاصلاح في بعض المناطق الجنوبية التي كانت خاضعة من قبل لسيطرة الحزب الاشتراكي اليمني.

وقال انه على الرغم من الموقف السياسي المستقر نسبيا بسبب اعادة فرض الوحدة، الا ان هذا الاستقرار لا يمنع حدوث بعض الصدامات (وبعضها مسلح) خاصة في مناطق مختلفة من الجنوب بين السكان المحليين وبعض عناصر الميليشيات الاصولية. واعرب عن القلق المتزايد من انحسار المد الليبرالي داخل اليمن، خاصة بعد استمرار هذا الانحسار عقب حدوث الوحدة. فلم يعد هناك حديث الآن عن دستور او زيادة المشاركة الشعبية او الديمقراطية بصفة عامة. وذكر هدسون المطاردة التي تقوم بها سلطات الأمن لرئيس تحرير صحيفة (يمن تايمز) عقب دعوته لاجتماع شارك فيه عدد من المثقفين والمفكرين اليمنيين وعدد من الباحثين الاجانب لمناقشة الموقف بعد الحرب.

ويرى ايضا ان استمرارية بقاء جهاز الدولة الاشتراكي في اليمن، ممثلا بعدد من الاجهزة الحكومية

واجهزة القطاع العام في الجزء الجنوبي لن يجعل بمقدور صنعاء ان تقرر طبيعة واتجاه الاقتصاد والوضع الاداري في اليمن الجنوبي سواء نحو شكل راسمالي او غيره.

واعرب هدسون عن يقينه بان الوجود المحدود لبعض قيادات الجنوب في الشمال والسماح لها بتنظيم صفوفها على شرط الا تتجاوز حدوداً معينة، يجعل من الحزب الاشتراكي اليمني قوة تهدد حكومة صنعاء. وقال هدسون انه زار رابطة ابناء اليمن في صنعاء والتي اسسها عبد الرحمن الجفري وهو زعيم نوبي. وقال ان هذه الرابطة تمثل اكبر تجمع لابناء الجنوب في الشمال.واشار هدسون الى ان الحزب الاشتراكي لا يزال رافضاً لفكرة اي ائتلاف مع حكومة علي عبد الله صالح حتى لا يتحول دوره الى حليف صغير في حكومة ائتلاف.

وقد انتهت الندوة الى استنتاج ان احتمال التحالف ما زال موجوداً داخل السياسة اليمنية، وقد يكون على شكل تحالف بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في مواجهة حزب الاصلاح. وقد يحدث هذا اذا حاول التيار الاصولي ابعاد نفسه عن النظام العسكري لحكومة صنعاء، او تعاطف مع الجماهير لسخطها على تازم الموقف الاقتصادي. واستبعد الحوار احتمال ان يؤدي ذلك التحالف الى تجدد مصادمات مسلحة بين طرفين داخل اليمن بسبب عدم قدرة حزب الاصلاح على تكوين ميليشيا مسلحة لها قوة يمكن بها مجابهة القوى الاخرى، اضافة لتعددية المجتمع وطبيعة نظام الحكم هناك، والانقسام داخل صفوف حزب الاصلاح نفسه ما بين تيار تقليدي يركز على مشاكل اليمن نفسه وآخر اصلاحي ليبرالي تاخذه الحيطة والحذر قبل أن يقدم على تقليد اي نموذج اصولي ايديولوجي للوصول الى الحكم.



المصدر : الأيام اليمنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٤

الرئيس اليمني ينتقد القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي

صنعاء -اف ب:

ذكر مصدر رسمي في صنعاء امس ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح اتهم القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) بانها لا تزال تتصرف "بالعقلية نفسها" التي كانت سائدة قبل الحرب الاهلية في اليمن.

جاء ذلك في حديث للرئيس صالح اثناء استقباله مساء امس الاول القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي برئاسة علي صالح عباد الامين العام للحزب. وقال صالح ان "الحزب الاشتراكي لا يزال يعمل بنفس الاساليب والعقلية القديمة خاصة بموقفه من الحرب والانفصال".

يشار الى ان صالح عباد الذي يعتبر مقربا من الرئيس اليمني انتخب في الخامس من سبتمبر الحالي على رأس قيادة الحزب الاشتراكي خلفا لعلي سالم البيض الذي لجأ الى سلطنة عمان بعد هزيمة الجنوبيين امام الشماليين في الحرب الاهلية (مايو- يوليو). وشدد صالح متحدثا امام قادة الحزب الاشتراكي انه "تم انتخاب قيادة جديدة للاشتراكي بهدف قطع الطريق على القيادة السابقة المتواجدة في الخارج من اجل تاكيد مبدا شرعية القيادة في الداخل".

واشار الى عدة ملاحظات ايجابية منها "نجاح اللجنة المركزية في ان تجتمع وتنتخب قيادة جديدة مما يدل على قدرة الحزب الاشتراكي على الحركة واستئناف نشاطه السياسي".



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

اللبنانية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

الرئيس استنفد ورقة الانتصار ومضطر للحسم مع الأصوليين

اليمن : خفايا حرب المزارات بين علي صالح وعبد الله الأحمر

عمليات تهديم المزارات التي تشهدها بعض مدن جنوب اليمن لا تعكس فقط خلافات بين الأصوليين أو تنذر بمعارك طائفية لكنها قبل كل شيء جزء من الحرب الدائرة على السلطة في صنعاء بين الرئيس علي عبدالله صالح ورئيس التجمع اليمني للإصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر. وقد احتدمت هذه الحرب عندما حاول الرئيس اليمني إلغاء مجلس الرئاسة، بالاعتماد على الاشتراكي ليتوج نفسه ولي الأمر. فرد «الإصلاح» بتحريك «كتائب الجهاد».

خطة «الإصلاح» لإفشال التقارب بين «المؤتمر» و«الاشتراكي»



المصدر : الوطن العربي
اللبنانية
التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هكذا حاول علي عبد الله صالح إلغاء مجلس الرئاسة

عندما يتساءل البعض امام مقربين من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن اسباب سكوته والبلاد تعاني ازمة خانقة يردد المقربون دائما: «الرئيس لم يقل كلمته بعد، وعندما تحين الفرصة فإنه سيحسم. الفرصة لم تأت وهو يراقب».
ولكن مثل هذه الأجوبة لا تنطبق في الواقع على وضع علي عبدالله صالح الذي تؤكد مصادر يمنية مختلفة أنه في مأزق لا يحسد عليه وهو يشهد يوميا سقوط الأوراق التي راهن عليها وربما أنه يشعر بنكسة حادة.
كان علي عبدالله صالح، وما زال مهتما في شكل اساسي بقضية التعديلات الدستورية، همه الوحيد ليس لما لذلك من ضرورة لإعادة الأوضاع في البلاد إلى الاستقرار والتوازن وحل الأزمات إنما فقط من مبدأ كان يحب أن يردده قبل الحرب بين الشمال والجنوب وهو «انا ولي الأمر» بحجة أن هذا المبدأ هو من تراث البلاد السياسي.
ولكن التعديلات تأخرت إذ كان من المتوقع قبل اسابيع وبعد جهد طويل ومماحكات لا نهاية لها وتنازلات وترضيات معظمها مالي، أن يتم إلغاء مجلس الرئاسة لينفرد عبدالله صالح بالحكم، وحصل لذلك على تأييد من أعضاء في الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي لا سيما الذين قابلوه برئاسة عبدالله مجيديع عضو اللجنة المركزية السابقة ورئيس الكتلة البرلمانية في غياب الرئيس الفعلي للكتلة خارج البلاد. والمعروف أن عبدالله مجيديع، وهو شمالي الأصل، أصبح من مقربي الرئيس ومن مسؤولي الحزب الاشتراكي الذين يريدون تسليم الرئيس ورقة الحزب.
وكان عبدالله صالح يطلب موافقة الغالبية البرلمانية على التعديلات ليظهر شرعيته وقوته. وراهن بذلك على الاشتراكي بهدف إفهام حزب الإصلاح المشارك في السلطة أن هذه الشرعية موجودة مع الإصلاح أو بدونه ولا مجال لـ«الشراء والبيع» في صفقة مجهولة المعالم . . على الأقل في المدى المنظور.

رهان على الاشتراكي

ولكي تسير الأمور كما يشتهي الرئيس بدات «المؤامرات» بهدف إعادة تكوين الحزب الاشتراكي حسب المنظار الرسمي بعدما اعلن الحزب في بيان «دمشق» وبعد اجتماع للمكتب السياسي انه يخرج من التحالف إلى المعارضة وهو يندد بالحرب وبالانفصال مسلما قضية إعادة تنظيم الحزب في الداخل إلى «لجنة التنسيق والاتصال» (القيادة المؤقتة) بقيادة علي صالح عباد (مقبل).
ولما شعر الرئيس بأن الاجتماع الاستثنائي الذي دعته إليه اللجنة لصياغة بيان سياسي واتخاذ قرارات هامة في شأن القضايا التنظيمية، قد لا يحقق أمله قرر دعم بعض قيادات الحزب الاشتراكي، وهي قيادات وسطية على مستوى سكرتير الحزب في المحافظة، لتشكيل «لجنة تحضيرية» مهمتها التحضير لعقد مؤتمر عام للحزب لانتخاب قيادة جديدة، وتم بالفعل تأسيس هذه اللجنة في ٩ آب / اغسطس برئاسة أحمد ناصر الحاج الظاهري، سكرتير منظمة الاشتراكي في محافظة «إبين».



المصدر : الوسط العربي

الاتحاد

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

سفراء الدول الغربية يهددون بإجراءات ضد صنعاء

أمام هذه المحاولة جرت اتصالات بين قيادة الداخل والخارج وتم الاتفاق على «مواجهة المؤامرة»، وأعطيت لقيادة الداخل كامل المسؤوليات بما فيها إعادة تنظيم القيادة وذلك برغم أن الخارج كان يحذر من أن يؤدي الاجتماع الاستثنائي للحزب في الداخل إلى انتخاب قيادة جديدة. وهذه القضية كادت تؤدي إلى انشقاق الحزب بين الشمال والجنوب حيث أن سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب حذر من خضوع القيادة في الداخل إلى ضغوط رسمية والقيام بمبادرة لتغيير القيادة معلنا أن الحزب «منشؤه عدن ومازال» وقيادته جاءت من عدن وهي موجودة مع أكثر من ١٢ ألفا من القيادات المدنية والعسكرية في الخارج ولا تستطيع أي قوة أن تمحوها وأن الحوار مع السلطة هو مع كل أهل الجنوب مهما كانت انتماءاتهم».

المهم أنه وبرغم كل المحاذير، تم الاتفاق على أن تتم إعادة تنظيم الحزب أي اختيار قيادة جديدة مؤقتة تحضر لمؤتمر عام. وهكذا كان، إذ تم انتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي برغم التنديد والهجوم الذي قامت به اللجنة التحضيرية التي أسسها الرئيس عبدالله صالح. وكان بيان القيادة الجديدة ملتزما كليا ببيان دمشق من حيث نقد الحرب والانفصال وحمل الجميع بما في ذلك صنعاء. أسباب الأزمة ورفضت القيادة الجديدة فصل القيادة في الخارج بل اعتبرت أن جميع القياديين «مجمدون» في انتظار عقد المؤتمر العام الرابع للحزب. حتى أن القيادة في الخارج اعتبرت هذه القرارات إيجابية وبمستوى المسؤولية.

هنا شعر الرئيس علي عبدالله صالح بالنكسة فالحزب الاشتراكي ليس «لقمة سهلة يمكن بلعها بسهولة» وثار ضد القرارات التي اتخذها الحزب الاشتراكي وبدأت الأبواق الرسمية عبر حزب المؤتمر وحزب الإصلاح بالتنديد بالقيادة الجديدة واعتبر حزب المؤتمر القرارات بأنها محاولة جديدة لإثارة وافتعال أزمة جديدة ومناورة لاستعادة أوضاع الحزب السابقة بعدما خسر قوته العسكرية. وقال حزب المؤتمر إن بيان القيادة الاشتراكية الجديدة في إدانة الحرب والانفصال معا «محاولة لاغتيال النصر الذي حققته قوات الوحدة ولتبرئة القياديين في الحزب الاشتراكي وإعلانهم ما يسمى جمهورية اليمن الديمقراطية».

النهب مستمر

ودعت قيادات في «الإصلاح» الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الحزب الاشتراكي في السلطة، سواء بدخوله طرفا في الائتلاف أو في حكومة وطنية برئاسة علي عبدالله صالح كما هو رائج حاليا. ويعتبر تصريح «الإصلاح» بمثابة صفقة واضحة للرئيس الذي يراهن على «الاشتراكي» للخروج من مأزق «الإصلاح». أكثر من ذلك راهن «الإصلاح» على انتخاب أمين عام جديد للحزب الاشتراكي غير علي صالح عباد الذي هو جنوبي الأصل ومن أبين وكان تعرض لعملية اغتيال على يد مجموعة مسلحة أصولية تنتمي إلى جناح الشيخ عبدالمجيد الزنداني الرجل الثاني والقوي في «تجمع الإصلاح».

٠٣٠١٢٩



المصدر : الوطن العربي
الملف / يمن

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النقمة كبيرة والرئيس عبدالله صالح شعر انه فقد رهانا اساسيا واكثر من ذلك جاءت النكسة في وقت ثبت أن علي عبدالله لا يملك القدرة على ضبط الأمور في الجنوب حيث هناك فلتان لا مثيل له وخراب ودمار للقاعدة الاقتصادية وحيث تزداد نقمة الأهالي على صنعاء. فأحداث النهب تتواصل يوميا . بدليل أن السفارة البريطانية قدمت مذكرة احتجاج رسمية إلى الرئيس عبدالله صالح بعدما تعرض مبنى المجلس البريطاني في عدن للسلب في أب (أغسطس) الماضي من قبل جنود حاولوا اقتحام البوابة والاستيلاء على معدات. وقالت السفارة انها تفكر جديا بتقديم فواتير إصلاح الأضرار التي تعرضت لها المقبرة البريطانية والكنيسة الإنجليكانية ومقر المجلس البريطاني.
ويؤكد الجميع بأن حوادث سلب ونهب تجري يوميا في محافظة عدن.
وقد وصلت الحالة إلى وضع لم يعد يسمح بالسكوت عنه حسب مصادر دبلوماسية غربية في صنعاء. وطلب سفراء غربيون من الرئيس وضع حد لحالة الاهتراء التام في عدن والمحافظات الجنوبية وهددوا في حال عدم إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في اسرع وقت ممكن بأن تعيد الحكومات الغربية النظر في استمرار التعامل والتعاون مع حكومة صنعاء وربما ستصل المواقف إلى تجميد العلاقات. ويسود شعور لدى السفراء الغربيين بأن الرئيس غير قادر فعلا على إعادة الثقة إلى الجنوبيين. وهذا يهدد بعودة الحرب بأشكال اخرى خصوصا مع وجود معارضة يمنية جنوبية في الخارج وهي منظمة ولها قواعدها في الداخل وشعبيتها تزداد يوما بعد يوم.

طائفية أم سياسية

وربما فات الأوان لحل الأزمة ، حسب راي مصدر دبلوماسي في صنعاء بعد الاشتباكات التي جرت في عدن ومحافظة إبين بين «منظمة الجهاد» والقوات الرسمية. وهذه القضية لم يكن ينتظرها الرئيس لا سيما وان «الجهاد» فتح معركة مذهبية خطيرة بعدما هدمت عناصره مزارات لأولياء جنوبيين اهمها مزار الهاشمي في عدن.
وتؤكد مصادر جنوبية أن قوات الجهاد كانت موجودة بقوة في عدن وهي التي احتلت بالتعاون مع حزب الإصلاح، جميع مكاتب ومراكز الحزب الاشتراكي وكانت هذه القوات تشارك في حملات الاعتقالات والتفتيش وموجودة عبر الحواجز على مداخل عدن وهذا ما يؤكد ان السلطة كانت غير قادرة على مواجهتهم. والسبب هو أن الجهاد هو رأس الحربة بالنسبة لتجمع الإصلاح في الجنوب. فعناصر «الجهاد» كانت المسؤولة عن الاغتيالات في الجنوب قبل الحرب وقامت بضرب المنشآت السياحية عام ١٩٩٢ وخصوصا ضد فندق عدن حيث قتلت سائحة نمساوية. وتم إلقاء القبض على تسعة من أعضاء الجهاد واكدت التحقيقات أنهم يتعاونون مع الإصلاح ومع بعض القيادات العسكرية الشمالية وقد تم تهريبهم من السجن في عدن إلى صنعاء وسبق أن طالب الحزب الاشتراكي بتسليمهم.



المصدر : الوطن العربي
البنانية
التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

والمعروف أن كتائب الجهاد الذين يقودهم الشيخ الفضيلي ومركزهم الرئيسي في شبوة وابين هي التنظيم الذي يموله مباشرة ابن لادن الموجود في الخرطوم، وقد جمع شملهم الشيخ عبدالمجيد الزنداني، واستخدمهم في الحرب الأخيرة لفرض قوته في الجنوب على علي عبدالله صالح. لذلك تقول مصادر جنوبية إن المعارك الأخيرة بين الجهاد وقوات الأمن تهدف أولا إلى زعزعة الاستقرار في عدن وتصعيد النقمة ضد صنعاء حتى يتمكن «الإصلاح» برغم تنديده الأخير بعمليات هدم المزارات، في فرض شروطه على الرئيس اليمني وجرّه لقبول شروط تقضي بالتخلي عن المراهنة على الاشتراكي. ويفسر هذا التوجه توقيت الجهاد لعمليات الهدم والاعتداء على المزارات التي تزامنت مع اجتماعات الحزب الاشتراكي. والتلويح بفصل «الجهاد» يخدم «الإصلاح» التواق إلى الحصول على امتيازات في السلطة من دون أن يخسر فعلا «الجهاد» الذي ترك عدن ليعود إلى معسكراته القريبة من العاصمة الجنوبية من دون مضايقات من قبل القوات الشمالية الرسمية.

والكرة الآن في ملعب علي عبدالله صالح الذي يبدو انه استنفد ورقة الانتصار. فإما أن يخرج عن صمته بضرب «الإصلاح»، أو على الأقل بضرب الجناح العسكري لهذا التجمع أو القبول بتنازلات هامة تكون بمثابة تنازل عن فكرته القديمة - الجديدة بأن يصبح «ولي الأمر» في بلد كثرت فيه الفجوات وما زال مهددا بالانشقاق والعزلة العربية والدولية.

صنعاء - سعيد القيسي



المصدر : الرأي العام الاردنية
التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استقبلها مساء الخميس في صنعاء

صالح: القيادة الجديدة للاشتراكي ما زالت تتصرف بعقلية ما قبل الحرب

القاهرة - الرأي العام - وكالات:

اتهم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي بانها لا تزال تتصرف بالعقلية نفسها التي كانت سائدة قبل الحرب الأهلية في اليمن.

جاء ذلك في حديث للرئيس اليمني اثناء استقباله مساء أمس الأول القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي برئاسة علي صالح عباد الامين العام للحزب.

واكد صالح امام قادة الاشتراكي «انه تم انتخابهم بهدف قطع الطريق على القيادة السابقة المتواجدة في الخارج من اجل تاكيد مبدأ وشرعية القيادة في الداخل.

واشار الى عدة ملاحظات ايجابية منها «نجاح اللجنة المركزية في انتخاب قيادة جديدة للحزب يدل على قدرة «الاشتراكي» على الحركة واستئناف نشاطه السياسي.

واكد الرئيس اليمني الحرص على وحدة الحزب وعدم ممارسة اي ضغوط عليه او أي تدخلات في شؤونه الداخلية.

ولا يزال الحزب الاشتراكي يشكل رسميا مع المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس صالح وحزب الاصلاح الائتلاف الحاكم في اليمن.

وقال صالح من جهة اخرى ان «لدى السلطات الرسمية وثائق تدين قيادة الحزب الاشتراكي السابق بالتآمر مع قوى خارجية لاشعال الحرب وإعلان الانفصال وجر اليمن الى الكارثة التي وقعت «معتبرا ان «الانفصال هو بمثابة انقلاب على الحزب الاشتراكي بجميع فصائله وتاريخه الوحدودي».

وطالب صالح مرة جديدة بعودة جميع القادة الجنوبيين الذين لجأوا الى الخارج بعد سقوط عدن حاضرة الجنوب.

وكان الرئيس صالح اعلن بعد نهاية الحرب الاهلية عفوا عاما عن المسؤولين الجنوبيين باستثناء ١٦ من قادتهم بينهم البيض تطالب صنعاء بان تجرى محاكمتهم «كمجرمي حرب».

من جانب آخر اجتمع وزير الخارجية السوري مع نظيره اليمني محمد سالم باسندوه على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية وصرح الوزير اليمني ان المحادثات تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والأوضاع على الساحة العربية. وردا على سؤال عما اذا كان تم خلال الاجتماع بحث اوضاع بعض قيادات الحزب الاشتراكي اليمني في دمشق قال باسندوه ان المحادثات لم تتطرق الا الى العلاقات الثنائية.

الا ان مصادر مطلعة ذكرت ان صنعاء دعت دمشق الى التعاون في الحد من انشطة قيادة الاشتراكي السابقة ومساعدة الحكومة اليمنية في توطيد علاقات الود مع دول الجوار ومعالجة آثار الأزمة التي سببتها قيادة الحزب الاشتراكي بزعامة سالم البيض والى ذلك رفض وزير الخارجية السوري فاروق الشرع التعليق عما دار خلال الاجتماع واكتف بالقول انه تم بحث القضايا الثنائية.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٦ / ٩ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صحيفة يمنية ترفض تعميم وزير الدفاع بعدم نشر مقابلات مع القادة العسكريين

صنعاء: من ناجي الحرازي

اعتبرت جريدة «22 مايو» الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام الذي يترعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح التعميم الذي وزعته وزارة الاعلام اخيرا وتحظر فيه على الصحف نشر التصريحات والمقابلات او المعلومات مع القادة العسكريين، بانه يهدف الى منعها من مواصلة اداء رسالتها والاسهام في تسجيل احداث الحرب على لسان الذين شاركوا فيها.

وكان وزير الدفاع اليمني العميد عبد ربه منصور هادي قد وزع منشورا الاسبوع الماضي منع بموجبه قادة القوات والوحدات ومديري الدوائر والكليات والمعاهد والمدارس العسكرية من اعطاء معلومات او اجراء مقابلات مع وسائل الاعلام المحلية والاجنبية عدا الصحافة العسكرية الصادرة عن وزارة الدفاع.

ورفضت صحيفة «22 مايو» الالتزام بالتعميم ووعدت بالحفاظ على نهجها بما يضمن تواصلها مع القراء، وفي الوقت الذي صدر تعميم وزارة الاعلام، نشرت الصحيفة لقاء مع احد القادة العسكريين الى جانب احد قادة الامن المركزي في عدن وقد تحدث كل منهما عن الوقائع التي شارك فيها خلال الحرب.

وفي الوقت نفسه ذكرت «22 مايو» انها تتعرض «لضغوط» كبيرة من جهات مختلفة بسبب نشرها في اعدادها الاخيرة لعدد من الفضائح والاختلاسات المالية في بعض الاجهزة والدوائر الحكومية رغم ان النشر كان يعتمد على مصادر رسمية ووثائق تحتفظ الصحيفة بصورة منها. وذكرت انه من بين الضغوط التي تعرضت لها «التهديد عبر الهاتف»، و«العتاب الذي يتخذ طابع الود احيانا ثم الترجي بعدم معاودة افشاء اسرار الدولة» والتوقف عن نشر التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والتي تكشف عن هذه المخالفات والاختلاسات التي قالت الجريدة «انها أستشرت في كثير من مؤسسات الدولة».

وقال رئيس تحرير «22 مايو» عبد الوهاب الروحاني، وهو عضو في مجلس النواب، لـ«الشرق الأوسط» انه مصمم على مواصلة ملاحقة ظواهر الفساد المالي والاداري في البلاد خاصة ما يتعلق بالمال العام، واكد ان المرحلة القادمة من تاريخ اليمن تتطلب ان تقوم الصحافة بدورها المطلوب في هذا المجال وأن لا تكتفي فقط بالتركيز على القضايا السياسية

وقال: لو تمكنا من وضع حد للفساد المالي والاداري، فان كثيراً من الظواهر السلبية في حياتنا ستختفي وسيشعر الجميع ان عين الصحافة تراقبهم.

وقال النائب الروحاني انه يتمتع بتاييد السلطات العليا لكن المشكلة ان مراكز القوى الوسطية مصممة على مواصلة اداء دورها القديم الذي يجب ان يعمل الجميع على وضع حد له.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي
١ الثانية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

الوطن العربي

الأحمر والزنداني يخططان لتصفية كبرى القبائل اليمنية

صنعاء : «بكيل» تحشد ٧٠ ألف مقاتل لساعة التصفية مع قبيلة «حاشد»



المصدر : الوطن العربي
الميثاقية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتهام الشيخ ابو لحوم بالسلبية مقدمة لحرمان بكيل

حدثان بارزان شهدتهما الساحة اليمنية مؤخراً سوف يرسمان إلى حد بعيد الخريطة السياسية والقبلية في البلد الذي لم يستقر بعد على حال، الحدث الأول هو انتخاب قيادة جديدة للحزب الاشتراكي اليمني (المكتب السياسي) لا تضم القيادات الاشتراكية السابقة الموجودة في الخارج بما في ذلك من لم ترد أسماؤهم في قائمة الـ١٦ المطلوبين للمحاكمة.

أما الحدث الثاني فهو هجوم اعلامي وسياسي غريب ومثير ضد الشيخ سنان ابو لحوم الذي يشار إليه باعتباره الأب الروحي - حاليا - للجمهوريين والوحدويين، بعد ان غيب الموت الرئيس السابق عبدالله السلال، فقد اتهمت الصحف الموالية للحكومة الشيخ ابو لحوم بالسلبية، وتمادت ووصفته بعدم الوطنية لأنه لم يؤيد قرار الحرب، والتزم الصمت في وقت تكلم فيه كثيرون بلسان السلاح.

وإذا كان انتخاب قيادة جديدة للحزب الاشتراكي ادانت قرار الانفصال، وادانت الانفصاليين، سوف يساهم في اضعاف الائتلاف الحاكم لجبهة تفرد الأصوليين والعسكر بالقرار، واستبعاد الحزب الاشتراكي (العلماني) الذي كان وجوده يحقق التوازن في الساحة السياسية، فضلا عن تمثيل الجنوب في المؤسسات السياسية، ومن ثم القرار، فان الهجوم على الشيخ ابو لحوم سوف يفتح الساحة امام صراع سياسي وقبلي له اول وليس له آخر.

- كيف ؟

تقول مصادر يمنية شمالية : إن الهجوم الإعلامي على الشيخ ابو لحوم يعني - في واقع الحال - شن حملة دعائية وربما امنية ضد عشرات القيادات السياسية فيما كان يعرف بتكتل المعارضة قبل الحرب . وهذه القيادات السياسية بعضها ينتمي للتيار الناصري (عبد القدوس المضواحي - عبد الملك المخلافي -- مجاهد القهالي) وهي التي لم تؤيد قرار الحرب كما ادانت قرار الانفصال، كما تتسع الحملة لتشمل عمر الجاوي ، وهو قيادي جنوبي يترأس التجمع اليمني الوحدوي وظل مسؤولا عن الاغاثة الإنسانية في عدن حتى دخول القوات الشمالية التي باشرت نشاطها في المدينة بالتحرش بالجاوي وفرض الاقامة الجبرية عليه لفترة من الوقت، حتى تستكمل ميلشيات (الإصلاح) مهمتها في الانتقام من رموز الحزب الاشتراكي ، خاصة العقيد محمد الجانحي مدير جهاز الأمن السياسي السابق لمحافظة عدن، والعقيد مصطفى محمد علي وكيل فرع وزارة الداخلية في عدن اللذين مازالا محتجزين في اماكن مجهولة، ولا تستثني الحملة الاعلامية قيادات يمنية مرموقة مثل يحيى حسن العرشي وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري الذي كان قد تعرض هو الآخر إلى محاولة تحرش من متعصبين مجهولين استوقفوا سيارته في ميدان التحرير ، واعتدوا عليه بالضرب، ووصفوه بالخائن الذي لم يؤيد الحرب ضد الانفصاليين ، والمثير هنا ان العرشي كان قدم بلاغاً إلى وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل بالحادثة. فأكد له انها لا تخفي دوافع سياسية.



تصفية الحساب

وعلى رغم خطورة منهج تصفية الحساب الذي تتبعه القوى الأصولية في صنعاء ضد الذين لم يؤيدوا قرار الحرب، إلا ان الأخطر من ذلك هو توجيه اتهامات إلى الشيخ سنان ابو لحوم الذي لعب دوراً مهماً في الوساطة بين العليين (صالح والبيض) قبل ان تتدهور الأوضاع، وكان أبو لحوم وشريكه في الوساطة العميد متقاعد مجاهد أبو شوارب اصدرا بياناً في آذار (مارس) الماضي كبراءة ذمة من المؤامرات التي تحاك لليمن. فيما آثر أبو شوارب الذهاب إلى باريس حتى لا يشهد بعينه وقوع حرب لا فكاك منها، فإن أبو لحوم ذهب إلى القاهرة، ووقتها كشف النقاب عن أسباب تعثر الوساطة التي يبذلها عقلاء للخروج باليمن من المأزق. وحمل الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب مسؤولية ما سيحدث لليمن، وكان الأحمر وصف بيان او شوارب وأبو لحوم بانه (بيان احمق) لكن ابو لحوم قال لـ «الوطن العربي» وقتها «لقد كنا نتفق مع ممثلي الاصلاح والمؤتمر والاشتراكي وتكتل المعارضة على قرارات وآليات لتنفيذ وثيقة العهد. لكننا نفاجأ في اليوم التالي بممثلي الإصلاح يعارضون ما اتفقوا عليه، وسرعان ما ينضم لهم ممثلو المؤتمر الشعبي، الأمر الذي اجهض جميع جهود الوساطة».

سلاح بكيل

ومرت الأيام وجاء زمن تصفية الحسابات، وشنت الصحف الموالية للحكومة خلال ما مضى من شهر أيلول (سبتمبر) الجاري حملة دعائية ضد الشيخ سنان ابو لحوم، وهو احد زعماء قبيلة «بكيل» كبرى القبائل اليمنية، الأمر الذي يرشح لمشكلة جديدة، وخطيرة، لأن «بكيل» لن تسكت على إهانة أحد رموزها، وسوف تطلب رد الإهانة، والرد في عرف اهل اليمن إما ان يكون بالدية أو بالدم، فمن يستطيع أن يتحمل احد الخيارين؟

للإجابة - عمليا - على هذا السؤال نذكر بما وقع في نيسان (ابريل) الماضي، عندما احتال احد كبار تجار قبيلة (حاشد) ويدعى عرفان الراشدي على تجار من قبيلة «بكيل» وحصل منهم على ثمن صفقة سيارات جديدة، ولم يأت بالسيارات ولا رد ثمنها، يومها بذلت وساطات انتهت بقيام ١٥ الف مسلح ينتمون لـ «بكيل» بحصار ١٥ قرية تابعة لـ «حاشد» وكادت تقع مجزرة لولا تدخل الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً الذى اوفد العميد يحيى المتوكل وزير الداخلية حيث تعهد بحل المشكلة ورد المال لأصحابه، ونحن نروي وقائع ما حدث لنكشف احتمالات ما يمكن ان يحدث، لا سيما وان قلوب ابناء بكيل ملآنة بالغضب نظراً للتحالف الوثيق بين زعيم (حاشد) الشيخ عبدالله الأحمر، والرئيس علي عبدالله صالح (الأحمر) والذى انعكس على تميز «حاشد» -

مع أنها الأصغر – على بكيل في تولي المناصب القيادية إن في الجيش أو في المؤسسات المدنية ، وللتذكرة فقط يشار إلى ان «حاشد» تحتل ٤٣٪ من المناصب القيادية في الجيش و ٣٨٪ من المناصب القيادية في المؤسسات المدنية ، بينما تمت عملية «تهميش» بكيل، وليس هناك رمز واحد من رموزها يتصدى لعمل عام ، باستثناء الشيخ سنان ابو لحوم الذي يتعرض حالياً لحملة اعلامية يصفها مراقبون سياسيون بأنها «بداية الفتنة النائمة» او هي بداية لحرب اعدت لها «حاشد» جيداً لكي تنتزع الزعامة العسكرية والمدنية من دون منافس يملك فعلا– الزعامة التاريخية، والمؤهلات العددية لذلك. وإذا كانت «حاشد» تعتمد على نفوذها في الجيش لحسم الصراع، فإن الأمر لا يبدو سهلاً ، لأن قبائل بكيل تسيطر على ٣٠٪ من مساحة الدولة الشمالية، وهي تمتلك مالايقل عن ٧٠ الف رجل مسلح، وكانت «بكيل» استفادت هي الأخرى من الصراع الذي دار بين تحالف الإصلاح والمؤتمر من جهة، والحزب الاشتراكي من جهة أخرى، وهي وإن كانت لم تدخل الحرب إلى جانب هذا الطرف او ذاك. إلا إن معلومات «الوطن العربي» تقول إن القبائل الفرعية لـ «بكيل» حصلت على اسلحة من الحزب الاشتراكي، ومعدات وآليات تكفي لتسليح ٢٠ الف رجل.

ديكور اشتراكي

ومن هنا تبدو عملية الهجوم الاعلامي المكثف على الشيخ ابو لحوم، وكأنها محاولة لجر رجل بكيل إلى صراع لا ينتهي لكن يحقق جملة من الأهداف لمصلحة التحالف القبلي – الأصولي المهيمن على اليمن، ضمن هذه الأهداف تجريد «بكيل» من الأسلحة التي تملكها – اصلا – او التي حصلت عليها اثناء الأزمة عندما تعاطفت مع الاشتراكي سياسياً ، ولم تشارك معه في الحرب ، وبمعنى أخر «قص ريش بكيل» مثلما تم قص ريش الحزب الاشتراكي بتجريده من قوته العسكرية في حرب الستين يوماً ، ثم تجريده من قوته السياسية بإبعاد العناصر التي لعبت دوراً تاريخياً في بناء الحزب ، وهنا ندخل إلى التشكيل القيادي الجديد لهيئة المكتب السياسي للحزب، والتي فيها تم استبعاد جار الله عمر ، سالم صالح محمد، ياسين سعيد نعمان، محسن الشرجبي ، أنيس يحيى، وهذه القيادات لم تؤيد قرار الأنفصال، ولا قرار الحرب، كما لم تدرج اسماؤهم في قائمة الـ ١٦ المطلوبين للمحاكمة ، ووفقاً لمصادر يمنية فإن استبعاد القيادات التاريخية للاشتراكي هدفه تحويل الحزب إلى

مجرد «ديكور» يشارك في السلطة من خلال بعض الحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية التي لا تمكنه من التأثير بفعالية في القرار السياسي، لكنها تعطي انطباعات للدول العربية والأجنبية لا سيما الولايات المتحدة حول حدوث مصالحة مع الاشتراكي، واستقرار الأوضاع، وتكشـ[illegible] وخطير عبر عنه الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي يوصف بـ «أمير التطرف في اليمن» عندما تمنى لو بقي الحزب الاشتراكي في الائتلاف الحاكم لكن بشعار القردة «لا ارى – لا اسمع – لا اتكلم» وقد تحققت أمنية الزنداني من خلال المكتب السياسي الجديد للاشتراكي الذي «لا يهش ولا ينش» كما يقولون. وقد تدخل الرئيس صالح ، والشيخان الأحمر والزنداني لكي يخرج المكتب السياسي

بهذه الوضعية العصيرة ، أما سبب التدخل فهو يعود إلى اجتماع أعضاء المكتب السياسي (السابق) للاشتراكي في دمشق في تموز (يوليو) الماضي.

وعلى رغم أن هذا الاجتماع أسفر عن بيان أدان قرار الانفصال ، وأعلن التمسك بالوحدة، إلا أن التحالف الأصولي القبلي لم يرض عنه .. لماذا؟ هنا تبدو خطة الأحمر - الزنداني لـ «قص ريش» الاشتراكي، لأن المجتمعين في دمشق اقترحوا أن يذهبوا إلى صفوف المعارضة ولا يشاركوا في الحكم، وكان من شأن انخراطهم في صفوف المعارضة ، تقوية المعارضة ، وكشف الحلف الحاكم ، كما تعريته أمام الجهات العربية والدولية «باعتباره حكم الأصوليين والقبيلة» ، لذا حرص الرئيس والأحمر والزنداني على أبقاء الاشتراكي في السلطة ، ولكن بقيادات تجيد فن الطاعة أكثر من فن المعارضة. وفي اطار ذلك يتوقع المراقبون السياسيون أن يعاد رسم الخريطة السياسية والقبلية مجدداً، وأن تدخل اليمن في ساحة صراع أخرى يدفع الشعب ثمنه.

صنعاء - الوطن العربي

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩١

قرض ٢٥ مليون دولار من صندوق النقد العربي الى اليمن

● ابو ظبي - ا ف ب - أعلن صندوق النقد العربي انه قرر يوم الاربعاء منح قرض بقيمة ٢٥ مليون دولار الى اليمن التي اهلكتها الحرب الأهلية.

وهذا المبلغ يشكل الشريحة الثانية من قرض قيمته ٥٠ مليون دولار اقره صندوق النقد العربي مطلع السنة الجارية لمساعدة اليمن على البدء باصلاحات اقتصادية.

وبهذا القرض تصل الى ٢٨٠ مليون دولار قيمة القروض التي حصلت عليها اليمن من صندوق النقد العربي الذي انشاته جامعة الدول العربية عام ١٩٧٦. يذكر ان هذا الصندوق منح الدول الأعضاء في الجامعة اكثر من ٢,٤ بليون دولار منذ تاريخ انشائه.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٤

زيارة العيدروس في عدن مرت بسلام ... لكن بوجوم واسى

الموسيقى منعت كذلك الكسوة والخلاف الفقهي مستمر

□ عدن - من جمال خاشقجي:

■ مرت زيارة ضريح السيد العيدروس في عدن بسلام صباح امس، لكنها تميزت بقلق واضح وسط وجود امني بارز ربما كان من بين اسباب إحجام كثيرين عن المشاركة، اذ لم يتجاوز عدد المشاركين في الموكب الالفين، فيما كان العدد يصل في الماضي الى اكثر من عشرة الاف.

وسار وسط الموكب السيد مصطفى العيدروس اكبر ال العيدروس وحوله عدد من السادة والعلماء. وعلى جانبي الموكب سار حملة اعلام الطرق الصوفية، واخذوا ينشدون بحماسة كانهم يشجعون الواقفين الى جانبي طريق «العيدروس» والنساء الواقفات على نوافذ منازلهن على المشاركة.

ومن الواضح ان السيد مصطفى العيدروس وبقية السادة كانوا حريصين على نجاح زيارة هذه السنة خصوصاً ان «المتطرفين» هدموا قبل اسبوعين الضريح ونبشوا القبور ودمروا الاثريات والابواب الخشبية الثمينة واحرقوا الكتب والمخطوطات النادرة في حريق هائل امام مسجد العيدروس الكبير. ولا تزال اثار الحريق ظاهرة. ويقول بعض الاخبار ان «المتطرفين» لم يكتفوا بذلك بل القوا بعظام الموتى في النار.

ويبدو ان هذه المناسبة الدينية السنوية في ذكرى ولي صالح توفي قبل اكثر من ٥٠٠ عام لا تحظى بالاجماع. اذ وقف شباب يمنيون قرب مكان الزيارة وقدم احدهم نفسه على انه عضو في «الارشاد الديني» وهي صفة رسمية تتبع وزارة الاوقاف التي يراسها عضو التجمع اليمني للاصلاح الدكتور غالب القرشي. وتولى هؤلاء الشبان توجيه الناس الى ما يجوز وما لا يجوز في الزيارة. فقال احدهم: «زيارة القبور سنة مشروعة. لكن لا يجوز خلط سنة بمحرم كالاختلاط (النساء والرجال) والموسيقي». وهكذا منعت النساء من دخول المسجد مع الرجال وخصص لهن وقت بعد صلاة الجمعة. ويبدو ان هذا الاجراء لم يعجب امراة عدنية، فوقفت امام باب الضريح تصرخ: «يا سيدي العيدروس جئتك للزيارة ومنعوني (...) سامحني يا سيدي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٤

الموسيقى منعت كذلك الكسوة

تتمة الصفحة الاولى

العيدروس».

كذلك منعت الفرقة النحاسية الموسيقية التي اعتادت ان تسير في مقدم الموكب في زمن الحزب الاشتراكي. وغاب ايضاً كبار المسؤولين باستثناء الضباط بعضهم جاء لسبب أمني، وبعضهم الاخر بسبب انتمائه الى ال العيدروس او الى بقية السادة العلوية.

ونفى مصدر أمني مطلع ان تكون آلات الفرقة الموسيقية نهبت. وقال ان عناصر الامن منعتها فقط ذلك «اننا نريد ان تمر الزيارة على خير ومن دون مشاكل». كذلك غابت كسوة الضريح التي اعتاد ان يحملها اربعة رجال على اعمدة الى ضريح الولي الصالح. لكن هذه السنة لم يكن يوجد ضريح، وانما قبر يرتفع عن الارض «شبرين» على الاكثر. وتمت تغطية بعض ما تبقى من شواهد ورخام الضريح المهدوم. ويقع الضريح وسط اثني عشر قبراً آخر لصالحين آخرين تحت قبة عالية مزخرفة.

ونظر المرشدون الشباب بصبر نحو بعض ما يعتقدونه انه تجاوزات غير شرعية. مثل ذلك الرجل الذي قفز عاري الصدر من بين الجموع ووقف امام شاهد الضريح يضرب صدره بيديه وهو يصرخ حتى ارتمى على الارض مغمياً عليه. فسحبه أحد الشباب بعيداً. وبعد لحظات دخل آخر مرتمياً على القبر باكياً صارخاً. فسُحب هو الآخر.

وباستثناء حالات من هذا النوع، بدا ان بقية الجموع كانت تشعر بأسى واضح اذ اخذ بعضهم يبكي بصوت خافت بسبب «الاهانة» التي لحقت بقبر هذا الرجل الصالح.

وعند الساعة العاشرة وصل الموكب الى المسجد. فدخل حملة الاعلام الى موقع الضريح تحت القبة الكبرى، وهو قسم مفصول عن المسجد. ثم جاء المنشدون وحملة المباخر واخذوا ينشدون: «يا ولي الله فينا للزيارة قاصدينا (...) نبتغي منك الشفاعة عند إله العالمينا» وبينما توجه الزائرون بعد تلاوة الفاتحة والدعاء الى داخل المسجد، بقي آخرون جالسين حول الضريح يتلون القرآن الكريم ويدعون.

ولم تقتصر المشاركة على الشيوخ وانما كان هناك شباب بكى بعضهم امام القبر. وتجادل آخرون مع المرشدين.

وفي ساحة المسجد وقف الشيخ حسين بن حمد العدال وهو من علماء البيضاء - من المحافظات الشمالية - ورئيس فرع جمعية العلماء هناك، فاستنكر حادث هدم الاضرحة ووصف مرتكبيها بانهم «لا يفقهون الاسلام ولا يحترمون اولياء الله الصالحين».

وبعد الصلاة وزع الطعام على الفقراء. ولعل معظم اهل عدن هذه الايام من الفقراء. فكثير من الذين شاركوا في الزيارة كانوا يحملون معهم غالونات لتعبئتها بالماء التي لم تصل بعد الى بيوتهم على رغم مرور نحو شهرين على انهاء الحرب. وفي احد البيوت التي لا يزال فيها بعض من ثراء استمر الاحتفال بتخزين القات وتبادل الحديث في سيرة الرجل الصالح العيدروس.

ولا يخفي العدنيون غضبهم من الذين «نبشوا القبور». فكتب شاعر وقع اسمه «ابو اسامة» بيتين يقول اولهما «اذا جاءك نباش القبور فقل لهم ماذا حصدتم ايها السفلاء». ويقول احد ابناء حي شعب العيدروس انه يعرف بعض الذين قاموا بهدم الضريح قبل اسبوعين، وان بعضهم من ابناء الحي. لكنه يرفض تحديد هوياتهم.

وتبقى هذه المسألة لغزاً من الغاز الهجوم على الاضرحة. فالعناصر المحسوبة على تنظيم «الجهاد» التي اتهمت بتنظيم العملية طليقة. وثمة من يقول انها تتعاون مع سلطات الامن السياسي التي لا تزال تجري تحرياتها بقيادة العميد غالب القمش. وكان الشيخ طارق الفضلي الذي يوصف بانه قائد هذه الجماعة نفى أي علاقة له بالحادث. ويقوم حالياً باول زيارة له لأبين بعد الحادثة. اما المتهم الثاني فهم السلفيون الذين يتبعون اكثر من شيخ في عدن، وهؤلاء لا يخفون عداءهم الشديد لممارسات مثل «زيارة» البارحة. لكنهم غير مسلحين. اما الاصلاح فشريك في السلطة وبارك ضرب «العناصر غير المسؤولة».

فمن هدم الاضرحة؟ مصادر مطلعة تقول ان نتائج التحقيقات ستعلن خلال اليومين المقبلين وان المتهمين سيعرضون مع اعترافاتهم على التلفزيون.



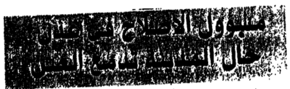
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

مجلس النواب اليمنى يبحث مشروع تعديل الدستور

صنعاء - ا ش ا . واصل مجلس النواب اليمنى مناقشاته حول مشروع تعديل الدستور فى ضوء التقرير المقدم من اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة المشروع. وأكدت ملاحظات النواب أهمية التعديلات خاصة فيما يتعلق بان تكون الشريعة الاسلامية هى مصدر جميع التشريعات وأن يقوم الاقتصاد الوطنى على اساس حرية النشاط الاقتصادى بما يحقق مصلحة المجتمع ويعزز الاستقلال الوطنى ويكفل العدالة فى العلاقات الهادفة لتنمية الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن مشروع التعديلات الدستورية المقترحة الموضوعات المتعلقة بالتشريع الاسلامى وشكل الرئاسة والهوية الاقتصادية والحكم المحلى وصلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والعلاقات فيما بينها. وفى الوقت نفسه، بحث مجلس الرئاسة اليمنى برئاسة الرئيس على عبدالله صالح العلاقات اليمنية - الخليجية ونتائج زيارة الرئيس لسلطنة عمان والرسالة التى تلقاها من الرئيس الروسى، وكذلك الجهود المبذولة لاعادة البناء وتحسين الأداء الادارى فى الدولة.



مسؤول الاصلاح في عدن: حال العاصمة تدمع العين

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ قال الشيخ محمد عبدالرب جابر عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح رئيس التجمع في عدن ان «العين تدمع لما وصلت اليه الحال في عدن على الصعد الأمنية والصحية والمعيشية، إذ يزداد الغلاء الفاحش فيها يوماً بعد يوم ولا يعلم الا الله وحده أين سيتوقف هذا الارتفاع في الأسعار».

واكد ان «لا مخرج من هذه الأزمة الخانقة التي تعيشها عدن الا بعمل اقتصادي صادق يوقف انهيار سعر العملة المحلية (الريال) التي وصلت الى مستوى متدن بعدما فقدت أكثر من ٧٥ في المئة من قيمتها الشرائية». وزاد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤول الاصلاح في عدن

تتمة الصفحة الاولى

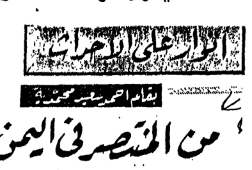
المسؤول الاول عن تجمع الاصلاح في عدن ان «الشعب يريد ان يرى بالعين ويلمس باليد التحسن في حياته العامة ليس في عدن فحسب بل في عموم المحافظات الجنوبية والشرقية».

وقال في تصريح الى «الحياة» امس ان «هذه المحافظات حرمت من خير الوحدة نتيجة هيمنة الحزب الاشتراكي في الفترة الماضية وان الأوان لتعويضها ما حرمت منه بناءً وعمراناً ورخاءً واستقراراً».

وعن العلاقة الآن بين الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر والمؤتمر الشعبي الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح بخاصة بعد ابعاد الاشتراكي من الائتلاف، قال رئيس الاصلاح في عدن: «اعتقد انه بعد خروج الاشتراكي من الائتلاف مع المؤتمر والاصلاح وانعقاد المؤتمر الاول للاصلاح قريباً واقرار البرنامج السياسي لهذا الحزب، سيكون الائتلاف بين المؤتمر والاصلاح اكثر تقارباً في وجهات النظر واكثر قدرة على انجاز المهمات المنوطة بكل منهما للتقارب في الرؤية ووحدة المسار منطلقين من الثوابت المتفق عليها ومن الدستور الذي اجمع اليمنيون وعلماؤهم على تعديله بما يتناسب مع عقيدة اليمنيين الذين ارتضوا الله رباً والاسلام ديناً والقرآن منهجاً وسلوكاً ومحمداً صلى الله عليه وسلم اماماً وهادياً ورسولاً». وزاد ان «المؤتمر والاصلاح يمتلكان القدرة الفائقة للاستفادة من تجارب الآخرين كذلك من الممارسات التي أوصلت البلاد الى كارثة الحرب والانفصال الذي فشل بغية الابتعاد بها عن التوتر والمماحكات واستمرار الحوار النافع في الامور المختلف عليها».

واكد ان «لدى الاصلاح املاً كبيراً في وصول سفينة اليمن الى بر الأمان مع تحقيق استقرار تام في حياة الناس المعيشية والأمنية».





من المنتصر في اليمن ؟

من المستفيد من الاتفاق الذي وقع بين القاهرة والرياض فيما يتعلق باليمن ؟

الاتفاق في صورته الظاهرة استجابة واقعية لموقف الامير فيصل .. لان القاهرة قد فهمت فيصل، ولان فيصل يفهم القاهرة ..

فالامير في صعيد العمل والحرب كان قد انتهى الى ما بدا فيه: عدم قدرة على احراز اي نصر عملي يحقق واقعيا ما يريد ، وعدم تخليه عن موقفه، رغم عدم قدرته على الوصول يؤكد ان استمراره لا يعني الا الحفاظ نفسيا على منطق يدعي انه حاميه.

ومداراة القاهرة لهذا الموقف اكد مركزها في معالجتها الامور وفقا لدراستها النفسية والعملية للامير، فاعطته ما يريد بدون ان تحرم صنعاء مما تريد.

فاسلوب المحادثات ذاتها التي جرت بين عبد الناصر وفيصل، وطبيعة البيان الذي صدر عنهما، قد راعت فيهما القاهرة نفسية فيصل وظروفه في نفس الوقت الذي كانت تقصد فيه الى تحقيق العمق الاستراتيجي للثورة في اليمن .. بحيث يكون الرابح الوحيد هو منطق الثورة .

لقد كان اهم ما يمكن ان يصل اليه « الاتفاق» ان يركن الشعب اليمني نفسه الى عملية البناء في ظل قوى تدعمه وتاخذ بيده تمهيدا للوصول به الى مستوى حضاري يساوي مستويات شعوب الامة العربية وابناء العصر .

و « الاتفاق» بشكله الذي قام عليه تحقيق لهذا المنطق وبالتالي دمل للجرح الذي ينزف في جسد الشعب اليمني ، وهو فوق كل ذلك دفع للقوات العربية المجيدة الى حرب اخرى، في معارك المصير العربي؛ وكلها قريبة .

الا ان اقرب ما يمكن الالتفات اليه مع هذه الحقائق هو المنطق الثوري نفسه في اليمن ... اين موقعه مع مثل هذا الاتفاق ؟؟

ظواهر البيان تكشف ان لا مساس به .. وبواطنه تؤكد وجوده تبعا لاعتماد المفاوض على الابعاد الاستراتيجية فيه . فوضع حد للحرب يعني بالضرورة استمرار حياة صنعاء على ما بدأت فيه.. حياة تجيش بالثورة، وتغلي بالتطور وتطلب بسحة التاريخ المعاصر .

لان ما بدات فيه صنعاء بالثورة وما حاربت من اجله القاهرة باربعين الف رجل من رجالها ، لن يكون من السهل التخلي عنه او عن جزء جوهري منه ..

٠٣٦١٤٥

وقيادة الثورة العربية التي حققت اكبر الانجازات خلال الشهور القليلة الماضية تتبع في خطتها في اليمن نفس الاسلوب الذي حققت فيه انتصاراتها القريبة ..

ومهما قيل فيها بعد ذلك عن وضعية اليمن، فان الحقيقة التي لن تتغافل عنها مين هي ان الرابح الوحيد خلال الحرب وخلال المحادثات والاتفاق هو الثورة ومنطقها .



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

مع مناقشة التعديلات الدستورية في البرلمان

التجمع اليمنى للإصلاح يقطف ثمار الحرب الأهلية!

□ صنعاء - وكالات الأنباء:

يسعى حزب «التجمع اليمنى للاصلاح» إلى تعزيز موقعه على الخارطة السياسية اليمنية وخصوصا على حساب نكسة خصومه الإشتراكيين الذين خسروا الحرب الاهلية الأخيرة، وحزب الاصلاح المستفيد من تحالفه مع حزب «المؤتمر الشعبى العام» بزعامة الرئيس على عبد الله صالح يحدد لنفسه هدفين أولهما تعزيز مواقعه فى المؤسسات الحاكمة والثانى تحقيق مزيد من تحقيق الطابع الدينى على القوانين للبلاد، وكان حزب الاصلاح يشارك منذ الانتخابات التشريعية العامة فى ابريل 1993 فى الائتلاف الحكومى مع المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى، وقد ثبت صعوده السياسى بفضل مشاركته إلى جانب قوات الرئيس صالح فى الحرب ضد اشتراكيي الجنوب «الانفصاليين» التى بدأت فى مايو وانتهت فى يوليو من العام الجارى.

وقد انشىء هذا الحزب فى 13 سبتمبر 1990 كرد فعل على تقاسم المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى للسلطة بعد توحيد البلاد فى مايو من العام نفسه.

وتشكل حزب الاصلاح من قادة الاخوان المسلمين ومن بينهم عدد كان له نفوذ واسع فى حزب المؤتمر الشعبى العام ومن زعماء القبائل فى شمال البلاد ومن ممثلين عن كبار التجار المحافظين، وقد بقى لفترة فى المعارضة قبل أن يدخل البرلمان ويشارك فى الحكومة.

وحصل هذا الحزب فى انتخابات ابريل 1993 على 62 مقعدا من اصل 300 فى البرلمان وحل بعد حزب المؤتمر الشعبى العام الذى حصل على 121 مقعدا ولكنه تقدم على الحزب الاشتراكى اليمنى الذى حصل على 56 مقعدا، وانتخب رئيسه الشيخ عبد الله رئيسا للبرلمان وحصل على ست مناصب وزارية من بينها منصب نائب رئيس الوزراء الذى يتولاه امينه العام عبد الوهاب الانسى.

وأثناء الازمة السياسية التى بدأت فى اغسطس 1993 بخلاف فى وجهات النظر بين المؤتمر والاشتراكى حول إدارة البلاد بعد الوحدة قدم الاصلاح دعمه الكامل لسياسة الرئيس صالح مسهما بذلك فى هزيمة خصومه الاشتراكيين.

وبعد مضى شهرين فقط على انتهاء الحرب الاهلية بدأ الاصلاح فى حصد ثمار سياسته فقد بدأ البرلمان يوم السبت الماضى مناقشة مشروع لتعديل الدستور كان الاشتراكيون يجمدونه.

ومن ابرز مايتناوله مشروع التعديل الدستورى مسألتان تتعلق الاولى بالشريعة كمصدر للتشريع وتتناول الثانية مؤسسة مجلس الرئاسة.

فالدستور الحالى ينص فى مادته الثالثة على ان «الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع» بينما يريد الاصلاح تعديل هذه المادة بحيث تصبح «الشريعة المصدر الوحيد للتشريع».

ويتناول مشروع التعديل ايضا الغاء مجلس الرئاسة برئاسة جماعية تضم خمسة اعضاء من بينهم اثنان من الحزب الاشتراكى» واستبداله برئيس ينتخبه البرلمان ويكون له حق تعيين نائب له وهذا مايؤدى فى حالة اقراره إلى ابعاد الممثلين الاشتراكيين من هذه المؤسسة السياسية العليا فى البلاد.

ومن اجل تحقيق مطالبه يحاول الاصلاح وأحيانا عن طريق العنف توسيع نفوذه إلى المعاقل الجنوبية للحزب الاشتراكى حيث شارك اعضاؤه فى أعمال عنف نسبت إلى اصوليين.

وقد قام هؤلاء مؤخرا فى عدن باحراق مصنع للبيرة ونهب كنيسة كاثوليكية كما دمروا عددا من أضرحة الاولياء اليمنيين فى المدينة لاعتبارهم أنها «مخالفة للاسلام».



المصدر : الأحرار القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٩/١٩٩٤

وزير الخارجية اليمنى «للأحرار»

الحزب الاشتراكى اليمنى لن يشارك فى الائتلاف الحكومى القادم

الدولة تحارب التطرف الدينى كما حاربت التطرف العلمانى

كتب عماد السويفى ومحمد الرماح:

استبعد محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمنى مشاركة الحزب الاشتراكى فى الحكومة المقبلة على الرغم من تغيير قيادات الحزب وتشكيل امانة عامة جديدة قامت باستبعاد كل القيادات الموجودة بالخارج.

وقال ان الحزب فى حاجة الى ترتيب أوضاعه الداخلية خاصة ان القيادة الجديدة تواجه معارضة ولابد ان نترك لهم الفرصة الكافية لعلاج كل الخلافات والمشاكل.

واشار فى تصريحات خاصة للاحرار، الى ان مانأخذه على القيادة الجديدة عدم اتخاذها موقفا بفصل رموز الاقتتال والانفصال حتى الان من الحزب وذلك يثير الشكوك فى استمرار الحزب فى سياساته السابقة وتطبيق قاعدة الغاية تبرر الوسيلة.

واضاف أن وجود عناصر بالداخل تؤيد الوحدة واخرى بالخارج تعمل للانفصال امر يثير الشكوك ولابد ان يتوقف الحزب الاشتراكى عن ممارسة هذه اللعبة التى اصبحت لاتنطلى على الجميع.

وقال أن الحزب الاشتراكى عندما يستعيد وحدته ويطهر صفوفه من المتمردين والانفصاليين يمكن ان يأتى للمشاركة فى الحكم اذا مادعت الضرورة حسب وضعه داخل البرلمان.

وشدد على ان مخاوف البعض من سيطرة حزب التجمع اليمنى للاصلاح ومن المتطرفين على الحكم امر غير وارد حيث ان تلك المخاوف ترددها فقط بعض العناصر الفاشلة من الحزب الاشتراكى لاثارة مخاوف البعض.

واكد ان التجمع اليمنى للاصلاح يلتزم بالديمقراطية ويحترم الشرعية الدستورية ولايطمع فى الحصول على اكبر من حجمه ومن ثم فان علاقته مع المؤتمر الشعبى العام من اجل الحفاظ على الوحدة وليس اقتسام السلطة.

واشار الى انه لايوجد فى السلطة من يمكن وصفه بانه متطرف دينيا وبالتالى لاتعنينا مخاوف الاخرين حيث اننا ادرى بحالنا ولكن ترويج بعض الدول المقولة وجود تطرف فى اليمن هو الذى يشجع المتطرفين على القيام بعمليات لاثبات الذات واكد ان التطرف لن يجد مرتعا خصبا له فى اليمن ويجب الا نشجع المتطرفين بالحديث عنهم واعطائهم اكثر من حجمهم واضاف ان أكبر دليل على تصدى الدولة لعناصر التطرف هو ماقامت به السلطات فى عدن بانزال قوات امنية لوقف الاحداث والاعتداءات على بعض المساجد من جانب المتطرفين وهذا دليل على أن موقف الحكومية من التطرف الدينى هو موقفها نفسه من التطرف العلمانى فى السابق.

وحول التشكيل الحكومى الجديد واجراء الانتخابات قال باسندوه ان تشكيل الحكومة لايمكن ان يتم قبل اجراء التعديلات الدستورية التى تجرى مناقشتها بالبرلمان الان حيث ان اى تعديلات حكومية حالية ستضطر لتغييرها عقب تعديل الدستور.

واكد ان الانتخابات اليمنية ستجرى فى موعدها ولاتوجد النية لتقديم موعد انتخابات البرلمان حيث ان



المصدر : الأحـــرار

القاهرة

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة الجديدة سوف تستمر حتى موعد الانتخابات ونحن لانملك الاموال الفائضة حتى ننفقها على الانتخابات المبكرة خاصة ان البلاد فى حاجة الى تخصيص الاموال لما هو اهم.

وقال ان اللجنة المصرية -اليمنية العليا سوف تستانف نشاطها لتعزيز علاقات التعاون بين البلدين عقب الاعلان عن التشكيل الجديد للحكومة اليمنية مؤكدا ان تلك العلاقات كانت دائما علاقات اخوية وتحقق مصالح البلدين.

وحول علاقات اليمن مع دول الجوار اكد وزير الخارجية اليمنى ان اليمن يعتمد على مبدا ثابت فى سياسته الخارجية وهو عدم التدخل فى الشئون الداخلية لاية دولة واحترام التوجهات الموجودة لاى نظام حكم ونحن لانزال ملتزمين بهذا المبدا ولانعتمده فقط من اجل تحسين علاقاتنا مع دولة ما. وحول تاييد التطورات الاخيرة للتجربة اليمنية مع الديمقراطية اكد باسندوه انه لاتراجع عن تطبيق مبدا الديمقراطية فهو الذى جعل مثل هذه الامراض تظهر على السطح وتكشف عن نفسها ومن خلال الديمقراطية نستطيع ايضا استئصال مثل هذه الامراض وفصل الحركات غير المناسبة وقال من الضرورى وجود احزاب معارضة ومستقلين يعملون من اجل المصلحة العامة ويقومون بلفت انظار الحكومة نحو اية اخطاء قد تقع فيها.

واوضح ان العفو العام الذى قرره الرئيس على عبد الله صالح حقق المصالحة مع كل الاطراف بدليل عودة معظم المغرر بهم الى ارض الوطن ولم يتبق فى الخارج سوى رموز الانفصال والاقتتال.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

المكنونية

التاريخ : 18 سبتمبر 1994

سلطنة عمان تعيد أسلحة ومعدات إلى صنعاء

تحديد مهلة للبرلمان اليمني لإنهاء تعديلات الدستور

صنعاء: من ناجي الحرازي وحمود منصر
لندن: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر يمنية مطلعة في صنعاء ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امهل البرلمان فترة زمنية محددة لانهاء مناقشة التعديلات الدستورية والا فانه سيضطر الى الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة قبل نهاية الشهر الجاري وربما عشية احتفالات الشعب اليمني بثورة 26 سبتمبر (ايلول).

وأعادت المصادر الى الأذهان الوضع الذي يمر به الرئيس اليمني حاليا الى الاسابيع التي سبقت اعلان قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو (ايار) 1990، عندما توجه الرئيس صالح الى البرلمان (الشمالي) ووضعهم امام امرين لا ثالث لهما، فإما المصادقة على مشروع دستور دولة الوحدة واتفاقية توحيد الشطرين او ذهابه الى عدن لاعلان الوحدة من هناك.

وكانت الاختلافات التي ظهرت خلال مناقشات البرلمان لمشروع الاصلاحات الدستورية قد ادت الى رفع الجلسة امس عقب افتتاحها مباشرة.

وبرز الخلاف واضحا بين حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس ويسعى الى الاسراع في المصادقة على التعديلات الدستورية ليتمكن الرئيس علي عبد الله صالح من تشكيل الحكومة، وبين التجمع اليمني للاصلاح، الذي يرفض المناقشة السريعة للاصلاحات دون ان تأخذ في الاعتبار التعديلات التي طرحها خاصة في ما يتعلق بمواد التشريع بينما نرى كتلة الحزب الاشتراكي ان مشروع التعديلات لن يمر بسهولة من قبل البرلمان قبل مناقشته بالتفصيل.

ويدعو ممثلو الاصلاح في البرلمان الى ان تضاف الى النص الخاص بمصادر التشريع فقرة جديدة تنص على ان «الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد للتشريع واي قانون او تشريع يخالف ذلك باطل».

ويعترف كثير من المسؤولين اليمنيين بان البلاد تعيش حالة الارتخاء العام نظرا لتعطل اعمال المؤسسات والهيئات الحكومية وعدم ممارستها لمسؤولياتها في تسيير شؤون البلاد، كما يعترفون بان جميع اعضاء الحكومة تقريبا مشغولون بتشكيل الحكومة الجديدة.

وعكست هذه الحالة نفسها على اوضاع الناس اليومية الذين يشعرون بعدم الاستقرار والقلق من ان لا يتمكن الرئيس علي عبد الله صالح من الاعلان عن الحكومة الجديدة اذا ما اراد بالفعل ان يوافق مجلس النواب على التعديلات الدستورية.. وتقول دوائر حكومية ان عدم الاعلان عن هذه الحكومة المنتظرة يعني ان تستمر الاحوال على ما هي عليه فتظل العملة المحلية في وضعها الصعب، وتبقى قوتها الشرائية ضعيفة، وترتفع اسعار السلع الغذائية وغير الغذائية بشكل متواصل، ولا يحدث اي تحسن.

على صعيد اخر، اعادت طائرات وسفن يمنية امس جميع الاسلحة والمعدات التي نقلها معهم يمنيون جنوبيون فروا الى سلطنة عمان مع انتهاء الحرب اليمنية في 7 يوليو (تموز) الماضي. ولم يذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع العمانية الذي اعلن ذلك امس نوعية الاسلحة والمعدات التي اعيدت الى اليمن. وكان يمنيون جنوبيون قد نقلوا طائرات وسفنا ومعدات عسكرية من الجنوب الى بعض الدول المجاورة عندما فروا اليها خلال وبعد الحرب.



مشروع لدستور جديد

فى هذه الصفحة تصحبك « الحياة المصرية » فى جولة عبر العالم العربى .. آملين ان نخرج بك من الجولة وقد حصلت على ما يكفيك من معلومات واخبار عما يدور فى المنطقة خلال الاسبوع وان نكون قد قدمنا مزيدا من الخدمات الاعلامية لقارئنا العزيز ..

اليمن

نفى مصدر مسئول فى صنعاء انباء جاءت من منطقة جعار فى محافظة ابين شرق عدن قالت عن مظاهرة شعبية نظمها المواطنون احتجاجا على الغلاء وعدم وجود استقرار امنى فى المحافظة..

وقالت انباء من جعار ينقلها شهود عيان ان مظاهرات قامت فى المدينة واندست فيها عناصر متطرفة اطلقت النار فى اتجاه رجال الامن الذين حاولوا تفريق المتظاهرين مما دفع برجال الامن الى تبادل النيران مع المتطرفين قبل القبض عليهم..

على صعيد اخر طلب الفريق على عبدالله صالح الذى قام بزيارة لصلالة التقى فيها بالسلطان قابوس طالب على صالح بتسليم على سالم البيض امين عام الحزب الاشتراكى السابق الى اليمن لمحاكمته بتهمة الخيانة العظمى

وتعلن صنعاء عن رغبتها فى فتح صفحة جديدة من العلاقات الحسنة بين دول الجوار وتامل ان تقوم عمان بهذا الدور..

وفيما يتعلق بالوضع السياسى فى الداخل قدمت لجنة برلمانية خاصة فى مجلس النواب مشروعا الى اعضاء المجلس بالتعديلات النهائية للوضع الدستورى المراد اقراره للبلاد..

وكان حزب المؤتمر الشعبى والتجمع اليمنى للاصلاح قد توصلا الى تسوية للخلافات فى شان عدد من المواد المقترحة فى الدستور الجديد بالاضافة الى عدد من المواد التى تضمنها مشروع التعديلات الدستورية فى صيغته السابقة التى كان الحزب الاشتراكى قد شارك فى صياغتها قبل اعلانه الانفصال..

وينص المشروع الذى تقدمت به اللجنة الدستورية لمجلس النواب ضمن مواده مادة تقول.. يقوم النظام السياسى للجمهورية اليمنية على التعددية الحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلميا، كما يتضمن مشروع التعديل الدستورى الغاء مجلس الرئاسة المعمول به فى الدستور الحالى واستبداله فى المشروع الجديد برئيس الجمهورية ونائب له وتنص المادة الجديدة على ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وينتخب وفقا للدستور، ويكون لرئيس الجمهورية نائب يختاره الرئيس المرشح للرئاسة ويعلن عن اسمه ليكون معروفا قبل الانتخابات العامة لمنصب رئيس الجمهورية كما تنص المادة ٨٣ من مشروع الدستور الجديد على ان يكون الترشيح والانتخاب لرئيس الجمهورية من قبل الشعب فى انتخابات تنافسية وان يكتفى بانتخابه من قبل مجلس النواب باعتباره منتخبا من الشعب ويمثله كما تنص المادة ٨٧ فى مشروع التعديلات الدستورية على ان ولاية رئيس الجمهورية ونائبه خمس سنوات شمسية ابتداء من تاريخ اداء اليمن الدستورية ولايجوز لاى شخص الاستمرار فى تولى منصب الرئيس او النائب لاكثر من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات فقط..

من ناحية اخرى ابلغ المكتب السياسى الجديد للحزب الاشتراكى الحكومة ان نوابه فى مجلس النواب لن يصوتوا مع مشروع التعديلات مالم تاتى من حكومة وطنية موسعة تشارك فيها الاحزاب الممثلة فى مجلس النواب.. فى حين تقول انباء بان المؤتمر العام والاصلاح عقد النية على تبنى مشروع مدعوم بالوثائق والادلة يهدف الى استصدار قرار دستورى بتجميد نشاط الحزب الاشتراكى لدوره فى اشعال الحرب واعلان الانفصال وذلك استنادا الى قرارات الحزب الاخيرة التى لم تدن الانفصال ولا القيادات الانفصالية فى الحزب ولم تتخذ اى قرار فى حق هذه القيادات خصوصا قائمة الـ ١٦ المطلوب محاكمتهم فى صنعاء

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

وزراء خارجية الخليج يحضون صنعاء على إعادة قادة الحزب الاشتراكي

□ الرياض - من سليمان نمر:

■ بدا من مناقشات الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض أمس ان الاجتماع كان روتينياً في غياب اي مستجدات على المواضيع التي تبادل الوزراء الستة وجهات النظر في شانها. لكن الوزراء بحثوا في موضوع نتائج تطورات الحرب اليمنية وما الت اليه خصوصاً على صعيد العلاقات مع صنعاء اذ عرض وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي لنظرائه تفاصيل زيارة الرئيس علي عبدالله صالح الى عُمان الاسبوع الماضي والتي ركزت على نظرة صنعاء الى العلاقات مع الدول الخليجية والتي توترت خلال فترة الحرب اليمنية. وعلم من مصدر في الاجتماع الوزاري ان الدول الخليجية اتفقت على ضرورة حض الحكومة اليمنية على تعزيز الحوار السياسي مع الحزب الاشتراكي الذي خسر الحرب والذي كانت تؤيده دول مجلس التعاون عدا قطر وبخاصة الحوار مع القادة اليمنيين «الجنوبيين» الذين تركوا بلادهم ولجأوا الى الخارج.

ويشار في هذا الصدد الى ما قاله الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي - في كلمته لدى افتتاحه الاجتماعات قبل ظهر أمس حين دعا «القادة اليمنيين الى مواصلة الحوار السياسي بما يخدم استقرار اليمن ويحقق ازدهاره وهو الأمر الذي يساهم بصورة ايجابية في تعزيز امن الجزيرة العربية واستقرارها».

وافادت مصادر الاجتماع الخليجي انه من خلال المناقشات الخاصة بالموضوع اليمني بدا ان هناك تفاهما بين الوزراء على ترك امر اعادة العلاقات الطبيعية مع صنعاء لكل دولة وما ترتايه، لكن هذه المصادر لا تتوقع ان تعود علاقات بعض الدول الخليجية مع صنعاء الى طبيعتها قبل حل مسالة عودة قادة الاشتراكي وغيرهم الى اليمن وضمان حقوقهم السياسية.

الموضوع العراقي

وبالنسبة الى الموضوع العراقي، الذي يناقشه الوزراء الخليجيون في كل اجتماع لهم بدا من خلال المناقشات ان هناك ارتياحاً



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

عُمان أعادت الى اليمن اسلحة

مصادر امنية في عدن: الاشتراكي وراء تدمير الأضرحة

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر امنية في عدن امس ان «التحقيقات الجارية مع العناصر المتطرفة التي اقدمت مطلع الشهر الجاري على تحطيم عدد من اضرحة الأولياء في المدينة كشفت ارتباط هذه العناصر بجهات خارجية تسعى الى زعزعة الأمن والاستقرار في عدن بخاصة بعد خروج القوات الموالية للحزب الاشتراكي منها في السابع من يوليو (تموز) الماضي»

واضافت هذه المصادر التي رفضت ذكرها نتيجة قرار وزير الدفاع اليمني العميد عبدربه منصور بمنع اي مسؤول عسكري او امني من الادلاء بأي احاديث صحافية ان «المحتجزين وعددهم ٣٢ متطرفاً تسلموا الاسلحة المتنوعة وبينها قذائف «ار. بي. جي» في عدن بعد قدومهم من محافظة ابين (شرق عدن) من عناصر جنوبية معروفة بانتمائها الى التيار السلفي». وزادت ان «السيد علي منصور رشيد الذي عين وكيلاً لوزارة الداخلية وهو من العناصر القيادية الموالية للرئيس السابق علي ناصر محمد كلفه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئاسة لجنة التحقيق مع المتطرفين واحالتهم الى القضاء، بخاصة وانهم ارتبطوا بعناصر يمنية في الخارج «في اشارة صريحة من صنعاء الى قيادة الاشتراكي».

وذكرت انباء رسمية في صنعاء بأن «كل الأسلحة والمعدات والآليات التي كان الانفصاليون في قيادة الاشتراكي نقلوها الى سلطنة عمان عادت أول من امس الى البلاد وذلك في اطار التنسيق والتعاون بين اليمن وسلطنة عمان».

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» جرى الاتصال بها من عدن ان: «طائرة الـ ٧٦ شاركت في نقل العديد من المعدات العسكرية من مسقط الى صنعاء وهناك العديد من الطائرات من طراز ميغ - ٢٩ وقطع المدفعية الحديثة الآلية الحركة وغيرها من معدات الحرب الالكترونية والدقيقة ما زالت في مسقط تنتظر اعادتها قريباً».

وفي مسقط (ا ف ب)، أعلنت سلطنة عمان انها اعادت الى السلطات اليمنية كل الأسلحة والمعدات العسكرية التي كان عسكريون جنوبيون قد نقلوها الى السلطنة.

ونقلت «وكالة الأنباء العمانية» عن متحدث باسم وزارة الدفاع في مسقط قوله ان هذه الأسلحة والمعدات سلمت الى وفد عسكري يمني كان وصل الى السلطنة لهذا الغرض.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

لاستمرار الموقفين الاميركي والبريطاني الرافضين بشدة رفع العقوبات عن العراق قبل ان يستكمل تطبيق قرارات مجلس الامن واعلان الاعتراف الكامل والموثق بدولة الكويت. كذلك بدا الوزراء الخليجيون مطمئنين الى عدم قدرة العراق على محاولة اختراق الموقف العربي المعادي لبغداد من خلال محاولات اجراء اتصالات وارسال بعض الرسائل الى بعض الدول العربية مثل المغرب ومصر للتوسط من اجل إنهاء عزلته.

التسوية السلمية

وتبادل وزراء خارجية كل من السعودية وعُمان والكويت والامارات والبحرين وقطر وجهات النظر في شأن العملية السلمية في المنطقة وما تحقق من «انجازات وتطورات» والاستحقاقات المطلوب من دول الخليج ان تقدمها لعملية السلام في الشرق الاوسط ومنها المشاركة في تقديم الدعم المادي للحكم الذاتي الفلسطيني وتقديم الدعم المادي ايضاً لاي استثمارات تنموية للمنطقة وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل بالبدء بانهاء قرارات المقاطعة العربية الاقتصادية... ولم يتفق الوزراء على اي قرارات معينة في هذا الصدد برغم ان سلطنة عُمان كانت قدمت مذكرة في وقت سابق عن «الاستثمارات الخليجية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وفي دول المنطقة» تتساءل عن امكانيات الاستثمار في هذه المناطق. واقتصرت المناقشات على تبادل وجهات النظر وعرض التطورات.

وكان الوزراء الخليجيون عقدوا امس جلستي عمل في إطار اجتماعهم الوزاري العادي الذي يُفترض ان يكون انتهى ليلاً باصدار بيان شامل.

وكان وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل القى كلمة عرض فيها القضايا والمواضيع التي تشغل دول المنطقة وسيناقشها مع نظرائه الخمسة الآخرين. ودعا القادة اليمنيين «اليوم وبعد ان توقف القتال الى مواصلة الحوار السياسي بما يخدم استقرار اليمن الشقيق (...)». وهاجم استمرار العراق في «المراوغة والمماطلة والتعامل الانتقائي مع قرارات الشرعية الدولية (...)».

واعرب الامير سعود الفيصل عن امل دول المجلس في «تطوير علاقات ودية فيما بينها وبين الجمهورية الاسلامية الايرانية تقوم على الاحترام الكامل لسيادة دول المنطقة واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وترتكز على الاحترام المتبادل ومبادئ حسن الجوار والاخوة الاسلامية». كما اعرب عن امل دول المجلس في ان تشاطرهم ايران «هذه الرغبة وان تستجيب مبادرة رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للدخول في مفاوضات جادة ومباشرة لإنهاء الاحتلال الايراني للجزر الثلاث وفق القوانين والاعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل».

وفي ما يتعلق بمسيرة السلام في الشرق الاوسط اكد الامير سعود الفيصل ان دول المجلس «تتابع باهتمام بالغ تطورات ومستجدات مسيرة السلام منذ انطلاقتها في مدريد سعياً لتحقيق السلام الدائم والعادل وفقاً للقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمها القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ وبما يحقق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وعلى رأسها القدس الشريف».

كما اكد تاييد دول المجلس للانفراجات التي تحققت في المفاوضات الثنائية «لا سيما ما تحقق في المسار الفلسطيني». وجدد التزام دول المجلس وتاييدها لقرارات الدورة ١٠٢ لمجلس جامعة الدول العربية المتعلقة بدعم سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني. واكد التزام دول المجلس توفير الدعم المالي اللازم لتنمية الاراضي الفلسطينية. كما اعرب عن امله بتحقيق تقدم جوهري في بقية المسارات في المفاوضات الثنائية لا سيما في المسارين السوري واللبناني.

وتحدث وزير الخارجية السعودي عن الاوضاع في البوسنة والهرسك مؤكداً «تاييد والتزام دول المجلس مقررات الدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد اخيراً في اسلام اباد التي تطالب مجلس الامن باعادة النظر في قرارات الحظر المفروض على يوغوسلافيا السابقة بما يمكن جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس الذي كفلته المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة».

وطالب الدول الاوروبية في الوقت نفسه «بتحمل مسؤولياتها وتاييد الجهد الدولي لهذا الغرض».

وناشد في ختام كلمته الفصائل الافغانية كافة «وضع مصلحة الشعب الافغاني فوق كل اعتبار والتوقف عن الاقتتال والتزام احكام اتفاق مكة المكرمة». كما ناشد الفرقاء الصوماليين «وضع مصلحة الشعب الصومالي فوق كل اعتبار والسعي المخلص لتحقيق الوفاق الوطني الذي يحفظ للصومال وحدته واستقلاله».



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية
التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء اعتبرت دعوة مجلس التعاون للمصالحة تدخلاً في شؤون اليمن

الجفري يتزعم تحالفاً معارضاً في الخارج

لندن: من لحلفى شطارة

كشف عبد الرحمن الجفري الذي كان قد عين نائبا لرئيس جمهورية اليمن الديمقراطية التي اعلن قيامها في عدن خلال الحرب الاهلية، عن استعدادات لتاسيس تحالف جنوبي معارض في الخارج.

وقال الجفري في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» ان الهدف من انشاء التحالف الجنوبي قريبا والذي سيضم احزابا سياسية وقوى وطنية وشخصيات سياسية هو تصحيح المسار واعادة الاعتبار لجنوب اليمن ومدينة عدن

وذكر الجفري ان التحالف سيفتح ابوابه لاستيعاب قوى الخير في اليمن للعمل من اجل مصالحة وطنية شاملة.

وذكرت مصادر سياسية جنوبية ان عددا من المسؤولين في الحزب الاشتراكي سينضمون الى هذا التحالف الذي من المتوقع ان يتزعمه عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن.

وقالت المصادر انه يجري طرح الآراء ودراستها حول اهداف التحالف وتحركاته السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ودعا عبد الله الاصنج، احد القادة اليمنيين الجنوبيين الموجودين في خارج صنعاء، الى القبول بمصالحة وطنية تشمل كل الاحزاب والشخصيات اليمنية التي تتمسك بحقوقها السياسية والدستورية وتنشد حقها في اقرار مبدا احترام الدستور والممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الانسان دون تراجع او تحفظ او مخادعة.

وايد الاصنج الذي عين وزيرا للخارجية في حكومة اليمن الجنوبية السابقة، ما دعا اليه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بشان الوضع في اليمن وقال: اننا نقدر اهتمامهم ودعوتهم للأطراف المعنية في اليمن بوجوب اجراء حوار للتوصل الى مصالحة وطنية .

وكانت صنعاء قد اعتبرت اشارة مجلس التعاون الخليجي الى اجراء مصالحة وطنية شاملة في اليمن تدخلاً في الشؤون الداخلية لليمن، ولكن الجفري اعتبر دول المنطقة معنية ايضا بشؤون المنطقة.

وقال تلفزيون صنعاء ليلة امس ان الحوار بين اليمنيين شان داخلي تضطلع به القوى السياسية على الساحة اليمنية.

والى صنعاء عاد امس 286 ضابطاً وجندياً يمنياً قادمين من المملكة العربية السعودية بعد قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. ونقل راديو صنعاء عن بعض العائدين قولهم انهم يشعرون بالسعادة لعودتهم الى وطنهم.



المصدر : الوسط
اللبنانية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

اليمن

نهايات «غير طبيعية» لثلاثة أمناء عامين في ربع قرن

الحزب الاشتراكي اليمني بين إغراء السلطة وهامشية المعارضة

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

يبدو الحزب الاشتراكي اليمني متردداً في اتخاذ الخطوات التالية بعد خطوته الأولى لإعادة تشكيل نفسه التي انتخب فيها قيادته الجديدة في ٣ ايلول (سبتمبر) الجاري. كما يبدو ان السبب الأول لهذا التردد هو تعدد جوانب الاختلاف على كل الخطوات، بداية بالخطوة الأولى، تبعاً لتعدد الأطراف الاشتراكية في داخله وخارجه، وشدة التناقض في بعض الآراء والمواقف بين معظم هذه الأطراف.

وتأتي هذه النتيجة انعكاسا طبيعيا لصعوبة الظروف التي يمر بها الحزب، إذ جاء هذا الاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية للمرة الأولى بعد الحرب، وحصيلة جهود ومحاولات كثيرة بذلتها الهيئة الحزبية التي تم تشكيلها من اجل الإعداد له. وعلى مدى شهرين تقريبا ظلت الهيئة تواصل مهمة التنسيق والاتصال بكل الأطراف ذات العلاقة التي تعددت وتباعدت في بعضها وتقاربت في البعض الآخر، كإفراز لتطورات الأزمة السياسية خلال عام مضى، ولم تكن الأطراف السياسية من خارج الحزب الاشتراكي هي المشكلة بقدر ما هي الأطراف الاشتراكية نفسها، سواء داخل الحزب او خارجه. ومنها مثلاً قادة الحزب من اعضاء مكتبه السياسي الموجودون في الخارج، والقادة الآخرون الذين حددوا موقفاً مختلفاً عن سابقيهم في اجتماع دمشق بالذات، مثل الوزيرين فضل محسن عبدالله واحمد علي السلامي، والموجودون في الداخل امثال علي صالح عباد (مقبل) عضو هيئة رئاسة مجلس النواب الذى تم انتخابه اميناً عاماً للحزب، وعبدالغني عبدالقادر نائب وزير الخارجية الذي حصل على اكثر الاصوات. وهناك قياديون انسحبوا من اجتماعات هيئات الحزب في فترة مبكرة من الأزمة، مثل الوزيرين السابقين الدكتور محمد أحمد جرهوم وراشد محمد ثابت. وكذلك مجموع القيادات السابقة من جماعة الرئيس السابق علي ناصر محمد، فضلاً عن قادة وعناصر التكتلات داخل الحزب الذين انعقد بهم اجتماع اللجنة المركزية وانتخاب المكتب السياسي الجديد.

وسط هذه الظروف اعتبر قادة الحزب الاشتراكي وقادة احزاب اخرى، ان اجتماع اللجنة المركزية هو في حد ذاته خطوة ايجابية وبداية صحيحة لاعادة تشكيل الحزب. ووصف بعض الاشتراكيين الاجتماع بانه الأول من نوعه منذ سنوات «من حيث وضوح الطرح وموضوعية المداولات حيث اخذت المناقشات مداها الكامل، وجاءت القرارات نتيجة طبيعية لها بعيداً عما كان سائداً من مصادرة للراي وتوجيه للمناقشة وتمرير للقرارات».

وكانت القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية تمثل بالفعل بداية جديدة لإعادة هيكلة وتنظيم الحزب، ليس فقط في تشكيل هيئاته القيادية، بل وفي ما يتعلق بجوانب رئيسية من نظامه الداخلي وبرنامجه العام وتوجهه السياسي من خلال أوراق العمل التي درسها. وكان ابرز القرارات الصادرة عنه، إقرار اختيار قيادة جديدة من حيث المبدأ، ثم انتخاب مكتب سياسي من ٢١ عضواً وانتخاب امين عام هو السيد علي صالح عباد (مقبل)، وتصعيد ثمانية من سكرتيري منظماته في المحافظات الى اللجنة المركزية، وتكليف المكتب السياسي



المصدر : الوسط

١ اللبنانية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

تشكيل لجنة خاصة بالتحضير للمؤتمر العام الرابع للحزب، لينعقد في فترة تتراوح ما بين ٦ اشهر الى سنة.

اختلاف على الشرعية

ولكن يظهر ان هذه القرارات واهمية الظروف ووضوح وديموقراطية المداولات، لم تستطع ان تستوعب الاختلاف المبدئي الذي لا يتم حسمه بتسليم الاقلية بقرار الغالبية عند التصويت، وبالذات مسالة شرعية الاجتماع وقراراته التي طعن فيها بعض الاعضاء البارزين في اللجنة المركزية، بحجة ان بعض القرارات شكل مخالفة للنظام الاساسي للحزب وان النصاب القانوني لاعضاء اللجنة المركزية لم يتوافر في الاجتماع، حسب راي السيد راشد محمد ثابت عضو اللجنة المركزية (وزير الدولة لشؤون مجلس النواب في الحكومة السابقة ووزير الثقافة، ثم وزير شؤون الوحدة في حكومات الحزب الاشتراكي قبل الوحدة). واوضح في تصريحه لـ «الوسط» ان «الخروج على النظام الأساسي جاء في الترفيعات لبعض العناصر الى اللجنة المركزية من دون مراعاة للشروط والأصول المنظمة لهذا الاجراء. وكذا تصعيد اعضاء من مستويات دنيا الى المكتب السياسي دفعة واحدة من دون ان يكونوا اعضاء في اللجنة المركزية». كما راى ثابت «ان النصاب القانوني لاعضاء اللجنة المركزية لم يكن موجوداً، لانهم (المسؤولين عن تنظيم الاجتماع) اعتبروا النصاب من خلال نسبة الحاضرين الى الاعضاء الموجودين في الداخل». واضاف «كنا نريد بداية صحيحة تغاير اسلوب العمل السابق وتتجاوز ديكتاتوريته وسلبياته، لأن مثل هذه المخالفات لا يكفي تبريرها كما قالوا بظروف الحزب الراهنة».

وانتقدت اطراف اخرى من اللجنة المركزية «موقف الاجتماع من الانفصال وقادة الانفصال» معتبرة انه «كان سلبياً واقل بكثير مما تفرضه المسؤولية السياسية، الوطنية والتاريخية».

في الجانب المقابل للطاعنين في شرعية الاجتماع وقراراته اكد قيادي اشتراكي بارز هذه الاختلافات وبررها بان «الأمور بالطبع لم تاخذ خط الانسجام والوفاق بين كل الآراء، ولكن كما كانت هناك قواسم تجمعنا كانت هناك امور نختلف عليها». ووصف السيد يحيى منصور ابو اصبع عضو المكتب السياسي الاختلاف بانه طبيعي «وانا اسميها تباينات، ولو لم تكن موجودة لكان هذا يعني ان الحزب لم يناقش شيئا» وحول الموقف من الانفصال اوضح ان الاجتماع «دان الانفصال من دون خلاف، ولكن الخلاف كان على الرموز الانفصالية». واضاف ابو اصبع (وكان ابرز القياديين في الهيئة الحزبية التي تولت التنسيق والاعداد للاجتماع) ان المناقشات حول هذه المسالة تبلورت في ثلاثة اراء، «فهناك من راى ان قادة من رموز الانفصال تضمهم قائمة القضاء (الستة عشر الواردة اسماؤهم في قرار النائب العام) وان علينا ان لا نستبق راي القضاء، فيما راى آخرون ان ندع فترة من الوقت تمر حتى لا تُفسر مواقفنا بالانفعال الآني، وثالث يرى ان إعلان الانفصال كان خرقاً لنظام الحزب وبرنامجه وخروجاً عن تراثه وتاريخه، ويطالب هذا الراي بفصل قادة دولة الانفصال (...) ولكن لم يحصل على الغالبية اللازمة من الأصوات».

وفي ما يتعلق بالنصاب القانوني للاجتماع، اكد ابو اصبع ان النصاب كان متوافراً، اذ بلغ مجموع اعضاء اللجنة المركزية ١٢٧ عضواً، ولكن هناك حوالي ٣٣ عضواً استبعدوا من هذا العدد بحكم وفاة بعضهم او بحكم الوظائف التي يحرم القانون انتماء اصحابها الى العمل السياسي الحزبي باي شكل. وهم العسكريون ورجال القضاء والديبلوماسيون (السفراء). وقال «وبعد استبعاد هؤلاء اتضح ان قوام اللجنة المركزية يتمثل في ٩٤ عضواً، وهنا يصبح النصاب القانوني هو النصف (٤٧ عضواً) زائداً واحد، اي ٤٨ عضواً، وقد تراوح عدد الحاضرين منهم بين ٤٩ الى ٥١ عضواً، وهو النصاب الكافي لشرعية الاجتماع واتخاذ القرارات».

وكان تردد ان اجتماع الأحد عشر من اعضاء المكتب السياسي (السابق) الذي انعقد في دمشق برئاسة السيد سالم صالح محمد (الامين العام المساعد) في العاشر من آب (اغسطس) الماضي، لم يعترف بشرعية الهيئة الحزبية ولا بما تتخذه من ترتيبات لاجتماع اللجنة المركزية. إلا ان مصادر اشتراكية في صنعاء ابلغت «الوسط» نفيها لما تردد معتبرة انه «مجرد وهم»، وان احمد علي السلامي عضو المكتب السياسي (وزير الكهرباء) اكد للهيئة الحزبية إثر عودته من اجتماع دمشق الى صنعاء (للمرة الأولى منذ ما قبل إعلان الانفصال في ٢١ مايو الماضي) ان اجتماع دمشق اقر بشرعية الهيئة الحزبية كقيادة موقتة للحزب الاشتراكي في الداخل، تعد لاجتماع اللجنة المركزية. وفي هذا الصدد قال ابو اصبع لـ «الوسط» انه وزملاءه في الهيئة الحزبية، تلقوا رسائل في وقت سابق



لاجتماع اللجنة المركزية، من كثيرين من قادة الاشتراكي في الخارج، «مثل جارالله عمر والدكتور ياسين سعيد نعمان وسيف صايل وابوبكر عبدالرزاق باذيب وشعفل عمر واحمد عبدالله المجيدي وغيرهم، يؤيدون الاعداد لانعقاد الدورة الاستثنائية للجنة المركزية ويؤكدون تسليمهم واقتناعهم سلفاً بكل ما تسفر عنه من نتائج وقرارات».

ويلاحظ ان انتخاب المكتب السياسي الجديد الغى منصب الامين العام المساعد الذي كان يشغله سالم صالح محمد، لانه ليس وارداً في النظام الداخلي للحزب الاشتراكي، وانما تم استحداثه لتحقيق نوع من التوازن في قيادة الحزب بعد احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، وكذا فإن المنتخبين كلهم من القادة الموجودين في الداخل ومنهم سبعة من اعضاء المكتب السياسي السابق. وكما اوضح ابو اصبع، تم استبعاد حوالي ٣٢ عضواً من اعضاء اللجنة المركزية بعضهم بحكم الوفاة ومعظمهم بحكم تحريم الحزبية على العسكريين واعضاء السلكين القضائي والديبلوماسي، بموجب المادة ١٠ من قانون الاحزاب الذي بدأ تطبيقه فعلاً منذ ١٦ آب (اغسطس) الماضي.

استقلال القرار

من جهة اخرى تبدو مهمة القادة الجدد للحزب الاشتراكي، كبيرة وصعبة. وقال مسؤول في الامانة العامة الجديدة لـ «الوسط» ان الهم الاول للقيادة الجديدة ليس قضية الائتلاف ومدى مشاركة الحزب في الحكومة المنتظرة «لأن هذا متروك للقيادة السياسية للدولة. ولكن همنا الاول هو إعادة تنظيم وترتيب الحزب من داخله». واضاف «في مقدمة الاولويات العمل على حل بقية المشاكل التي تعرض لها بعض الاعضاء اثناء الحرب وبعدها وكذا ما يتعلق بمقرات الحزب التي اقفل بعضها ومحاولة إيجاد مقرات جديدة بصفة تدريجية». وعن مدى استقلال قرار اللجنة المركزية في اجتماعها هذا عن اي تاثيرات خارجية، اكد المسؤول الاشتراكي، ان هذا تحقق بصورة كاملة، «بالنسبة الى القادة السابقين الموجودين في الخارج، بالطبع لم يكن لهم اي تاثير بدليل ان الاجتماع انتخب قيادة بديلة عنهم. وبالنسبة الى السلطة فقد ظلت بعيدة عن كل ما جرى داخل الاجتماع، ويؤكد هذا مثلاً، ان مرشحين كانوا محسوبين على السلطة اخفقوا في الانتخابات».

بين منزلتين

من جانب آخر، لوحظ ان رئاسة الدولة وقيادتي الحزبين الكبيرين، المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح، لم يصدر عن اي منها عقب الانتخابات الاشتراكية تعليق يحدد رأيها في

نتائج. واكدت لـ «الوسط» مصادر مطلعة في المؤتمر ان الرئيس علي عبدالله صالح يحرص على إشراك عناصر من الاشتراكي في الحكومة المقبلة، ليس بالضرورة بوصفهم يمثلون الحزب الاشتراكي، ولكن بصفاتهم الشخصية والسياسية في الدرجة الاولى، ويرشح المراقبون في صنعاء مجموعة منهم، مثل الدكتور محمد احمد جرهوم وراشد محمد ثابت والدكتور فرج بن غانم (وزراء في الحكومة السابقة لوزارات الاعلام، وشؤون مجلس النواب، والتخطيط، ضمن حقائب الاشتراكي). ويذهب بعض هؤلاء المراقبين الى الاعتقاد بأن من اسباب تقديم التعديلات الدستورية على تشكيل الحكومة الجديدة، على رغم الحاجة الى سرعة تشكيلها، إتاحة مزيد من الوقت للحزب الاشتراكي ليتمكن من إعادة تشكيل هيئاته وترتيب اوضاعه، حتى يكون في مستوى القدرة على تحقيق التوازن المطلوب.

وتجدر الاشارة الى ان علي صالح عباد هو الامين العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني منذ تاسيسه في العام ١٩٧٩، بعد كل من الامناء السابقين، عبدالفتاح اسماعيل (حتى نيسان ١٩٨٠) وعلي ناصر محمد (حتى كانون الثاني ١٩٨٦) وعلي سالم البيض (حتى ايلول ١٩٩٤). ويلاحظ ان ايا من الامناء الثلاثة هؤلاء، لم ينسحب من قيادة الحزب بحكم انتهاء فترته الانتخابية، بل بقرار قسري سابق او لاحق يصدره القادة الجدد. وفي هذه المرحلة الرابعة يعيش الحزب موقعاً سياسياً اشبه ما يكون بالفترة الانتقالية او «المنزلة بين المنزلتين»، فهو لم يعد موجوداً في السلطة ولم يصل بعد الى المعارضة ■



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

التعديلات الدستورية حصان طروادة

المؤتمر والإصلاح فى معركة تعـــزيـــز المواقع بـــاليمن

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

رغم مضى ثلاثة اشهر على انتهاء الحرب اليمنية إلا ان الوضع المتأزم لايزال مستمرا ويبدو ان معالجة الوضع الامنى لم تنته بعد فمازالت أحداث العنف التى تفتعلها حركات الجهاد تفسد على الحكومة اليمنية جهودها فى تثبيت الامن وإعادة الحياة إلى طبيعتها، كما أن سلسلة المظاهرات التى تندلع بين الحين والآخر فى المحافظات الجنوبية كاحتجاج على تردى الخدمات الحياتية من انقطاع للكهرباء والمياه وارتفاع الاسعار بطريقة جنونية تعكس بوضوح تردى الاوضاع فى الوقت الذى تشهد فيه الساحة اليمنية حالة من الركود السياسية بسبب عدم اكتمال الخطوات التى بدأتها القيادة اليمنية فى تحقيق المصالح الوطنية الكاملة والتى تعهدت بها فى رسالة الضمانات التى قدمت للأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى.

ومع ذلك فيبدو أن شهر العسل الذى جمع بين الاصلاح والمؤتمر الشعبى العام بعد خروجهما من الحرب قد بدأ بالعد التنازلى ويؤكد ذلك الخلافات الدائرة بين قيادات الحزبين مثلما حدث بين وزير التموين والتجارة «الاصلاح» ونائبه «مؤتمر» على تضريف شئون الوزارة مما اضطر الرئيس على صالح إلى وضع حد للنزاع بإيقافهما عن العمل وتعكس تلك الحالة مدى تشبث الاصلاح لتعزيز مواقعة فى المؤسسات الحاكمة وفرض انصاره فى المواقع التى يكون فيها الوزير من الاصلاح فقد سعى وزير التموين والتجارة إلى استبدال جميع مديرى عموم المؤسسات التموينية بعناصر من الاصلاح الامر الذى أثار حفيظة الشريك المتحالف معه أثناء الحرب وهو المؤتمر الشعبى العام.

وكنوع من رد الفعل يسعى حزب الاصلاح إلى عقد مؤتمره الاول غدا ـ الثلاثاء ـ بعد أن تاجل الاسبوع الماضى بسبب خلافات داخلية بين جناحيه الاصولى والقبلى، فى محاولة لانتخاب قيادة جديدة له تتكون من هيئة عليا تضم 100 شخصية بمثابة مكتب سياسى جديد، وتجديد الثقة بالشيخ الأحمر كرئيس للهيئة العليا للاصلاح.

بالاضافة إلى أن الاصلاح يعول كثيرا على حصد مكاسب سياسية فى التعديلات الدستورية التى بدأ البرلمان مناقشتها هذا الاسبوع فالدستور الحالى ينص فى مادته الثالثة على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع بينما يطرح الاصلاح تعديل هذه المادة بحيث تصبح «الشريعة المصدر الوحيد للتشريع». وتقول مصادر سياسية إن الخوف إذا اخفق الاصلاح فى تعديل هذه المادة أن يسعى لتحقيق مطالبه عن طريق استخدام العنف والايعاز إلى عناصر متطرفة موالية له بالقيام بأعمال تخريبية.

المؤتمر الشعبى العام هو الآخر يسعى إلى احراز اهم مكسب سياسى من خلال التعديل الدستورى وهو الغاء مجلس الرئاسة «رئاسة جماعية من خمسة اعضاء عضوى مؤتمر على صالح وعبد العزيز عبد الغنى وعضوى اشتراكى شاغرين وعضو اصلاح عبد المجيد الزندانى» واستبداله برئيس ينتخبه البرلمان ويكون له حق تعيين نائب له وفى هذه الحالة فإن ابعاد الممثلين الاشتراكيين من القيادة الجماعية أمر وارد.

والملاحظ ان التعديلات الدستورية فى اليمن تهدف بدرجة اساسية إلى اضفاء نوع من المكاسب السياسية أكثر منه تحقيق اصلاحات دستورية تستهدف تغيير الحياة نحو الافضل ويستلزم الحصول على التعديلات التصويت عليها داخل البرلمان اليمنى بنسبة 75٪ من عدد اعضاء البرلمان اى (226) عضوا من اصل (301) الأمر الذى يحتاج إلى اصوات الاشتراكى داخل المجلس.

وذكرت مصادر لـ «العالم اليوم» انه فى حالة تعديل الدستور والغاء مجلس الرئاسة فمن المتوقع ان يعين الرئيس على صالح نائبا له هو عبد العزيز عبد الغنى العضو الثانى الحالى فى مجلس الرئاسة وتعيين عبد المجيد الزندانى كرئيس للمجلس الاستشارى الذى سيضم فى عضويته عددا كبيراً من الوزراء الحاليين فيما تضم الحكومة الجديدة وجوها جديدة تدخل لأول مرة فى التشكيل الحكومى ويحتفظ وزير الدفاع العميد عبد ربه بمنصبه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

القاهرة

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

تقدير اليمن لجهود الوفد الطبى المصرى خلال الحرب الأهلية

اكد السيد عبد العزيز عبدالغنى عضو مجلس الرئاسة اليمنية تقدير الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية للرئيس حسنى مبارك، ولشعب مصر، ووفدها الطبى على المعاونة الصادقة التى قدموها للشعب اليمنى اثناء الحرب الاهلية.

وكان عبدالغنى قد التقى امس باعضاء الوفد الطبى المصرى الموفد لليمن من قبل وزارة الصحة، ونقابة الأطباء. كما اشاد وزير الصحة اليمنى بدور الفريق الطبى المصرى والجهود التى بذلها واستحق عليها وسام الواجب اليمنى.



المصدر : العربي
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء: نصيحة الذين مولوا الانفصال مرفوضة

ا.ف.ب ـ تجددت الحرب الإعلامية بين اليمن وبلدان الخليج في أعقاب اتهام صنعاء للرياض بالتدخل في شئونها الداخلية والتي جاءت في كلمة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في افتتاح اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي وطالب فيها «بالحوار بين اليمنيين» ورد تليفزيون صنعاء بقوله إننا كنا ننتظر من السعودية الدعوة لتطبيع العلاقات بين السعودية والخليج مع اليمن رغم علمنا بمن لمول الانفصال بالمال والسلاح.

وفيما يتعلق بالأمر نفسه طالبت المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان بالإفراج عن ٨٠ مواطنا في السعودية اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية، والسماح للجنة «الدفاع عن الحقوق الشرعية بالسعودية» بممارسة نشاطها المحظور منذ تاريخ إنشائها في مايو ١٩٩٣.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن: القيادة الجديدة للاشتراكي مطالبة بادانة الانفصاليين وفصلهم

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ طالب عدد من القياديين في الحزب الاشتراكي اليمني «القيادة الجديدة» المنتخبة في الدورة الاستثنائية للجنة المركزية اوائل ايلول (سبتمبر) الجاري في صنعاء بالاسراع في حسم موقفها من ادانة «العناصر الانفصالية» وفصلها من قيادة الحزب، خصوصاً الموجودين منهم في الخارج وعلى راسهم الامين العام السابق السيد علي سالم البيض ونائبه سالم صالح محمد، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي «سابقاً».

وقالت عناصر قيادية تنتمي الى «تيار فتاح» (نسبة الى مؤسس الحزب عبدالفتاح اسماعيل الذي قتل في احداث كانون الاول/ يناير ٨٦) ان مماطلة القيادة الجديدة للحزب برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) في اتخاذ قرار الادانة والفصل في حق القيادة الانفصالية السابقة «سيعرض الحزب لانقسامات جديدة وسيحرمه من مواصلة نشاطه في الساحة السياسية حتى في اطار المعارضة».

واكدت المصادر نفسها لـ «الحياة» امس في عدن ان «القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية الاخيرة للحزب في صنعاء لم تكن في مستوى ما كان يتوقعه اعضاء الحزب في عموم محافظات البلاد بل جاءت لترضي القيادة الانفصالية في الخارج والتحايل على شركاء الائتلاف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح». وزادت ان «تيار فتاح» في الحزب الاشتراكي اعلن موقفه الواضح والصريح من هذه القضية و«سيواصل نضاله في الحزب من اجل اتخاذ قرار الادانة والفصل قبل انعقاد المؤتمر العام الرابع الذي اشارت القيادة الجديدة الى انه سيفصل في هذه القضية».

وكانت قيادتا (حزبي المؤتمر بزعامة رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح) والاصلاح (بزعامة رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر) طالبتا القيادة الجديدة للاشتراكي بتحديد موقفها النهائي من العناصر الانفصالية في قيادة الاشتراكي الموجودة في الخارج، منذ هزيمة الحزب في السابع من تموز (يوليو) الماضي عند دخول القوات الشمالية الى عدن، وذلك كشرط «لاستمرار النشاط السياسي للحزب وبقائه في الساحة اليمنية وعودة مقراته وصدور صحفه التي اوقفت منذ دخول قوات الوحدة الى عدن».

وعلمت «الحياة» من مصادر مسؤولة في الاشتراكي ان جدالاً شديداً يدور الآن بين القيادة الجديدة للحزب حول ما اشترطه المؤتمر والاصلاح لبقاء الحزب في الساحة.

وفي صنعاء (ا ف ب) ذكرت وكالة انباء سبا اليمنية ان ٢٨٦ ضابطاً وجندياً يمنياً جنوبياً عادوا الى صنعاء من المملكة العربية السعودية التي لجأوا اليها خلال الحرب الاهلية في اليمن (ايار/ مايو - تموز/ يوليو)

واضافت الوكالة ان عودة هؤلاء الضباط والجنود تاتي في «ضوء الاستفادة من قرار العفو العام» الذي اصدره الرئيس اليمني علي عبدالله صالح. وقد انتهت مدة العفو في ١٥ اب/ اغسطس الماضي. وكان ٨٦ ضابطاً ومدنياً يمنياً جنوبياً عادوا الثلثاء الى اليمن من جيبوتي.

يذكر ان السلطات اليمنية اعلنت مطلع اب الماضي ان نحو ستة الاف عسكري ومدني عادوا الى صنعاء بموجب قرار العفو الذي صدر بحق الجنوبيين باستثناء ١٦ من قادتهم. وكان نحو عشرة الاف يمني جنوبي لجأوا الى الدول المجاورة لليمن ومن بينها جيبوتي وعُمان والامارات العربية المتحدة والسعودية بعد هزيمة القوات الجنوبية في الحرب الاهلية.



المصدر : ...... العربي ......

القاهرة

التاريخ : ...... ١٩ ... ١٩٩٤ ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير خارجية اليمن يتوقع:

لا مكان للمعارضة أو الاشتراكى فى الحكومة اليمنية الجديدة

حوار: امانى الطويل

التقت «العربى» بوزير الخارجية اليمنى على سالم باسندوه على هامش مشاركته فى اجتماعات وزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية سألناه فى البداية عن العلاقات المصرية اليمنية.. ثم انتقلنا إلى حدث الساعة فى اليمن وهو قرب إعلان حكومة جديدة.

ماهى ملامح العلاقات المصرية اليمنية خصوصا انك حضرت فى زيارة سريعة وخاطفة كانت موحية بالكثير بعد يومين من إشارة الرئيس مبارك لوجود معسكرات لمتطرفين إسلاميين؟

نحن فى الجمهورية اليمنية نولى العلاقات مع مصر اهتماما خاصا، لأننا نعتبر مصر بلامنازع بمثابة القلب من الجسد بالنسبة للأمة العربية وقد شهدت العلاقات فى الماضى القريب بعض الشوائب حاولنا ازالتها وبدا ان الأخوة فى الحكومة المصرية قد بداوا يتفهمون حقيقة الموقف فى اليمن، وفيما يتعلق بوجود متطرفين فى اليمن اتساءل هل يوجد بلد عربى أو اسلامى او غير اسلامى يخلو من المتطرفين سواء متطرفين دينيين او متطرفين علمانيين والمهم بالنسبة لنا ان الدولة لاتتبنى التطرف ولاتتبنى الإرهاب وليس ادل على ذلك مما حدث من مواجهة مسلحة بين قوات الدولة وبين جماعات متطرفة انتهجت العنف لفرض ماتراه صحيحا وتلجا إلى نبش الاضرحة وهدم القبور.

هل يمكن ان تكشف لنا عن قدر الشوائب الذى تحدثت عنه فى العلاقات المصرية اليمنية؟

مسار العلاقات الثنائية فى اتجاه التحسن والتقدم، وحدث اثناء مداولات مجلس الجامعة أن اتفقنا مع الاخ عمرو موسى وزير الخارجية المصرية فى كثير من الامور وهو الأمر الذى يعكس تفاهما كبيرا بين الطرفين. والشوائب كانت فى الماضى حيث كنا نجد ان القوة تستخدم لفرض الانفصال، وكان الأخوة فى مصر يقولون انه لايجوز استخدام القوة لفرض الوحدة، وثبت أن الوحدة باقية وان الانفصال الذى يريدون فرضه لم يلبث ان زال، وبيان مجلس الجامعة الأخير دعم موقفنا.

المصالحة اليمنية الخليجية هل هناك خطوات عملية فى اتجاهها؟

المصالحة الخليجية هدف تسعى إليه الدبلوماسية اليمنية، وقد عملت منذ توليت حقيبة الخارجية لإزالة كل اسباب الخلاف وإزالة رواسب الفترة الماضية باعتبار ان دول الخليج دول شقيقة ومجاورة، ولا اقول ان هناك تحسنا كبيرا قد طرأ ولكن يمكننا القول ان ماحدث خلال الأزمة اليمنية كاف لان يراجع الأخوة فى دول الخليج مواقفهم وان يكتفوا بماحدث خاصة وأنهم كانوا يأخذون على اليمن مواقفه اثناء حرب الخليج.



محمد سالم باسندوه

ترددت انباء عن وجود وساطة مصرية فى هذا الاطار؟

. نحن نرحب بوساطة كل الأشقاء خاصة مصر ولكنا من جانبنا. ولكن نجاح الوساطة يعتمد على تجاوب الطرفين وقبولهم بالطرف الوسيط.

وقف الناصريون إلى جانب الشرعية وايدوا الوحدة فى كل مراحل الصراع والحرب فهل من المنتظر اشراكهم فى الحكومة القادمة وهل بدأ حوار فى هذا المجال؟

مسألة المشاركة فى الحكم فى ظل نظام، ديمقراطى تعددى متروك للحزب الحائز على اغلبية هل يرى حاجة إلى اشراك الآخرين ام لا.. الحكومة كانت تضم فى السابق ثلاثة احزاب، المؤتمر، والاصلاح، والاشتراكى، ومازالت هناك عناصر للحزب الاشتراكى موجودة فى الحكومة ولكن هى اختارت أن تبقى بعيدة عن الحكومة بحكم احساسها انها ارتكبت خطأ تاريخيا فادحا إن لم يكن جرما وانتصار وحدة اليمن فى النهاية يعزز الحاجة إلى الوفاق الوطنى على اعتبار أن الوفاق الوطنى يعزز الوحدة اليمنية.

فى هذا الاطار هل تتوقعون مشاركة من الاشتراكى والناصريين للحفاظ على التعددية؟

فى المرحلة الحاضرة يصعب توقع اشراك اخرين من غير المؤتمر الشعبى والتجمع اليمنى للاصلاح والمستقلين.. وانا اتساءل إذا اشتركت كل الأحزاب فستترك المعارضة لمن.. النظام الديمقراطى لايستقيم إلا بوجود حكومة ومعارضة، فإذا كانت كل الأحزاب الكبيرة مشاركة فى السلطة، فمن سيلفت النظر إلى الأخطاء حين تقع أو إلى سلبيات يجب تقييمها.



المصدر : الأهــــرام
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩١

مساعدات دولية طارئة لأكثر من ٢٠٠ ألف يمني

صنعاء - ر . اعلن برنامج الامم المتحدة للغذاء العالمى انه سيقدم مساعدات انسانية طارئة لأكثر من ٣٠٠ الف يمنى تركوا منازلهم بسبب الحرب الأهلية اليمنية .

وصرح نجيب فريجى المتحدث باسم الامم المتحدة فى صنعاء بان الموقف فى المحافظات الجنوبية فى اليمن حرج للغاية مشيرا الى ان البرنامج سيقدم اكثر من ١٠ آلاف طن من المساعدات الغذائية الى المتضررين من الحرب .



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٩ - سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساعدات من الأمم المتحة الى ٣٠٠ ألف مهجر يمني

■ دبي - رويتر - قال بيان للامم المتحدة امس الأحد ان برنامج الغذاء العالمي سيقدم مساعدات غذائية لما يزيد على ٣٠٠ الف يمني هجروا من منازلهم خلال الحرب الاهلية التي انتهت في تموز (يوليو) الماضي.

وقال البيان الذي وقعه نجيب فريج الناطق باسم الأمم المتحدة في صنعاء «سيقدم برنامج الغذاء العالمي مساعدات غذائية خلال الشهرين المقبلين لحاجات طارئة لما يزيد على ٣٠٠ ألف شخص هجروا او انهم يعانون على الاقل من فقر موقت مدقع نتيجة الحرب الاهلية».

وكانت الحرب الاهلية التي استمرت شهرين بين القوات التابعة لحكومة صنعاء والانفصاليين في الجنوب انتهت في السابع من تموز (يوليو) الماضي بسقوط عدن التي اعلنها الانفصاليون عاصمة للدولة المنشقة بعد اسابيع من الحصار والقصف الحقت اضراراً بالخدمات الحيوية في المدينة.

وقال البيان «اصبح الوضع في الجزء الجنوبي من اليمن حرجاً».



مسقط تسلم صنعاء أسلحة الانفصاليين اليمنيين

مساعدات غذائية دولية لشعب اليمن للتغلب على آثار الحرب

صنعاء ـ وكالات الأنباء:

سلمت السلطات العمانية امس جميع الأسلحة والمعدات العسكرية، التى كانت بحوزة الفارين اليمنيين لأراضيها عقب انتهاء الحرب الأهلية اليمنية، اوائل شهر يوليو الماضي الي سلطات اليمن . تم نقل الأسلحة الي اليمن بواسطة الطائرات والسفن العسكرية اليمنية.

وكانت هذه الأسلحة قد وصلت الي سلطنة عمان مع النازحين اليمنيين، خلال الحرب الأهلية اليمنية، والتي أنتهت بهزيمة الانفصاليين. وقد زار الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عمان، لأول مرة منذ انتهاء الحرب اليمنية، خلال الأسبوع الماضي، وطالب «صالح» خلال الزيارة الحكومة العمانية بتسليم جميع الأسلحة والمعدات لصنعاء، علاوة علي تسليم قادة الانفصال الجنوبي.

من ناحية اخري قرر برنامج الغذاء العالمى تقديم مساعدات غذائية ، لأكثر من ٣٠٠ الف يمني، يعانون من فقر مدقع بسبب الحرب الأهلية اليمنية. أشار بيان للأمم المتحدة ان، البرنامج سيقدم ١٠٨٠٠ طن من المواد الغذائية تصل قيمتها الي ٤ ملايين دولار الي هؤلاء اليمنيين.

واضاف البيان ان برنامج الغذاء العالمي، سيستخدم مخزونه في كل من جيبوتي وكينيا ومصر، بالاضافة الي كميات اخري من الغذاء سيحصل عليها من منظمات خاصة مثل، الصليب الأحمر.

يذكر ان الحرب الأهلية اليمنية، نشبت اوائل شهر مايو الماضي، وانتهت في السابع من يوليو الماضي، بهزيمة الانفصاليين الجنوبيين.

وقد صدر عفو حكومي عن جميع العسكريين الانفصاليين، عدا ١٦ من قادة الانفصال، مازالت تسعي الحكومة اليمنية، للقبض عليهم، ومحاكمتهم بتهمة الخيانة، وتورط البلاد في حرب اهلية تكلفت ٣ مليارات دولار.



المصدر : الوفد
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

وزير خارجية اليمن يؤكد حرص بلادهُ على دعم العلاقات مع دول الخليج

«باسندوه» : رفع المقاطعة العربية مشروط بالانسحاب الاسرائيلى وإحلال السلام

حوار: سناء السعيد

● قبل مغادرته القاهرة فى أعقاب مشاركته فى اجتماعات مجلس الجامعة فى دورته المائة والاثنين تحدث «محمد سالم باسندوه» وزير الخارجية اليمني للوفد فعرض الى العلاقات مع دول الخليج خاصة السعودية مؤكداً بأن اليمن حريص على توثيق ودعم علاقته مع جيرانه وتحدث عن العلاقات مع روسيا وقال ان اليمن تحاول تطهيرها من كل الشوائب والادران التى علقت بها اثناء الأزمة الأخيرة. وطالب روسيا بتسليم اليمن أية أسلحة متبقية لديها من الصفقات التى أبرمت مع قادة الجنوب الخارجين عن الشرعية. وقال أن اليمن لن يطالب عمان بتسليم على سالم البيض تجنبا لعدم احراجها. وطالب الدول الشقيقة بألا تسمح للمتمردين من استخدام أراضيهم للتآمر ضد الجمهورية اليمنية. وطالب بالالتزام بالمقاطعة العربية لاسرائيل بحيث يصبح رفعها رهنا بتوصل كافة الاطراف الى تسوية سلمية.

●● فى معرض رأب الصدع بين اليمن ودول الخليج اتساءل هل الطريق الى الخليج يمر بعمان؟

ـ الطريق الى الخليج يمر عبر جسر من الاستعداد المشترك للتصالح والتفاهم. اننا نولى العلاقات مع دول الخليج أهمية خاصة لاسيما العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

●● كانت هناك اتصالات مع عمان مؤخرا لاسيما وانكم وقعتم معها اتفاقية حدودية سنة ٩٢. فهل تضطلع عمان بدور الوساطة؟

ـ لا علم لي إن كانت عمان قد طلب منها ان تقوم بدور الوساطة. ولكن لاشك ان هذا سيكون مطلوبا من كل دولة شقيقة قادرة على القيام بدور التقريب بين الدول الشقيقة الاخرى ـ وعليه فلا يجب أن تكون هذه العملية بتكليف بل يمكن أن تتم بمبادرة تلقائية من الدولة نفسها التى يمكنها الوساطة.

●● ماذا عن العلاقات مع السعودية فى ضوء ماقيل من أن السعودية قد تخشى وجود يمن موحد على حدودها الجنوبية؟

ـ لا شعور بالخوف لديها من وجود دولة سعودية قوية على حدودنا ـ وبالتالى لا أعتقد ان هناك شعورا بالخوف لدى الأشقاء فى السعودية من وجود يمن قوى موحد.

●● قيل أن الخوف ربما ينبع من ان التطور اليمني يمثل نوعا من التهديد لاسيما مع تعداد اليمن الذى يربو على ثلاثة عشر ألف فرد؟

ـ ١٢ مليونا ليسوا اعداء لأحد وانما هم أخوة لجيرانهم الاشقاء فى المقام الاول ثم لكل الأشقاء العرب.

●● اثناء الازمة اليمنية قيل ان السعودية حركت الامور بصورة عكست انطباعا مفاده الرغبة فى التعامل مع يمن جنوبى منفصل؟

ـ سالم باسندوه: الخلافات تحدث دائما فى اطار الاسرة الواحدة ولكن سرعان ماتزول عندما يسود العقل وتهدأ الخواطر. نحن لا نعتبر أن الانتصار الذى تحقق لنا انتصارا على احد وإنما نعتبره انتصارا لوحدة اليمن بالدرجة الاولى ـ ثم إننا لا نعتبر أحدا عدوا لنا وإنما نعتبر كل العرب أشقاءنا وأحبابنا ـ ونحن أحرص مانكون على توثيق علاقتنا ودعمها معهم لاسيما جيراننا. وأقول إذا كانت تربطنا بدول المغرب العربى روابط الإخاء فمن باب أولى ان تربطنا بالسعودية وعمان والإمارات روابط الإخاء والرحم الى جانب روابط الجوار.

●● ماهو الموقف حيال العلاقات مع روسيا خاصة وقد كانت هناك آمال معلقة من الخارجين على الشرعية للاعتراف بهم من خلال يمن جنوبى منفصل؟

ـ فيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا هناك بعض الشكوك بل وكانت هناك معلومات حول دور روسيا فى توفير الاسلحة للخارجين عن الشرعية مقابل صفقات مالية ونحن نريد أن نطهر العلاقات اليمنية الروسية من كل الشوائب والأدران ـ وهذا يتطلب بالدرجة الاولى من الأصدقاء فى جمهورية

روسيا الاتحادية ان يوفروا لنا كل المعلومات اللازمة ويسلحوننا بأية أسلحة متبقية لديهم سواء تلك التي جرى دفع ثمنها او التي لم يدفع ثمن لها.

●● كانت المشكلة التي ادت الى اندلاع الصراع بين جنوب اليمن وشماله وهو وجود قيادتين للجيش اليمني ـ هل ترى سوف يتم ذلك؟

ـ نعم لم تعد هناك إلا قيادة واحدة للجيش والحمد لله.

●● هل ستطالبون عمان بتسليمكم العناصر القيادية التي خرجت عن الشرعية ولجأت الى عمان؟

ـ لم يعد في عمان غير الانفصالي الاول علي سالم البيض ولا نريد ان نحرج اي من الأشقاء ـ بيد اننا نأمل من الدول الشقيقة الا تسمح لأي من الانفصاليين المتمردين ان يستخدموا أراضيها للتآمر ضد الجمهورية اليمنية او ضد وحدة اليمن وأملنا كبير أن تتجاوب كل الدول الشقيقة مع مطلبنا هذا.

● دعا الحزب الاشتراكي اليمني مؤخرا الى العفو عن القيادات السابقة والى ضرورة قيام حكومة وحدة وطنية ماهي رؤيتكم؟ وهل يؤثر هذا على العلاقات سلبا بينكم وبين الحزب الاشتراكي؟

ـ أولا هناك قيادة للحزب الاشتراكي تشكلت مؤخرا في الداخل وهناك قيادة من الانفصاليين تدعي انها تمثل الحزب الاشتراكي في الخارج والواقع نحن لا نريد ان نتدخل في شئون الحزب الاشتراكي وانما نترك له ان يصفي خلافاته داخليا حتى اذا تحقق ذلك أمكن الحديث مع قيادة الحزب الاشتراكي ولكن فيما يتعلق بالمستثنين من العفو العام فلا أعتقد ان هؤلاء لديهم امكانية ان يشملهم العفو العام قبل ان يمثلوا للمحاكمة ويبرئوا ساحتهم ان كانوا واثقين من انهم لن يكونوا مجرمين.

●● اليمن الى اين؟ ماذا عن وضعية اليمن بعد الاحداث المؤسفة الأخيرة؟

ـ اليمن الآن تتجه الى استعادة مكانتها اللائقة بها واعتقد انها بعد ان تعززت وحدتها وتعمدت بالوفاء اصبحت اليمن دولة لها حضور لا في المنطقة فحسب وانما في كل الوطن العربي ـ واليمن بالطبع لا تريد ان تستخدم المكانة التي اكتسبتها في إيذاء احد او في تصدير المتاعب لأي شقيق ـ إنما تريد ان تستخدم هذه المكانة في التعاون مع كل الاشقاء من اجل ضمان الامن والاستقرار في المنطقة والحفاظ علي عروبة المنطقة واستحداث تكامل مع كل الدول الشقيقة على مستوى الوطن العربي.

●● ماهي وجهة نظركم بالنسبة لاسرائيل ـ هل انتم حريصون علي الاسراع في التطبيع معها؟

ـ نحن نلتزم بمبدأ ثابت في هذا الشأن وهو اننا لن ننظر في عملية التصالح مع اسرائيل إلا حين نتأكد انه لم يعد هناك طرف عربي على خلاف مع اسرائيل وانه ليست هناك اية رقعة عربية محتلة من قبل اسرائيل.

●● هل هذا يصدق على المقاطعة العربية لاسرائيل؟

ـ نعم ـ المقاطعة يجب الا ترفع إلا عندما يتم الاتفاق بين كل الأطراف العربية واسرائيل ويتم انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة؟

●● التهديد بغزو هاييتي سابقة يمكن ان تحدث لأية دولة تترجم تحركاتها على انها خروج عن الديمقراطية وحقوق الانسان؟

ـ القول بانه يشكل سابقة غير صحيح ـ فقد حدث في جرينادا وبانما. ولكن اذا كنا نهتم بما يجري في بقية العالم إلا ان مايشغلنا هو شئوننا في الوطن العربي ـ وليس هناك وقت لتبني هموما اخرى غير وطنية.

●● ولكن عندما وقعت احداث اليمن في الاشهر الماضية رفضتم اي تدخل خارجي في الازمة بدعوى ان هذا شأن داخلي يخص اليمن وحده ولا يجوز التدخل فيه؟

ـ الوضع يختلف فما جرى في اليمن مغاير كلية لما يجري اليوم في هاييتي. فنحن في اليمن كنا ملتزمين بالشرعية الدستورية والديمقراطية اما الحكم في هاييتي فقد اغتال نتائج الديمقراطية ونتائج الانتخابات النيابية العامة. ان من اراد اغتيال الشرعية الدستورية ونتائج الانتخابات في اليمن هما الطرف الانفصالي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١



اشتراكي الداخل: التنسيق مستمر مع قيادة الخارج

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ كشفت مصادر مسؤولة في القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي اليمني عن «وجود اتصال وتنسيق مستمرين بين القيادة الجديدة للحزب في صنعاء والقيادة السابقة في الخارج». وأضافت ان «الاتصال والتنسيق يأتيان بهدف التحضير للمؤتمر العام الرابع للاشتراكي والمتوقع عقده مطلع السنة المقبلة في صنعاء او عدن» وزادت ان «عدداً من اعضاء المكتب السياسي السابق سيعودون الى اليمن قريباً بينهم الدكتور ياسين سعيد نعمان والسيد جار الله عمر وسيعاد ترتيب اوضاعهم في قيادة الحزب».

ويذكر ان قادة الاشتراكي في الخارج انزلوا من المكتب السياسي الى اللجنة المركزية استناداً الى قرارات الدورة الاستثنائية للجنة المركزية المنعقدة في صنعاء اوائل الشهر الجاري وانتخبت في الدورة قيادة جديدة بزعامة السيد علي صالح عباد (مقبل).



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

2400 مندوب يشاركون في مؤتمره العام لتحديد برنامج المرحلة المقبلة

«الإصلاح» اليمني يواجه تحدي المشاركة في الحكم ويلتزم بثوابت وطنية في اختيار قياداته وطروحاته

صنعاء: من حمود منصر

يعقد حزب «التجمع اليمني للاصلاح» اليوم أول مؤتمر عام له في صنعاء، بمشاركة حوالي 2400 مندوب، لمناقشة واقرار وثائق «الاصلاح»، المتمثلة في النظام الداخلي والبرنامج السياسي، وانتخاب الهيئات القيادية للاصلاح، لأول مرة منذ الاعلان عن تاسيسه في 13 سبتمبر (ايلول) عام 1990. حيث سينتخب رئيس للتجمع، يترأس هيئته العليا (المكتب السياسي)، ومجلس شوري (لجنة مركزية) من 100 عضو، ثم يتولى مجلس الشورى انتخاب باقي اعضاء الهيئة العليا والأمانة العامة واعضاء الدائرة القضائية.

وياتي انعقاد المؤتمر - الذي من المقرر ان يستمر 3 ايام - في وقت يخيم جو من الارتخاء والضبابية على الحياة السياسية في اليمن، وسط تصاعد الجدل حول مشروع التعديلات الدستورية، الذي ينظر فيه مجلس النواب منذ اسبوعين تقريبا في ظل استمرار التباين في وجهات النظر بين النواب من مختلف الاتجاهات، حول الطرق الاجرائية التي يتعين الاخذ بها في مناقشة التعديلات، والتصويت عليها.

وجدير بالذكر ان تجمع الاصلاح كان قد قرر عقد هذا المؤتمر يوم 13 من الشهر الحالي، لكنه اضطر الى ارجاء الموعد اسبوعا لافساح مزيد من الوقت لمناقشة التعديلات الدستورية، بسبب انشغال معظم اعضاء قياداته بهذا الموضوع، خاصة الشيخ عبد الله بن حسن الاحمر رئيس الهيئة العليا للاصلاح وهو رئيس مجلس النواب. ورغم عدم حسم موضوع التعديلات ومع تبلور وجهات النظر ومواقف متعددة حوله، قرر تجمع الاصلاح المضي في عقد مؤتمره في هذا التاريخ، بعد ان ادرك ان التعديلات ستستغرق وقتاً اطول مما كان متوقعا، نتيجة تباينات جوهرية برزت خلال الأيام الاخيرة في قاعة البرلمان، وحالت دون حسم الموقف خلال فترة لا تتجاوز نهاية سبتمبر (ايلول) الحالي. ويعتبر تجمع الاصلاح اليمني - بعقده لمؤتمره العام الاول - اول حزب سياسي يمني في الحكم يقدم على هذه العملية العلنية بمنطق التحدي لتبديد شكوك ومخاوف المراقبين والمحللين من مخاطر الانقلاب على التجربة الديمقراطية في اليمن في مرحلة ما بعد الحرب، وتراجع دور الحزب الاشتراكي. كما انه اول حزب اسلامي في المنطقة يشهر مؤتمرا عاما له بهذا الحجم، ويضع وثائقه وادبياته على بساط النقاش العلني، ويخوض تجربة الانتخابات في اختيار قياداته، في ملتقى علني ايضا.

وفي هذا الصدد علقت بعض الشخصيات القيادية في تجمع الاصلاح على هذه التظاهرة، بان من شانها تاكيد التزام الاسلاميين في اليمن «كحزب سياسي» بمبدأ الديمقراطية والشورى، والاستعداد لتقبل نتائجها على الصعيد الداخلي للتنظيم، او على الصعيد السياسي العام في البلاد، ولعل القبول بنتائج الانتخابات البرلمانية - التي شارك تجمع الاصلاح فيها في 27 ابريل (نيسان) عام 1993 من موقع المعارضة - وايضا القبول بالدخول في ائتلاف ثلاثي مع المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، ومشاركتهما في حكومة واحدة، يعطي الدليل الاقوى على التوجهات التي يتبناها «الاصلاح» كحركة سياسية، تؤمن بمبدأ التعايش والمشاركة، والتالف مع الاخرين في اطار جملة من الثوابت الاساسية التي يؤكدها «الاصلاح».

ولعله من الضروري القاء نظرة شاملة على ملامح وهوية «التجمع اليمني للاصلاح»، لاعطاء الصورة التي يتطلع الكثير لمعرفتها عنه، كدلالة عقائدية وسياسية وتنظيمية وفكرية، وهذه الصورة تضمنها مشروع النظام الداخلي، الذي ستجرى مناقشته واقراره بواسطة المؤتمر، ويشتمل على 5 ابواب في 16 فصلا، اضافة الى المقدمة التي عرضت حيثيات الدعوة لقيام «التجمع اليمني للاصلاح»، والاعلان عنه كتنظيم سياسي وحركة اصلاحية يمنية، ورات انه جاء بمثابة التطوير الطبيعي وامتداداً موضوعياً لحركة الاصلاح اليمنية منذ الاربعينات، وانه «حركة تجسد امال الشعب، وتاخذ على عاتقها تاصيل مطالب الجماهير السياسية والاجتماعية في الحرية والعدالة والشورى، وتمثل امتدادا حيا لحركة التجديد والاصلاح الناهضة، التي قامت لتزيل عن الفكر الاسلامي غبار عصور الانحطاط وعن المسلمين روح السلبية والتواكل».

ويتضمن مشروع النظام الداخلي ان «تجمع الاصلاح يقوم على اساس منهج الاسلام الشامل، واجماع على الخير لا يمثل فئة او طبقة، وانما هو تعاهد على التناصر، وتعاقد على احياء شعب الايمان، بعيدا عن التعصب الحزبي الضيق، ويستند الى مبدأ الشورى الملزمة في اتخاذ القرار، وايجاب النصيحة، ويجمع بين الاصالة والمعاصرة في اطار ضوابط الشرع واحكامه، ويؤمن بالحوار الايجابي البناء وسيلة للتعارف والتلاقي والتعاون، وجوهر عمله هو الدعوة الى الخير، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر في اطرها الشرعية، ويأخذ بمنهج اليسر، ويدعو الى التسامح والنأي عن مواطن الخلاف».

ويرى «ان الاجتهاد الفقهي المنضبط بالقواعد والمناهج الشرعية سبيل مفتوح لكل من تحققت فيه الشروط».

ويعرف المشروع التجمع اليمني للاصلاح بانه «تنظيم شعبي سياسي يسعى للاصلاح في جميع جوانب الحياة على اساس مبادئ الاسلام واحكامه، ويأخذ بكل الوسائل المشروعة لتحقيق اهدافه». ويقول انه ينطلق في انشطته واهدافه ووسائله من المبادئ التالية:

- الاسلام عقيدة وشريعة.
- الكتاب والسنة اصل الشرعية والمشروعية وكل ما يخالفهما باطل ومردود.

● الديمقراطية المنضبطة باحكام الاسلام اسلوب لممارسة الحكم ورفض الاستبداد.

● الحرية بمفهومها الاسلامي حق فطري، لا تستقيم الحياة الانسانية إلا بها.

● العدل غاية وفريضة.

● اليمن ارضا وشعبا وحدة لا تتجزأ، وهي عربية اسلامية.

● السعي لتحقيق وحدتها واجب شرعي.

● الاستفادة من تجارب حركات الاصلاح الاسلامية عبر التاريخ القديم والمعاصر.

ويسعى «الاصلاح» لتحقيق الاهداف التالية: في المجالين السياسي والدستوري:

● العمل على ان يكون الحكم اسلاميا، واعتبار الشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا.

● تحقيق اهداف الثورة اليمنية، وتعميق الوحدة اليمنية.

● تمكين الشعب من ممارسة حقه في تقرير شؤونه العامة، واختيار ممثليه وولاة امره، ومحاسبتهم وتجديد الثقة بهم.

● تعميق مبدا الشورى والممارسة الديمقراطية في المجتمع لضمان تداول السلطة سلميا وممارسة الحريات العامة والخاصة وحرية الراي والتعبير التي كفلتها الشريعة الاسلامية.

● الاصلاح الاداري الشامل وترسيخ مبدا الفصل بين السلطات وتحقيق العدل واصلاح القضاء وتطوير القوات المسلحة والامن.

● انتهاج سياسة خارجية مستقلة ومتوازنة، تقوم على تمتين وتطوير روابط التعاون مع الدول المجاورة في الجزيرة والخليج. والعمل على تجنيب المنطقة كل اسباب التوتر والهيمنة الدولية، واقامة علاقات دولية متكافئة، قوامها مبادئ العدل والتعاون ورعاية حسن الجوار، والاحترام المتبادل والدعوة لحل المنازعات الاقليمية والدولية بالوسائل السلمية، واحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ومناصرة القضايا الاسلامية والانسانية والاهتمام بحقوق الاقليات الاسلامية.

وبالرغم من الاشارة في البداية الى المجال الدستوري، فإنه لم يتضمن اي بند يتعلق بالجوانب الدستورية والتشريعية سوى التاكيد على ان الكتاب والسنة مصدرا الشرعية والمشروعية، كترجمة فعلية للشعار الذي رفعه تجمع الاصلاح اثناء حملته الواسعة التي عارض بها الاستفتاء على الدستور سنة 91، الذي كان يردده الاصلاحيون في كل انحاء اليمن ويقولون الكتاب والسنة فوق الدستور والقانون، وهو الذي ما فتئ عبد المجيد الزنداني يردده حتى اليوم، في الوقت الذي تجمع فيه مختلف الاوساط اليمنية على ضرورة اجراء اصلاحات دستورية لادخال تعديلات جوهرية على هيكلة نظام الحكم وتركيبته، وعلاقات سلطاته المختلفة، وتحديد مناهجه وتقييدها بالشريعة الاسلامية مصدرا وحيدا لجميع القوانين والتشريعات.

كما استعرض مشروع النظام الداخلي - بصورة موازية - الاهداف التي يسعى تجمع الاصلاح لتحقيقها في المجال الاقتصادي، بصورة بنود اجرائية لم تتضمن تحديد هوية النظام الاقتصادي الذي يتبناه سوى القول «بتبني اقتصاد وطني، يقوم على مبادئ الاسلام»، اما في المجال الاجتماعي فركز الطرح في مجمله على اصلاح المجتمع، والحفاظ على قيمه واخلاقه الاسلامية، وحمايته من عوامل الفساد، وتعميق الفهم بمقاصد الشريعة وحماية الدين والنفس والمال والعرض والاهتمام بالاسرة وبالمراة اليمنية وابراز دورها الايجابي من خلال الاطر التي حددتها الشريعة الاسلامية كما تطرق الى الجوانب الصحية، والتعليمية والثقافية والرعاية الاجتماعية.

وحدد الوسائل المشروعة التي يعتمدها «تجمع الاصلاح» لتحقيق تلك الاهداف بالتدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشروعة، وعن طريق الاشتراك في مؤسسات الحكم واستصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق اهدافه، والدعوة للاصلاح الشامل على اساس عقيدة الامة وشريعتها الاسلامية والحوار بالحسنى، وبالحجة مع كافة القوى السياسية والاجتماعية، وعن طريق التاسيس والمشاركة في مختلف المنظمات والجمعيات والاتحادات، وسائر المنظمات المناسبة لاهداف «تجمع الاصلاح» ومقاصده.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

بيان للقيادة الجنوبية حمل بعنف على نظام صنعاء

الجفري: أزمة اليمن واضحة المعالم وهي حرب على كل الجنوب

□ لندن - «الحياة»:

■ صرح السيد عبدالرحمن الجفري نائب رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديموقراطية» التي اعلنت ابان الحرب الاخيرة ورئيس حزب رابطة ابناء اليمن «ان الحرب التي شنت على جنوب اليمن لم تكن حربا من صنعاء على الحزب الاشتراكي وانما على الجنوب كله. فالازمة في اليمن واضحة المعالم وهي ان قسما من الشعب اليمني يتعرض حالياً للاضطهاد وان اختزال الازمة بمصالحة بين بعض قادة الاشتراكي او قادة اي حزب اخر من جهة والحكم القائم في صنعاء من جهة اخرى لا معنى له، بل لا يمكن ان يؤدي الا الى استمرار الازمة وتفاقمها وتوفير التربة الصالحة لانفجار الوضع مجدداً وهو ما لا نتمناه لبلدنا».

وكان الجفري اصدر مع مجموعة من القادة الجنوبيين بيانا ردا على حديث صحافي ادلى به الرئيس علي عبدالله صالح اخيرا.

ووقع البيان مع الجفري السادة سالم صالح محمد وعبدالقوي مكاوي وسليمان ناصر مسعود اعضاء مجلس الرئاسة والسيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والسيد محسن محمد ابو بكر بن فريد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتنمية والسيد عبدالله الاصنج نائب رئيس الوزراء وزير النقل والعميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع.

ومما جاء في البيان: «لم نفاجا بما في الحديث المنشور من اتهامات وتهجم على الوطنيين من ابناء بلادنا، فتلك عادة الف رئيس نظام صنعاء ممارستها، فهو يتهم كل من يعارضه بالعمالة والتامر وبالتالي فشعبنا في نظره كله عميل ومتامر.

ولكن ما لفت النظر في ذلك الحديث هو التهجم والاتهام للدول الشقيقة التي يدين لها علي عبدالله صالح بوجوده على راس السلطة، فهي التي كانت السند والمعين لنظام صنعاء ورئيسه والتي قدمت الاف الملايين لبناء المشاريع المختلفة من مدارس ومستشفيات وطرق وكليات وسدود وموازنات قدمت لبناء الادارة والقوات المسلحة. لكنه الجحود والنكران الذي الفه الناس من رموز هذا النظام، وهو التناقض الفاضح بين محاولة التودد للاشقاء وعملية الابتزاز المفضوحة التي يمارسها هذا النظام، وهو التمييز في النظرة للامور. فعندما تكون العلاقة قوية وعميلة بين رموز النظام في صنعاء واي من احزابه وبين دولة شقيقة، فذلك في نظر صنعاء ورئيسه يكون له انعكاس ايجابي لصالح اليمن اما اذا سعت اطراف وطنية اخرى لتطوير علاقات بلادنا وتعميقها مع دول شقيقة، فذلك في نظر نظام صنعاء تامر وعمالة.

ان العالم يعرف وشعبنا يعلم ان ما حدث من خراب ودمار وتصدع في النفوس وانهيار في البنية المجتمعية والسياسية في بلادنا انما كان نتيجة لسوء ادارة نظام صنعاء واستهتاره وتعاليه وغياب العدل والمواطنة المتساوية وعقلية السيطرة والتسلط التي قادت كلها الى اعلانه الحرب الظالمة على شعبنا في الجنوب والتي استخدم فيها كل اسلحة الدمار وكل اساليب البطش والارهاب وكل مظاهر الجبروت والاستهتار بالارواح والممتلكات.

لقد كان النظام في صنعاء يظهر للعالم ضعفه في ضبط الخارجين على القانون في صنعاء، وما حولها ولكن العالم كله شاهد هذا النظام متجبراً عندما وجه اسلحة الدمار والتخريب جنوباً، شاهده العالم وهو يدك القرى والمدن ويقصف احياء عدن السكنية متعمداً ويقطع المياه عن سكانها ثم يجتاح تلك المناطق سلباً ونهباً وحرقاً لكل شيء واذلالاً للانسان وسحقاً للشخصيته وادميته.

ولقد ثبت لشعبنا وللعالم ان نظام علي عبدالله صالح هو الذي كان يعد للحرب ويستعد لها وانه هو الذي بداها وفجر اتونها وانه هو الذي اشترى كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر خلال الفترة الاخيرة وهو الذي استخدم المال العام لشراء الذمم، وهو الذي تسلم معونات خارجية مادية وخبراتية ومخابراتية، وهو الذي اسند من الخارج سياسياً وعسكرياً، وهو الذي رفض كل الوساطات ورفض قرارات مجلس الامن، وقبل ذلك فرض وثيقة العهد التي ايدها كل الشعب بكل احزابه وهيئاته ومنظماته وباركتها كل الدول وهو الذي تمرد على الشرعية الدستورية والدولية ولا زال...

اما الاسلحة التي تم التعاقد عليها للجنوب فقد تم ذلك عند اعلان الحرب من نظام صنعاء ثم اعلان جمهورية اليمن الديموقراطية. والدليل على ذلك انها وباعتراف علي عبدالله صالح، لم تصل بعد في حين ان نظام صنعاء قد استخدم اموال المؤسسة العسكرية واموال الدولة منذ وقت مبكر لشراء الاسلحة واستخدم ايضا مخزون العراق من السلاح في اليمن (...) اننا وباسم كل ابناء شعبنا نعلن، للعالم ان هذا النظام قد فقد الاهلية الدستورية والشرعية لحكم بلادنا وانه نظام اعتداء وتسلط ولن يتحقق استقرار ولا امن في بلادنا وفي المنطقة طالما يوجد مثل هذا النظام (...) ولكي يتحقق الامن والامان والاستقرار والرخاء، لا بد ان يرضخ نظام صنعاء لقراري مجلس الامن الرقم ٩٢٤، ٩٣١.

ولا بد من ان يسلم بالحوار السلمي الديموقراطي وبحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه، دون قوة فرض او سيطرة اكراه او عنجهية تسلط فلا سبيل للنجاة من حالة الانحدار التي تحيط ببلادنا وشعبنا سوى العودة الى وثيقة العهد والاتفاق على طريق العودة الى المصالحة الوطنية الشاملة، وهي الوثيقة التي اجمعت عليها الامة واكدت التزامها وتمسكها بها بينما تنصل منها رموز النظام المستبد في صنعاء».



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسندوه: صنعاء مصرّة على محاكمة «قادة الانقلاب»

اليمن: ٤٠ نائباً يرفضون التعديلات الدستورية

□ صنعاء من فيصل مكرم:
□ القاهرة - «الحياة»:

■ رفع مجلس النواب اليمني جلسات دورته الحالية واعطى الاعضاء اجازة حتى السبت المقبل لاستئنافها واستكمال الاجراءات الكفيلة طرح مشروع التعديلات الدستوري على الاعضاء للتصويت عليه. ويتوقع ان يجري التصويت على الصيغة النهائية المفترض ان تقدمها لجنة برلمانية خاصة شكلت اول من امس وتضم ممثلين عن الكتل البرلمانية للاحزاب السياسية، اضافة الى مستقلين.

ورغم معارضة عدد من النواب في جلسة امس قرار اعطاء المجلس اجازة الى السبت المقبل واعتبار الاجازة «مفروضة فرضاً» الا ان اتجاه هيئة رئاسة مجلس النواب الهادف الى الاسراع في حسم موضوع التعديلات الدستورية في اقرب وقت ممكن، فرض نفسه في نهاية الامر.

وقال عدد من اعضاء مجلس النواب بعد جلسة الامس ان الطريقة «التي يُراد بها فرض مشروع التعديلات الدستورية على نواب الشعب لا يمكن قبولها خصوصاً ان السلطة ربطت اصلاح اوضاع البلاد المتدهورة اقتصادياً وسياسياً باقرار التعديلات الدستورية ما جعل اكثر من ٤٠ نائباً يرفضون رسمياً مبدا التعديلات بالشكل المطروح حالياً، وعبّروا عن رايهم بعدم التصويت لصالحها باعتبار انها تجاوزت ٨٠ في المئة من الدستور النافذ حالياً».

وطالب هؤلاء «باستفتاء شعبي كون التعديلات اصبحت دستوراً جديداً».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

واتهم نواب اخرون من مختلف الانتماءات الحزبية هيئة رئاسة مجلس النواب «بالتواطؤ مع المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح في فرض تعديل ادخلاه على المشروع الاصلي، الذي كانت احزاب الائتلاف (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) قدمته قبل نحو عام الى مجلس النواب. وابدى هؤلاء النواب في تصريحات الى «الحياة» ايضاً مخاوف من «فرض الصيغة الجديدة المتفق عليها بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح على اللجنة البرلمانية التي شكلت اول من امس لصياغة التعديلات وعرضها على التصويت الاسبوع المقبل على انها خلاصة ما ناقشه النواب خلال الاسبوعين الماضيين».

وقال هؤلاء «ان حقيقة الامر تكمن في ان المؤتمر والاصلاح سيفرضان التعديلات الجديدة على اللجنة البرلمانية وتقديمها للتصويت عليها في اطار صفقات سياسية، لا يستبعد أن يكون الحزب الاشتراكي طرفاً فيها مع اعضاء مجلس النواب من كتلة حزب البعث العربي الاشتراكي (الموالي للعراق) في اليمن».

ورغم معارضة اكثر من ٤٠ عضواً التصويت على مشروع التعديلات فإن الاجازة التي أعطيت لمجلس النواب جاءت بمثابة فرصة للاحزاب الرئيسية للتشاور مع كتلها البرلمانية لضمان التصويت لمصلحة التعديلات في الصيغة التي ستتقدم بها اللجنة البرلمانية المختصة بذلك كي تحصل على غالبية ثلاثة ارباع أعضاء المجلس.

ويرى بعض المراقبين إن فرص إقرار المشروع ضعيفة في ضوء التباين القائم واختلاف وجهات النظر بين اعضاء البرلمان التي تصب في مجملها في معارضة التعديلات. والتصويت لمصلحة التعديلات مرهون بتسوية سياسية ربما تتم خلال الايام الثلاثة المقبلة في ضوء الاجتماعات المكثفة بين قيادات الاحزاب وكتلها البرلمانية من جهة وبين القيادات الحزبية والسياسية من جهة اخرى.

باسندوه

وفي القاهرة دعا وزير الخارجية اليمني السيد محمد سالم باسندوه الدول العربية الى «عدم السماح لما يسمى المعارضة بالخروج عن قواعد اللجوء السياسي»، واكد أن «تمادي نشاط المعارضة سينعكس سلباً على علاقات اليمن مع الدول التي تسمح بهذا النشاط».

وقال الوزير اليمني في تصريحات الى «الحياة» خلال زيارة لمصر «إن منح اللجوء السياسي هو حق كل دولة اما تدخلها في الشؤون الداخلية اليمنية فهو امر مرفوض».

واكد باسندوه «اصرار السلطة الشرعية اليمنية على محاكمة قادة الانقلاب من اعضاء الحزب الاشتراكي»، وقال: إن «موضوع مطالبة الدول بتسليمهم مسالة قيد البحث».

وزاد: «انه في حال عودة قادة التمرد فانهم سيلقون محاكمة عادلة من القضاء اليمني»، لافتاً «الى ان الخسائر التي سببها قادة التمرد تجاوزت البلايين». واوضح «ان اليمن في حاجة الى مساعدات كبيرة خصوصاً من الصناديق الدولية والدول الصديقة والشقيقة لإعادة بناء ما دمرته الحرب».

وفي شأن الوضع الحالي في اليمن «نفى وجود مخاطر في اليمن في المستقبل المنظور لأن اليمن يمكنه تجاوز محنته والانتخابات ستجري في موعدها المقرر وليس هناك حاجة للتعجيل بها». واضاف باسندوه: «الشرعية اليمنية بسطت ارادتها على كل اليمن والقيادة اليمنية اعلنت عن رغبتها في طي صفحة الماضي في علاقاتها مع الدول العربية وبدء صفحة جديدة من العلاقات خصوصا مع دول الجوار». وقال: «إننا لا نريد الخوض في ما حدث لعدم إفساد الاجواء التي نسعى الى خلقها وتحقيق المصالحة العربية مع اشقائنا في اطار المصالحة العربية الشاملة».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : على البيض ان يتكلم!

■ علي سالم البيض هو، رسمياً، الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني. قاده منذ عام ١٩٨٦ الى الوحدة مروراً بالتحول «الديموقراطي» ثم وصولاً الى الازمة مع صنعاء فوثيقة «العهد» فالحرب الدفاعية فالانفصال. كانت له مواقف عديدة في خلال هذه المرحلة وهو يتحمل مسؤولية قرارات تاريخية ليس اقلها الانتقال من الفشل العلاقات الشخصية مع الرئيس علي عبدالله صالح الى اكثرها سوءاً. ولا ينكر الكثيرون ان اعتكافه في عدن اطلق الأزمة وتحكم بتطوراتها. كما ان اصراره على التشدد في تنفيذ ما جرى التوقيع عليه في عمان وضع البلد امام امتحان صعب وسهّل على المتصلبين في صنعاء اتخاذ القرار الخطير. وبعد اندلاع القتال تولى البيض شخصياً إعلان قرار الانفصال وتوجه الى حضرموت حيث شارك في الدفاع عنها قبل ان تتطور الامور لغير صالحه فيضطر الى المغادرة.

منذ ان ترك اليمن وهو قليل الكلام، نسب اليه، مرة، قرار اعتزال العمل السياسي، غير انه سرعان ما صحح هذه الرواية، لعل ذلك واستغرق في صمت غير مفهوم ولا مبرر. ربما «سرّب» رأيه الى قيادات الحزب والمسؤولين الذين التقاهم غير ان ذلك لا يكفي. إنه مطالب بكلام علني.

الحزب الاشتراكي، اليوم، منقسم بين داخل وخارج، و«الداخل» هو كناية عن تيارات لا يجمع بينها الكثير ولا يستبعد ان يكون بعضها مجرد «اختراق مخابراتي». و«الخارج» حائر وغير موحد. انه مجموعات متعددة لم ينفع لقاؤها في دمشق من ان تبقى شللاً معروفة اكثر باسم العاصمة التي تستقبلها اكثر مما هي معروفة بخط سياسي محدد. واذا كان عدد من قياديي الحزب قاتل حتى الموت (صالح بن حسينون، صالح منصور السبيلي، الخ...) فإن الباقين على قيد الحياة ادلوا بدلوهم وقالوا رأيهم فيما حصل وفي ما يجب القيام به. كذلك فعلت قيادات جنوبية اخرى في حين ان مسؤولي وحزبيي الشمال لا يخفون مشاريعهم إلا بقدر ما يقتضي «التكتيك» السياسي ذلك، وعلى هذا الاساس يمكن القيام، وبسهولة نسبية، ومن دون مجازفة الوقوع في خطأ فادح، برسم خارطة متكاملة للوضع السياسي اليمني واصطفاف القوى فيه ومحاوره وتكتلاته.

الثغرة الكبيرة في هذا المجال هي موقف علي سالم البيض. إنه الصامت الاكبر، وصمته كبير على قدر مسؤوليته. واذا كان الوضع اليمني العام لا يزال منشقاً حول قرارات اتخذها البيض او شارك في اتخاذها فإن حزبه يعاني من ذلك اكثر من غيره، وهي معاناة لا يمكن مداراتها بالصمت.

إن علي سالم البيض مطالب بالكلام. يفترض فيه استعراض التجربة كلها وتحديد المسؤوليات عما جرى وتحمل النصيب الشخصي منها. كما يفترض فيه إضافة جوانب من الأزمة وقول الرأي في الأدوار المختلفة فيها. لكلامه قيمة تاريخية طبعاً ولكن له، فضلاً عن ذلك، قيمة راهنة ومستقبلية. لماذا؟

لن يتوحد الحزب الاشتراكي. هذا مفهوم، ولكن ليس من الضروري «ان يتفرق ايدي سبا» وان يضمحل. ولن يكون ممكناً لهذا الحزب ان ينظم خلافاته الا اذا خرج البيض عن صمته ليقول ما يمكّن له ان يشكل قاعدة تماسك مؤيد او معارض للوجهة التي يطرحها. اين اخطأ الحزب واين اصاب؟ هل كان على الدوام موحداً في خياراته الاستراتيجية؟ هل يريد تجديد انخراطه في الحياة السياسية على قاعدة انفصال الجنوب ام اصلاح النظام؟ هل يستطيع تمثيل حساسية معينة في الاطار الوطني العام وهي حساسية يدعو الكثيرون الى الاهتمام بها امام المشهد المروّع لعدن والمحافظات الجنوبية؟

هذه هي بعض الاسئلة المطروحة على اليمن. واذا كان كلام البيض لا يقدم اجوبة عنها بالضرورة فإن صمته يعطل، الى حد ما، بلورة مواقف الحزب الاشتراكي. كان «الاعتكاف» في الماضي، اسلوب ضغط غير انه، هذه المرة، تهرب من المسؤولية. من واجب علي سالم البيض ان يتكلم.

جوزيف سماحة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

الجنوبيون يردون على اتهام الدول الشقيقة والإشتراكي يطرح تصحيح مسار العمل الوطني

دعوة للمصالحة اليمنية في إطار الوحدة وتأكيد المواطنة المتساوية وتخطي الاتهامات

لندن: «الشرق الأوسط»

طرح قادة الحزب الاشتراكي اليمني في الخارج مشروع «اعلان مبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي» للحزب، بهدف تحقيق مصالحة وطنية شاملة، في اطار رفضهم «نتائج الحرب المفروضة الظالمة» التي خرج منها الجنوب مهزوما، واصبح عليه ان «يقبل شروط المنتصر فيها» باكثر من تحمل المسؤول عنها تبعات شنها في المقام الأول. وطلبوا من الاحزاب اليمنية والشخصيات السياسية والبرلمانية ومناقشتها.

ويستهدف المشروع تفادي تبادل الاتهامات الشخصية والحزبية، وتوفير المناخ الوطني والاقليمي لاعادة البناء وتحقيق التنمية، بعد ان ردت القيادات الجنوبية قبل أيام على اتهامات كان الرئيس اليمني قد وجهها الى معارضيه، والى عدد من الدول الشقيقة التي قال انها ايدتهم ودعمت موقفهم.

وفي حين اكد مشروع اعلان المبادئ الحاجة الى فتح صفحة جديدة على الصعيدين الوطني والاقليمي، اعتمادا على الترابط بينهما، ادان البيان الذي وقعه قادة التحالف الجنوبي اثناء الحرب «التهجم والاتهام للدول الشقيقة، التي كانت السند والمعين لنظام صنعاء ورئيسه، لانها قدمت آلاف الملايين لبناء المشاريع المختلفة من مدارس ومستشفيات، وطرق وكليات وسدود، وموازنات لبناء الادارة والقوات المسلحة».

وقد وقع على البيان كل من عبد الرحمن علي الجفري وسالم صالح محمد وعبد القوي مكاوي وسليمان ناصر مسعود وحيدر أبو بكر العطاس ومحسن محمد أبو بكر بن فريد وعبد الله الأصنج وصالح عبيد احمد وهيثم قاسم طاهر.

واستنكر البيان «التناقض الفاضح بين محاولة التودد للأشقاء، وعملية الابتزاز المفضوحة». وسلط الضوء على «غياب العدل والمواطنة المتساوية، وعقلية السيطرة والتسلط التي قادت (صنعاء) الى اعلان الحرب الظالمة على شعبنا في الجنوب». وكشف ازدواجية المواقف بين «ضعف النظام في ضبط الخارجين على القانون في صنعاء، وتجبره عندما وجه اسلحة الدمار والتخريب جنوبا، عندما شاهده العالم وهو يدك القرى والمدن، ويقصف احياء عدن السكنية، ويقطع المياه عن سكانها، ثم يجتاح تلك المناطق سلبا ونهبا، واذلالا للانسان وسحقا لشخصيته وآدميته».

واشار البيان الى انه «ثبت لشعبنا وللعالم ان نظام علي عبد الله صالح هو الذي شن الحرب واستعد لها، وانه هو الذي فجر اتونها بعد ان اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر خلال الفترة السابقة. وتسلم معونات خارجية مادية وخبراتية ومخابراتية منذ وقت مبكر، واستخدم مخزون السلاح العراقي في اليمن».

وقال البيان ان الاسلحة التي تعاقد عليها الجنوب بعد اعلان الحرب وبعد اعلان الانفصال لم تصل الى اليمن قبل حسم المعارك لصالح قيادة صنعاء، واكد «باسم كل ابناء شعبنا ان هذا النظام فقد الأهلية الدستورية والشرعية لحكم بلادنا، وانه نظام اعتداء وفرض وتسلط وهيمنة، يقوم على القتل والارهاب والعدوان، والظلم والفساد والتسلط، ومن ثم يتعين عليه «ان يسلم بالحوار الديمقراطي السلمي، وبحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه، دون فرض او سيطرة أو اكراه، على اساس العودة الى وثيقة العهد والاتفاق وتنفيذها في اطار دولة الوحدة لتحقيق المصالحة الشاملة. ويأتي مشروع اعلان المبادئ الجديد لقيادة الحزب الاشتراكي في الخارج خطوة تتفادى الدخول في متاهة الاتهامات المتبادلة وتمثل تحركا على طريق العمل البناء.



المصدر : الشرق الاوسط
المدينة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

إعلان مبادئ لتصحيح مسار العمل الوطني والسياسي للحزب الاشتراكي اليمني وتحقيق مصالحة وطنية شاملة

لندن: «الشرق الاوسط»

في إطار المشاورات والمداولات التي تمت خلال الفترة الماضية منذ توقف الحرب اليمنية، التي اضرت بالوحدة، وأهدرت طاقات وامكانيات البلاد، وعرضت جنوبها للنهب والسلب والاذلال، يتصور البعض على ضوء نتائج الحرب ان الجنوب خرج منها مهزوماً، وان عليه ان يقبل شروط المنتصر في هذه الحرب الظالمة.

ان فهماً كهذا لا يلحق مزيداً من الضرر بالوحدة الوطنية، ويعمق الجراح ويزيد المرارة حدة فقط، وانما يضع العراقيل امام معالجة وطنية شاملة، تستهدف تصحيح كل الأخطاء السياسية التاريخية، وتضمد الجراح على ارضية الواقع، التي تستخلص بجدية ومسؤولية تجربة العمل الوطني في اليمن، قبل الوحدة وخلال السنوات الاربع الماضية، لتضع اسساً صحيحة للعمل الوطني، وتحدد مستقبل النظام السياسي، وانطلاقاً من وثيقة العهد والاتفاق، وثيقة الاجماع الوطني.

ولا بد ان يسبق المصالحة الوطنية الشاملة، تصحيح مفاهيم مسار العمل السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وموقفه من القوى السياسية في الجنوب، التي ناضلت وقاومت الاستعمار، وساهمت بدورها في تحقيق الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1967، الذي جاء كمحصلة لنضال الشعب اليمني وقواه الوطنية.

وتاسيساً على ذلك لا بد من إعادة بناء منظومة العمل السياسي على أسس ومفاهيم جديدة، تقوم على انقاض مجموع الأخطاء التاريخية التي وقع فيها العمل السياسي في بلدنا، ومستفيدة من تراكم الخبرات الطيبة في عمل ونضال شعبنا، في سياق مقاومته للاحتلال البريطاني من جانب، وفي مواجهة ومقاومة الظلم والتسلط والانحراف السلطوي الداخلي، وتنطلق رؤيتنا لتصحيح الخلل في مسار العمل السياسي للحزب في بلادنا، من القدرة على تصحيح الموقف والفعل من المسائل التالية:

اولاً: تصحيح المواقف الخاطئة من الإسلام

الاسلام ليس مادة تكتب في اول بنود الدستور، ولكنه العقيدة والشريعة والهوية والسلوك، وبه اعز الله سبحانه وتعالى امة العرب، قائلاً في كتابه الكريم «كنتم خير امة اخرجت للناس، تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» صدق الله العظيم.

ان وضوح حسم هذه المواقف في اطار البرنامج والممارسة للعمل السياسي، ياتي في مقدمة الأهداف الكبرى للامة.

وهناك موقفان لا بد من تصحيحهما:

1 - الموقف المتستر بالعلمانية، والمتغاضي بجهل عن المعاني الحقيقية لرسالة الاسلام الخالدة.

2 - الموقف المتزمت المتطرف باسم الأسلام، الذي يسيء، ويشوه المعاني الحقيقية لرسالة الأسلام الخالدة.

ثانياً: الوحدة = الوطن

لا يختلف اي مؤمن بالله وبرسوله على ان الوحدة عمل عظيم، مهتدياً بقوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم، إذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم، فاصبحتم بنعمته إخوانا، وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها» صدق الله العظيم.

ان الوحدة المطلوبة، هي الوحدة المبنية على الالفة والتعاون والاخوة، والمساواة والتكافؤ والطوعية، وليست الوحدة القائمة على إلحاق طرف باخر على قاعدة القوة العسكرية، وفرض الهيمنة والتسلط من طرف على طرف اخر. اننا دعاة الوحدة ورجالها، هذه الوحدة القائمة على الاخوة، والتعاون والتضامن والمساواة والتكافؤ.

ثالثاً: 1 - الموقف من بناء الاقتصاد الوطني

خلال الثلاثة عقود الأخيرة، انتهجت بلادنا سياسات اقتصادية جربت على اساسها عشرات النماذج والاجراءات، الهادفة الى بناء اقتصاد وطني، وتوزيع عادل للخيرات، اخفقت جميعها في بلوغ اهدافها وتحقيق التنمية المنشودة، نظراً لاختلال وتغير الموقف من:

1 - الملكية الخاصة.
2 - ملكية الدولة - المال العام.
3 - التوزيع العادل للخيرات.

ب - تحقيق العدالة الاجتماعية

نادى الاسلام بتحقيق هذا المبدا، وكل المصلحون منذ انقسام المجتمعات الى فئات وشرائح، واليمن بحاجة اليوم الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين ابنائه، بانتهاج سياسة اقتصادية تخدم هذا الهدف الكبير، وفي نفس الوقت تثبت النهج السياسي والحقوقي في المجتمع، من خلال تصفية اثار نظرية الصراع الطبقي، بما مثلته من تاميم للملكية الخاصة في الجنوب، ونهب الملكية العامة والمال العام والخاص في الشمال، مما اوجد الفساد المالي والاداري والتسيب والاهمال، وفساد النفوس.

ان معالجة ذلك تتاتى من خلال السلوك السوي والممارسة السليمة، والتزام النصوص الدستورية والقانونية والعرفية، وتشكيل الوعي الاجتماعي الكفيل بصيانة حقوق الملكية الخاصة والعامة، وتنظيم التعايش بين الشرائح الاجتماعية المختلفة على قاعدة صيانة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة افراد المجتمع، وحرية العمل الاقتصادي، وتشجيع المبادرة والابداع، والسماح باقامة الاحزاب والمنظمات وفق المفهوم الديمقراطي للتعددية السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال القوانين المنظمة لهذه العملية.

رابعاً: العلم والمعرفة

في حين يدخل العالم بعد خمس سنوات القرن الواحد والعشرين، ما زال اليمن إحدى دول التخلف، وذلك بسبب النظرة القاصرة والموقف الخاطئ للحكام من العلم، ومناحي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط
الندية

التاريخ : ٥ / ... ١٩٩٤

استخدامه في شؤون الحياة المختلفة للامة.

ان اخراج الامة في حالة الفقر والجهل والمرض، يعتمد بالاساس على اعتماد العلم منهجاً للرقي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

خامساً: العلاقات الدولية

خضع اليمن طيلة الثلاثين عاما المنصرمة - وحتى يومنا هذا - لسياسة التكتلات والمحاور الاقليمية والدولية، ونتيجة لذلك خسر كثيراً، إذ ان سياسته وعلاقاته الخارجية لم توظف على اساس الاعتراف بالحقائق التاريخية والجغرافية، والدينية والتراثية وصلات القربى مع جيرانه واشقائه في منطقة الجزيرة والخليج، ومع محيطه العربي والاسلامي، ومع الدول الصديقة على الصعيد العالمي.

من هنا فإن تصحيح المسار في هذا الميدان يخضع لتغيير النظرة والسلوك الى العلاقات القائمة بين دول المنطقة، وبالتحديد بين بلادنا والاشقاء في المملكة العربية السعودية وعمان ودول الخليج، وكذا العلاقة مع بلدان القرن الافريقي، والابتعاد عن سياسة التكتلات السياسية والمحاور الاقليمية السابقة، من خلال تنشيط دور بلادنا في اطار الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، على قاعدة الاحترام والتكافؤ والمصالح المتبادلة، والتفاعل مع اتجاهات العصر الراهنة، من خلال التعامل مع كافة الدول على قاعدة القانون الدولي والنظام الدولي الجديد الذي يحترم مصالح شعوبنا.

لقد دفع الشعب اليمني ثمناً باهظاً للغاية، إزاء السياسة والممارسة التي انتهجتها السلطات السابقة والحالية، وكذلك الاحزاب، وبدون تصحيح ذلك، وتوفير الوضوح المبني على الاعتراف بهذه الحقائق، سوف تظل هذه السياسة حبيسة المزاج الشخصي لهذا المسؤول أو ذاك، والشعب في بلادنا هو اولاً واخيراً ضحية هذه العقلية، وهذه السياسة الانعزالية المدمرة.

هذه القضايا الخمس هي المرتكزات المحورية التي يقوم على اساسها برنامجنا، وعلى اساسها ايضا يقوم التعاون مع كل المخلصين في اليمن وخارجه، اشخاصاً كانوا أم احزاباً ام هيئات، ومع الاشقاء والاصدقاء، بهدف جمع وتعزيز الجهود المخلصة لبناء وطن سعيد حر ومزدهر، للخروج من دوامة النفاق السياسي، والشعارات الكاذبة، وتبادل التهم والاقتتال.

اننا نعلن ان التسميات ومواقع الاشخاص او السلطات لا تهمنا، بقدر ما يهمنا التمسك بالموقف، والالتزام بالقول والفعل من هذه الاهداف، من قبل الاحزب او الافراد او السلطات.

طرق واساليب عملنا

لا يوجد - على نقيض المدرسة السياسية السابقة، التي قامت على العنف والانقلابات والتآمر والقتل - غير تاسيس المدرسة الجديدة في التفكير والممارسة، وهي مدرسة اساليب النضال السلمي والديمقراطي، ونبذ العنف، حتى يتخلص العقل اليمني من هذا الموروث الذي لازم حياته خلال القرون الماضية. وتنفيذ تعاليم هذه المدرسة الجديدة ستواجهه صعوبات جمة، بفعل تركيبة النظام العسكرية والعشائرية، والمخزون الهائل من موروثات العنف في اليمن.

ان شعبنا واصدقاءه الذين رحبوا بكل من:

1 - وثيقة العهد والاتفاق.

2 - قرارات مجلس الجامعة العربية، وقرارات مجلس الامن الدولي.

3 - نداءات الاشقاء والاصدقاء التي ترفض الحرب، والتنديد بها.

يرفض نتائج الحرب المفروضة الظالمة، ولا يمكن ان يعترف بترتيب الاوضاع على ضوء نتائج هذه الحرب، لان ذلك يعني الهيمنة والتسلط لطرف واحد، وإحلال القوة بدلاً من الحوار البناء، ولذلك سيواصلون الجهود من اجل احلال الحوار سبيلاً الى تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تعيد للجنوب اعتباره، وتضع اسساً سليمة وواقعية للعمل الوطني، بما يعزز الأمن والاستقرار والسلام، ويفتح آفاق التطور والازدهار. وستنتهي - طال الوقت أم قصر - سياسة البطش والقوة والهيمنة والتسلط والمكر والخداع والنفاق السياسي، وسيظهر الحق ويزهق الباطل، «إن الباطل كان زهوقاً».

«ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا او اخطانا»، والله من وراء القصد.

المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

مؤتمر لاعادة انتخاب الأحمر زعيما لحزب الإصلاح اليمنى

صنعاء - ر - يعقد حزب التجمع اليمنى للاصلاح مؤتمرا اليوم فى العاصمة صنعاء لاعادة انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس البرلمان، زعيما للحزب والموافقة علي برنامجه السياسي.

وتوقعت مصادر مطلعة أن يشارك في المؤتمر نحو ٢٤٠٠ عضو بالحزب ويذكر ان الحزب الاشتراكي اليمنى كان قد انتخب قيادة جديدة مؤخرا خلفا لامينه العام السابق علي سالم البيض الذي قاد محاولة الانفصال الفاشلة



تحذير من البنك الدولي:

• 75٪ معدل التضخم اليمني بنهاية 1994

□ صنعاء ـ محمد الديلمي:

حذر مسئول في البنك الدولي من احتمال ارتفاع التضخم في اليمن إلى اعلى معدل في العالم الثالث. واشار إلى ان استمرار السياسات المالية غير المعتدلة سيؤدي إلى ارتفاع التضخم إلى 75٪ بنهاية العام الجاري 1994.

وكان سيايرو سفارديس المدير الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالبنك الدولي قد اجرى مباحثات مؤخراً في صنعاء مع المسئولين اليمنيين، حول التضخم وسعر الصرف الموازي في السوق والاجور والعمالة. نصح سفارديس المسئولين اليمنيين بسرعة تحرير سعر الريال اليمني، مع الاخذ في الاعتبار التدرج في توحيد سعر الصرف. كما نصح بإحكام السيطرة على العمليات المصرفية وتنظيم السوق الموازي.

ويتارجح سعر الريال اليمني بين السعر الرسمي البالغ 12 ريالا للدولار الأمريكي وسعر السوق الموازي الذي يتراوح بين 70 ـ100 ريال للدولار. وكان معدل التضخم في اليمن قد وصل إلى 60٪ واقترب من مرحلة الخطر. ■

لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى اليمن

أولوية قصوى للاستفادة من الاستثمارات البترولية

☐ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

بعد أن وضعت الحرب أوزارها فى اليمن أصبح الرهان على الاستقرار الاقتصادى ضمن أولويات القيادة اليمنية وعلى وجه التحديد الاستفادة القصوى من عائدات النفط والتى يتوقع أن يرتفع إجمالى إنتاج اليمن من النفط الخام نهاية العام الحالى إلى أربعمائة ألف برميل فى اليوم حسب إعلان وزير النفط والثروات المعدنية اليمنى المهندس فيصل بن شملان ومع ذلك الإعلان عن زيادة إنتاج اليمن من النفط الخام يبقى هناك تساؤلات عن الثروة النفطية فى اليمن وهل يمكن اعتبارها دولة نفطية؟

مصادر غربية متخصصة فى الشئون النفطية بمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة اعتبرت أن اليمن دولة نفطية صغيرة وكان الأمل كبيرا فى أن يكون الإنتاج اليمنى خلال الثلاث أو الأربع سنوات فى مستوى إنتاج سلطنة عمان أو سوريا على الأقل إلا أنه لم يظهر من النتائج ما شجع على ذلك.. وأن الإنتاج الحالى بمعدل 360 ألف برميل فى اليوم وهذا أقل من إنتاج قطر.

وفيما يتعلق بالعمليات الاستكشافية تقول مصادر نفطية لـ «العالم اليوم» إن الشركات التى أوقفت أعمالها خلال الحرب قد عادت إلى مواصلة أعمالها كما أن هناك شركات جديدة تقدمت بطلباتها للاستثمار فى قطاع النفط ومنها الشركة الوطنية الماليزية التى ستقوم بالتنقيب عن البترول فى بلوك رقم 32.. إضافة إلى إمكانية دخول شركات كندية من ولاية البرتا الكندية فى الاستثمار باليمن وهو الأمر الذى تم بحثه خلال الزيارة الأخيرة لوزير النفط والمعادن السابق بولاية البرتا الكندية ورئيس مجلس إدارة شركة كابا للاستثمار فى مجال الطاقة مع المسئولين اليمنيين فى مقدمتهم الرئيس على صالح ولا تزال عمليات الاستكشاف نشيطة جدا حسب تأكيدات عبد الرحمن شكرى مدير عام شركة تسويق النفط حيث قال إن شركات التنقيب والاستكشاف عن النفط بدأت تعاود نشاطها وهناك مجموعات منها تعمل حاليا مثل شركة النمر السعودية وشركة بريتش جاز وهناك اكتشافات أخرى لم تشغل بعد فى شرق شبوة وتتبع شركة توتال الفرنسية.. وتقوم بأعمال حفر استكشافى من الآن وحتى منتصف العام القادم شركات عديدة مثل بريتش جاز واكسون وشركة النمر وشركة كلايد وشركة مايفير وشركة أركو وشركة هنت وشركة كنديان أوكس إضافة إلى 18 شركة أساسية بعضها تنقب فى أكثر من قطاع مثل شركة «B.B» لديها قطاعات وهى بريطانية وشركة بريتش جاز لديها ثلاثة قطاعات إلى جانب أن كل شركة أساسية لديها مجموعة من الشركاء الأساسيين والقطاعات التى تعمل فيها 27 قطاعا تمثل حوالى 75٪ من مساحة اليمن.. وتتعدد جنسيات الشركات العاملة



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

في اليمن منها بريطانية وامريكية وفرنسية وعربية وكندية بعضها من أهم الشركات السبع المعروفة في العالم.

ولا تتواجد جميعها في مكان واحد إلا اليمن لكن رغم العدد الكبير من الشركات العاملة في اليمن فإن الإقبال على الاستثمار قد قل عن الأعوام السابقة ويعزو المهندس مبارك عمر بامحمود رئيس الهيئة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط اليمني ذلك إلى افتتاح أسواق أخرى للاستثمار النفطي في أوروبا الشرقية وقال: «في الفترة من 90 وحتى 92 كان هناك إقبال شديد على اليمن ولكن بعد افتتاح أسواق أخرى في أوروبا الشرقية قل الإقبال بعض الشيء إلى جانب أن الشروط عندنا قاسية وليس هناك دولة حصلت على منح توقيع مثل اليمن في بعض البلوكات وصلت إلى 28 مليون دولار بينما في الدول الأخرى لا يزيد على مليوني دولار» حاليا هناك توجه لمواكبة حركة السوق العالمية وتقديم تسهيلات لتشجيع الشركات الجديدة تستهدف إعادة النظر في بعض الشروط القاسية وإيجاد علاقات متوازنة بين الدولة والشركات.

ومع أن اليمن تولي العملية الاستثمارية جل اهتمامها من أجل دعم الخطط التنموية في البلاد إلا أن حصة اليمن من عائدات النفط تعتبر متواضعة الأمر الذي أكد عليه وزير النفط والثروات المعدنية حيث أوضح الوزير أن حصة اليمن من الإنتاج النفطي تبلغ 65٪ من قطاع مأرب «200 ألف برميل يوميا» و34٪ من قطاع المسيلة «160 ألف برميل يوميا» إلا أن الاستهلاك المحلي للنفط يتزايد بشكل مزعج مما يجعل حصة اليمن من العملات الصعبة غير مجدية» إلا أن الأمل يحدو في أن تتجاوز تلك المعضلة بوصول الإنتاج إلى حوالي 700 ألف برميل عام 2000 والاستفادة من عائدات الغاز الطبيعي الذي من المتوقع أن يبدأ الإنتاج بما يعادل 5 ـ 6 ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي بعائد سنوي يصل قرابة المليار دولار سنويا إلا أن ذلك المشروع الحيوي والمهم يواجه عقبات قانونية نتيجة التنافس على ذلك المشروع والسؤال هل هناك توازن بين عمليات الاستكشاف التي تمت وعمليات الإنتاج التي تقدر بـ 360 ألف برميل يوميا وهي كمية متواضعة بمفهوم الإنتاج النفطي لتحويل اليمن إلى دولة نفطية؟ للإجابة على ذلك التساؤل يقول المهندس بامحمود رئيس الهيئة لاستكشاف وإنتاج النفط: بعد الحرب كان لزاما علينا أن نثبت للآخرين أنه ليس هناك داع للخوف واليمن سيصبح دولة نفطية ومن أولوياتنا إعادة الثقة إلى الشركات كي تواصل أعمالها وتشجيع شركات جديدة على الاستثمار في مجال النفط ووضع سياسة جديدة تستجيب لحركة العرض والطلب العالمية تكون مرنة لتتضاعف حجم الاستثمارات ولدينا دراسة نفذتها إحدى الشركات الانجليزية متخصصة في الدراسات الجيولوجية العالمية إضافة إلى أن معلوماتنا تؤكد أن اليمن مازالت منطقة جذب للاستثمارات النفطية.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

الاحمر شدد على «الديموقراطية الشوروية» والمؤتمر على «الميثاق الوطني»

الأحزاب اليمنية تطالب الاصلاح بإزالة التشويه الذي لحق بالحركة الاسلامية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ دعت الاحزاب اليمنية حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني الى تقديم «نموذج جديد في الممارسة السياسية وفي الموقف من الديموقراطية يزيل ذلك التشويه الذي لحق بالحركة الإسلامية وفي موقفها من الديموقراطية بالذات حتى اصبحت تتهم بالحق وبالباطل كحركة تسعى الى الشمولية».

وجاءت هذه الدعوة على لسان السيد عبدالملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري الذي كان يتحدث في افتتاح المؤتمر الاول للاصلاح باسم الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية.

وتحدث في جلسة افتتاح المؤتمر الشيخ عبدالله الاحمر الذي دعا الى اقامة «ديموقراطية شوروية في اليمن» قائلاً ان «الاصلاح سيسلك الطريق الديموقراطي الشوروي ويتقبل نتائجه ويحترم ارادة الناخبين». وحدد المهمات المطلوب من تجمع الاصلاح انجازها مستقبلاً قائلاً انها تقع في ١٦ بنداً. وتتلخص هذه المهمات في «معالجة آثار الحرب واعادة بناء المناطق المتضررة وتعميق الوحدة الوطنية وحمايتها وتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد وبناء دولة المؤسسات والتزام الشرعية الدستورية وتطبيق القوانين واحترام المؤسسات الدستورية وعدم تجاوزها وتقديم المصلحة العليا للوطن على المصالح الحزبية والشخصية وضمان استقلال القضاء ونزاهته لتحقيق العدل في المجتمع وابعاد القوات المسلحة عن الصراع الحزبي وحصر مهماتها في حماية الشرعية وصيانة البلاد واستقلالها واستقرار امن المواطن وضمان تداول السلطة سلماً».

وتضمنت المهمات ايضاً «تحريم استخدام المال العام والسلطة للاغراض والمصالح الحزبية واصلاح الاوضاع المالية والادارية ومواجهة الفساد وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع وتوفير المواد الغذائية باسعار معقولة والحد من الغلاء وتحسين معيشة المواطن ورفع المعاناة عنه واعتماد الكفاءة والنزاهة والخبرة والامانة اساساً لاختيار من يتولى الوظيفة العامة دون النظر الى انتمائه السياسي او المناطقي، والتزام وسائل الاعلام الرسمية سياسة واضحة تضمن قيامها برسالتها الاعلامية في مجتمع ديموقراطي تتعدد فيه الأحزاب، واحترام دور المعارضة البناءة والمسؤولة وحقها في التعبير عن ارائها



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

وفقاً للقوانين، وتحسين علاقات اليمن مع الاشقاء والاصدقاء وتطويرها بما يخدم المصالح الوطنية المشتركة ويعزز الروابط بين الشعوب وحل الخلافات بالحوار والتفاهم. ودعا كل الاحزاب والقوى السياسية اليمنية الى «التكاتف من أجل انجاز تلك المهمات باعتبارها تمثل ارادة الشعب وطموحاته».

وطالب السيد المخلافي المؤتمر العام الاول لتجمع الاصلاح «بتقديم نموذج جديد لممارسة الديموقراطية واتباع الخطاب السياسي المتطور من خلال المؤتمر العام وما يسفر عنه من قرارات وتوصيات». وقال باسم الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية: «ان عليكم في المؤتمر العام لتجمع الاصلاح مسؤولية كبيرة هي ان تقدموا نموذجاً جديداً في الممارسة السياسية وفي الموقف من الديموقراطية يزيل ذلك التشويه الذي لحق بالحركة الاسلامية وفي موقفها من الديموقراطية بالذات حتى اصبحت تقدم بالحق وبالباطل كحركة تسعى الى الشمولية، وراح بعض المنظرين لها يقدمونها على هذا النحو بالوعي واللاوعي». وأشار الى «مقدرة الاصلاح خلال السنوات الاربع الماضية على ادارة حوار مع الآخرين وعلى العمل مع تكوينات سياسية مختلفة في اطار العملية الديموقراطية، وهي تجربة ستظل في حاجة الى التطوير والاثراء وتخليصها مما قد يشد الجميع الى الماضي لان مسؤولية الانطلاق نحو المستقبل تقع على الجميع».

وفي ختام الجلسة الافتتاحية التي حضرها كبار القياديين في الاحزاب السياسية وشخصيات في الحكومة اليمنية وما لا يقل عن ٢٤٠٠ عضو في المؤتمر، القى السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام كلمة أكد فيها «عمق العلاقة التنظيمية والتنسيق والتحالف بين المؤتمر والاصلاح» معتبراً ذلك «قاسماً مشتركاً أوجد الميثاق الوطني ارضيته المناسبة لإقامة علاقة متميزة بينهما في اطار الائتلاف الحكومي بما يعزز المسيرة الديموقراطية والتعددية السياسية التي اصبحت تشكل أحد الاركان الرئيسية للنظام السياسي والاجتماعي في البلاد». وأشار الى ان الميثاق الوطني (المنهج الفكري للمؤتمر الشعبي) «دم فتوى معاصرة تحتوي على نظرة متكاملة للانسان وما حوله وللتنمية بشمولها للاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة والفكر وجذر ذلك كله على دعائم لا تحيد عن الكتاب الكريم والسنة الشريفة». واضاف «ان التعدد بين المؤتمر والاصلاح هو تعدد تنوع وتوافر لا تعدد تضاد وتنافر، تعدد للبناء وللنمو وليس للدمار والفناء» وأكد «ان تحالفنا لم تمله الظروف الموضوعية فحسب وانما تمليه حتمية اللقاء الفكري والعقائدي القائم بين المؤتمر والاصلاح والذي يتجلى في أروع صوره في الميثاق الوطني. الدليل النظري الذي نجتمع حوله ونقبل به جميعاً باعتباره ممثلاً للارادة الشعبية الواحدة التي صاغته وحددته الثوابت والمرتكزات الرئيسية لبرامجنا السياسية في الساحة اليمنية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط

اللندنية

التاريخ: ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

تجمع الإصلاح اليمني يبدأ أعمال مؤتمره العام الأول

الأحمر يؤكد حاجة اليمن للأمن والاستقرار ويدعو لمعالجة آثار الحرب والوحدة الوطنية



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

صنعاء: من حمود منصر

تحت شعار «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» بدأ حزب التجمع اليمني للاصلاح اعمال اول مؤتمر عام له امس، في قاعة الكلية الحربية بضاحية الروضة شمال صنعاء، بمشاركة 2400 مندوب، وما يزيد عن الف شخص من الضيوف، الذين وجهت اليهم دعوات لحضور حفل الافتتاح. وقد ساد المؤتمر نظام دقيق، وادار عملية ضبط الامن فيه شباب الاصلاح مع تفادي اي حضور مكثف.

وكان في مقدمة المشاركين كل من عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة اليمني، والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح وعبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة، والقيادي البارز في تجمع الاصلاح - وعلي صالح عباد (مقبل) - الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني - وعبد الملك المخلافي - امين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

والقي في الحفل عدد من الكلمات، بعد ان افتتح الشيخ عبد الله الاحمر - رئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح كلمة الافتتاح، التي اشار فيها الى ان انعقاد المؤتمر العام الاول للاصلاح «يكتسب دلالات كبيرة، اهمها ممارسة العملية الديمقراطية الشوروية داخل تجمع الاصلاح». وقال «ليعلم الجميع بان الاصلاح سيسلك الطريق الديمقراطي الشوروي، ويتقبل نتائجه، ويحترم ارادة الناخبين»، واكد ان الاصلاح المشارك في السلطة اليوم، يلتزم بالقوانين ويطبقها على نفسه، قبل ان يعمل على تطبيقها على الاخرين.

واضاف ان «الشعب اليمني ينطلق الى تحقيق الامن والاستقرار كشرط اساسي للتنمية، ويتطلع الى تحقيق العدل والمساواة لضمان الممارسة الديمقراطية المسؤولة، القائمة على التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وضمان الحريات والحقوق للجميع». واشار الى ان تجمع الاصلاح يرى ان المهمات المطلوب انجازها خلال المرحلة المقبلة هي:

● معالجة آثار الحرب، واعادة بناء المناطق المنفردة.

● تعميق الوحدة الوطنية وحمايتها.

● تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

● بناء دولة المؤسسات، والالتزام بالشرعية الدستورية والقوانين.

● تقديم المصلحة الوطنية العليا على المصالح الحزبية والشخصية، وضمان استقلال القضاء.

● ابعاد الجيش عن الصراعات الحزبية.

● احترام دور المعارضة البناءة والمسؤولة، وحقها في التعبير عن ارائها وفقاً للقوانين.

● تحسين وتطوير العلاقات اليمنية مع اشقائها واصدقائها.

واهاب الاحمر بكل القوى السياسية الفاعلة في اليمن ان تعمل على الالتزام بالثوابت الوطنية، ورفض العنف والارهاب، او استخدام القوة في العمل السياسي، وحدد جدول اعمال المؤتمر على النحو التالي:

- الاستماع الى تقرير الامانة العامة للاصلاح واقراره.

- تشكيل لجان المؤتمر.

- مناقشة مشروع النظام الاساسي.

- مناقشة مشروع برنامج العمل السياسي واقراره.

- انتخاب قيادة جديدة للتجمع الاصلاح.

واوضح الاحمر - في ختام كلمته - ان المرحلة الحالية في اليمن تستدعي تضافر وتلاحم جميع الجهود لتعميق وتمتين الوحدة الوطنية، وحماية وترسيخ النهج الديمقراطي الشوروي في البلاد،

وقال «أن القوى التي تامرت على الوحدة لن تياس، وستعمل جاهدة على خلخلة الصف وزرع الفتن، واثارة النعرات من خلال عناصرها الموجودة داخل المجتمع، لتمزيقه».

وحث على ضرورة التحلي باليقظة والحذر.

من جانبه عبر عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - عن يقينه بان التحالف الجديد بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح في الحكومة المقبلة هو تحالف تنوع وتكامل وتعاون وتعدد، وليس تحالف تضاد وتنافر، وهنا تجمع الاصلاح على عقد مؤتمره العام الاول.

وفي نفس الاثناء رحب عبد الملك المخلافي - الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري - انعقاد مؤتمر الاصلاح، كاول مؤتمر علني يعقده حزب اسلامي في الوطن العربي، وقال - في كلمة القاها باسم الاحزاب السياسية - ان الاصلاح هو الحزب الوحيد الذي انتقل خلال السنوات الاخيرة من المعارضة الى الحكم في اليمن، وعبر عن امله في ان يصدق تجمع الاصلاح بوعوده في مرحلة وجوده في المعارضة، وان يكون وجوده في الحكم سنداً قويا لمستقبل الديمقراطية في اليمن، ولترسيخ مبدأ الحوار السلمي، بعد الكارثة التي مر بها اليمن، ومحاولة الانفصال الفاشلة.

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح عقد المؤتمر جلسة العمل الاولى، للاستماع الى التقرير السياسي المقدم من الامانة العامة للاصلاح، الذي يتضمن تسمية التجمع، وتوضيح منطلقاته واهدافه ووسائله، مما يحتم وجود كيان متكامل البناء، محكم الهيكلة والتنظيم، ومتسق الاداء ومتكامل الوظائف، وهذا ما ركز عليه مشروع النظام الداخلي في مختلف ابوابه، فتناول الباب الثاني الشروط التي ينبغي توفرها في عضو التجمع اليمني للاصلاح، وحدد حقوقه، وواجباته.

اما الباب الثالث فقد تناول هيكلية البنية التنظيمية، التي تتشكل من المؤتمر العام، ومجلس الشوري (اللجنة المركزية) الذي يضم 100 عضو، والهيئة العليا وتتكون من 10 اعضاء، من بينهم رئيس ونائبان، والامانة العامة، ولها امين عام، ومساعدان، واجهزة القضاء التنظيمي، وتتكون من دائرة قضائية تضم 7 اعضاء، اما الامانة العامة فتضم 10 امانات متخصصة.



المصدر : الشرق الأوسط
المدنية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحدد النظام الداخلي ان يعقد المؤتمر العام دورة عادية كل عامين، وله ان يعقد دورات استثنائية، ويكون الاجتماع صحيحا بالاغلبية المطلقة، كما تدرج في تحديد الاجتماعات العادية لمختلف الهيئات القيادية من مجلس الشورى الى الهيئة العليا في فترات تتراوح ما بين اسبوعين الى 6 شهور، مما يشير الى الحيوية واستمرارية النشاط التي يشترطها هذا النظام الهيكلي داخل حركة الاصلاح، فضلاً عن وضع بدائل واستثناءات في حالات التعذر، وبروز مصاعب مما يسمح بتجاوزها، واعطاء فرص كثيرة لتجاوز اية معوقات او حسابات تهدد بحدوث خلافات، او تنذر بتقويض استقرار التنظيم ووحدته.

ولعل هذا النظام قد جاء خلاصة موضوعية وعلمية لتجارب اغلب الاحزاب والتنظيمات، كما ان واضعيه توخوا المرونة الكاملة، نظرا لادراكهم الواعي لطبيعة وتركيبة القوى المكونة للتجمع اليمني للاصلاح، وخاصة الاسلاميين الذين يمثلون الجناح العقائدي والتنظيمي والفكري، وهم الجسد الحي والنشط للتجمع، والجناح القبلي الذي يمثل العمود الفقري لقوة الاصلاح الاجتماعية والعسكرية، وعنصر توازن وقبول على مختلف المستويات، والجناح التجاري الذي يمثل مصدر قوة مالية دائمة العطاء، وصاحبة مصلحة ونفوذ وتاثير في الحياة اليومية السياسية والمعيشية.

وبالرغم من ان مشروع البرنامج السياسي لتجمع الاصلاح تضمن فصلاً مستقلاً خاصاً بالمراة، وتوضيح الموقف منها، والنظرة اليها والى دورها، ووضعها في المجتمع، نجد ان مشروع النظام الداخلي اغفل ذكرها في جميع مستويات القيادة، مما جعل البعض يعتبر ان ذلك الاغفال يعني انها مطروحة ضمنا في السياق العام، لكنه يفاجا عند تناول التنظيم المحلي على مستوى فروع المحافظات والمديريات انه قد حدد المستويات التنظيمية في هذا المستوى القاعدي باثنها الحلقات ، الشعب، والمراكز، وافرد نصا خاصا بالمراة، يحصرها في هذه المستويات، دون السماح لها بالصعود الى مستويات اعلى، بما في ذلك «المندوبية الى المؤتمر العام».

واكدت المادة رقم 65 من مشروع النظام الداخلي «ان تنشا في الفروع امانة للتنظيم النسائي، فتتولى مسؤولية العمل في قطاع المراة، ويتم استيعاب اعضاء الاصلاح في وحدات تنظيمية فئوية على مستوى الحلقات والشعب والمراكز».

ويعني ذلك حرمان المراة من ان تكون عضوا في مجلس الشورى (اللجنة المركزية) او في مستويات قيادية اخرى، وربما ياتي هذا الحصر كجزء من مهمة الاصلاح التي يحددها في المادة رقم 4 من الفصل السابع في مشروع برنامجه السياسي، حيث تقول «ان التجمع اليمني للاصلاح يعمل على التصدي لكل محاولات افساد المراة، وسوف يسعى الى النهوض بها، وتخليصها من الواد النفسي والاجتماعي الذي تعاني منه، وتمكينها من حقوقها المشروعة، وبسط المساواة بين الرجل والمراة، وفقاً لمقتضى الدين وضوابطه».

ولا يفهم ما اذا كان وادها تنظيميا وسياسيا ـ كما هو حالها حسب النظام الداخلي لتجمع الاصلاح ـ لا يتنافى في نظر المشروع الاصلاحي مع مبدا المساواة، الذي اكده في النص السابق، ام ان «القول بضعف المراة» اخذت حجة لكبح طموحها، وكبت قدراتها الحزبية والسياسية والقيادية، اذا ما توفرت وبالتالي حكم عليها بالبقاء في مستوى ادنى من رجل قد يكون اقل منها قدرة، وقيادية، وحنكة، وغيرها.

لا شك ان افراد فصل كامل في مشروع البرنامج السياسي لتجمع الاصلاح، وتخصيصه لتناول المراة، واعتبارها واحدة من القضايا الملحة في المجتمع، يؤكد ـ بما لا يدع مجالا للشك ـ ان المراة في نظر الحركة الاسلامية تمثل اشكالية من الاشكالات التي يعيشها المجتمع، ومن هذا المنطلق كان لا بد من معالجتها في فصل مستقل، لتطويقها بنصوص ذات مرجعية تشريعية، لا تقر باكثر من القول بان النساء شقائق الرجال، ان لم يعد اصحاب هذا المنطلق الى مستوى آخر عند مرحلة التنفيذ فيقولون «الرجال قوامون على النساء».

وفي جميع الاحوال ليست المراة المشكلة الوحيدة التي يتعرض الاسلاميون بشانها للانتقادات، ولكن هناك ايضا القضية الاقتصادية، ومسالة الديمقراطية والشرعية الدستورية، وان ابدى تجمع الاصلاح اليمني ـ كحزب اسلامي ـ تقدما ملحوظا في طروحاته بشان اغلب القضايا التي ما زالت مثار جدل وانتقاد، الا انه مهما حاول التقدم خطوات جريئة فانه لن يسلم من الانتقادات والماخذ، التي سيلتفت اليها الخصوم والانصار في ان واحد.



يحيى الجفري لـ«الحياة»:

«الافغان» المتحالفون مع «الجهاد» يتزعمون التطرف في جنوب اليمن

□ جدة - من عبدالله الحاج:

■ وصف السيد يحيى محمد الجفري العضو القيادي في «رابطة ابناء اليمن» (راي) الأوضاع المعيشية في جنوب اليمن بانها «متردية جداً»، وحذر من وجود «ايد خفية بدات تثير حالة من الصدام المسلح بين ابناء الجنوب»، مشيراً الى المعارك التي دارت اخيراً بسبب هدم اضرحة وحشد عناصر قبلية من ابين وباقي المناطق لتقود معارك ضد التطرف الاسلامي. وقال «ان الشعور العام يوحي باننا مقبلون على نفق مظلم على المستوى المحلي».

واتهم يحيى الجفري الذي كان وزيرا للتجارة والصناعة في الحكومة التي شكلها السيد علي سالم البيض برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس خلال الحرب في اليمن التي انتهت بسقوط عدن اوائل تموز (يوليو) الماضي، عناصر من «الافغان العرب المتحالفين مع جماعة الجهاد بتزعم التطرف الاسلامي في الشطر الجنوبي من اليمن».

واعرب في تصريحات الى «الحياة» عن دهشته من «لامبالاة المجتمع الدولي ازاء جنوب اليمن»، وقال: «في البداية لمسنا تفهماً وترحيباً وتعاطفاً من العالم لاننا لم نبدا بالحرب وفجاة تغيرت الأوضاع واختفى التفاهم والتعاطف وتحول الامر الى لامبالاة».

واعرب الجفري عن مخاوفه من نيات «صنعاء» في ايجاد حالة من المعارك الداخلية في الجنوب «لالهاء الناس عن مطالبة السلطة بحقوقهم وبتصحيح اوضاعهم». وزاد ان «الظروف صعبة جداً والاوضاع الاقتصادية متردية جداً، وهناك معاناة شديدة من ارتفاع اسعار المواد الغذائية في وقت توقف صرف رواتب الموظفين».

واشار الى اوضاع الجنوبيين اللاجئين الى جيبوتي وقال: «ان حكومة جيبوتي تولت في حدود امكاناتها، تامين اماكن عيش للاجئي اليمن الجنوبي، وامنت لهم مباني لايوائهم وقدراً كبيراً من الحماية الأمنية، لكن المشكلة ان تكون خارج بلادك، ومقارنة بحال الصوماليين او الاريتريين او الكويتيين فان حال اهلنا افضل بكثير، وتقلص عدد اللاجئين من ٣٠٠٠ الى ٨١٦ رجلاً و٣٨ امراة و١١١ طفلاً حيث سمح للبعض بالعودة الى الوطن، ولا نزال نشجع الباقين على العودة».

واستبعد الجفري نجاح الحزب الاشتراكي في اداء مهماته على رغم تغيير قياداته، وراى ان «الحزب بدأ يفقد الكثير من السلطة التي كان يتمتع بها، خصوصاً في مجال القوات المسلحة التي خسرها اثناء المعارك، ما سيدخله في الفترة المقبلة في مرحلة عدم توازن، ومهما حاولت القيادة الجديدة اظهار استقلالها برأيها الامن الوطني ليس بعيداً عنها. أعتقد ان قياديي الاشتراكي لن يستطيعوا ان يكونوا احراراً في اتخاذ قراراتهم بما يعكس رغبات قواعد الحزب، ولو كانت الأوضاع طبيعية لما وصل هؤلاء الى قيادة الاشتراكي. وان روض



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

النظام اليمني القيادة الجديدة للحزب ستخلل القيادة القديمة في الخارج هي الرموز الفاعلة».

وعن دور «رابطة ابناء اليمن» قال الجفري: «اعتقد ان الوضع النفسي للرابطة افضل بكثير من وضع حليفها الحزب الاشتراكي، بحكم اننا لم نشارك سابقاً في السلطة، وكنا في المعارضة، ونعتقد أن هناك دوراً كبيراً ينتظر رابطة ابناء اليمن، اولاً لاننا لم نكن طرفاً في خصومة مع الموجودين الآن او مع مجموعة علي ناصر، ولم ندخل في خصومات شخصية مع اي طرف شمالي، وحافظنا على علاقات جيدة متوازنة مع الجميع، ونحن مؤهلون للعب دور مهم لكنني ارى ان القيادة في صنعاء ستحاول عرقلة على رغم اننا لعبنا دوراً مهماً في منع تفاقم الصدامات بين عناصر من الجهاد اتت من المحافظات وبين جهات الامن، ما حال دون صدام بين ابناء الجنوب».

وعن مستقبل العلاقات بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح قال الجفري: «ليست هناك استقلالية في تكوين الحزبين بالمعنى الديموقراطي المتعارف عليه، لكن هناك جهازين اسسهما الرئيس علي عبدالله صالح، واطلق على الاول المؤتمر الشعبي وعلى الثاني الاصلاح، واحتفظ بكل مقدرات الامور في يديه، وإلا فما الذي يجمع بين شخصية الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وشخصية الشيخ عبدالمجيد الزنداني علماً ان اختلافات جوهرية تفصل بينهما في النهج والتفكير: هناك شيء واحد يجمع تلك الاطراف هو المصلحة القبلية، وهكذا اتحدت مصالحها الحزبية ضد مصلحة الحزب الاشتراكي، ومن ثم عملت على اسقاط مرشحيه خلال الانتخابات الماضية (نيسان - ابريل ١٩٩٣) وترجيح مجموعة من القيادات هي قيادات قبلية في الدرجة الاولى. اعتقد ان الامور تتجه مستقبلاً الى اشتعال حرب اهلية داخلية، لتناقض مصالح تلك العناصر المهيمنة على الساحة اليمنية الآن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

الديون اليمنية للبنك الدولي تصل إلى بليون دولار

● □ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر مالية في صنعاء لـ «الحياة» ان مديونية اليمن الى «البنك الدولي» وصلت إلى بليون دولار وان المفاوضات التي جرت اخيراً بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي تركزت على قضيتين الاولى درس الحاجات الفورية في الظرف الراهن والثانية متطلبات التنمية الاقتصادية.

واشارت المصادر التي جرى الاتصال فيها امس من عدن الى ان البنك الدولي وضع عدداً من الشروط لعملية الاصلاح التي يراها لليمن وتهدف في المقام الاول الى ضرورة اتباع سياسة التخصيص لعدد من القطاع الاقتصادية وكذلك لرفع قيمة السعر الرسمي للدولار مقابل الريال اليمني (السعر الحالي ١٢ ريالاً للدولار الاميركي) ما يعني خفضاً لقيمة الريال. وقالت المصادر «ان اكثر من ٥٠٠ مليون دولار ستصرف لتمويل ٢٣ مشروعاً اقتصادياً في اليمن في الفترة المقبلة». واضافت المصادر المالية التي شاركت في المفاوضات مع البنك الدولي ان البنك يرى ان هناك اشكالات كبيرة تحول دون استفادة اليمن من قروض ضخمة يعود معظمها الى الجانب اليمني وبينها عدم الاجتهاد في متابعة تلك القروض. وعلمت «الحياة» ان البنك الدولي قرر انشاء مكتب له في صنعاء للاشراف المباشر على تنفيذ مشاريعه في اليمن.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر [illegible]

عدم وضوح في اجراءات التصويت واتهامات بممارسة ضغوط

اليمن : إنقسام البرلمان حول التعديلات الدستورية ينذر بأزمة سياسية جديدة ترافق التدهور الاقتصادي

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ تتجه انظار اليمنيين صوب مجلس النواب (البرلمان) الذي يكرس اعمال دورته الحالية لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية الذي كان المجلس وافق مبدئياً على مناقشته في أوائل شهر اب (اغسطس) من العام الماضي عندما قدمته احزاب الائتلاف الثلاثي، المؤتمر والاشتراكي والاصلاح. الى البرلمان عبر كتلها البرلمانية الثلاث. ويناقش مشروع التعديلات الدستورية هذه الايام في ضوء التقرير الاولي الذي انتهت اليه اللجنة البرلمانية الموسعة والملاحظات والأراء التي وضعتها هذه اللجنة في التقرير المعروض الأن للنقاش امام نواب الشعب بعدما جمد المشروع بسبب الحرب اليمنية الاخيرة.

وعلى رغم ان اعضاء البرلمان اليمني يناقشون منذ نحو عشرة أيام صلب مشروع التعديلات الدستورية الذي قدمته الاحزاب المؤتلفة في الحكم (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) في ضوء تقرير اللجنة البرلمانية، إلا ان هذا النقاش لا يستند في راي بعض الاعضاء الى اسس موضوعية.

ويقول المعترضون، على مختلف توجهاتهم الحزبية والسياسية، ان المجلس يفتقد الى نص دستوري او قانوني ينظم مناقشة التعديلات الدستورية وطريقة التصويت على المواد المطلوب تعديلها، كما ان مجلس النواب يفتقد الى تجربة مماثلة في الوقت الذي ينص الدستور الحالي على تصويت ثلاثة ارباع اعضاء مجلس النواب لمصلحة التعديلات حتى تكون في حكم المقررة، ولم ينص على مناقشة التعديلات او التصويت عليها بنداً بنداً بالغالبية الآنفة الذكر، في حين يصوت اعضاء مجلس النواب على القوانين بنداً بنداً وفقاً لما تنص عليه اللائحة الاجرائية للمجلس التي لم توضح فيها العملية الاجرائية للتصويت على التعديلات الدستورية. وصار ذلك موضع تساؤل عدد كبير من النواب، إذ انه ما دام المجلس يصوت بنداً بنداً على القوانين والتشريعات الاخرى، فمن الاولى ان ينطبق ذلك على مشروع التعديلات الدستورية.

ويعتقد مراقبون ان غياب الرؤية في مجلس النواب حول المسالة الاجرائية لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية أدى الى تضارب في أراء النواب واتجاهاتهم حيال هذه التعديلات، بل وادى ذلك الى انقسام في الرأي داخل الكتلة البرلمانية الواحدة. إذ يرى عدد من النواب المستقلين واخرون اعضاء في المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ان مشروع التعديلات الدستورية يشمل ما لا يقل عن ٨٠ في المئة من مواد الدستور النافذ، وهذا يعني ان التعديلات اصبحت دستوراً جديداً يتطلب الاستفتاء عليه من قبل الشعب. وطالب عدد من هؤلاء النواب، وعددهم ٤٠، بإلغاء مشروع التعديلات او تجميده في مجلس النواب، واذا كان لا بد من اجراء تعديلات دستورية تتوافق ومتطلبات المرحلة السياسية الراهنة في البلاد، فيمكن اجراء هذه التعديلات على الدستور النافذ حالياً تتمثل في المادة الثالثة المتعلقة بالشريعة الاسلامية والمادة ٨٢ المتعلقة بشكل رئاسة الدولة والمادة ١١٧ المتعلقة بنظام الحكم المحلي، مع امكانية التعامل مع تعديل في الجانب الاقتصادي في الدستور يتفق وتوجهات البلاد في تطبيق نظام السوق الحر وتحديد العلاقة بين القطاعات الاقتصادية الخاص والعام والمختلط.

وفي اتجاه اخر، يبدي عدد اخر من اعضاء مجلس النواب بينهم نواب من المؤتمر الشعبي امتعاضاً من الطريقة التي يدار بها النقاش حول التعديلات في البرلمان، ويرونها اسلوباً لضياع الوقت وتمهيداً لطرح مشروع تعديلات على التعديلات يفرض فرضاً على اعضاء المجلس للتصويت عليه في نهاية المطاف، تحت ضغوطات سياسية تمارس خصوصاً على الكتل البرلمانية الثلاث التابعة للمؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح اذا ما فرضت الحسابات السياسية نفسها على علاقة الاحزاب الثلاثة في المرحلة الراهنة وتاثيرها في مسالة التصويت على مشروع التعديلات الدستورية وفقاً للتعديل الحديث الذي اجري عليها في اتفاق ثنائي بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح قبل الخوض في الموضوع برمته في البرلمان قبل نحو ثلاثة اسابيع، الأمر الذي عمق الانقسام داخل البرلمان بين اعضاء من مختلف الكتل، الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى عدم اقرار مشروع التعديلات الدستورية هذه المرة من قبل مجلس النواب لعدم حصوله على موافقة غالبية ثلاثة ارباع اعضائه.

ولم يتضح حتى الآن، الموقف الحقيقي لاعضاء مجلس النواب في الكتلة البرلمانية لتجمع الاصلاح، ويبدو ان هؤلاء لا يريدون ان يكونوا سبباً في انقسام الأراء حول التعديلات او طرفاً في خلاف حولها باعتبار ان ورقة تعديل التعديلات المتفق عليها بين المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح مقنعة لهم وما يعبر عنه حزبهم (الاصلاح) يعبر بالضرورة عن مواقفهم وارائهم.

وإذا ما حدث تغيير اياً كان في ورقة تعديل التعديلات، فان الموقف الحقيقي لاعضاء الاصلاح في البرلمان سيظهر بوضوح، والمهم هو ان لا يكونوا طرفاً معروفاً في حال التباين السائدة بشان التعديلات.

اما أعضاء البرلمان الاشتراكيون فيعتبرون مشروع التعديلات الدستورية صفقة سياسية يتعاملون معها وفقاً لسياسة القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي ومسالة التصويت بالموافقة على مشروع التعديلات من عدمه يرتبط بما يمكن ان يحققه الحزب الاشتراكي من ضمانات سياسية ومواقع حكومية تنقله من واقعه المتدهور حالياً الى موقع افضل يمكنه من استعادة ما يناسبه من مكانة على الصعيدين السياسي والشعبي. والصعيد الاول (السياسي) مرتبط



باستمراره في الائتلاف الحاكم ايا كان مستوى التمثيل في الحكومة المقبلة، فيما يرتبط الثاني باستكمال شرعية ممارسته نشاطاته السياسية على مختلف قواعده ومنظماته في ضوء مطالبته باستعادة مقراته وارصدته المالية وممتلكاته التي يدعي ان السلطات في صنعاء استولت عليها وجمدتها في اثناء الحرب اليمنية الأخيرة.

من هذا المنطلق طالبت القيادة الجديدة للحزب الاشتراكي الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بتشكيل حكومة وطنية موسعة تكون كفيلة بتطبيع الاوضاع في البلاد بعد الحرب وضمانة لتمرير مشروع التعديلات الدستورية بالموافقة عليه في مجلس النواب، الامر الذي اعتبرته اوساط المؤتمر الشعبي العام ابتزازاً سياسياً جديداً من الاشتراكي مشروطاً بالموافقة على التعديلات الدستورية.

وبالنظر الى تباين المواقف بين اعضاء البرلمان من جهة، والاحزاب السياسية من جهة اخرى، حيال مشروع التعديلات الدستورية فإن من المتوقع ان لا يحقق المشروع النجاح المطلوب، الامر الذي يؤجل البحث في التعديلات الدستورية لفترة زمنية لا تقل عن عام كما نص عليه الدستور الحالي اذا لم تتم الموافقة على التعديلات المطروحة حالياً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل يستمر التعاطي مع التعديلات الدستورية في وضع اقتصادي وسياسي متدهور في البلاد، ام ان مفاجأة جديدة يتبناها الرئيس صالح تنهي دوامة التعديلات وتؤدي الى تشكيل حكومة جديدة؟ من يدري، ربما يحدث ذلك، وربما تأتي الايام المقبلة بمفاجآت اخرى يتمنى اليمنيون جميعهم ان لا تتمثل في فتح بوابة جديدة لأزمة سياسية تدخل البلاد في مأزق جديد يضاعف من متاعب الناس أمام أخطبوط الغلاء، وضعف قيمة العملة المحلية في السوق الموازية وتدهور الاوضاع اقتصادياً وسياسياً.



صراع المنتصرين في الحرب يدخل البرلمان

نواب «الشعبي» يعترضون على مشروع «الإصلاح» ويطالبون بتعديل محدود للدستور اليمني

صنعاء - لندن:
«الشرق الأوسط»

انتقد عضو في مجلس النواب اليمني (البرلمان) ما وصفه «الاسلوب المتبع في مناقشة التعديلات الدستورية، وطريقة طرحها امام المجلس» ووصفه بأنه «عجيب ومثير للاستغراب» وقال انه ما كان يجب ان يكون، ولا يصح اتخاذه، ولا يجوز اتباعه في مثل موضوع ذي اهمية كبيرة كهذا».

وقدم النائب محسن بن راجح ابو لحوم - الذي ينتمي الى المؤتمر الشعبي العام، بعد ان امتنع عن حضور جلسات البرلمان، منذ ان تعرض لمحاولة اغتيال قبل اسبوعين - مذكرة لرئيس وهيئة رئاسة واعضاء مجلس النواب، قال فيها «ان اتجاه مناقشة مشروع التعديلات يسير مخالفا لما هو موجود في التقرير الذي اعدته اللجنة المختصة» والتي كان احد اعضائها، ونبه الى عدم صلاحية الآلية التي يدار بها المجلس خاصة في مثل هذه القضية المهمة واضاف النائب ابو لحوم في مذكرته انه «لا يجب علينا وضع هذا الدستور موضع المقايضة الحزبية، والاستثمار السياسي والمساومات الجانبية، التي قد تفتح المجال والذريعة مستقبلا امام احزاب اخرى، لاستغلال مثل هذه الفجوات والتناقضات، التي قد توجد داخل الدستور المعدل».

وقال ان عدم الالتفات لمشروع المقترحات التي قدمها 60 عضوا، ومطالبتهم بادراجها ضمن جدول المجلس، بشأن التعديلات الدستورية، يعني ان هموم وطاقات ومشاعر من يريد الخير لوطنه ليس لها اي اعتبار، ولا تمثل اي قيمة لدى البعض، طالما لم تأت منهم او من خلالهم.

واعتبر النائب اليمني ان نجاح التعديلات الدستورية يكمن في ممارسة المؤسسة الدستورية حقها في اثراء هذا الموضوع بالحوار والنقاش الفاعل، وليس في صور ديكورية اساسها المساومات. مشيرا الى ان المتغيرات الحالية التي تمر بها البلاد، وخاصة الانتقال من مرحلة التخبط وعدم الوضوح الى مرحلة جديدة واعدة، تحتم علينا دراسة ومناقشة التعديلات الدستورية بما يتناسب مع اهميتها وضرورتها.

يذكر ان النائب ابو لحوم - وهو مدرس مساعد في كلية الهندسة في جامعة صنعاء - ضمن مجموعة من اعضاء الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام، يتبنون وجهة نظر تنادي بان تقتصر التعديلات الدستورية في الوقت الراهن على عدد محدود من المواد، وخاصة تلك المتعلقة بشكل رئاسة الدولة والحكم المحلي، على ان تطرح بقية التعديلات لاحقا، ويعطى لها الوقت الذي تستحقه. الا ان وجهة نظر اخرى - يقودها نواب التجمع اليمني للاصلاح - تريد تمرير التعديلات المطلوبة في 79 مادة من مواد الدستور، التي لا تزيد عن 150 مادة، ويرى نواب الاصلاح انه لا بد من تصحيح مسار الدستور، واعادة بنائه على اسس تضمن «نقاءه من الشوائب» حسب تعبير احدهم.

وترى مصادر ان هذا التباين في وجهات النظر بين اعضاء الكتلتين الرئيسيتين في البرلمان اليمني (المؤتمر والاصلاح) يعطل المضي قدما في مشروع التعديلات، وبالتالي يعطل تمكين الرئيس علي عبد الله صالح من تشكيل الحكومة الجديدة، التي ينتظرها اليمنيون في مرحلة ما بعد الحرب، وهو الأمر الذي دفع الى تشكيل لجنة مكونة من 18 نائبا (8 عن المؤتمر، 4 عن الاصلاح، 4 عن الاشتراكي، ونائبين عن البعث والمستقلين) مهمتها دراسة المقترحات والملاحظات المطروحة من جميع الاطراف، والاتفاق على آلية اجراء المناقشات والتصويت على المشروع في اقرب وقت ممكن.

وجدير بالذكر ان 44 نائبا برلمانيا معظمهم من اعضاء المؤتمر الشعبي العام وجهوا رسالة الى الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - جاء فيها ان «الشعب يعيش في ضياع وتيه، في ظل الغلاء والانفلات الامني». وقالوا ان «الشعب يعيش في واد ونحن نعيش في واد آخر». واحتجوا على ان التعديلات الدستورية تتناول ما لا يقل عن 80 في المائة من الدستور وفي اطار مطالبتهم بتحديد التعديلات الدستورية، قال النواب في رسالتهم ان مشروع التعديلات اذا كان بهذا الحجم، «فاننا نحتاج دستورا جديدا، وهذا يتطلب بدوره استفتاء شعبيا عاما».

وطرحوا تصورهم بان التعديل يجب ان يقتصر على المادة الثالثة الخاصة بالشريعة الاسلامية، والمادة 82 المتعلقة بشكل رئاسة الدولة، اضافة الى مادتين او ثلاث، من بينها المادة 177 متعلقة بالحكم المحلي وبعض القضايا الاخرى، مثل اضافة مادتين جديدتين، الاولى تتناول طبيعة توجه النظام الاقتصادي، والنص على انه «الاقتصاد الحر» والتأكيد على حقوق الانسان، وتجريم المساس بها.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

تجديد انتخاب الأحمر رئيساً لـ «الإصلاح»

صنعاء تطالب بتسليم الجنوبيين لتحسين علاقاتها بدول الخليج

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

قالت مصادر رسمية في صنعاء امس ان الحكومة اليمنية تعتزم تقديم طلبات الى الدول الخليجية لتسليم القيادات الجنوبية الموجودة فيها. وذكرت المصادر اسماء كل من سالم صالح محمد، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس، وعبد الرحمن الجفري، والعميد الركن هيثم قاسم طاهر، وصالح عبيد احمد، وعبد الله الاصنج، ومحمد علي احمد، ومحسن محمد ابو بكر بن فريد، وابراهيم بن علي الوزير، ووصفتهم بانهم «مجرمون»، اتهمتهم «بالتخطيط لمؤامرة الانفصال، وارتكاب جرائم حرب».

وقالت المصادر ان الحكومة اليمنية «ستضمن لهذه العناصر محاكمة عادلة داخل اليمن، والمحت الى ان عدم تسليم تلك الشخصيات، «من شانه زيادة حدة التوتر في العلاقات، بالاضافة الى كونه يمثل تنصلا من الاتفاقيات» الموقعة بين اليمن وهذه الدول.

وجدير بالذكر ان الحديث عن طلب تسليم تلك الشخصيات يأتي بعد يوم واحد من اتهام صنعاء لشخصيات شمالية بالضلوع في احداث الانفصال وتاييد القيادة الجنوبية في الحرب الاخيرة، على راسها الشيخ سنان ابو لحوم، إحد كبار مشايخ بكيل، والشيخ محمدا علي ابو لحوم والدكتور محمد عبد الملك المتوكل، واحمد محمد الشامي، وابراهيم بن علي الوزير.

وفي تصريح لـ «الشرق الأوسط» من القاهرة عبر الهاتف، اتهم الدكتور المتوكل السلطات اليمنية بانها تحاول الدخول في معارك «دون كيشوتية» تحارب فيها طواحين الهواء. وقال ان «الشخص الذي لديه قضية او مشروع يهتم بتنفيذ مشروعه، وعندما لا يكون لديه مشروع يرفع مشروعات وهمية». واضاف «شعاري انه من هدأ ضميره نام والرعود تقصف».

ووصفت دوائر يمنية جنوبية اتجاه صنعاء الى فتح جبهات جديدة مع معارضيها بشكل مستمر بانه «دليل المصاعب والمشاكل التي يعانون منها، لانه ليس لديهم مشروع افضل لمستقبل اليمن». واضافت ان «عناصر في القيادة اليمنية تريد ان تجرنا الى معارك عبر الصحف، لكي تضيع مسؤوليتها عن الكوارث التي اصابت اليمن». على صعيد اخر جدد مؤتمر التجمع اليمني للاصلاح انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيسا لهيئته العليا (المكتب السياسي)، كما انتخب ياسين عبد العزيز - الامين العام لتنظيم الاخوان المسلمين - نائبا للرئيس، والدكتور عبد الوهاب الديلمي رئيسا للدائرة القضائية في تجمع الاصلاح. وكان من المتوقع انتخاب عبد المجيد الزنداني - عضو مجلس الرئاسة - رئيسا لمجلس الشورى (اللجنة المركزية)، وتجديد ولاية عبد الوهاب الانسي امينا عاما.

وقرر مؤتمر الاصلاح توسيع نطاق الهيئة العليا من ١١ الى ١٥ عضوا، وتحديد فترة ولاية الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الدائرة القضائية والامين العام والامين العام المساعد بثلاث دورات انتخابية كل منها 4 سنوات.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

انتخاب الاحمر رئيساً للاصلاح والقباطي نائباً له

قيادة الداخل في الاشتراكي تعترض على التعديلات الدستورية

□ صنعاء - من فيصل مكرم:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني ان قيادة الحزب في الداخل برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) تواصل اجتماعاتها في صنعاء للخروج بصيغة نهائية تمثل وجهة نظر الحزب حيال التعديلات الدستورية في ضوء المتغيرات التي افرزتها نتائج الحرب. وادت الحرب الى هزيمة الاشتراكي الذي بات يواجه محاولة ابعاده عن الائتلاف الحاكم مع حزبي المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح.

وقالت هذه المصادر التي امكن الاتصال بها امس من عدن ان الاشتراكي يرى في بعض التعديلات خرقاً لما اتفق عليه سابقاً بين احزاب الائتلاف (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) بخاصة بند تحديد شكل رئاسة الدولة اذ وردت في التعديلات الجديدة عبارة «انتخاب رئيس للجمهورية واختيار نائب الرئيس من قبل الرئيس قبل انتخابه». وزادت ان «التعديلات المتفق عليها سابقاً نصت على انتخاب الرئيس ونائبه بشكل متساو». واكدت المصادر المسؤولة في الاشتراكي ان «عدم التزام السلطات في صنعاء اعادة مقرات الحزب وممتلكاته والسماح لصحفه بالصدور رغم انتخاب قيادة جديدة خلفاً للقيادة السابقة، ما زالا موضع نقاش حاد في صفوف قيادة الحزب».

وتابعت ان «عدداً من اعضاء المكتب السياسي البعد من المتعاطفين مع القيادة في الخارج يرون ضرورة رفع الامر الى الامم المتحدة بصفتها راعية الازمة اليمنية منذ اندلاع الحرب في ايار (مايو) الماضي وحتى انتهائها في تموز (يوليو) فيما يرى آخرون ضرورة مواصلة الحوار مع السلطات وتحديداً مع الرئيس علي عبدالله صالح الذي التزم تنفيذ كل ما اتفق عليه مع القيادة الجديدة للحزب».

وتتوقع هذه المصادر عقد لقاء جديد مع قيادتي المؤتمر والاصلاح.

وفي صنعاء انتخب امس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيساً للتجمع اليمني للاصلاح في الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر العام الاول للتجمع.

وفتح في الجلسة باب الترشيح لمنصب رئيس الهيئة العليا التي فاز برئاستها الشيخ عبدالله الذي لم ينافسه احد، وانتخب الشيخ ياسين عبدالعزيز القباطي نائبا للرئيس فيما انتخب الدكتور عبدالوهاب الديلمي رئيساً للدائرة القضائية.

واقر مشروع النظام الاساسي للتجمع والذي انتخبت بموجبه القيادة العليا المتمثلة بالرئيس ونائبه ورئيس الدائرة القضائية فيما فتح باب الترشيح في جلسة مساء امس لانتخاب اعضاء مجلس الشورى (اللجنة المركزية) وعددهم ١٠٠. ويتوقع ان تنتهي هذه الانتخابات في ساعة متقدمة ليلاً على ان ينتخب الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيساً لمجلس الشورى والسيد عبدالوهاب الآنسي اميناً عاماً للمجلس والسيد محمد اليدومي اميناً عاماً مساعداً.

وكان المؤتمر العام الاول لتجمع الاصلاح اختار الآنسي ناطقاً رسمياً باسم المؤتمر وانتخب اول من امس الدكتور عبدالوهاب الديلمي رئيساً للمؤتمر حتى انتخاب القيادة الجديدة.

وقال مصدر في تجمع الاصلاح ان مشروع برنامج العمل السياسي يناقش بديموقراطية بين اعضاء المؤتمر العام وان لجنة الصياغة الخاصة تسجل ملاحظات اعضاء المؤتمر حيال المشروع تمهيداً لعرضه على الاعضاء بصيغته النهائية للتصويت عليه واقراره.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢/١/١٩٩٤

صنعاء تنفي علاقتها بالصفقة

شحنة اسلحة غامضة أمام سواحل اليمن

☐ صنعاء - أ.ب:

استمرت سفينة الشحن الدانماركية «اركتيس بايونير» في التجول بمياه البحر الاحمر لليوم الثالث بعد رفض السلطات اليمنية رسوها في ميناء الحديدة اثر اعلان صنعاء عدم علمها بامر شحنة الاسلحة التي تحملها السفينة. قال مسئول يمني رفض الافصاح عن هويته ان بلاده لم تطلب هذه الاسلحة، بالاضافة إلى رفضها التعامل مع شحنات قادمة من جنوب افريقيا التي كانت خاضعة للعقوبات الدولية.

وقالت السلطات اليمنية ان السفينة الدانماركية مازالت في مياه البحر الاحمر......... في انتظار الاوامر من الوكلاء او المالكين وتحمل السفينة، التي تذكر سجلات اللويدز ان حمولتها 2815 طنا، شحنة اغلبها من البنادق الروسية الصنع 47 - AK وذلك وفقا لما ذكره مسئول في شركة «ارمسكور» في بريتوريا بجنوب افريقيا. وقالت صحيفة «رابورت» بجنوب افريقيا ان شحنة الاسلحة كانت مرسلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في اطار صفقة سرية لكن الالاف من المقاتلين التابعين للمنظمة في الاراضي اليمنية «رحلوا إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في وقت مبكر من العام الحالي. بالاضافة إلى ان السلطات اليمنية تنفي بشدة اتفاقها على الصفقة او ابرام المنظمة لها.

في الوقت نفسه، اكد مسئول في شركة «اليت شيبنج» الواقع مقرها في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن ان الشحنة كانت متجهة إلى «الشركة اليمنية للاقتصاد العسكري» وهي تقوم باستيراد المعدات والاغذية لإعادة بيعها في جنوب شرق اسيا.

لكن اليمن عادت لتنفي علاقة الشركة بشحنة الاسلحة وقالت انه تم تغيير اسم الشركة إلى «شركة الاقتصاد اليمني» وان مجال عملها هو توريد المعدات والاغذية وسلع اخرى تشمل الزي العسكري والاحذية الخاصة بالقوات المسلحة اليمنية.


Bibliotheca Alexandrina
0305098